

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مكافحة الإرهاب

رونالد كريلينستن

مكافحة الإرهـــاب

Authorized translation from the English language
edition: Crelinsten, R., *Counterterrorism* (1st Ed.)
First published in 2009 by Polity Press.

This edition is published by arrangement
with Polity Press Ltd., Cambridge, UK.

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2011

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-399-4
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-400-7
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-401-4

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

دراسات مترجمة 44

مكافحة الإرهاب

تأليف: رونالد كريلينستن

ترجمـــة: أحمد التيجانـي
تحريـــر: عمـاد قـدورة
تدقيـــق: أشرف رضـوان
تنفيذ فني: عبدالقادر البيطار

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة

الإرهاب ومكافحة الإرهاب قبل وبعد 9/11

الإرهاب شكل محدد من العنف يتميز بوظيفته "التواصلية".[1] وسواء استخدمته الأطراف الفاعلة التي تتبع لدولة أو تلك التي لا تتبع لدولة لخدمة مصالح الحكومة أو ضد هذه المصالح، فإن ضحايا الإرهاب يمثلون معالم الطريق في الحرب الدعائية. فعمليات التفجير والاختطاف، والاغتيالات، والتعذيب، وحالات الاختفاء، والمذابح تمثل كلها وسائل يتم من خلالها نقل رسائل لجماهير تتواجد خارج دائرة الضحايا المباشرين. إن اختيار الضحايا يكون رمزياً وحاسماً في الوقت نفسه. وفي عمليات الاغتيال، والاختطاف، أو التفجيرات، كثيراً ما يكون الضحايا بشراً يمثلون الدولة المعنية، أو بعض النخب الحاكمة. أما حالات الاختفاء أو التعذيب فضحاياها في الأغلب هم أعضاء حركات اجتماعية أو سياسية تكرس نفسها لإصلاح الدولة أو لتغيير بنية السلطة. وعلى صعيد الإرهاب الدولي، فهؤلاء الضحايا هم غالباً مواطنون ينتمون لدول تتمتع بقوة ونفوذ كبيرين في إطار النظام العالمي، أو لمنطقة نفوذ ما أصغر حجماً، أو هم ممثلون لحكوماتهم. وفي هذه الحالات قاطبة يتم اختيار الضحية تبعاً للجهة التي يمثلها، أو لأن صدى التضحية به سيتردد في صفوف جماهير محددة، إما بإثارة مشاعر الخوف أو الابتهاج فيها، وإما بالتأثير في الولاءات والسلوك. وحتى في الحالات التي تُنفذ بأقصى درجات العشوائية، كإطلاق نيران المدافع الرشاشة على السياح في المطارات، أو تفجير سيارات مفخخة في شوارع المدن، أو تفجير انتحاري في وسيلة للنقل العام، أو ذبح القرويين، أو اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، فإن ما له دور رمزي هنا هو انعدام التمييز بين المقاتل وغير المقاتل، وبين ضالع في أفعال كهذه ومن هو ليس ذا صلة بها، وبين

مساند نشط ومتعاطف سلبي، وبين البريء والمذنب. وسياسة الفظائع[2] هذه - حسب وصف أحد المحللين لها - قد صُممت على النحو الذي يستقطب اهتماماً واسع النطاق من خلال قوة الصدمة التي يحدثها الهجوم. ولعل عمليات قطع رؤوس الرهائن المرعبة في العراق هي المثال الأقرب عهداً لهذا النوع من إرهاب الصدمة.

إن التضحية بالأبرياء وبغير المقاتلين، بقصد كسب الاعتراف بقضايا معينة على المستوى العام، أو لفرض مطالب محددة على أطراف ثالثة، كان سمة مميزة للحياة السياسية في شتى الأزمان ومختلف الأماكن وعلى امتداد قرون خلت، رغم أن فعلاً كهذا لم يكن دائماً يُسمى إرهاباً. ومع أنه ارتبط أصلاً بالإرهاب الثوري الذي شاع إبّان الثورة الفرنسية، وبناء على ذلك بتصرفات الدولة، فإن "الإرهاب" في متغيره الحديث أمسى بنهاية ستينيات القرن المنصرم مصطلحاً شائعاً في الخطاب العام حين تم خطف الطائرات، وانتقل رجال حرب العصابات في أمريكا اللاتينية إلى اختطاف الدبلوماسيين. وفي العقود اللاحقة، تحول الإرهاب إلى وسيلة توظفها حركات قومية، سواء تلك التي تنشد بناء دول جديدة، أو التواقة إلى الانفصال عن دول قائمة بالفعل؛ وثوريون يسعون إلى الإطاحة بحكومات تمسك بزمام السلطة وتأسيس أنظمة جديدة؛ وحكومات تسعى إما لزعزعة استقرار حكومات أخرى، أو لفرض سطوتها على مواطنيها أنفسهم في داخل البلاد أو خارجها، ومتعصبون ومتحمسون يسعون وراء قضايا دينية واجتماعية شتى. وخلال تسعينيات القرن الماضي، وبعد أن بلغ ذروته بتنفيذ تنظيم القاعدة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، تحول الإرهاب إلى ظاهرة عالمية عابرة للحدود القومية، بل وحتى حدود نصف الكرة الأرضية. وأسهمت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان في تدمير مركز القيادة والسيطرة التابع للقاعدة، وتفكيك نظامها المركزي وتصدعه، وتشتت قياداتها وكوادرها. وقد أدى هذا بدوره إلى إيكال تنفيذ العمليات الإرهابية إلى منظمات فرعية تتعاطف مع القاعدة أو تتبنى فكراً مماثلاً، يتوزع معظمها في بلدان منطقة جنوب شرق آسيا، وشمال إفريقيا، والشرق الأوسط؛ بما في ذلك إندونيسيا (بالي)، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وتركيا. ثم جاء الغزو الأمريكي للعراق عام

2003 ليخلق في قلب الشرق الأوسط منطقة جذب للعناصر الإرهابية والمتطرفة. وإثر تفجيرات مدريد في عام 2004 ولندن في عام 2005 تحولت أوربا إلى نقطة انطلاق رئيسية لهجمات تستمد إلهامها من تنظيم القاعدة على أيدي مواطنين ساخطين أو يعانون الاغتراب، ألهبتهم الصور والدعاية في الإنترنت.[3] وأصبحت"الحرب على الإرهاب" التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً رواية سائدة تصنِّف، وتخفي في الوقت نفسه، الكثير من النزاعات الداخلية و الدولية معاً؛ كالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وصراعات الشيشان/ روسيا، والصين/ الإيغور،[4] وكشمير (الهند/ باكستان)، أو الإسبان/ الباسك. وفي هذا الشأن يقول أحد المحللين المتخصصين إن عدداً من دول منطقة آسيا الوسطى قد «استغل البيئة التي خلقتها "الحرب العالمية على الإرهاب"، وأيضاً المخاوف من التطرف الإسلامي، لتبرير أعمال القمع الموجهة للحركات المنشقة والمعارضة وتكثيفها، من غير اكتراث يذكر بنداءات الشجب والإدانة الدولية».[5]

وإذ جُعل استراتيجية قائمة بذاتها، فالإرهاب غالباً ما يوصف بسلاح الضعفاء: متمردون أو بناة دول يفتقرون إلى الموارد المادية والدعم الجماهيري اللازمين لخوض حرب عصابات طويلة الأمد، أو تمرد مسلح، أو الدخول في حرب تحرر وطني واسعة النطاق؛ أو حكومات لا تمتلك الشرعية الضرورية التي تمكّنها من ممارسة السلطة في حدود حكم القانون، وعبر منتدى ديمقراطي للمناظرات العامة والمخالفة الصريحة. وباستخدامه كأحد التكتيكات في استراتيجية أوسع للنزاع المسلح أو ضمن مجموعة أوسع من العمل السياسي العنيف وغير العنيف، فإن الإرهاب يحظى بالتقدير، نسبة إلى خاصيته الاقتصادية: فالإرهابي يقتل فرداً فيروع عشرة آلاف، والأفعال أعلى صوتاً من الكلمات، والإرهاب دعاية بالأفعال. ولأن غايات الإرهاب تمتد إلى ما هو أبعد من ضحاياه المباشرين، ولأن التخطيط للعمليات الإرهابية يتم سراً وتنفذ بدون تحذير، فإنه يستحوذ على الكثير من الاهتمام في حين أنه لا يتطلب إلا القليل من الموارد والقوة البشرية. بل إن ما يسميه أحد المحللين "الإرهاب بالجملة" الذي تمارسه الدول[6] يتطلب قدراً من البنية التحتية والإدارة والموارد أقل مما تتطلبه قوات الشرطة والمنظمات العسكرية التي تتبع حكم

القانون الداخلي أو الدولي، وتظل خاضعة لمحاسبة السلطة السياسية، والعدالة الجنائية في حالة المبالغة أو الانتهاكات النظامية.

ومن جانب آخر، فإن تعريف الإرهاب ما برح تكتنفه الكثير من المصاعب.[7] فليس هناك للإرهاب حتى الساعة تعريف متفق عليه عالمياً، على الرغم من محاولات طال بها الأمد من جانب الأمم المتحدة لدفع الدول الأعضاء فيها إلى التوصل إلى إجماع بشأنه. ومن بين النقاط الرئيسية التي ما انفكت عالقة حتى الآن نجد رفض دول ما بعد الاستعمار وغيرها من دول العالم الثالث، بما في ذلك دول عربية كثيرة، إدانة هذه العمليات متى ما نفذتها جماعات تقاوم الاضطهاد أو الاحتلال. ولعل ما يوجز هذه المعضلة هو القول الشهير بأن «ما يراه هذا إرهاباً، هو نضال من أجل الحرية في نظر ذاك». وفيما يتعلق بصياغة الاتفاقيات القضائية الدولية، فإن المقاربة الشائعة المعتمدة هي تفادي تعريف الإرهاب جملة وتفصيلاً، والتركيز على التكتيكات والأساليب الإرهابية بشكل مستقل (انظر الفصل الثاني). وفي هذا الاتجاه، كان كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، قد اقترح تعريفاً يقصر الإرهاب على الأفعال التي تنفذ ضد المدنيين الأبرياء وغير المقاتلين.[8] والمشكلة هنا هي أن مقترحاً كهذا سينقل محور المناظرة من ما يشكل الإرهاب إلى ما يشكل المدنيين الأبرياء وغير المقاتلين. وعلى سبيل المثال، فإن هناك بين المحللين المتخصصين من يعتقد بأن «لا وجود لمفهوم متفق عليه للبراءة الفردية... في المجتمعات الشديدة التكامل مع التبادلية. وكل أعضاء المجموعة الداخلية مسؤولون عن أفعال الآخرين في المجموعة... وإذا نشب نزاع، فإن كل أعضاء المجموعة الخارجية يصبحون أعداء يستحقون التمييز ضدهم».[9]

وفي سياق هذا الكتاب، وتماشياً مع مركزية مفهوم التواصل في التهديد والعنف الإرهابيَين، فإن الإرهاب سيعتبر نمطاً من أنماط التواصل العنيف، أو الإقناع الإكراهي. وعليه، سيتم في تعريف الإرهاب اعتماد مقاربة سلوكية بدلاً من المقاربة التي تتخذ من الدافع الذي يقف وراء الفعل أو مرتكبه أساساً لها. و"المقاربة السلوكية" هنا تعني أن الإرهاب سينظر إليه كأداة من أدوات الإقناع الإكراهي في تشكيلة واسعة من علاقات

السلطة، وليس فقط علاقة المتمرد الذي ينافس على سلطة الدولة. وتعريف الإرهاب هنا سيتركز على ما يفعله الإرهابي وليس على هويته (مقاربة قائمة على مرتكب الفعل)، أو على السبب الذي جعله يفعل ما فعل (مقاربة قائمة على الدافع). وما هذا إلا لأن تعريف الإرهاب، تبعاً لهوية الفاعل، أو للسبب الذي يقف وراء فعلته، سيفتح المجال واسعاً أمام تعريفات انتقائية مبتسرة لأسباب أيديولوجية، أو سياسية، أو معرفية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اهتمام القسم الأعظم من أدبيات الإرهاب ينصب بشكل يكاد يكون حصرياً على ذلك النوع من النشاطات الإرهابية الذي تتبناه حركات التمرد والعصيان. وعلى هذا، وبرغم إقرارها بوجود ما يعرف "بإرهاب الدولة"، وبأنه حتى يشكل أوسع أنواع الإرهاب انتشاراً وأشدها فتكاً، فإن الكثير من الأعمال والمؤلفات ذات الصلة تذهب إلى استبعاد إرهاب الدولة من موضوع دراستها.

يفصل التركيز الضيق على الأشكال المتمردة من الإرهاب الطرف الفاعل الذي لا ينتمي لدولة معينة عن السياق الأوسع نطاقاً الذي يعمل داخله، وعلى نحو خاص عن سلوك الأطراف الفاعلة التي تتبع لدولة. وقد تتسبب بيانات الشجب والإدانة الأخلاقية لأعمال العنف الصارخة في حجب أنظار الباحثين وصنّاع السياسة عن موقع الإرهاب في نطاق أوسع من الخيارات المتاحة أمام الطرف الفاعل الذي لا يتبع لدولة. ونظراً لتوافر خيارات أخرى، فإن الإرهاب بات يعد خياراً لا عقلانياً، وعرَضاً مرَضياً. وما كان يمرر كخطاب علمي إنما هو في واقع الحال جدال عنيف، تتحول فيها الطوبولجيا typology [أي الدراسة أو التحليل أو التصنيف القائم على الأنواع والفئات، المترجم] المفاهيمية إلى قوائم من التصنيفات الازدرائية. وفي ميدان الإرهاب، فإن تشوش التعريفات واضطرابها إنما هما نتيجة مباشرة لهذا التضييق على الأطر المفاهيمية وحصرها في تلك الأطراف الفاعلة التي لا تحظى أهدافها بالقبول. وإن كنا نعرف الإرهاب وفقاً للسياق الذي يقع فيه، وليس كأداة تواصل سياسي يمكن توظيفها في طائفة واسعة من السياقات، فإننا بذلك نحول دون إمكانية أي شيء يزيد على الفهم السطحي لجانب ضيق من الظاهرة.[10]

وفي حال اعتُبر أداة استثنائية من أدوات الإكراه/ الإقناع، يغدو واضحاً أن الإرهاب يمكن أن يقع في سياق النشاطات الإجرامية (الجريمة)، وفي سياق سياسي، أو حربي

(التمرد/ الثورة) بالقدر نفسه. ويمكن لأعمال الإرهاب أن ترتكب أيضاً من قبل وكلاء لدولة من الدول، أو على أيدي متمردين أو مجرمين سياسيين بالقدر نفسه. وفي حقيقة الأمر، فإن استخدام التعذيب غالباً ما جرى تبريره كسلاح لا غنى عنه في مواجهة المتمردين والإرهابيين، كما لعب دوراً جوهرياً في القوانين الخاصة بالإرهاب والتي تطورت من مكافحة الإرهاب أو مكافحة حالات التمرد.[11]

وتأسيساً على هذه المقاربة السلوكية، فإن الإرهاب سيتم تعريفه على أنه:

> استخدام العنف والتهديد باستخدامه بصورة مشتركة، اللذين يتم التخطيط لهما في الخفاء، وينفذان دون تحذير، ويوجهان ضد مجموعة واحدة من الأهداف (الضحايا المباشرون) لإكراهها على الإذعان، أو إجبار مجموعة ثانية من الأهداف (أهداف المطالب) على إظهار الولاء؛ أو لتخويف جمهور أوسع أو إحداث تأثير معين فيه (هدف الرعب، أو هدف إثارة الاهتمام).

وما يصبح جلياً من هذا التعريف هو أن هناك أكثر من جمهور واحد يستهدفه الفعل الإرهابي، وأن هذه الجماهير لا تعيش كلها الخوف أو الرعب. ومهما يكن، فإن إيقاع الأذى بالضحايا يستحوذ على اهتمام مجموعة منوعة من الجماهير، ويتيح للإرهابي إيصال رسائل أكثر دقة تصاغ خصيصاً لكل جمهور على حدة. وليس لزاماً التعبير عن هذه الرسالة بالكلمات، فيمكن أن تكون رسالة رمزية (تنقل بواسطة الهدف المنتقى، على سبيل المثال)، أو رسالة مروعة (تنقلها الطبيعة العشوائية للهجوم، أو أهمية الشخص المستهدف). وهذا هو النوع الكلاسيكي من الدعاية بالأفعال. وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، على سبيل المثال، لم تصاحبها أية مطالب محددة، رغم أن بعضاً منها كان قد أعلن لاحقاً في بيانات أذيعت عبر أشرطة فيديو لكل من أسامة بن لادن، وغيره من زعماء تنظيم القاعدة. غير أن البعد الرمزي الكامن في ضرب مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون – وربما مبنى الكونجرس الأمريكي – والحصيلة المروعة لأعداد القتلى، بمن في ذلك ركاب الطائرات الأربع وطواقمها، كان قد نقل مجموعة معقدة من الرسائل لم تخفَ على أحد. فإذا كان الإرهاب سيعتبر شكلاً معيناً من أشكال التواصل العنيف القسري، فإن بإمكان المرء

تفادي الوقوع في الفخ الأيديولوجي الذي يحيط بتعريفه. وإذا كـان المناضـلون مـن أجـل الحرية سيوظفون الإرهاب كجزء من استراتيجيتهم، فما هم إذن إلا إرهـابيون. وإذا كـان مكافحو الإرهاب سيستخدمونه كركن من أركان اسـتراتيجيتهم، فهـم أيـضاً إرهـابيون. وعندئذٍ، فالسؤال سيدور حول السبب الذي يدعو مختلف الأطراف الفاعلة، سواء كانـت تنتمي لدولة معينة أو لا تنتمي، إلى استخدام الإرهاب. ولابـد أن يقودنـا هـذا بـدوره إلى أخذ السياق الذي تقع فيه العمليات الإرهابية في الاعتبار.

وأياً يكن تعريفه، فلكي نفهم الإرهاب فهماً تاماً وكيفية نشوئه وتطوره في مجتمع مـن المجتمعات، فإن من المهم تحليل ما تتبناه الجماعـات الإرهابيـة مـن أهـداف، وتكتيكـات، ودوافع، وأساليب عمل. وفي هذه تكمن أدوات الاسـتفهام المقترنـة بالإرهـاب، وتلكـم هي: من؟ وماذا؟ ولماذا؟ وكيف؟ ومن المهم أيضاً إلقاء نظرة على ما تتفاعل معـه الجماعـة الإرهابية من الناس، والجماعات، والمجتمعات، والمؤسسات – سواء كانت شبه قومية، أو قومية، أو دولية أو عابرة للقوميات. فهذا التفاعل يشكل أحـد جوانـب الـسياق الأوسـع نطاقاً الذي تمارس فيها جماعات كهذه عملياتها. ويبدو لزاماً أيضاً البحث فيما كـان يفعلـه أعضاء الجماعة قبل دخولهم ميدان الإرهاب، وفي طبيعة المناخ الاجتماعي والسياسي الـذي كان سائداً وقتئذٍ، وفي نوع تدابير السيطرة التي اتخذت للتعامل مع الاحتجاج الاجتماعـي والسياسي في ذلك الوقت. وهذا هو البعد الزمني للسياق الأوسع الذي تعمل داخلـه أي جماعة إرهابية. وبمعنى آخر، ينبغي هنا أيضاً تحليل الخلفيتين المكانية والزمانية لأي نـشاط إرهابي كي نفهم السياق الذي تبرز منه أي جماعة إرهابية وتعمل داخله. إن أحـد جوانـب هذه الخلفية المكانية والزمانية يتمثل في مجموعة الإجراءات المؤسسية التي اتخذت رداً عـلى نشاطات اجتماعية وسياسية، سواء السابقة منها أو المستمرة، بما في ذلـك أعـمال العنـف بمختلف أنماطه، كالإرهاب، مثلاً. وبناءً عـلى ذلـك، نجـد أن مـن بـين العنـاصر المهمـة الواجب توافرها لفهم الإرهاب تقييم الصيغ والأشكال التي تتخـذها عمليـات مكافحـة الإرهاب. وهذا التقييم يشتمل عـلى فهـم كيـف يمكـن لأشـكال بعينهـا مـن العمليـات الإرهابية أن تسفر عن ظهور أشكال بعينها أيضاً من الاستجابة.

إن الخطر الذي يشكله الإرهاب بالنسبة للقيم والمثل الديمقراطية، ونمط الحياة الذي تتيحه هذه القيم والمثل، لا ينبع فقط من التهديدات وأعمال العنف الإرهابية، ومن مواطن الضعف التي يستغلها الإرهابيون، بل ينبع كذلك من الطرق التي تتبعها المجتمعات ذات الصلة في تكوين أفكارها حيالها والتحدث عنها والاستعداد لها والرد عليها، وفي التعافي من آثارها. وهناك بين المحللين المختصين من ذهب إلى حد الإيحاء بأن الخطر الذي تشكله "الحرب على الإرهاب"، التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، أعظم من ذاك الذي يثيره الإرهاب الذي شُنت هذه الحرب لمحاربته.[12] ويأتي هذا التأكيد المثير للدهشة ليسلط الضوء على حقيقة مفادها أن الخطاب والفعل يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً. فالطريقة التي يتباحث الناس من خلالها في المشاكل التي تواجههم، وتؤطرها وتصوغ مفاهيمها حولها، غالباً ما تحدد نوعية التدابير التي تتخذها حيالها. وفي المقابل، فإن السبل التي ينتهجها الناس في معالجة مشاكل كهذه يمكن في أكثر الأحيان أن تحد من قدراتها على فهمها، و تقيد خيالها وتضيق خياراتها. وهذه المصافي المفاهيمية والأيديولوجية يمكن أن تزيد من صعوبة فهم المشكلة بكل جوانبها.

وعلى سبيل المثال، فمنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، و"الحرب على الإرهاب" التي تلتها، صار ينظر إلى مكافحة الإرهاب بشكل رئيسي عبر منظور عسكري؛ وهو ما أفضى إلى نشوب مناظرات عاطفية وعنيفة الجدل حول القواعد الأساسية للحياة الديمقراطية ذاتها، بحكم ارتباطها بطبيعة التهديد الإرهابي وطرق التعامل معه.[13] ومتى ما عبر منتقدو هذه المقاربة، الداعية إلى عسكرة عمليات مكافحة الإرهاب، عن هواجسهم ومخاوفهم فيما يتعلق بمبدأ حكم القانون وحماية حقوق الإنسان، فإنهم كثيراً ما يواجهون بالتوبيخ والازدراء بدعوى أنهم مابرحوا "يعيشون عقلية 10 سبتمبر" [أي ما قبل الهجمات]، وغالباً ما يقترن هذا بمقولة إنهم "ببساطة لم يستوعبوا ما حدث". ويبدو أن ما "لم يستوعبه" نقاد "الحرب على الإرهاب"- كما يُفترض - هو "أننا نخوض حرباً" مع "عدو لا يعرف الرحمة"، ولا يمكن التحاور معه لإقناعه بالإصغاء لصوت العقل أو لردعه عن طريق التهديد بعمل انتقامي؛ فهو قد عقد العزم ثابتاً على قتل أكبر عدد ممكن

منّا، فبات من الواجب القضاء عليه كي يتحقق الانتصار عليه، وهذا أمر ربما يتطلب تحقيقه وقتاً طويلاً جداً وقد يمتد أجيالاً. وحتى يكتب لنا النجاح، فإن أشياء من قبيل سلامة الإجراءات القانونية المتخذة، وحقوق المحتجزين، وتقييد أساليب الاستجواب، والسيطرة والإشراف القضائي ووجود قوى تمثل ثقلاً مضاداً للسلطة التنفيذية، تتحول إلى ترف في أحسن أوصافها، أو إلى عقبات كأداء تحول دون مواصلة الحرب على الإرهاب بشكل مؤثر، في أسوئها. وبحسب ما جاء على لسان كاثلين بلومكويست Kathleen M. Blomquist، المتحدثة باسم وزارة العدل الأمريكية، فإنه «ليس بوسع الولايات المتحدة الأمريكية الرجوع إلى عقلية ما قبل 11 سبتمبر التي تتعامل مع الإرهاب على أنه مجرد مشكلة محلية تعترض فرض القانون».[14] وكان جون كيري، المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2004، قد أمسى هدفاً لانتقاد وتنديد حادين بسبب قوله إن محاربة الإرهاب مسألة تدخل في عداد عمليات فرض القانون في المقام الأول. وفي عام 2006 وإثر الكشف في لندن عن مخطط لتفجير طائرات بواسطة متفجرات سائلة، كان أحد مسؤولي إدارة بوش الذي لم يكشف النقاب عن هويته يواصل القول بأن الديمقراطيين «لا يمتلكون الفهم أو الالتزام بالتصدي لتلك القوى [الجهاديين]. والحال أشبه بموقف جون كيري؛ والنجاح لن يحالف مقاربة تطبيق سلطة القانون».[15]

إن الرأي القائل بأن "تفكير 10 سبتمبر" إنما «يتعامل مع الإرهاب على أنه مجرد مشكلة محلية تتعلق بفرض القانون» يمكن اعتباره تكتيكاً استطرادياً مشابهاً للأداة الخطابية التي تتلخص في خلق خصم وهمي. وفي واقع الأمر، فإن جهود مكافحة الإرهاب قبل وقوع هجمات 11 سبتمبر لم تكن تنفذ حصراً في إطار عمليات فرض القانون محلياً. وما التذرع بـ "أننا نخوض حرباً" إلا انعكاس لأطروحة "الإرهاب الجديد"[16] التي تفترض أن الإرهاب اليوم يختلف اختلافاً جوهرياً عما كان عليه فيما مضى.[17] فالإرهاب قبل هجمات 11 سبتمبر كان في الأصل يعد شكلاً من أشكال الجريمة؛ أما بعد ذلك فقد تحول إلى نمط جديد من أنماط الحرب. وخطاب الحرب هذا يمكن تسميته بـ "تفكير 12 سبتمبر"، تمييزاً له عن "تفكير 10 سبتمبر" الذي اخترعه هذا

الخطاب ليجعل منهـا غطـاءً يغلـف حججـه. ينظـر "تفكـير 12 سـبتمبر" إلى الإرهـاب ومكافحة الإرهاب ما بعد 11 سبتمبر من داخل إطار معين، ولكنه أيضاً يحصر تفكـير مـا قبل 11 سبتمبر عن الإرهاب ومكافحة الإرهاب في إطار مختلف يعتبر متخلفاً وعتيقاً وقد عفا عليه الزمن. وعلى هذا النحو، فإن "تفكير 10 سبتمبر" مـا هـو إلا اخـتراع خـرج بـه أنصار "تفكير 12 سبتمبر"، ليكون شكلاً من أشكال الإسقاط الذي يخلـق خـصماً وهميـاً ليتجادل معه وينتقده. ومهما يكن، فما هاتان العقليتان إلا وجهان لعملـة واحـدة، ونـماذج مفاهيمية ضيقة تشوه طبيعة الظاهرة التي ينبغي التعامل معها، وتحد الخيارات السياسية.

صحيح أن خطط مكافحة الإرهاب كانت قبل 11 سبتمبر تحرص عـلى تعزيـز مبـدأ حكم القانون، إلا أنها في هذا الخصوص شـددت أيـضاً، إلى جانـب ذلـك، عـلى التعـاون الدولي، وتناغم السياسات عـبر مجـالات الـسلطان القـضائي المحليـة والدوليـة، وحكـم القانون بالفعل، واحترام حقوق الإنسان، وإعطاء الأسبقية لفـرض القـانون عـلى الخيـار العسكري.[18] وكان الأخير دائماً ضمن وسائل مكافحة الإرهاب، ولكنه كان عـادة عبـارة عن ملاذ أخير، ويقع، في حالة مساعدة السلطة المدنيـة، تحـت سـيطرة الـسلطات المدنيـة. واستخدام القوة العسكرية غالباً ما كان أداة الملاذ الأخير في حالات احتجاز الرهائن التي يطول أمدها، على سبيل المثال.[19] ولم يكن القانون الإنساني الـدولي، بـما في ذلـك اتفاقيـات جنيـف، يشكل في العادة ركناً من أركان الخطـاب المتـداول، وذلـك نظـراً إلى أن أنمـوذج الحرب لم يكن هو المعيار الأساس في خطط مكافحة الإرهاب. وحـين كـان هـذا القـانون يُطرح على طاولة النقاش، فقد كان هذا في الغالب يحدث في سياق استبعاده صراحة نظـراً لانقطاع صلته بهذه الخطط.[20] ومنذ 11 سبتمبر، خضع القانون الإنساني الـدولي، وبـشكل متزايد، لتمحيص وبحث دقيقين، بما أن منتقدي "الحرب على الإرهـاب" كـانوا يـسعون لتطوير إطار قانوني لمقاربة عسكرية في الأصل لمكافحة الإرهاب.[21] حقيقـة، كـان "يوجـد فعلاً"[22] خلال ثمانينيات القرن العشرين، وخاصة في سنوات إدارة رونالد ريجان، ما يبـشر "بتفكير 12 سبتمبر"، وساد هذا الوضع أحيانـاً. ولنـا في القـصف الأمريكـي لليبيـا عـام 1986 خير شاهد على ذلك. وعلى أية حال، فإن الجانب العسكري لعمليـة القـصف هـذه

كان محدوداً في نطاقه، وكان في الأغلب يشكل جزءاً من مقاربة شاملة تقوم على تبني مقاربة "متشددة". وكانت السمة العامة لهذا الخطاب المبكر - على سبيل المثال - قد تمثلت في الإصرار على عدم التفاوض مع الإرهابيين تحت أي ظرف كان.[23]

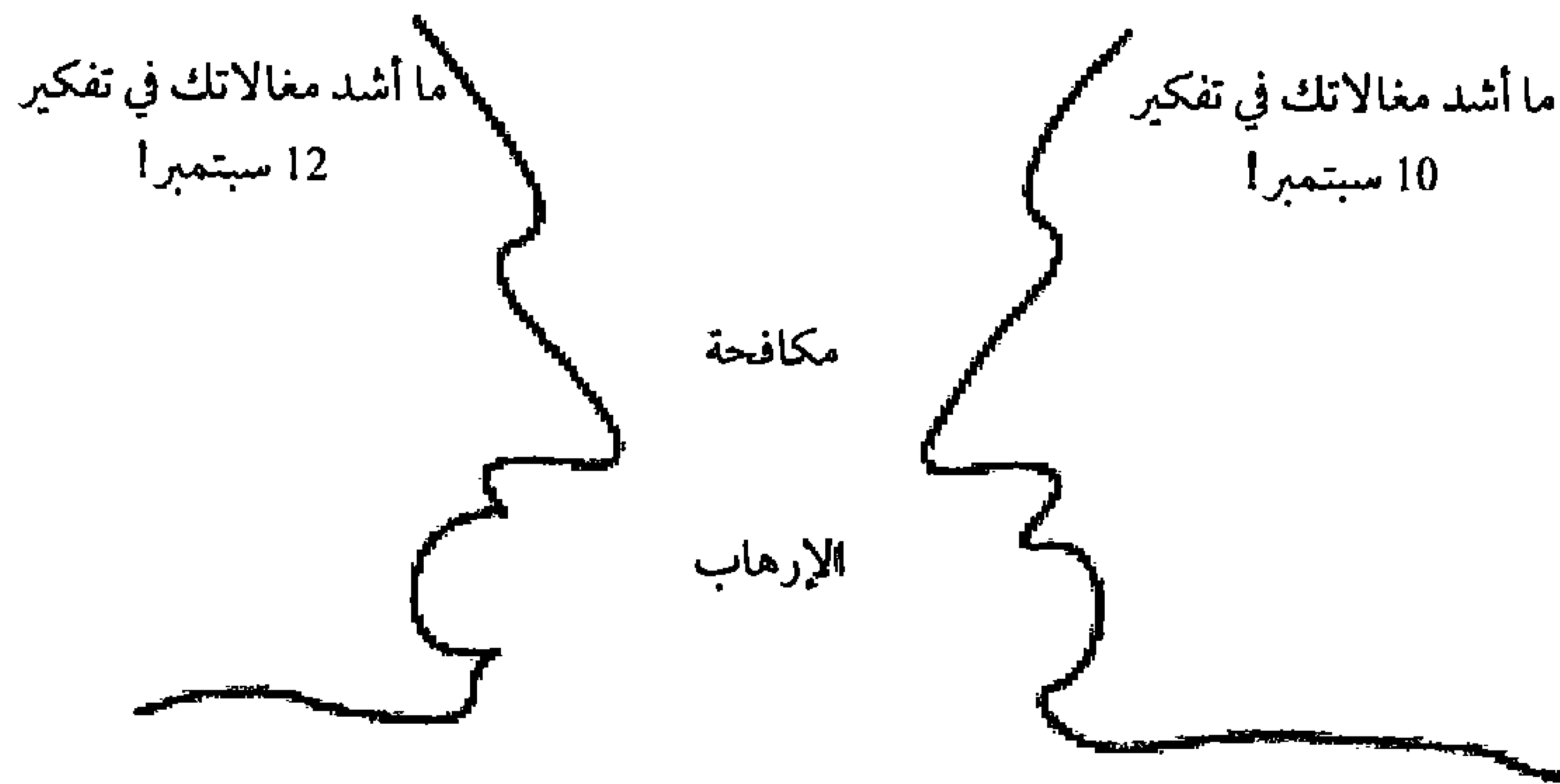
وعلى الرغم من "عسكرة" الخطاب والممارسة اللذين اقترنا بـ "الحرب على الإرهاب" في حقبة ما بعد 11 سبتمبر، فإن تدابير مكافحة الإرهاب يمكن أن تتخذ في الواقع أشكالاً عدة. وفي هذا الخصوص، فإن ظاهرة الاستقطاب القائمة بين "تفكير 12 سبتمبر" و"تفكير 10 سبتمبر" هي تمثيل مختصر للانقسام الأيديولوجي الذي يميز الكثير من المناقشات المعاصرة لمكافحة الإرهاب. وهذه المناظرة الأيديولوجية المستمرة تشكل نوعاً من الخلفية لأية محاولة يراد بها فهم التعقيدات والتحديات التي تواجهها مكافحة الإرهاب في عالم اليوم. فكل طرف يسلط الضوء على نقاط القوة في المقاربة المفضلة لديه بينما يشدد على مكامن ضعف الطرف الآخر؛ الأمر الذي من شأنه أن يولد خلفية من التشويش - نوع من "الضجة البيضاء" white noise؛ بمعنى إشارة عشوائية - لكل من يسعى إلى فهم مكافحة الإرهاب، وصياغة سياسة في هذا المجال المهم. ويوضح الشكل (1-1) هذه الحالة بعرض تكييف للوهم الكلاسيكي المتمثل في شكل المزهرية والوجهين، ففي الشكل تتناوب المزهرية والوجهان لعب دور الخلفية. وتمثل المزهرية فهمنا لمكافحة الإرهاب بكل وجوهها، في حين يمثل الوجهان الخطاب الاستقطابي حول طبيعة الإرهاب، وسبل مكافحته، كما يجسده الانقسام القائم بين "تفكير 12 سبتمبر" و" تفكير 10 سبتمبر". وبينما نحن نركز اهتمامنا على "مزهرية" مكافحة الإرهاب، فإن عين العقل فينا تصبح مدركة لطبيعة الخطاب الاستقطابي في خلفية الصورة (الوجهان). ويتحول هذا، من ثم، إلى مركز اهتمامنا لبعض الوقت؛ ولكن "المزهرية" تعود من جديد لتأخذ مكانه، فيما يواصل المرء محاولاته لفهم الصورة كاملة. إن الكثير من الافتراضات عن الموضوعات التي يتناولها الناس بالدراسة ليست واعية حقيقة، رغم أنها تشكل الطريقة التي يتحدث بها الناس عن هذه الموضوعات ويحددونها، ويضفون عليها المفاهيمية. وعلى الرغم من أن الموضوعية هي الهدف الذي تسعى علوم الاجتماع لتحقيقه، فإنه حتى العلماء

والباحثون ليسوا دائماً قادرين على منع مشاعرهم وعواطفهم الشخصية من فرض تأثيرها على الطريقة التي يفكرون بها في القضايا الصعبة والمشكلات العصية. ويصح هذا دون ريب على دراسة الإرهاب ومكافحة الإرهاب.

الشكل (1-1)

النظر إلى مكافحة الإرهاب عبر مصافٍ أيديولوجية

الخطاب الاستقطابي الدائر حول 11/ 9



ومهما يكن، فليس كل خبراء مكافحة الإرهاب أو محللي الإرهاب سيميلون إلى جانب واحد من شقة الانقسام الذي يصوره الشكل (1-1)، وكلا التفكيرين كان موجوداً قبل هجمات 11 سبتمبر، وظل حاضراً بعدها. ولنا هنا أن نصف الانقسام بين "تفكير 10 سبتمبر" و "تفكير 12 سبتمبر" بأنه نسخة أخرى للخلاف الأكثر تقليدية بين ما تميز بالتشدد وما تميز بالنعومة من سياسات مكافحة الإرهاب. ومن المؤكد أن الاختلافات على السياسات قبل 11 سبتمبر كانت شديدة أحياناً، ولكن الفترة التي أعقبت 11 سبتمبر ، و"الحرب على الإرهاب" التي ترتبت عليها، قد اتسمت بخلافات عميقة حول نوع التهديدات التي نواجهها، ونوعية الردود الواجب اتخاذها، وماهية المؤسسات التي ينبغي تحميلها مسؤولية هذه الردود، والإطار الزمني الذي يمكن من خلاله تحقيق رد فاعل. ويلخص الجدول (1-1) الخلافات الرئيسية عبر أكثر المتغيرات أهمية.

ويشدد "تفكير 10 سبتمبر" على المقاربات القانونية في التعامل مع عمليات مكافحة الإرهاب، ويضفي الامتياز على حكم القانون، والتعاون الدولي، وفهم الأسباب الجذرية للإرهاب. ومع أنه اعتُبر جزءاً لا غنى عنه من ترسانة مكافحة الإرهاب بمجملها، فإن الخيار العسكري يظل في نظر الخبراء الملاذ الأخير الذي ينبغي أن يكون استخدامه مشروعاً وخاضعاً لرقابة دقيقة. ولم يعد خافياً أن نطاق التهديدات الإرهابية بات واسعاً ومتشعباً، وثمة إقرار واضح بأهمية فهم الأسباب الجذرية للإرهاب والسياقات المحلية. وعلى الصعيد الدولي تحديداً، صارت الجهود الدبلوماسية والمفاوضات تعتبر من أدوات مكافحة الإرهاب المهمة. وفيما يتعلق بالدول الراعية للإرهاب، فإن الاستراتيجية المفضلة للتعامل معها هي تلك القائمة على الردع والاحتواء. أما "تفكير 12 سبتمبر" فيركز أنصاره اهتمامهم على المقاربة العسكرية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ويفضلون استخدام القوة وإضفاء الشرعية عليها عن طريق تغيير القواعد القانونية للعبة إذا لزم الأمر، ودعم التحرك الأحادي الجانب من جانب أولئك القادرين عليه في حال رفض الآخرون التعاون أو عجزوا عن تقديمه. وتدعو هذه العقلية أيضاً إلى تسليط أضواء قوية على رعاية الدول للإرهاب، وعلى ما يمكن تسميته بـ "إرهاب أسلحة الدمار الشامل/ الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية"، وبخاصة في سياق تحديد الدول المارقة (محور الشر) والفاشلة؛ وإحلال عقيدة الدفاع الوقائي الاستباقي محل مبدأ الردع والاحتواء، وإيلاء اهتمام استثنائي لأحد أنماط الإرهاب المعولم، وذاك هو الإرهاب "السلفي-الجهادي" من طراز تنظيم القاعدة. وإذا ما أخضعتا للبحث منفردتين، فإن كلتا المقاربتين ستغدو مفهومة وذات معنى في سياقات ووضعيات معينة، وستكشف عن مكامن قصور جدية في سياقات أخرى، أو لعلها ستتمخض عن عواقب غير مقصودة في أوضاع معينة.

الجدول (1-1)

مقارنة بين "تفكير 10 سبتمبر" و"تفكير 12 سبتمبر"

	"تفكير 10 سبتمبر"	"تفكير 12 سبتمبر"
تصور التهديد الإرهابي	- التهديد الإرهابي متنوع (داخلي؛ عابر للقوميات؛ دولي) - التهديد الإرهابي آخذ في التطور - الإرهاب جريمة في الأساس	- التهديد الإرهابي نظامي وعالمي بشكل أساسي (سلفي-جهادي) - التهديد الإرهابي جديد - الإرهاب شكل جديد من الحرب
يستخدم الإرهابيون أسلحة الدمار الشامل/ الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية	- غير مرجح	- مرجح
أهمية الدول الراعية	- ليس مجال تركيز أساسياً	- مجال تركيز أساسي (محور الشر)
أهمية الأسباب الجذرية	- مجال تركيز رئيسي	- ليس مجال تركيز رئيسياً
المقاربة المفضلة لمكافحة الإرهاب	- أنموذج العدالة الجنائية	- أنموذج الحرب
الموقف من حكم القانون، قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي	- مركزي الأهمية، يجب احترامه	- ترف في أفضل الحالات؛ عائق في أسوأ الحالات؛ يمكن الالتفاف حوله أو التنازل عنه لمصلحة مكافحة الإرهاب الفعالة
الموقف من استخدام التعذيب في الاستجواب	- غير مقبول، الأدلة القائمة على التعذيب غير مقبولة في المحاكم	- مقبول في ظروف معينة تحت السيطرة، الأدلة القائمة على التعذيب مقبولة في المحاكم
مكانة الخيار العسكري في الاستراتيجية الكلية لمكافحة الإرهاب	- ملاذ أخير لمساعدة السلطة المدنية فقط	- دور مركزي وأولي، القوة المدنية ثانوية
نوع القوة المفضلة في التعامل مع الدول الراعية	- القوة الناعمة، الدبلوماسية والمفاوضات	- القوة الصلبة، التهديدات والعقوبات، الهجمات العسكرية
الاستراتيجية الدولية المفضلة	- الردع والاحتواء	- الاستباق، بما في ذلك الدفاع الصاروخي
الموقف من التحالفات والتعاون الدولي	- التعاون الدولي شيء أساسي - يفضل تعددية الأطراف	- التعاون الدولي مرغوب فيه/ ولكنه ليس أساسياً - الأحادية

الهدف الرئيسي لهذا الكتاب هو تزويد القارئ بفهم واضح لكل المقاربات الموجودة لمكافحة الإرهاب، ونوع المتغيرات التي تشكل الأساس لما بينها من اختلافات. وسوف يتطلب بلوغ هذا الهدف الذهاب إلى أبعد من الخطاب الاستقطابي، الذي يجسده الجدول (1-1)، وذلك بتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في المقاربة المفضلة، فضلاً عن تدارس الخيارات الأخرى التي لا يشدد عليها أيٌّ من الطرفين. والحصيلة ستتخذ شكل مسح شامل من شأنه مساعدة القارئ في النظر من خلال المصافي الأيديولوجية التي غالباً ما تلقي بظلالها على فهم الناس لمكافحة الإرهاب، وعلى استيعاب الصورة الكاملة لها التي لا يسمح بها أي من الطرفين. وانسجاماً مع السلسلة التي يشكل هذا الكتاب إحدى حلقاتها، فإن الفكرة الأساسية التي ارتكز عليها الكتاب هي مساعدة القارئ في فهم التعقيدات والتحديات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب في عالم اليوم، وتقييم مجموعة الخيارات المتاحة برمتها. ولعل عقد مقارنة بين "تفكير 10 سبتمبر" و"تفكير 12 سبتمبر" سيكون عوناً في الكيفية التي تستطيع بها تصورات الإرهاب ومكانته في البيئة الأمنية الحالية أن تحدد المقاربة الخاصة بمكافحة الإرهاب، والمؤسسات التي تحشد لمحاربته.

والكتاب في أول فصوله ينظر في البيئة الأمنية الأوسع التي يوجد فيها الإرهاب اليوم. وهو بذلك سيوفر السياق الأكبر الذي يتم فيه فحص مكافحة الإرهاب. وكل هذا يشكل خطوة أولى تكمن أهميتها في مساعدة القارئ على تفهم مجمل التهديدات الأمنية التي يواجهها العالم اليوم، وكيف وجد الإرهاب لنفسه موقعاً يتأقلم فيه ضمن البيئة الأمنية الأكبر نطاقاً. أما الفصول الخمسة اللاحقة فتبحث في أنواع استراتيجيات محاربة الإرهاب على اختلافها.

يحلل الفصل الثاني النموذجين اللذين شاع استخدامهما أكثر من غيرهما في مجال مكافحة الإرهاب؛ وهما، نموذج العدالة الجنائية، ونموذج الحرب.[24] ومع أن كلاً منهما يسمح للدولة بممارسة احتكارها لاستخدام العنف، فإن كلا النموذجين يفرض قيوداً صارمة على الكيفية التي يستخدم بها هذا العنف. وسيتم توظيف الجدل الدائر حول تقرير

ما إذا كانت هجمات 11 سبتمبر، التي نفذها تنظيم القاعدة، قد شكلت فعلاً إجرامياً أو عملاً من أعمال الحرب، في توضيح نزوع هذين النموذجين إلى إسباغ الضبابية على بعضهما البعض.

ويلقي الفصل الثالث من الكتاب نظرة فاحصة على المقاربات المبادرة إلى مكافحة الإرهاب التي تُعنى، من حيث الأساس، بوسائل قطع الطريق على الإرهابي قبل ارتكاب فعلته؛ وهو ما يعرف أحياناً بمكافحة الإرهاب الوقائية أو ببساطة مناهضة الإرهاب. وهو مصطلح يمكن أن يشتمل على طائفة واسعة من النشاطات، ابتداءً بتقييم المخاطر والتهديدات، مروراً بتصليب الهدف،* وانتهاءً بالعمليات الاستباقية. ومع هذا، فإن هذا الفصل يتركز من حيث الأساس على وظيفة الاستخبارات، وإغلاق منافذ تمويل الجماعات الإرهابية، والتحديات الاستثنائية التي تثيرها عمليات مكافحة النشاطات السرية بوجه الأجهزة والمؤسسات البوليسية والأمنية والعسكرية. والجوانب الوقائية الأكثر (دفاعية) سوف تفحص في الفصل الخامس.

ويفحص الفصل الرابع البعد التواصلي لمكافحة الإرهاب. فحملات الدعاية، والحرب السيكولوجية، وحملات كسب القلوب والعقول، وأفكار من قبيل تقديم حوافز للإرهابيين للتخلي عن العنف والبحث عن مسارات غير عنيفة بدلاً من ذلك تشير كلها إلى هذه الفكرة عن مكافحة الإرهاب كشكل من التواصل. ويتفحص الفصل في مستهله اثنين من أشكال "الإقناع الإكراهي" - الردع والاستباق - وينتقل من ثم إلى مسألة استخدام "القوة الناعمة"، أو البعد الدعائي لمكافحة الإرهاب. وعلى هذا النحو، فإن هذا الفصل يتقصى الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية للإرهاب، ومكافحة الإرهاب، ويسلط الضوء على أهمية العمليات السيكولوجية.

---

* يقصد بتصليب الهدف، حيثما ورد في هذا الكتاب، إضفاء الصلابة على الهدف وتعزيز أمنه بحيث تصبح مهاجمته صعبة للغاية. (المترجم)

ويركز الفصل الخامس على أنماط الإجراءات الوقائية، أو الحمائية التي يمكن اتخاذها لتقليل مخاطر الهجمات الإرهابية إلى الحد الأدنى، أو لتخفيف حدة الآثار التي تخلفها. وتشمل الموضوعات: تصليب الهدف، وحماية البنية التحتية الحساسة، وإدارة الأزمة، وجاهزية الطوارئ، وإدارة عواقب الأزمة، وتخطيط الطوارئ والمحاكاة، والدفاع المدني، وتشجيع مرونة المواطنين في مواجهة التهديد والهجوم الإرهابي. وتتعامل "النماذج" الدفاعية المتبعة في مكافحة الإرهاب مع النشاطات الإرهابية، حتى تلك التي توقع عادة إصابات بالجملة، كواحدة من مخاطر كثيرة تهدد نظام الصحة العامة بأسره، أو كأيٍّ من النكبات أو الكوارث الكبرى، سواء أكانت من صنع الإنسان أم لا. وفي هذا الخصوص، فالجهود لا تتركز فقط على وضع العقبات أمام الإرهابي لمنعه في المقام الأول من توجيه ضربته، بل أيضاً معالجة العواقب الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الهجمة الإرهابية، وإيجاد السبل الكفيلة لتقليص آثارها إلى الحد الأدنى.

ويركز الفصل السادس على أنواع المبادرات التي تطلقها مكافحة الإرهاب، والتي قد لا تعد بحلول ولكنها تتطور في المدى الطويل. وهذه تشتمل على مجال "الأسباب الجذرية"، والعوامل الأكثر بنيوية التي من شأنها خلق مناخ ملائم لترويج واستخدام العنف من قبل المنظِّرين والمتحمسين. ولابد من الإشارة هنا إلى تركيز القسم الأكبر من عمليات مكافحة الإرهاب على المدى القصير، لا لشيء إلا لأن الآفاق الانتخابية لأغلب حكومات العالم قصيرة جداً، فهي من حيث الزمن لا تتجاوز خمس سنوات. والعوامل البنيوية عادة تتطور على مدى فترات من الزمن أطول كثيراً من ذلك، وهو ما يسميه المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل Fernand Braudel "المدى الطويل". وسوف يركز هذا الفصل على أنماط الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي تنطوي على وعد بإحداث تغيير في البيئة التي يمكن للإرهاب أن يزدهر فيها، إضافة للمصاعب والتحديات التي تواجه استراتيجيات كهذه.

وتلتقي في فصل الاستنتاجات كل خيوط الكتاب، كما يضم الفصل تقييماً للدرجة التي يمكن بها تحقيق مكافحة إرهاب شاملة توفر إطاراً للأمن في القرن الحادي والعشرين بينما تحافظ في الوقت نفسه على القيم التي تشكل أساس الحوكمة الديمقراطية والعالمية.

الفصل الأول

سياق مكافحة الإرهاب: بيئة أمنية معقدة

لم تكن أي محاولة للتأمل ملياً في عالم الإرهاب والعنف السياسي إبان حقبة الحرب الباردة لتتم إلا من منظور القطبية الثنائية التي اتسمت بظواهر من قبيل: الشرق في مواجهة الغرب، و الشيوعية ضد الرأسمالية، والشر مقابل الخير. وقد أجهد "مقاتلو الحرب الباردة" أنفسهم في إخفاء التعقيدات والإشكاليات ذات الصلة بتعريف الإرهاب وتصنيف أنواعه وتبويبها والتعتيم عليها؛ وذلك بقصد إقحام كل هذه الصراعات قسراً في سرير بروكرستيس Procrustean [وهو الابن الخسيس لبوسايدون Poseidon في الميثولوجيا اليونانية، والذي كان يجبر المسافرين على التكيف مع سريره بشد أجسادهم أو بتر أرجلهم؛ المترجم]، الذي اتخذ هذه المرة صيغة شبكة إرهابية دولية يرعاها السوفييت، ولا هدف لها إلا زعزعة استقرار الغرب وتدميره.[1] وقد تمخض هذا عن ظهور اتجاهات ونزعات متميزة في أدبيات الإرهاب ودراساته، ولاسيما في سبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي، وكما يأتي:

- نزعة نحو التركيز حصراً على الإرهاب الدولي والعابر للقوميات، وتجاهل النشاطات الإرهابية المحلية، أو التعامل معها كظاهرة وافدة من خارج الحدود الوطنية. وغالباً ما استلزم هذا تجريد الصراعات الوطنية من سياقاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما كان يجعل من السهل بقدر أكبر وصفها بأنها نتيجة للتأثير السوفيتي.

- نزعة نحو تجاهل إرهاب الجناح اليميني، والتركيز حصراً على العمليات الإرهابية التي ينفذها الجناح اليساري. وقد وجدت هذه النزعة في الاتجاه الأول ما يمهد لها الطريق، نظراً إلى أن الكثير من الجماعات اليسارية الإرهابية كان يلجأ غالباً إلى

التعـاون مـع جماعـات أخـرى على المستـوى الدولي/ والعابر للقوميـات، أو اللجـوء – بخلاف ذلك – إلى اعتماد خطاب دولي، والادعاء بوجود أهداف مشتركة مع رفـاق وأشقاء في عموم أرجاء الأرض في نـضالهم المـشترك ضـد الإمبرياليـة والاسـتعمارية الغربية (الأمريكية).[2]

- نزعة نحو التركيز بشكل رئيسي على إرهاب الحركات المتمردة، وغـض الطـرف عـن إرهاب الدولة، وبخاصة ذلك النوع الذي ترتكبه أنظمـة "اسـتبدادية" تحظـى بـدعم ورعاية غربية، وأمريكية تحديداً. ولربما يكمـن هنـا – عـلى سـبيل المثـال– الـسبب في التساهل الواضح حيال إرهاب الدولة الذي مارسه شاه إيران (بـل وفي تيـسيره عـن طريق نقل التكنولوجيا وتدريب قوات الشرطة)، حتى جاءت ثورة الخميني لتضع في عام 1979 حداً لهذا النوع من الإرهاب، وتستبدله بشكل آخر.[3]

- التغاضي عمداً عن أي دليل يثبت وجود شبكة إرهابيـة مدعومـة أمريكيـاً تـستهدف زعزعة استقرار الكتلة الشرقية وإشاعة الخراب والدمار فيها، وخلق فرص تجاريـة في العالم الثالث.[4]

- وفي الوقت الذي دأبت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على التركيز بدرجة كبيرة عـلى الإرهاب الدولي، انطلاقاً من إحساسها بالدرجة الأولى بأن رعاياها يـشكلون أهـدافاً رئيسية له، كان الإرهاب المحلي موضع اهتمام الاتحاد الـسوفيتي في المقـام الأول. وفي حقبة الحرب الباردة، اتخذت أدبيات الإرهاب طابعاً إطلاقياً صارماً في ضوء عنـاوين من قبيل كيف ينتصر الغرب؟،[5] فالعدو إذن ليس خافياً، وغالباً ما كانـت الدراسـات الأكاديمية التحليلية المعنية بالإرهاب، بالتالي، تكتسب مزاجـاً يتـسم بـالحبور حيـال تزايد الحلول المشربة بالروح العسكرية التي يتم اقتراحها لحل مشكلة الإرهاب.[6] ومع أن المصدر الأساس للغالبية العظمى من هذه الدراسات تجسد في تخصـصات وفـروع دراسية، كالعلوم السياسية وعلـم الـنفس، فـإن فروعـاً أخـرى كالتـاريخ والقـانون والاتصالات، مثلاً، كانت لها إسهاماتها في هذا المجال.[7]

وبانتهاء الحرب الباردة انتهى أي وجود للعدو، وتحقق الانتصار في المعركة. وحين غابت القطبية الثنائية بدا العالم مختلفاً تماماً؛ فقد بات فهم الصراعات المحلية، عبر سياقاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، أكثر يسراً. وأمسى إرهاب الجناح اليميني أشد وضوحاً، وصار إرهاب الدولة أكثر جلاءً فيما يتخطى الانقسامات الأيديولوجية، ويضع لنفسه مجموعته الخاصة به من المتغيرات التي بدت فريدة من نوعها. وغدا مفهوماً بشكل أكبر أن الترويج لفكرة رعاية القوى العظمى لشبكات إرهابية معينة إنما هو أسطورة تبسيطية ملائمة يراد بها التعتيم على تعقيد ظاهرة الإرهاب.[8] وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي أعقاب تفجير مبنى المركز التجاري في نيويورك عام 1993، وإثر تفجيرات أوكلاهوما سيتي في عام 1995 تحديداً، أصبح الإرهاب الداخلي هو الشغل الشاغل بالنسبة للأمريكيين، فيما تأكد أن مخاوف السوفييت كان لها ما يبررها بسبب لجوء الشيشانيين إلى استخدام الإرهاب في إطار صراعهم المتواصل ضد الحكم الروسي.[9]

وبكلمة موجزة، بدا العالم فجأة أشد تعقيداً. ونتيجة لذلك، باتت دائرة الأعداء أكثر انتشاراً؛ فقد أضيفت ظواهر كالمتاجرة بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، إلى قائمة الهموم التقليدية التي تثير قلق أولئك المخوَّلين بالتعامل مع مسألة الإرهاب. زد على ذلك أن تهديدات من أنواع جديدة كانت قيد التشكل، ابتداءً بالأمراض المعدية،[10] وانتهاءً بحرب المعلومات.[11] وبدوره فقد ترجم الإقرار بهذه التهديدات الجديدة/ القديمة إلى منح الأجهزة والوكالات المسؤولة عن مكافحة الإرهاب تفويضاً عملياتياً أوسع نطاقاً. غير أن السلطات المخولة لوكالات السيطرة، التي كانت تتمتع بالاستقلالية من قبل، مثل الهيئات الجمركية، والسيطرة على الحدود، والاستخبارات الأمنية، والدفاع، وأعمال الشرطة، صارت كلها تتداخل بعضها في بعض.[12] كما أن التوجه صوب وضع ظواهر مختلفة فيما بينها في السلة الأمنية نفسها قد وجد لنفسه انعكاساً في شتى الدراسات التحليلية التي ظهرت وقتذاك. فهناك بين المحللين[13] من جمع معاً تجارة المخدرات، والجريمة الدولية، والتطهير العرقي، والتعصب الديني، وحروب العصابات الريفية، والعمليات الإرهابية في المناطق الحضرية، كهواجس مشروعة يتم التعامل معها في

عملية صنع سياسات مكافحة الإرهاب في عالم ما بعد الحرب الباردة. وخلال الفترة ما بين منتصف تسعينيات القرن الماضي ونهايته، بدأت تترسخ أطروحة "الإرهاب الجديد" (انظر المقدمة)؛ وذلك بعد أن أقرَّ بعض المحللين بالتهديد الذي يشكله متطرفون إسلاميون، وبخاصة المقاتلون العائدون من أفغانستان إلى أوطانهم بعد هزيمة السوفييت في أفغانستان. وهكذا، تحول "الإرهاب الإسلامي" إلى العدو الجديد في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي؛ وأخذ يستحوذ على اهتمام متزايد على حساب شريحة واسعة من مخاطر وتهديدات أخرى كانت قد ظهرت للوجود في أعقاب الحرب الباردة. وهذا التوجه ازداد حدة وقوة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001.

وستكون هذه البيئة الجيو-سياسية العريضة، التي تتفاعل فيها قضايا الإرهاب ومكافحة الإرهاب، موضوع بحث هذا الفصل. وهو ما يتطلب تقديم وصف لكل من أنواع الأطراف الفاعلة في السياسة الدولية، وأنماط التهديدات الأمنية التي تتعايش مع التهديد الإرهابي، ومجمل المنظومة الأمنية التي نشأت تحت تأثير العولمة بشقيها التقني والثقافي.[14] وفي وصف هذا السياق الأوسع، يطرح هذا الفصل سلسلة من الأسئلة ذات الصلة بطبيعة الإرهاب، وأنواع المقاربات اللازمة للتعامل معه. وهذا بدوره سيقودنا إلى استكشاف قائمة تفصيلية بمقاربات مكافحة الإرهاب الملائمة في مثل هذه البيئة الأمنية المركبة.

انتشار الأطراف الفاعلة الجديدة على المسرح العالمي

في عالم اليوم، صار بمقدور البشر والبضائع والخدمات عبور الحدود بسهولة متزايدة. وثمة كيانات بخلاف الدول باتت تتفاعل فيما بينها، وتلعب على مسرح السياسة الدولية دوراً تتعاظم أهميته شيئاً فشيئاً. ومع انتشار وسرعة الاتصالات العالمية والسفر بالطائرات النفاثة واتساعها المتسارع، فقد شهدت مجالات مثل التجارة، والتمويل، والهجرة تحولات عدة. وإلى جانب هذا، فقد تأثرت بذلك، وإلى حد كبير، مجالات الهجرة،

والرفاهية الاجتماعية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والتعليم، بل وحتى مستوى التسامح الذي تبديه المجتمعات والدول بشكل عام حيال مظاهر التنوع والتفاوت التي تنشأ داخلها. وعلى وجه العموم، فإن وضعاً كهذا قد أثار تحديات قاسية لسيادة الدولة وسلطتها، وفرض قيوداً متزايدة تقلل من مستوى تحكمها بطائفة واسعة من المشكلات والقضايا السياسية، بما في ذلك الإرهاب. بل إن البعض قد ذهب إلى حد الجدل في أن الدولة، وبفعل هذه التحديات والقيود، أمست آيلة إلى الضعف، أو التآكل، أو حتى التلاشي. ومع أن ظنون هذا البعض قد أخذته إلى أبعد مما ينبغي، فلعل من الإنصاف القول إن الدولة تواجه تحولات ملموسة تحت وطأة ضغوط العولمة.[15] فقد غدا الآن لزاماً على الأطراف الفاعلة في الدولة ليس التفاعل مع شريحة عريضة من أطراف فاعلة لا تنتمي إلى دولة فحسب، بل معالجة مزيج حاد التنوع والاختلاف من التهديدات ومكامن الهشاشة العابرة للحدود أيضاً؛ وألا يفعلوا هذا بمفردهم، بل ضمن إطار للتعاون الدولي والإقليمي والحوكمة العالمية. وسوف يشكل هذا الإطار بدوره سياقاً جيو-سياسياً أوسع نطاقاً يشهد فيه الإرهاب وسبل محاربته تطوراً وتحولاً على نحو مشترك. وهي البيئة المعقدة ذاتها التي تبرز الحاجة فيها لمعالجة القضايا الأمنية تحديداً.

نحن نعيش في عالم تتآكل فيه الحواجز وتصبح فيه الحدود سهلة الاختراق بشكل متزايد. إن التمييز بين الشؤون الأجنبية والداخلية، وبين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، والقطاع العام والقطاع الخاص أخذت تلفه الضبابية.[16] وهذا عالم تزداد فيه الأطراف الفاعلة التي لا تتبع لدولة، والكثير من هذه الأطراف الفاعلة عابر للقوميات، ويعمل عبر الحدود عن طريق الإنترنت أو الهواتف المحمولة. وفي عالم كهذا، فإن الموضوع التقليدي للدراسة في العلاقات الدولية – الدولة القومية والنظام العالمي للدول – سيتحول إلى إشكالية. ويرجع هذا إلى أن عدد الأطراف الفاعلة على المسرح الدولي ودرجة تنوعها قد تصاعد بقدر ضخم. ولا شك أن التركيز بشكل صارم على الأطراف الفاعلة والمؤسسات التي تتبع لدولة سيتسبب في إغفال الأطراف الفاعلة الأخرى ودورها المتزايد في الشؤون العالمية.

من هي تلك الأطراف الفاعلة التي لا تتبع لدولة، والتي ينبغي على الأطراف الفاعلة التقليدية في الدولة التفاعل معها؟ تشمل هذه الأطراف الفاعلة:

- المنظمات ما بين الحكومية، أو المنظمات فوق القومية، والأمانات العامة التابعة لها.
- المشاريع/ الشركات المتعددة الجنسيات.
- المصارف والمؤسسات المالية الدولية.
- المنظمات غير الحكومية، المحلية منها والدولية، بما فيها المنظمات الخيرية والإنسانية والدينية، إضافة لكوكبة واسعة من شبكات المناصرة العابرة للقوميات.
- الشبكات الإعلامية، والإلكترونية بخاصة، كالإذاعة والتلفزيون، والإنترنت وما يرتبط بها من مدونات، ومواقع بديلة، ومجتمعات الإنترنت، وجميع الأدوات النقالة التي تسهل استخدام هذه الشبكات، في أي زمان أو مكان.
- المهاجرون العابرون للقوميات، بمن فيهم المهاجرون، واللاجئون، وطالبو اللجوء، والأيدي العاملة المؤقتة والمهاجرة، والطلاب الدوليون، والمستشارون والباحثون الدوليون، والمسافرون لأغراض العمل.
- مجموعات السياح الداخلية والدولية والعابرة للقوميات.
- تجار المخدرات والأسلحة، والمهربون، والقراصنة، وغير ذلك من المنظمات الإجرامية العابرة للقوميات.
- المرتزقة، والمقاتلون المسرَّحون، والشركات الأمنية الخاصة، والجيوش الخاصة، ومزيج يضم كامل الكيانات الخاصة التي تنفذ ما كان يدخل تقليدياً في عداد العمليات الأمنية التي تضطلع بها الدولة، بما في ذلك حماية الشخصيات الهامة، وتصليب الأهداف، والمراقبة، وأعمال الشرطة، والحبس، والحرب.

هذا الكوكبة الضخمة من الأطراف الفاعلة التي لا تتبع لدولة بعينها قد حدت بأحد الباحثين إلى التحدث عن "عالم متعدد المراكز" يتعايش مع عالم العلاقات الدولية التقليدي الذي يتخذ من الدولة محوراً له ويتفاعل مع الأول بطرق شتى.[17] وهناك في هذا العالم أنماط مختلفة كثيرة من وسائل اكتساب الهويات الجماعية، فضلاً عن الوسائل التقليدية القائمة على الانتماء لجماعة معينة؛ مثل الجماعات القومية، أو الإثنية، أو الدينية، أو الأيديولوجية.[18] هذا المدى من تنوع الائتلافات والتحالفات التي تناصر أو تروج لمبادرات سياسية معينة يمكن أن يكون هائلاً.[19] وتتمثل نتيجة ذلك في زيادة هائلة في تعقيد الاتصالات، بما في ذلك المزيد من أنواع الاستشارات والشراكات المتنوعة والمتغايرة الخواص، ومدى أكبر من المصالح المتنافسة.

وأمام عجز دول العالم وحكوماتها عن الخروج بحلول مشتركة لعدد من المشكلات الدولية الأشد إلحاحاً؛ مثل خفض مستوى الفقر، وتقليل الديون، وتحسين نظم الرعاية الصحية على المستوى العالمي، وحماية البيئة، وحتى مكافحة الإرهاب، فقد بادرت الأطراف الفاعلة غير الحكومية كأصحاب المشاريع الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة إلى مد يد العون لها في هذه الميادين. ولعل تواصل النقاش حول إصلاح الأمم المتحدة، وتباطؤ وتيرة أداء بيروقراطيات الدولة والمنظمات الدولية، واستمرار التوتر بين المصلحة القومية وإسباغ التناغم على السياسات العالمية، كلها تشدد على حجم المصاعب التي تحول بين الأطراف الفاعلة الحكومية وتنفيذ استراتيجيات عالمية فعالة بمفردها في عالم اليوم المعقد. وقد أفضى ذلك إلى تنامي مستوى الاعتماد على الأطراف الفاعلة التي لا تتبع لدولة للعمل إلى جانب الأطراف الفاعلة الحكومية في إدارة المشكلات العالمية. وحري بنا هنا أن نشير إلى أن ميل الحكومات الوطنية، وبخاصة الغربية منها، إلى التخلص من مسؤولياتها بإلقائها على كاهل منظمات المجتمع المدني، والاعتماد أكثر فأكثر على القطاع الخاص،[20] قد وجد صدىً له على الصعيدين الدولي والعالمي. ولنا في "مبادرة الاتفاق العالمي" Global

Compact التي أطلقتها الأمم المتحدة في 26 تموز/ يوليو 2000، مثال واحد على ما نقول؛[21] فهذه المبادرة التي ترأسها كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، تمثل شبكة دولية من شركات، وتنظيمات عمالية، وأخرى تابعة للمجتمع المدني، إلى جانب ست وكالات للأمم المتحدة.[22] وفي إطار المبادرة، يُطلب إلى الشركات، من منطلق طوعي تماماً، العمل على تبني ودعم وتنفيذ طائفة من القيم الجوهرية في ميادين حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومحاربة الفساد. ومهما يكن، فهناك من ينتقد المبادرة بالقول إن كثيراً من الشركات التي تمتلك سجلاً شائناً فيما يتعلق بحقوق الإنسان وظروف العمل وحماية البيئة، إنما تسعى للاستفادة من شراكتها مع الأمم المتحدة لتجميل صورتها ليس إلا.[23] ومهما تكن الحال، فإن هذا المثال يسلط الأضواء على الصيغ الجديدة للشراكات التي تقوم بين الأطراف الفاعلة الحكومية وتلك التي لا تتبع لدولة، والتي باتت تزداد انتشاراً في عالم اليوم، بهدف التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهنا (انظر الإطار لاحقاً). والفصول اللاحقة من الكتاب تكشف كيفية بروز هذا التوجه أيضاً في مجال مكافحة الإرهاب.

تعدد أنواع الأمن

حيثما تعايشت الأطراف الفاعلة الحكومية وتلك التي لا تتبع لدولة، فسوف تبرز موضوعات مرجعية عدة متى ما طرح المرء سؤالاً من قبيل: الأمن لمنْ؟ فبينما كان الهدف الأساس من النظام الأمني الدولي حماية الدول مما قد تتعرض له من هجوم أو غزو أو احتلال، إلا أن الدولة لم تعد وحدها هي التي بحاجة لضمان أمنها؛ ففي عالم اليوم صار لزاماً توفير الحماية أيضاً للمجتمعات والأسواق والأفراد والبيئة. وصرنا الآن نتحدث عن مجموعة كاملة من أنواع الأمن؛ فهناك الأمن المجتمعي والاقتصادي والإنساني والبيئي، وكلها يتطلب الاهتمام به، وغالباً ما تتداخل متطلبات كلٍّ منها مع متطلبات الأمن الدولي.

على الرغم من أن الكثير من الأعمال التجارية ما فتئ يردد القول بأن «على الحكومات أن تفعل أكثر مما فعلت»، فإن ما شهدناه طوال العقود الثلاثة الأخيرة يؤكد انكماش دور الحكومات في العديد من المجالات، وذلك جراء اللبرلة المتزايدة، والخصخصة، وإبرام اتفاقيات الاستثمار الثنائية، وما شابه ذلك. ووفقاً للرأي السائد، فقد كان على الحكومات أن تتنحى جانباً، وتفسح المجال لقوى السوق كي تفعل فعلها. بيد أن السوق منفردة ليس بمقدورها ضمان الاستقرار الاجتماعي والتنمية العادلة. والدولة لابد لها من امتلاك القدرة على تأمين الرفاهية الاجتماعية، ومعالجة الآثار السلبية التي تخلفها قوى السوق. وأمر كهذا سيثير من جديد فكرة تشاطر المسؤوليات. وهذه ترتكز إلى الإقرار بمحورية دور الحكومات. ولكن في عالم تزداد فيه أواصر الترابط قوة، فإن ثمة أطرافاً فاعلة اجتماعية أخرى يتعين أيضاً إشراكها بصورة مباشرة في معالجة التحديات المشتركة.

Mary Robinson, President, Realizing Rights: The Ethical Global Initiative, in Q & A blog, "Managing Globalization," by Daniel Altman, *Internatinal Herlad Tribune*, March 14, 2007, viewed at: http://blogs.iht.com/tribtalk/business/globalization/?p=401 (last Accessed on August 7, 2008).

ومنذ وقوع هجمات 11 سبتمبر، دخل المعجم مصطلح جديد هو "الأمن الوطني"؛ و في عقيدته الأساسية يدعونا إلى ضرورة العمل على جبهات كثيرة في وقت واحد لضمان أمن الدولة، ومجتمعاتها، وشعبها، ومواردها، وبنيتها التحتية.[24] وفي هذا الخصوص، يرى أحد الباحثين المتخصصين في مجال العلاقات الدولية أن مفهوم الأمن لا ينطوي فقط على هموم عسكرية، بل سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية أيضاً. وهذه الأجندة الأمنية العريضة تضم عناصر خمسة هي: الأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، إلى جانب الأمن العسكري.[25]

في عالم اليوم يتكامل الآن التركيز التقليدي في النظرية الواقعية في العلاقات الدولية- منع الحروب بين الدول- مع قضايا الثقافة والهوية، والفقر، والمرض، والبيئة، واستغلال الموارد.[26] ففي مجال الأمن الاقتصادي مثلاً أمست دول العالم بحاجة إلى منافذ تتيح لها الحصول على الموارد، والتمويل، والأسواق، بما يمكنها من ممارسة سلطاتها، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها بمستويات مقبولة لديهم.[27] ويجب أن تكون الشركات

وجماعات المصالح قادرة أيضاً على العمل لتعزيز مستويات مقبولة من الرفاهية إذا لم يكن ذلك تعزيز سلطة الدولة. وعلى أية حال، فإن مسؤولية الشركات والعولمة الأخلاقية تمثل الآن العنصرين المركزيين في الكثير من الشراكات التي تعقد بين الأطراف الفاعلة الحكومية وتلك التي لا تتبع لدولة.[28] وعلى صعيد الأمن المجتمعي، تحاول الدول جاهدة الحفاظ على أنماط تقليدية للغاتها، وثقافاتها، وهويتها، وعاداتها وأعرافها لكي تخلق في مواطنيها إحساساً متواصلاً بالانتماء المجتمعي.[29] ولعل مفهوماً يقلل من اتخاذ الدولة محوراً له، ويقر بالمجتمع ومواطنيه كموضوعات مرجعية للأمن ربما كان سيركز بشكل أكبر على الدور الذي يؤديه المواطنون والتنظيمات الاجتماعية ليكفلا تفعيل حس الانتماء المجتمعي. ومثل هذا المفهوم للأمن يعتبر مفهوماً "مجتمعياً" أكثر من كونه "قومياً"؛ إذ يركز على الإحساس بانعدام الأمن على المستويين الثقافي والاجتماعي، والناجم عن مشكلات مثل الحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة العولمة، والجريمة والسيطرة على الجريمة، والمحافظة على "القيم الأسرية". إن الخوف من المهاجرين والأجانب، والقلق بشأن الجريمة وفقدان الوظيفة، قد أسهما في صعود نجم اليمين المتطرف - على سبيل المثال - في أوربا. وثمة إحساس مماثل بانعدام الأمن كان قد تولد في المجتمع الأمريكي بتأثير هجمات 11 سبتمبر. وجاء الجدل الذي دار في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن زواج المثليين، ومنح المرأة الحق في الإجهاض، ليعكس مخاوف أعظم حيال التغيرات المستمرة التي أصابت الأسرة في طبيعتها وجوهرها.

وعلى صعيد آخر، فإن مفهوم الأمن الإنساني، وبخاصة في مجال السياسة الخارجية، يعكس وجهة النظر القائلة بأن الأمن الدولي لا يمكن تحقيقه إلا حين تتحرر شعوب العالم من التهديدات العنيفة لحياتها، وسلامتها، وحقوقها. وفي إطار هذا المفهوم، يصبح الإنسان الفرد بذاته الموضوع المرجعي للأمن. وتضم قائمة القضايا الرئيسية التي تمت معالجتها ضمن هذا الإطار مسائل؛ مثل الحملة الدولية لإزالة الألغام الأرضية، وحظر تجنيد الأطفال، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وتداعيات الحروب والصراعات وآثارهما على البشر، أفراداً ومجتمعات، ولاسيما النسوة والأطفال.[30] وفي واقع الأمر، فإن هذه

المقاربة في التعامل مع قضية الأمن تأتي متساوقة مع الأجندة الأمنية الأوسع نطاقاً السالفة الذكر. وعند النظر إليها مجتمعة، فإن أنواع الأمن المختلفة المشار إليها آنفاً توحي بأن الأخطار والتهديدات يمكن أن تتخذ صيغاً عدة، وأن تلقي بآثارها على مجموعة واسعة من المجالات السياسية التي لم يسبق أن كانت ذات صلة بالدراسات الأمنية. ويصح الأمر نفسه بالنسبة للإرهاب ومكافحته. وهذا يقودنا إلى تقييم سلسلة التهديدات الأمنية التي يشهدها عالمنا المعاصر.

التهديدات الأمنية

نحن نعيش في عالم من التهديدات التي لا تقتصر على أراضٍ معينة؛ فهي تفد من بقاع نائية، وليس من الدول المجاورة فقط. وما التلوث، وتقلبات السوق المفاجئة، والأوبئة مثل وباء متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد "سارس" SARS، وإنفلونزا الطيور، والإرهاب العابر للقوميات، إلا بضعة أمثلة لهذه التهديدات. وإلى جانب هذا، فإن تزامن هذه التهديدات، قديمها مع جديدها، بات سمة أخرى من سمات البيئة الأمنية المعقدة السائدة في الوقت الحاضر، والتي اقتنع بها الكثير من المراقبين يوم أعلنت كوريا الشمالية أنها أجرت بنجاح تجربة نووية في تشرين الأول/ أكتوبر 2006.[31]

وفي هذا الخصوص، جاء على لسان أحد المراقبين قوله:

> في القرن التاسع عشر، نشب صراع بين روسيا وبريطانيا بقصد الهيمنة على منطقة آسيا الوسطى، وذلك في إطار ما كان يعرف آنذاك بـ "اللعبة الكبرى". بيد أن لعبة القرن الحادي والعشرين الكبرى أشد تعقيداً بكثير؛ فهي تتخذ من العالم كله مسرحاً لها، ويمارسها عدد أكبر من الأطراف الفاعلة التي تضاعفت مصالحها وتنوعت أسلحتها كثيراً. ولكن، وفي أعقاب 11 سبتمبر، ثمة حقائق أساسية معينة مابرحت قائمة دون تغيير يذكر؛ وتلكم هي: الحرب امتداد للسياسة؛ والسياسة غالباً ما تتخذ من الحاجة للموارد، أو الإحساس الجماعي بالفخر أو الخزي، قوة دافعة لها. ونحن إذ صرنا مكرهين على تركيز اهتمامنا على الإسلاموية والتهديد الإرهابي الذي أفرزته، ودراسة اللغة العربية، وأعمال سيد قطب، فلا ينبغي أن نتوقف عن الرجوع إلى جورج كينان Kennan، وكارل كلاوزفيتز Clausewitz، وثيوسيديدس Thucydides، والاستنارة بآرائهم.[32]

وثمة تهديدات تقليدية، كالانتشار النووي مثلاً، مازالت ماثلة أمامنا؛ وكما تذكّرنا بها ليس كوريا الشمالية فحسب بل الهند وباكستان أيضاً، غير أنها قد شهدت هي الأخرى تحولاً، بعد أن تحول احتمال وقوع مواد نووية في أيدي الإرهابيين إلى هاجس متزايد، بل ازداد خطورة في إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة المخاوف من تداعي منظومات أمن المنشآت النووية المقامة في روسيا وسائر الجمهوريات السوفيتية السابقة، وإقدام بعض العلماء النوويين المحبَطين على بيع خبراتهم لمن يدفع ثمناً أكبر. ومهما يكن، فقد تفاقمت هذه المخاوف أكثر منذ 11 سبتمبر بعد أن اقترنت بمشكلة الدول المارقة والفاشلة. وعلى سبيل المثال، فإن المبرر الرئيسي الذي سيق لغزو العراق عام 2003 كان الارتباط المفترض بين صدام حسين وبين برنامج أسلحة الدمار الشامل الذي زُعم أنه أقامه، وكذلك الارتباط مع تنظيم القاعدة. ومع أن مصطلح "محور الشر" الذي أطلقه جورج بوش الابن قد تركز على كوريا الشمالية وإيران والعراق، وهي أول الدول المرشحة لحمل لقب الدولة المارقة، فقد كان عبد القادر خان، أحد كبار علماء باكستان النوويين، هو من نقل التكنولوجيا والخبرة النوويتين فعلاً لكل من ليبيا وكوريا الشمالية وإيران.[33] وكانت ليبيا هي من فضح هذه العملية، ثم تخلت عن برنامجها النووي، فكوفئت بإزالة اسمها من على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب.[34] وفيما يتعلق بالدول الفاشلة، فقد كشف النقاب عن حالات عدة لتهريب اليوارنيوم في جورجيا التي تحول فيها عدد من الأقاليم المطالبة بالانفصال – كأوسيتيا الجنوبية – إلى مناطق لا يحكمها قانون، وتشارك روسيا حدوداً سهلة الاختراق.[35]

والدول الفاشلة، أو المنهارة، وبخاصة ما يقع في إفريقيا منها، أمست تمثل مناطق كامنة لتفريخ عدد كبير من التهديدات الأمنية المحتملة، بما فيها التدهور البيئي، والانهيار الاقتصادي، والأوبئة، والهجرة الجماعية. وعلى سبيل المثال، فالصراع المتواصل في الصومال، حيث يسعى أحد أطرافه لفرض نظام حكم إسلامي متشدد، مافتئ يثير المخاوف من أن إرهابيي القاعدة يمكن أن يمارسوا عملياتهم الإرهابية ويفلتوا من

العقاب كما فعل هذا التنظيم في أفغانستان قبل 11 سبتمبر.[36] وعلى أرض الواقع، تتعاظم المخاوف من أن تنظيم القاعدة قد أعاد ترتيب أوضاعه في المناطق القبلية شمال غربي باكستان.[37] أضف إلى ذلك أن الحرب في العراق قد تسببت في توجه موجات كبيرة من اللاجئين صوب دول مجاورة، كالأردن وسوريا ولبنان. وطبقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن قرابة مليوني شخص قد فروا من العراق حتى مطلع عام 2007، أي ما يعادل 8٪ تقريباً من إجمالي سكان البلاد قبل اندلاع الحرب، إضافة لنحو 1.7 مليون شخص من النازحين والمهجرين داخلياً.[38] والكثير من هؤلاء هم من كان سيسهم بالذات، وإلى أبعد حد، في إعادة إعمار البلاد واستعادة عافيتها؛ كالأطباء، والمهندسين، والأكاديميين، وغيرهم من المهنيين. ولاريب في أن تدفق اللاجئين على هذا النحو قد وضع الدول المضيفة أمام مشكلات، ومنها الضغوط التي فرضت على الأجهزة المعنية بتقديم الخدمات الأساسية، والمخاوف المتزايدة من امتداد آثار العنف الطائفي في العراق إلى حدود هذه الدول من خلال المهاجرين أنفسهم. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن انتشار التهديدات والأخطار العابرة للقوميات لا يقتصر على الدول المتجاورة؛ فوباء سارس، مثلاً، كان قد تفشى ابتداءً في بعض المدن الكندية في منتصف تسعينيات القرن الماضي نتيجة لرحلات جوية قام بها بين كندا والصين مواطنون كنديون من أصول صينية وأقاربهم.

وعلى صعيد آخر، فإن الاحتباس الحراري العالمي بات ينظر إليه، وبصورة متزايدة، على أنه قضية أمنية؛ ولاسيما أن ارتفاع مستويات مياه البحار، أو الفيضانات الناجمة عن العواصف الشديدة، أو تصاعد حالات الجفاف، أو انتشار الأمراض، أو قلة الأراضي الصالحة للزراعة، يمكن لكل منها أن يحدث موجات جديدة من اللاجئين لأسباب بيئية، وأن يزيد مخاطر نشوب الصراعات والحروب من أجل الاستحواذ على الموارد الشحيحة.[39] وبات الاعتقاد يتنامى أكثر فأكثر بأن الدافع الرئيسي الذي يقف وراء أنموذجين لصراعات طال عليها الأمد – دارفور في السودان، والشرق الأوسط – هو مشاعر القلق حيال ندرة الموارد والثروات الطبيعية. ففي السودان، يشكل الرعاة الرحل

غالبية السكان العرب في الشمال، بينما يشكل المزارعون في الجنوب غالبية الأفارقة السود. ومع أنه يسهل وصف الصراع بالعرقي، تأسيساً على النزاع الناشب بين العرب والأفارقة، فإنه من حيث الجوهر صراع على هذه الموارد والثروات الآخذة بالتناقص، كالأرض والمياه.[40] ولا تختلف الحال كثيراً في منطقة الشرق الأوسط؛ فمع أن الصراع فيها يوصف تقليدياً بأنه صراع عربي-يهودي، فإن الإقرار يتزايد أكثر فأكثر بأن قضايا المياه، والمياه الجوفية، وحماية الموارد المائية، تشكل عناصر جوهرية في هذا الصراع.

وبكلمة موجزة، فإن التهديدات الأمنية العابرة للقوميات في عالمنا هذا تزداد تشابكاً وترابطاً شيئاً فشيئاً، وتتعدد أوجه تأثيرها ووقعها على الجميع، أفراداً ومجتمعات وأمماً. ومن وجهة نظر سياسية، فإن تطوراً كهذا من شأنه أن يخلق تحديات ذات طابع خاص متى ما حان وقت تحديد تلك التهديدات التي تتطلب اهتماماً فورياً ومباشراً، أو سبل معالجة تهديدات استثنائية. ونظراً إلى أن الأفق الانتخابي التقليدي يقاس بالسنين وليس بالعقود، فإن الجانب الأكبر من خطط الطوارئ وإدارة الأزمات صار يتركز على تلك الأزمة الحادة التي يمكن معالجتها والتغلب عليها بوقت أسرع نوعاً ما. أما أزمة تتطور على مدى فترة طويلة من الزمن، وقد تأخذ في غضون ذلك أبعاداً واتجاهات غير متوقعة، فإن التعامل معها يصبح أكثر صعوبة. وعلى سبيل المثال، فإن إدراك الآثار والتداعيات البيئية والصحية التي خلفتها هجمات 11 سبتمبر قد تطلب وقتاً أطول بكثير مما تطلبته حالات الوفاة والدمار التي أحدثتها الهجمات نفسها؛[41] على الرغم من وجود قرائن تؤكد تعمد وكالة حماية البيئة التقليل من أهمية الآثار الصحية الضارة الناجمة عن تدمير البرجين.[42] ويمكن القول، إجمالاً، إن بعض التهديدات يستدعي معالجة سريعة، لأنها أفظع من أن تخضع للتأمل والبحث وقتاً طويلاً. ومقارنة بالأول، فإن بعضاً آخر ربما بدا غير ذي شأن؛ بل إن هذه الأخيرة قد لا تؤخذ على محمل الجد إن كانت تداعياتها المؤذية لن تتجلى للعيان إلا بعد أشهر أو سنوات. وقد يفضي هذا إلى انقطاع الصلة بين النهج المتبع في رؤية التهديد وفهمه، وبين مكامن الضعف المحتملة.

تهديدات غامضة ووجوه ضعف مؤكدة

من بين أبرز سمات البيئة الأمنية الراهنة اختلاف مستويات آثار التهديدات التي تواجهنا اليوم وتداعياتها، وتباين نسب ترجيح احتمالات وقوعها. ولعل المثال الأفضل الذي يعكس هذه الصورة هو هذا الهاجس السائد حالياً الناجم عن احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل، وأسلحة كيماوية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، في العمليات الإرهابية. وفي الوقت الذي تأكدت فيه هشاشة الدفاعات المضادة لهذه الأسلحة، فإن التهديد نفسه أبعد من أن يكون محتوماً.[43] فالتفجيرات والاغتيالات مابرحت من الأساليب المفضلة لدى الجماعات الإرهابية في عموم أرجاء الأرض. وعلى هذا النحو، فإن التهديد يصبح أكثر حتمية، فيما تقل مكامن الضعف حياله، وبخاصة في ضوء تطوير سياسات وخطط تستهدف تخفيف آثاره بقدر أكبر. وبعض التهديدات الأخرى، كتأثيرات الاحتباس الحراري العالمي، يبدو وقوعها محتوماً بدرجة أعلى؛ بعد أن جرى التسليم بجدية هذا التهديد نتيجة للإنجازات العلمية المتحققة في هذا المجال، وتزايد الأطراف المعنية التي صارت تقر بذلك. وثمة صورة أكثر وضوحاً تأخذ في التكون في الوقت الحاضر لمناطق في العالم هي الأكثر عرضة للتضرر بعواقب التغيرات المناخية. ففي تقريرها لعام 2007، شخصت منظمة إنترناشونال ألبرت International Alert غير الحكومية المعنية بتوطيد ركائز السلام، التي تتخذ من لندن مقراً لها، 102 دولة يمكن لانعدام الاستقرار فيها أو معاناتها بسبب الصراعات المسلحة أن تتفاقم بتأثير التغيرات المناخية.[44] فهل إزاحة الستار عن مواطن ضعف معينة أمام ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي، في مناطق محددة من العالم، ستفضي إلى بذل جهود دولية منسقة لحماية تلك البلدان من هذا الخطر الذي يهددها؟ ثمة دراسات تؤكد أن تلك الدول الأقل عرضة للأذى بفعل هذه الظاهرة – دول الغرب الصناعية – مابرحت تحشد أقصى قدراتها لهذا الغرض، في حين تفتقر الدول الأكثر هشاشة – دول العالم الثالث النامية – إلى الموارد والخبرات اللازمة لحماية أنفسها.[45] والمفارقة هنا أن العواقب الناجمة عن التغيرات المناخية في الجنوب يمكن أن تطلق شرارة هجرة جماعية صوب الشمال من قبل اللاجئين البيئيين؛ وهذا يعني

أن مكان الهشاشة والضعف، وعلى شاكلة المخاطر والتهديدات، يمكن أن يتغير بمضي الوقت وبتغير المكان. كما أنه يحقن المزيد من التعقيد في تقييمات الخطر في عالم اليوم. كيف تخصص الحكومات والمنظمات الدولية الموارد الشحيحة - المال والوقت والعاملين والإرادة السياسية - عندما تواجهها مثل هذه الأخطار غير المؤكدة، في الوقت الذي تستمر فيه أخطار أخرى أكثر تأكيداً، ولكن لها أثراً أقل تدميراً، في طرح مشكلة خطيرة؟ وكيف تتعامل مع أخطار معينة قد تستغرق وقتاً أطول حتى يكون لها تأثير مميز؟ وهل تؤخر التصرف الآن مخاطرة بعجزها عن أن تفعل شيئاً مؤثراً في وقت لاحق، أو تتصرف الآن حتى لو كان ذلك يعني تحويل الموارد عن المشكلات الأخرى الأكثر إلحاحاً؟ تتعرض مكافحة الإرهاب، وخاصة "الحرب على الإرهاب"، لكثير من النقد بسبب صرف الانتباه والموارد عن الأخطار الأخرى التي تعتبر أشد خطورة، أو أكثر إلحاحاً، أو هما معاً.[46]

أخطار "الأمننة" Securitization

وهناك خاصية أخرى لبيئة الأمن الحالية تتعلق بالمكون الأيديولوجي لتقويم الخطر والضعف: الأمننة العالمية للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. ومصطلح "الأمننة" صاغه عالم العلاقات الدولية الدنمركي أولي ويفر Ole Waever؛[47] فعندما تتم أمننة مشكلة اجتماعية أو سياسة عامة، يتم تقديمها كخطر وجودي يتطلب سلطات خاصة أو إجراءات طارئة للتعامل معه. ويسوغ توصيف مشكلة على أساس أنها خطر وجودي تبني إجراءات استثنائية تمضي إلى أبعد من القوانين والإجراءات المعتادة، وتأخذ مكاناً خارج الإطار العملي المقبول عموماً للحوكمة الديمقراطية. وقد تمت أمننة قضايا واسعة النطاق مثل الهجرة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات بعد أن تم وضعها ضمن تفويض الأجهزة الأمنية التي تسعى إلى إيجاد أعداء جدد في أعقاب الحرب الباردة. بعد 11 سبتمبر، وخاصة بعد انتشار الأنثراكس في منظومة البريد الأمريكية، تمت أمننة الصحة العامة، والجاهزية المحلية للطوارئ، والسلامة البيئية جميعاً، وغدت عناصر مهمة في سياسة مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي. ولكن أكثر أمثلة الأمننة إثارة

للدهشة كان خطاب ما بعد 11 سبتمبر وما قبل حرب العراق الذي كان يدمج الدول المارقة أو المنبوذة مع الخطر المتزايد لإرهاب أسلحة الدمار الشامل. وكانت القوة الدافعة لجزء من ذلك تتمثل في الانتهازية والرغبة في أبلسة صدام حسين. ولكن جزءاً منها كان يتعلق بالحاجة إلى تبرير عقيدة جديدة للدفاع الاستباقي لتحل محل العقيدة القديمة القائمة على الردع والاحتواء. وكان العمل الأيديولوجي الذي يمثل أساس أمننة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل يتعلق مرة أخرى بتحدي المحافظة على توازن ومنظور إزاء أخطار ووجوه ضعف مروعة. واحتمال أن تساعد دولة مارقة أو فاشلة جماعة إرهابية في اقتناء أسلحة الدمار الشامل شيء مروع بالفعل، ولكن هل يبرر ذلك مقاربة جديدة بالكامل إلى الأمن تقوض العقائد الاستراتيجية القائمة والأنظمة القانونية الدولية؟

فجوة تكنولوجية متسعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم

إن المأزق الذي يتمثل في الفصل بين التهديدات ووجوه الضعف على مدى المكان والزمان يتفاقم باستمرارية الفجوة التكنولوجية بين القوة العظمى الوحيدة في العالم وبقية العالم بما في ذلك الاتحاد الأوربي. أفضت الثورة في الشؤون العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى التزام مالي وبحثي متزايد بالتقنيات الحديثة والوسائل الجديدة لشن الحروب.[48] وزاد ذلك احتمالية مأزق أمن اقتصادي تشعر الدول بموجبه أنها يجب أن تستمر في المنافسة في السوق العالمية بينما تحافظ على السيطرة على التقنيات الجديدة في الوقت نفسه.[49] وقد بدأ تحول يكتنف جيلاً كاملاً في نظم الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يضعها أمام القوى الكبرى الأخرى بعدة أجيال. ومن الممكن جداً أن يتسبب ذلك في مآزق أمنية جديدة، وأن يؤثر بدرجة كبيرة على الكثير من سياسات الدول الاقتصادية والعسكرية عند سعيها لتحديث تقنياتها وقدراتها التكنولوجية. إن الإنفاق العسكري الصيني المتزايد في السنوات الأخيرة وكذلك تأكيد أن كوريا الشمالية قد نجحت في إنتاج واختبار سلاح نووي يعكسان معاً هذا البعد للبيئة الأمنية الراهنة. تواجه كل دولة الآن تحدي تحديث التقنية العسكرية في حدود قيود الموازنة. والدول

التي تمر بنمو اقتصادي سريع، مثل الصين، يمكن أن تتحمل عبء التكنولوجيا المتقدمة للحرب الحديثة أكثر من الدول الأخرى.[50] ويؤدي ذلك إلى مزيد من عدم الأمن في تلك الدول التي لا تستطيع ذلك. لقد أطلق القرار الأمريكي بنشر نظم دفاع صاروخي في اثنتين من دول شرق أوربا – بولندا وجمهورية التشيك – عدم الأمن في روسيا، وأسهم في اتخاذ الرئيس الروسي (رئيس الوزراء الآن) فلاديمير بوتين موقفاً أكثر ولعاً بالحرب إزاء الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. في نيسان/ إبريل 2007، أعلن بوتين تعليق معاهدة عام 1990 للقوات المسلحة التقليدية في أوربا التي كان قد وقعها في الأصل أعضاء حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو القديم، بما في ذلك روسيا، وأعيد التفاوض حولها في عام 1999. [51] وتحيط توترات مشابهة بنزعة الولايات المتحدة الأمريكية نحو تطوير الاستخبارات المرتكزة على الفضاء، ونظم الاتصالات. في أعقاب حرب العراق، وبلا شك أخذت الدول الأخرى التي استهدفتها الولايات المتحدة الأمريكية كأعضاء في محور الشر تحس بتعاظم قوة هذه الضغوط والمآزق. ويوضح تطوير كوريا الشمالية لسلاح نووي الكيفية التي تستطيع بها سياسات إعلانية معينة أن تصبح نبوءات تتحقق ذاتياً إذا رافقها العمل العسكري. بعد غزو العراق، وهو عضو شريك في محور الشر، ربما أصبح من الملح بالنسبة إلى كوريا الشمالية أن توضح أن لديها رادعاً نووياً لخفض ترجيح أن تكون الدولة التالية.

وهناك تحدٍّ تكنولوجي آخر في بيئة الأمن الحالية يتمثل في الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا. ونجد في قلق الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد 11 سبتمبر، بشأن مساعدة صور الأقمار الاصطناعية للتخطيط الإرهابي مثالاً لذلك. وقد قاد هذا القلق إلى إزالة الكثير من خرائط صور الأقمار الاصطناعية من المواقع في الإنترنت. كما أثيرت مخاوف مشابهة من قبل استخبارات الجيش البريطاني حين زعمت أن موقع جوجل إيرث Google Earth قد استُخدم في استهداف القوات البريطانية في العراق.[52] لقد كانت مشكلة الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا جزءاً مركزياً من الهموم الأمريكية والأوربية بشأن الطموحات النووية الإيرانية. وبينما تصر إيران على أن برنامجها النووي يختص بشكل

صارم بالأغراض السلمية ذات العلاقة باحتياجات من الطاقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وكثير من الدول بالمنطقة تخشى احتمال تسلح إيران نووياً. وما من جديد في هذه المشكلة؛ ففي خمسينيات وستينيات القرن العشرين كان لكندا برنامج لنقل التكنولوجيا النووية إلى الهند بعد أن تلقت ضمانات بأن التكنولوجيا كانت للأغراض السلمية فقط. سارت الهند في طريق تطوير الأسلحة النووية، وأصبحت الآن عضواً في النادي النووي، وتبعتها باكستان التي أحست بأنها ملزمة باتباع مسار مشابه استجابة للحشد النووي الهندي. ويقترح أحد المحللين العسكريين أن إعادة تنشيط البرنامج النووي الإيراني في أواخر تسعينيات القرن العشرين كان دافعه الاختبارات النووية الباكستانية الناجحة في عام 1998.[53] أضف إلى ذلك الاعتراف بأن التكنولوجيا النووية تمثل أحد الحلول الممكنة لمخاطر استهلاك أنواع الوقود الأحفوري. ويصبح من الواضح أن مشكلة الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا في الساحة النووية سوف تتفاقم فقط في المستقبل. لقد أخذت بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية وليبيا ومصر، تنظر إلى الخيار النووي كوسيلة لتوليد الكهرباء لمحطات التحلية التي تعتبر بشكل متزايد الخيار الوحيد لإمدادات مياه الشرب المتضائلة.[54] ومع اختيار المزيد والمزيد من الدول بناء محطات نووية كبديل نظيف للطرق الراهنة لإنتاج الكهرباء، فإن أمن هذه المنشآت سوف يصبح قضية سياسية مهمة.[55] أما بالنسبة إلى مكافحة الإرهاب فلا يمكن لهذه الميول إلا أن تزيد فقط المخاوف بشأن أرجحية الإرهاب النووي.

اللبرلة والدمقرطة وبناء الدولة والتدخل الإنساني

ثمة خاصية أخرى للسياق الأمني الراهن تتعلق بأنواع الدول التي تتعايش في عالم اليوم. ويتجلى أحد وجوه التفريق في التمييز القائم بين الدولة التجارية والدولة العسكرية، ويتضمن هذا الوجه العلاقات المتبادلة المركبة في خضم لبرلة السوق والدمقرطة وبناء الدولة.[56] وهناك اعتقاد عام يتلخص في أن الدولة التجارية لا تشن الحرب، وأن الدمقرطة تخفض خطر العنف والإرهاب، وأن بناء الدولة في أوضاع ما بعد النزاع يجب أن تعطي

الأولوية لتعزيز قدرات الدولة في المجالات القضائية والشرطية والأمنية، وهذه كلها أكثر إشكالية مما تبدو في النظرة الأولى.[57] مثلاً، لا نجد عملية إقصاء متبادل بين الديمقراطية والعنف بالضرورة، كما توضح ذلك غلبة العنف الانتخابي في الكثير من الدول. يمكن أن تفضي الدمقرطة بالفعل إلى العنف، بما أن المجموعات التي تعرضت إلى القمع سابقاً تمارس السلطة والنفوذ اللذين تم الوصول إليهما حديثاً، والمجموعات التي كانت تتمتع بالامتيازات سابقاً تقاتل من أجل الاحتفاظ بالسلطة والنفوذ أو استعادتهما. وعراق ما بعد الحرب يعطينا مثالاً وافياً لهذا. كثيراً ما يعني تعزيز قدرات الدولة إعطاء احتكار استخدام عنف الدولة إلى ذات الأشخاص وذات المؤسسات نفسها التي كانت مسؤولة عن القمع أو الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في النظام السابق. ولتحاشي هذه المشكلة في العراق ابتكرت آلية تطهير النخبة السياسية من البعثيين، وتسريح الجيش. غير أن النتيجة كانت خلق فراغ في السلطة أدى إلى انفراط عقد النظام والفوضى والعنف الواسع الانتشار. واجه الكثير من دول شرق أوربا مشكلة مشابهة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وكثيراً ما تمت تسوية محاولات التطهير بعامة، أو تطهير مؤسسات الدولة بالحاجة إلى المحافظة على الاستمرارية في أداء الدولة لوظيفتها.[58]

تحيط مشكلات مشابهة بممارسة التدخل الإنساني. ويوفر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي يحظى بالقبول على نطاق واسع، حاجزاً قانونياً مهماً أمام مثل هذه التدخلات بينما تعمل الاعتبارات الأخلاقية كثيراً في الاتجاه الآخر. ويتمثل أحد الحلول الذي اقترحه بعضهم في إعادة تعريف السيادة حتى يتسنى تحويل التشديد من السلطة إلى المسؤولية.[59] ومن هذا المنظور، للدول مسؤولية حماية حقوق مواطنيها والمقيمين فيها، وللدول الأخرى الحق في التدخل إذا فشلت الحكومة في، أو رفضت، ممارسة هذه المسؤولية. وبينما يسوغ البعض التدخل في هذه الحالة على أساس أخلاقي، يبرره آخرون بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين، مثل منع انتقال النزاع إلى الدول المجاورة أو التدفقات الهائلة للاجئين، غير أن النقاد يؤكدون أن التدخل ببساطة مناقض

للقانون الدولي بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية.[60] وكل وجوه الغموض هذه تسلط الضوء على الصعوبات التي تحيط بأية محاولة لتأسيس الحكم الرشيد في عالم متسارع العولمة. كيف نصالح الاعتماد المتبادل مع السيادة، والأمن القومي مع الأمن الإقليمي أو الدولي؟ لهذا السؤال علاقة مباشرة بـ "الحرب العالمية على الإرهاب" والجهود الدولية للتعامل مع الإرهاب العابر للقوميات الذي يصل إلى كل العالم.

المنظومة الدولية للدول: بنية غير متساوية التوزيع

إن بنية النظام الدولي نفسه لها صلة بمسألة نوع الدولة نظراً للعلاقة التي تربطها بالأمن الدولي.[61] لقد أدى العالم الثنائي القطبية في الحرب الباردة، حيث هيمنت قوتان عظميان على السياسة والأمن الدولي، إلى بروز صورة أكثر تعقيداً منذ نهاية الحرب الباردة. ويشير باحث متخصص في العلاقات الدولية إلى بنية عالمية قوامها 1+4؛ أي الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي والصين وروسيا واليابان.[62] مثل هذه البنية تسلط الضوء على التوزيع غير المتساوي للقوة والنفوذ – حتى بالنسبة إلى أقوى الدول – في البيئة الأمنية اليوم. وقضية الدول المحورية مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا والمكسيك، تسلط الضوء على حقيقة أن الدول الأخرى بدأت في تأكيد مطالبها الخاصة بالقوة والنفوذ في إطار النظام الدولي.[63] ويشدد اقتراح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بإصلاح مجلس الأمن في الأمم المتحدة، والمناقشة المستمرة والخلافية حول أي الدول ينبغي أن يحظى بالعضوية الدائمة، على هذه القضية. بعد هجمات 11 سبتمبر أصبحت الدول الأخرى مهمة عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس تحالف عالمي في "الحرب على الإرهاب" الخاصة بها والمحافظة عليه. وقد حظي السودان وكمبوديا والفلبين وإندونيسيا وجورجيا وأوزبكستان بأهمية خاصة.

لقد وصف النظام الدولي على أساس أنه نظام يتضمن ترتيب عالمين في طبقات: المركز والهامش.[64] ويتصف المركز بالتفكير الليبرالي والاعتماد المتبادل بينما يتصف الهامش

بالتفكير الواقعي وسياسة توازن القوى. هذا الانقسام الثنائي ليس نظاماً دولياً فقط، ولكنه قومي داخلي أيضاً، بما أن الفقراء والمعدمين داخل المركز يشكلون هامشاً داخل المركز بينما تشكل النخبة في الهامش مركزاً داخل الهامش. هذه البنية الثنائية تسلط الضوء على تحدي الاعتماد المتبادل وخطورة خلق "مجتمعات مغلقة" بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والإرهاب؛ وتحديداً المظالم التي يستغلها القادة الكارزميون لتعبئة الحنق والكراهية والضغائن والتمييز وتبني العنف الإرهابي. يمكن أن يحدث تهميش الهامش هذا نظرياً وفي الممارسة كذلك. وفي مجال العلاقات الدولية، وخاصة الدراسات الأمنية، تميل النظريات والمنظورات السائدة نحو تمييز المركز بينما تهمش الهامش.[65]

تناول الدول المارقة والفاشلة مجدداً

هناك وجه أخير للبناء الأمني اليوم، ويتمثل في التمييز بين الدول المارقة والدول الفاشلة. ولكن المصطلحات هي أدوات خطابية بقدر ما هي ظاهرة تجريبية كما هو الحال مع، مثلاً، "محور الشر" الذي صاغه جورج دبليو بوش. إذا كانت الدولة المارقة دولة تتجاهل القانون الدولي وترفض التعاون الدولي، فإن الرفض المتسق للمعاهدات الدولية من قبل الإدارة الأمريكية في ظل جورج بوش الابن – بما في ذلك رفض تطبيق معاهدات جنيف على السجناء الذين تم أسرهم في أفغانستان والعراق – يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تبدو مثل قوة عظمى مارقة.[66] وإذا كانت الدولة الفاشلة هي الدولة التي لا تستطيع توفير الأمن لشعوبها، والمجموعات السكانية، والثقافات التي تعيش داخل حدودها إذن يمكن أن تبدو روسيا أحياناً مثل دولة فاشلة. وكان هذا يصدق على نحو خاص في العقد أو نحو ذلك من الزمن الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، فرغم ثروتها النفطية المكتشفة حديثاً والشعبية الواسعة على مستوى الداخل لسياسة فلاديمير بوتين الخارجية عندما كان رئيساً، فإن الافتقار إلى حماية شعوب ومجموعات وثقافات معينة داخل روسيا يلقى الآن قدراً أقل من الاهتمام. في الحقيقة، بدأت روسيا تبدو بقدر متزايد كدولة استبدادية لديها القليل من التسامح مع الانقسام وقدر كبير من تجاهل حقوق

الإنسان. ومن المؤكد أن عراق ما بعد الحرب يناسب وصف الدولة الفاشلة بدرجة متزايدة مع استمرار تصاعد العنف بطرق مروعة. في الكثير من الدول الغربية حيث تسود السياسات الليبرالية الجديدة أصبحت الخدمات الحكومية التي يتم تسويقها كمنتجات ليست لاستهلاك المواطنين، ولكن لاستهلاك العملاء أو الزبائن. ومع إضافة تقليص سعة الدولة وتفريغ الخدمات الحكومية في القطاع الخاص والمجتمع المدني، فقد كانت النتيجة أن دولاً كثيرة في "المركز" تنازلت عن مسؤوليتها بالنسبة إلى رعاية مواطنيها حتى في مجال الأمن. وأما مسألة ما إذا كان ذلك شكلاً جديداً للدولة الفاشلة- رفض العمل كدولة- أم لا فستظل سؤالاً مفتوحاً. وتتمثل إحدى نتائج هذه الحالة في الأهمية المتزايدة التي اكتسبها القطاع الخاص في تنفيذ الكثير مما كان من أعمال الدولة، بما في ذلك الكثير من الوظائف ذات العلاقة بالأمن مثل أعمال الشرطة، والسجون، والمراقبة، وحفظ السلام، والمساعدات الخارجية، وحتى الحرب.[67] من جانبها، بدأت الصين تبدو مثل هجين بين دولة مارقة تبدي القليل من الاهتمام بالحماية البيئية، والغذاء، والتشريعات الدوائية أو قوانين التجارة، ودولة فاشلة لها القليل من السيطرة على طبقتها المزدهرة في مجال مشاريع الأعمال.[68] ينتشر الفساد الحكومي والرشوة بغزارة، وعندما يتم سحب لعب الأطفال، ومعجون الأسنان، أو المنتجات الاستهلاكية الأخرى من الغرب بسبب خلل خطير أو تلوث، فمن المرجح بقدر متزايد أنها تكون قد صُنعت في الصين.

من المؤكد أن ظاهرة الدول المارقة حقيقية بما يكفي. ومن سوء الطالع أن الكثير من الدول تتمسك بالقانون الدولي فقط عندما يخدم مصالحها القومية كما في حالة الإبعاد والمعاهدات الدولية ضد عمليات الاختطاف الجوي والقرصنة. أما بالنسبة إلى الدول الفاشلة أو الضعيفة، فإن الكثير من الدول تفتقر إلى الموارد أو القوة التي تمكنها من توفير الأمن لشعوبها أو تطوير مواردهم. ويسمي أحد المحللين مثل هذه الدول "شبه الدول"، ويؤكد أن الكثير من دول ما بعد الاستعمار في الهامش التي تم قبولها في النظام الدولي تعتمد على الاعتراف الدولي، وعلى تفسير سلبي للسيادة يركز على وحدة الأراضي، وتقرير

المصير، وعدم التدخل.[69] وكما في حالة الاحتباس الحراري، كثيراً ما تكون هذه الدول نفسها هي الأكثر تعرضاً للخطر من قبل مجموعة واسعة الأخطار الأمنية. والقارة الإفريقية منطقة مزعجة على نحو خاص في هذا الخصوص (انظر الإطار أدناه).[70]

الدول الفاشلة في إفريقيا جنوب الصحراء

تعتبر إفريقيا جنوب الصحراء موطناً للدول الفاشلة أكثر من أية منطقة أخرى في العالم كله. ولكن حتى في الدول التي تعتبر إجمالاً دولاً تؤدي وظائفها مثل كينيا وتنزانيا نجد أن الدولة قادرة بالكاد على أن تحافظ بفاعلية على احتكار العنف، والسيطرة على أراضي الدولة برمتها. والمناطق الحدودية والأحياء العشوائية حول المدن الكبيرة أصبحت بالفعل خارج سيطرة الدولة بحكم الأمر الواقع. وتدريب قوات الأمن ومعداتها غير كافية بالمرة، وقد وصل فساد الشرطة وتجريمها طوراً متقدماً. ويجعل اقتصاد الظل في هذه الدول المتهاوية التعاملات الرأسمالية، والتجارة في الأسلحة، والمواد الخام، والسلع الاستهلاكية شيئاً ممكناً ولن تكون بدونه الشبكات الإرهابية غير قادرة على أداء وظيفتها. وهكذا نجد أن عجز أغلبية قوات الأمن الإفريقية عن حماية الأهداف التي يتهددها الإرهاب تقف في تباين صارخ مع التشكيلة الكبيرة لمثل هذه الأهداف المحتملة بما في ذلك السفارات، والوكالات والمشاريع الكثيرة لمنظمات التنمية الدولية، وفروع الشركات الأمريكية والأوربية، وفنادق السياح الدوليين.

Moshe Terdman, "Factors Facilitating the Rise of Radical Islamism and Terrorism in Sub-Saharan Africa," African Occasional Papers (PRISM, GLORIA, Interdisciplinary Center, Herzliya, Israel), 1(1) (March 2007). PRISM website: www.e-prism.org

كيف يأخذ الإرهاب مكانه المناسب؟

إن مكان الإرهاب في الخليط المتقلب للأخطار الذي يميز البناء الأمني الحالي يمثل قضية جدلية ساخنة. يرى البعض أن الإرهاب هو الخطر الأمني المركزي في زماننا. ويؤكد آخرون أنه مصدر قلق ثانوي مقارنة بالخطر الأعظم المتمثل في الاحتباس الحراري أو الأوبئة. إضافة إلى ذلك يؤكد آخرون أن العنف الإرهابي تصعب مقارنته بالأشكال

الأخرى من العنف الإجرامي أو السيل اليومي من حوادث المرور في الكثير من الدول الصناعية.[71] إن الإرهاب ظاهرة من ظواهر المنطقة الرمادية؛ شيء بين الجريمة والحرب، بين عنف الدولة والعنف التمردي، بين النزاع والعنف، وبين الدعاية والفعل المباشر.[72] كثيراً ما يتشابك الإرهاب مع الظواهر الأخرى مثل الهجرة، والتنافس على الموارد، والحركات الاجتماعية، والاحتجاجات الاجتماعية، والأيديولوجيا السياسية والدينية، والإعلام الجماهيري والاتصالات الإلكترونية، والنزاعات الإثنية والهوية، أو سياسة القضية الواحدة، والدمار، والتمرد والثورة، وحق تقرير المصير للشعوب والدول. وكل هذا يدخل درجة عالية من التعقيد وحتى الغموض في الإطار السياقي الذي يجب تناول الإرهاب داخله.

وتتصل مكافحة الإرهاب بشكل كبير مع فهم طبيعة الظاهرة الإرهابية، والكيفية التي تجد بها مكاناً مناسباً في البيئة الأمنية الأوسع. والكيفية التي نتصور بها الإرهاب تحدد إلى درجة كبيرة الكيفية التي نبدأ بها في مكافحته، والموارد – المال والقوة البشرية والإطار المؤسسي والأفق الزمني– التي نكرسها لهذا الجهد. والأسئلة التالية التي تتعلق بطبيعة الإرهاب تسلط الضوء على أنواع المشكلات المفاهيمية التي تستمر في تعقيد فهمنا للإرهاب في عالم اليوم المعقد:

- التغيير في مقابل الاستمرارية: هل هناك حقيقة شكل "جديد" من الإرهاب كما يجادل البعض بالنسبة إلى الإرهاب الديني الدافع الحالي الذي يختلف كثيراً عما سبقه بحيث ينبغي أن يتم التعامل معه بطريقة مختلفة كلية، أم هل الإرهاب ببساطة آخذ في التطور والتكيف مع بيئة معولمة هي نفسها آخذة في التطور؟ إن السياسات اللازمة لمكافحة الأشكال "الجديدة" الحقيقية للإرهاب ربما تتطلب أدوات جديدة للتحليل، وأطراً فكرية جديدة، وأشكالاً جديدة من التدريب والتعليم لمحللي الاستخبارات والسياسات. وإذا كان الأمر مسألة استمرارية بقدر أكبر حيث ينشأ الإرهاب، ويتطور، وينمو في بيئة أكثر تعقيداً بدلاً من أن يتغير الإرهاب نفسه بشكل جذري،

فربما يكون من الممكن حينها تكييف الأدوات الراهنة، والأطر، والتدريب مع سياقات وأوضاع جديدة بينما تتم المحافظة برغم ذلك على مجموع المعرفة والممارسات الذي تراكم من التجارب السابقة.

- الوكالة مقابل البنية: هل يمكن اعتبار الإرهابيين عوامل حرة وأطرافاً عقلانية تقرر ما إذا كانت سوف تتبنى العنف ومتى، لتحقيق أهدافها، أم هل تحددهم المتغيرات البنيوية التي تقيد حريتهم في العمل، وتدفعهم في مسارات محددة مسبقاً؟ هل تخفض الدمقرطة، مثلاً، بالضرورة أرجحية الإرهاب، أم هل يستطيع الناس اختيار مسار عنيف برغم فرصة المشاركة في الحياة السياسية؟ هل يعني الفقر المدقع بالضرورة أن الإرهاب ليس خياراً ما لم يختر مثقفو الطبقة الوسطى المسار الإرهابي كوسيلة لتوعية الفقراء بمحنتهم؟ ما هي العلاقة بين المتغيرات الصغيرة، مثل الاختيار الفردي وتاريخ الحياة، والمتغيرات الكبيرة، مثل البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ وبقدر ما يكون الإرهابيون عوامل حرة بحق وأطرافاً عقلانية، يمكن حينها أن تنجح سياسات الردع. غير أن البعض يجادل في أن الإرهاب اليوم ليس مستعداً لسياسات الردع أو التفاوض.[73]

- الخطاب مقابل الفعل: هل ما يقوله الإرهابيون في بياناتهم العامة وفي الإنترنت يوفر دائماً مفاتيح لما ينون عمله، أم هل هناك بعد دعائي في الخطاب الإرهابي ينبغي أن يؤخذ في الحسبان؟ على سبيل المثال، يخشى الكثير من الخبراء من لجوء الإرهابيين الإسلاميين في نهاية المطاف إلى إرهاب أسلحة الدمار الشامل؛ وجزئياً لأنهم يتحدثون عن ذلك كثيراً فقد تم الاستيلاء على أشرطة الفيديو وكتيبات التدريب التي تتناول أسلحة الدمار الشامل من معسكرات تدريب الإرهابيين.[74] برغم ذلك، فإن الباحثين الذين أجروا مقابلات مع معتقلين في سجون إسرائيل وجدوا أن الذين ردوا على أسئلتهم لم يكونوا إجمالاً مهتمين بأسلحة الدمار الشامل.[75] وبينما نجد أن بيانات المقابلات لها قيودها، وخاصة عندما يكون الذين يردون على الأسئلة في السجون،

فإن مثل هذه الاستنتاجات توحي بأن المعرفة المتعلقة بما يفكرون فيه ويقولونه (في سياقات مختلفة)، ويفعلونه في عاقبة الأمر شيء في غاية الأهمية. وعلى نحو خاص، من الحيوي فهم المدى الذي تخدم به الخطابة أغراض الدعاية والتجنيد (عبر التأثير على المجندين المحتملين بالخطابة المنمقة والتهديدات المقدامة)، والمدى الذي تنقل به خطط العمل. وفي كل حالة، ربما يتطلب الأمر مجموعات مختلفة من السياسات.

- القيم مقابل القدرات: هل تنتهي مجموعات معينة إلى تبني أو رفض الخيار الإرهابي بسبب القيود على القدرات، أم بسبب الأفضليات والقيم؟ إن الإرهاب هو سلاح الضعفاء بمعنى أنهم لا يستطيعون تجميع ما يكفي من القوة البشرية أو الأسلحة لشن تمرد أو ثورة. وهذا قيد على القدرات. غير أن بعض المجموعات تتصف بالتمييز فيما تستهدفه، بينما لا تفعل ذلك مجموعات أخرى. وبينما قد يعكس ذلك حدوداً للقدرات، فيمكن أن يعكس أيضاً قيماً. على سبيل المثال، تجنح الجماعات الإرهابية التي تنشد الاستيلاء على أراضٍ نحو تقييد تكتيكاتها حتى يتسنى لها المحافظة على دعم دوائر المناصرة المحلية، ولكن إذا كانت هناك جماعة ترغب في تفكيك دولة، فأمامها عدد أقل من القيود أو الحدود، ومن ثم تستطيع أن تستخدم المزيد من العنف. وهذا اختيار متعمد يقوم على الأهداف. والمعرفة بمنظومات القيم ومنظومات المعتقدات الخاصة بالجماعات الإرهابية، وخاصة دوائرها المناصرة، جزء مهم من فهم استراتيجية وتكتيكات الإرهابيين، وأنماط الاستهداف، واختيار الأسلحة، أو مستوى العنف. ربما تكون سياسات مكافحة الإرهاب المختلفة أكثر ملاءمة عندما يكون الأمر مسألة قدرات فقط مثل تصليب الأهداف أو الهجمات الاستباقية بينما قد تكون السياسات الأخرى أكثر ملاءمة عندما يكون الأمر مسألة قيم؛ مثل التفاوض أو العمليات النفسية أو التعليم.

- الأهداف السياسية مقابل الأهداف الدينية: يختلف خبراء الإرهاب حول ما إذا كانت الجماعات الإرهابية الإسلاموية لها أهداف دينية أم سياسية بشكل أساسي. يؤكد أحد

العلماء أن الإرهاب الديني ذا الأهداف والجذور السياسية ربما من المحتمل أن يكون مفتوحاً أمام الحلول السياسية مثله مثل أي شكل آخر من الإرهاب.[76] وهذا يوحي بأن سياسات مكافحة الإرهاب الخاصة بالجماعات الإرهابية الدينية لا حاجة بها إلى أن تنفصل عن السياسات التي تم تطويرها لأنواع أخرى من الجماعات. من ناحية ثانية، يقترح بعض الباحثين أن الإرهاب الديني يختلف اختلافاً أساسياً عن الأنواع الأخرى من الإرهاب،[77] ويؤكدون، على سبيل المثال، أن التفاوض مع الإرهابيين الدينيين أو المسحيانيين [من messianic؛ بمعنى يتصف بالمثالية وروح عدائية صليبية/ قتالية؛ المترجم] مستحيل. ومشكلة هذه الحجة أنها تضع أنواعاً مختلفة من الناس لهم مستويات مختلفة من المعتقدات، وتجارب حياتية مختلفة في السلة نفسها؛ سلة "الإرهابيين الدينيين". ونسلم بأنه ربما يكون من الصعب التحدث بالمنطق مع مفجر انتحاري متفانٍ، برغم أنه حتى هذا ربما يكون ممكناً. ولكن ماذا عن أسرته/ ها، والمجندين أو الأقران؟ إن دور الدين في تحفيز التحرك نحو- أو بعيداً عن- الإرهاب أو العنف الجزافي مركب. بالنسبة إلى بعض المتطرفين الإسلاميين لا يوجد حقيقة تمييز بين الأهداف السياسية والدينية. إن آيات الله في كل مكان، ورأيهم عن العالم يعود إلى ما قبل معاهدة وستفاليا Westphalia وعصر التنوير. إن الدولة الحديثة ليست ذات علاقة؛ لكن الأمة هي فقط الشيء المهم. غير أن الإرهابيين الآخرين الذين يستقون الدافع من الدين أكثر براجماتية. على سبيل المثال، يستهدف الكثير من عنف القاعدة الإطاحة بالحكومات المسلمة في دول مثل مصر، والأردن، وباكستان التي يتم النظر إليها على أساس أنها ألعوبات غربية.[78] هل من الممكن أن تكون هذه الأهداف الأكثر توجهاً سياسياً عرضة إلى نوع ما من التنازل، أو التكيف، أو الاستيعاب بالنسبة إلى الظروف المتغيرة؟ أم هل هذه الأهداف السياسية نقاط ارتكاز فقط بالنسبة إلى فرض نظام ديني جديد؟ مرة أخرى ربما يتطلب الأمر مقاربات مختلفة للسياسة اعتماداً على الكيفية التي تتم بها الإجابة عن هذه الأسئلة.

- وجوه ضعف معينة مقابل تهديدات غير مؤكدة: هل نركز على وجوه الضعف هذه التي نعرف بلا شك أنها قد تفضي إلى عواقب كارثية إذا تجاهلناها؟ ونتحدث هنا بشكل أساسي عن إرهاب أسلحة الدمار الشامل، وخاصة أخطار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وكما رأينا، تتمثل المشكلة هنا في أن احتمالية تنفيذ الإرهابيين لمثل هذه الهجمات منخفضة جداً على الرغم من استمرارية التنبؤات السوداوية التي يزعم أنها مستنيرة جداً. وكما توضح تفجيرات بالي وحصار المسرح في موسكو، وتفجيرات القطار في مدريد، أو الهجمات الانتحارية في لندن، يمكن للإرهابيين أن ينشروا الخراب باستخدام التكتيكات التقليدية المتمثلة في التفجيرات وأخذ الرهائن التي كانت أسلحة الضعفاء المفضلة لفترة طويلة. ويتمثل المفتاح في أن هذه التكتيكات يمكن أن تستخدم في سياقات جديدة (بالي، لندن) أو في متغيرات مروعة جديدة (موسكو، مدريد، لندن). وفي الاستيلاء على مسرح في موسكو كان عدد الرهائن والخاطفين كبيراً، وكانت المتفجرات مربوطة على أجساد بعض الخاطفين مما زاد احتمالية عدد مرتفع من المصابين.[79] وفي مدريد، زادت القنابل المتعددة التي أطلقت عن طريق الهواتف الخلوية أثر الهجوم. أما في لندن فقد كانت الهجمات الانتحارية المتعددة أول هجمات من هذا النوع في أوربا، ومحاولات 21 تموز/ يوليو توحي بأن الهجمات المتسلسلة المتعددة المستنسخة قد أصبحت الآن متغيراً جديداً ممكناً. وتشكل مثل هذه الهجمات تهديدات غير مؤكدة في مقابل وجوه ضعف معينة. هل ينبغي أن تركز السياسة على الأولى (مهمة مليئة بالصعوبات المتعلقة بفهم تجنيد الإرهابيين، والدوافع، وانتقاء الأهداف) أو الأخيرة (مهمة تتطلب عادة تفكير أسوأ الحالات الذي كثيراً ما يتجاهل ما نعرفه عن دوافع الإرهابيين، ويركز بقدر أكبر على جاهزية الطوارئ والحد من الأضرار)، وكل منهما يتعلق بالبنية التحتية وذو طبيعة اجتماعية – سياسية؟

قائمة جرد لمقاربات مكافحة الإرهاب

يمكن أن تفضي المفاهيم المشوشة أو المقتضبة إلى مقاربات خاطئة التفكير لمكافحة الإرهاب. وبدلاً من أن نبني سياساتنا على مفهوم أو آخر، فمن الضروري، بناء على ذلك، التفكير في مدى تام من الخيارات وفحص وجوه القوة والضعف المعينة فيها في ضوء أنواع معينة من الإرهاب. هناك العديد من الأبعاد الأساسية التي يمكن أن تساعد في تحديد مجموعة المقاربات المتاحة لمكافحة الإرهاب في سياقات مختلفة. وهذه الأبعاد هي الزمان، والمكان، ونوع القوة، ونوع التدخل. ويمكن تقسيم المقاربات إلى فئات كسلسلة من المتضادات: مدى قصير/ مدى طويل (تكتيكي/ استراتيجي)؛ قمعي/ إقناعي؛ هجومي/ دفاعي؛ رد فعل/ نشط ومبادر؛ محلي/ عالمي (داخلي/ دولي).

- المدى القصير مقابل المدى الطويل: هل تركز جهود مكافحة الإرهاب على المدى القصير مما يعني النظر بشكل أساسي إلى الجماعات الراهنة، ودوافعها، وأهدافها وتكتيكاتها المفضلة، وبنيتها التنظيمية، أم تركز على المدى الطويل مما يقتضي ليس فقط التفكير في الصورة الأكبر- السياق الاجتماعي، والديني، والسياسي، والاقتصادي الذي تعمل فيها الجماعات المعروفة- ولكن أيضاً التفكير في الكيفية التي قد تحل بها هذه الجماعات أنفسها استجابة إلى إجراءات مكافحة الإرهاب، وفي أي من القضايا الجديدة قد تدفع الجماعات الجديدة (أو القديمة) إلى التفكير في الإرهاب أو البدائل غير العنيفة؟ لقد استغرق الأمر سنوات لكي يضع الجيش الجمهوري الأيرلندي في عاقبة الأمر نهاية لحملته الإرهابية، في نهاية تموز/ يوليو 2005، والعديد من الأشهر الإضافية لوقف العمل بأسلحته بشكل نهائي في نهاية سبتمبر من تلك السنة. بدأ نمور التاميل في الحديث عن السلام في سريلانكا بعد سنوات من التمرد، ولكن تخلل العنف المتجدد وعمليات وقف إطلاق النار المحادثات باستمرار حتى حلت محلهما العودة إلى العنف. ما هي القضية التالية التي سوف تطلق الإرهاب؟ هل ستكون

حالات نقص المياه، أو ربما الاحتباس الحراري؟ من الصعب التفكير بطريقة غير معتادة عندما يكون كل شخص، لسبب وجيه، مركزاً على الإرهاب الإسلامي.

- القوة الصلبة مقابل القوة الناعمة: أي نوع من المعرفة ضروري لدعم إجراءات مكافحة الإرهاب التي تعتمد على احتكار الدولة لاستخدام العنف- تحديداً الشرطة والمحاكم والجيش- وجعلها أكثر فاعلية، وأي نوع من المعرفة ضروري لدعم الأشكال الأكثر إقناعاً من السيطرة مثل العقوبات الاقتصادية، والتعليم العام، والمبادرات الدبلوماسية؟ إذا ساد أنموذج للعدالة الجنائية أو الأنموذج العسكري في مكافحة الإرهاب، فربما لا تكون أنواع معينة من المعرفة عن دوائر مناصرة الإرهابيين أو تمويل الإرهابيين ضرورية. ولكن إذا كانت ممارسة القوة الناعمة كنقيض للقوة الصلبة يتم التفكير فيها بجدية كمكون أساسي لاستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، فسوف تصبح حينها أنواع أخرى من المعرفة مهمة.

- الأحادية مقابل تعددية الأطراف: على نحو مشابه، ربما يكون لمقاربة أحادية إلى مكافحة الإرهاب متطلبات سياسية تختلف بدرجة كبيرة عن متطلبات المقاربة المتعددة الأطراف، تتطلب الأخيرة معرفة مفصلة بمختلف المقاربات السياسية، وبثقافات سياسية مختلفة، وبمستويات مختلفة من التدريب والكفاءة للذين توكل إليهم مكافحة الإرهاب ربما لا تحتاج الأولى للتفكير فيها.

- التكتيكي مقابل الاستراتيجي: تتلخص وجوه التمييز التي ناقشناها أعلاه في الاختلاف بين التحليل التكتيكي والاستراتيجي بحيث يجنح الأول إلى أن يكون مداه أقصر وأكثر توجهاً نحو دعم ممارسة القوة الصلبة، التي من الأسهل تنفيذها بشكل أحادي، والتي تكون غالباً رد فعل، حيث الاهتمام الرئيسي هو حماية وجوه ضعف معينة كشفت عنها عينة صغيرة من الهجمات السابقة وتنبؤات سيناريو أسوأ الحالات المستمدة منها. من الناحية الثانية، يجنح التحليل الاستراتيجي إلى أن يكون أطول مدى، ويتقارب بشكل أكثر سهولة مع دعم ممارسة القوة الناعمة التي ينبغي أن تفكر

في مدى أكثر اتساعاً بكثير من القضايا من التحليل التكتيكي، وهذا يمكن فعله بطريقة أفضل على أساس متعدد الأطراف بما أنه يمكن أن يسمح بأنواع البحث والدراسة، مثل التحليل المقارن والتاريخي، التي يستغرق إنجازها وقتاً أطول. وهكذا نجد أن التحليل الاستراتيجي مناسب بشكل أفضل للتعامل مع الأخطار غير المؤكدة- من قبيل سوف يفعل ماذا ومتى وكيف- في بيئة مركبة من التهديدات ووجوه الضعف المتطورة أبداً.

- المحلي مقابل العالمي: هل الإرهاب دائماً محلي الدافع كلياً، أم هناك متغير عالمي حقيقي يمكن أن يضرب في أي مكان وفي أي وقت؟ يؤكد البعض أن القاعدة تقترب من الأخير، وخاصة فيما قبل 11 سبتمبر، برغم أنه منذ انطلاق "الحرب على الإرهاب" يشعر الكثيرون الآن أن مثل هذه القاعدة لم تعد موجودة، وأن الهجمات الكثيرة منذ ذلك اليوم المشؤوم ما هي إلا مبادرات محلية تستقي إلهامها من المثال الذي تجسده القاعدة بدون أن يكون هذا المثال قواها الدافعة. هل يمكن للإرهاب في منطقة واحدة أن ينتشر في مناطق أخرى؟ هل يزيد الإرهاب في هامش المنظومة الدولية للدول بالضرورة أرجحية الإرهاب في المركز؟ هل الإرهاب الدولي أو العابر للقوميات تهديد للأمن الدولي بقدر أكبر من الإرهاب الداخلي، أو العكس؟ هذه الأسئلة تلقي الضوء على تعقيد جغرافية الإرهاب، وقد تكون المعرفة بالتفاعل بين الظواهر المحلية والعالمية – ما يسميه البعض "العولمة" – عنصراً مهماً لاستراتيجية مكافحة الإرهاب الشاملة.

كل واحد من الفصول الخمسة التالية يسلط الضوء على نوع معين من مكافحة الإرهاب، ويمسح المهمات والتحديات المعينة لتلك المقاربة، إضافة إلى وجوه القوة والضعف والمشكلات المعينة والقيود التي تنشأ. سوف يفحص كل فصل كلاً من الجوانب الداخلية والدولية للمقاربة المعينة التي يجري تناولها. وبما أن هناك بعض التداخل بين أنواع المقاربة، فسوف يكون بعضها فقط مجال تركيز الفصول الفردية، وسوف يكون هناك بعض التداخل بين الفصول. أما الطيف الكامل للمقاربات فسوف يتم تناوله في الفصل الختامي.

الفصل الثاني

مكافحة الإرهاب الإكراهية

يدرس هذا الفصل أدوات مكافحة الإرهاب التقليدية التي تعتمد على القدرة الإكراهية للدولة. ويحلل أكثر وسيلتين شائعتين في مكافحة الإرهاب: أنموذج العدالة الجنائية وأنموذج الحرب. ويعتمد هذان الأنموذجان بشدة على احتكار الدولة لاستخدام العنف، بمعنى ممارسة القوة الصلبة. في أنموذج العدالة الجنائية تتحمل الشرطة المسؤولية الرئيسية برغم أن عناصر أخرى في منظومة العدالة الجنائية، مثل المحاكم والسجون، تشارك أيضاً. وفي أنموذج الحرب يتحمل الجيش المسؤولية الرئيسية. وتتضمن قواعد الاشتباك في أنموذج العدالة الجنائية استخدام أدنى حد من القوة، وهو يقتضي عادة ممارسة إصدار الأحكام من قبل المسؤولين المشاركين، وخاصة في مجالات الاعتقال والتوقيف قبل المحاكمة. من ناحية ثانية، تتطلب قواعد الاشتباك العسكرية الاستخدام الأقصى للقوة المصممة لإخضاع العدو بأية طريقة.

في كلا الأنموذجين، على أية حال، هناك حدود صارمة لمن يمكن أن يُخضَع لعنف الدولة. في أنموذج العدالة الجنائية يكون هؤلاء من يشتبه في أنهم ارتكبوا جريمة، أو اتضح أنهم مذنبون فيما يتعلق بارتكاب جريمة. وفي أنموذج الحرب يكون هؤلاء من المقاتلين فقط، ومن يوفرون بشكل مباشر الدعم لهؤلاء المقاتلين. وتشكل هذه القيود على ممارسة العنف في كلا الأنموذجين أساس الشرعية التي يضفيها على الدولة حكم القانون سواء كان قومياً أم دولياً. وفي حالة أنموذج العدالة الجنائية تشمل هذه القواعد امتيازات أصول المحاكمات التي يجب اتباعها في كل مراحل الاعتقال، وتقديم لائحة الاتهام، والمحاكمة، والعقوبة. وتشمل هذه: الحق في الاطلاع على التهم الموجهة، والحق في المحاكمة بدون تأخير غير ضروري، وتحضير وتقديم الدفاع، والحصول على مساعدة

محام، وعدم الإرغام على الاعتراف، وأن تفترض براءة المتهم حتى يثبت أنه مذنب. وبالنسبة إلى أنموذج الحرب نجد أن ما يسبغ الشرعية على أعمال الدولة هو قواعد الحرب كما يجسدها القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. على سبيل المثال، تحرم المادة العامة 3 من اتفاقيات جنيف لسنة 1949، التي تنطبق على النزاع المسلح غير الدولي، في الفقرة 1 (د) «إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً. وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة».[1] ويفترض بشكل عام أن هذه الضمانات القضائية تشمل امتيازات المحاكمة المشروعة المذكورة أعلاه برغم أن هذا الافتراض قد صار إشكالياً في سياق "الحرب على الإرهاب" ومعاملة أولئك الذين يعتبرون مقاتلين أعداء من قبل الإدارة الأمريكية.[2]

وبدون هذه القيود المخولة قانونياً على استخدام عنف الدولة، فإن ممارسة العنف من قبل وكلاء الدولة مثل الشرطة والجيش سوف يكون في نفسه جنائياً؛ ينتهك إما القانون الجنائي الداخلي أو القانون الدولي مثل قوانين الحرب. ويوضح الجدول (2-1) ذلك بتقديم قائمة بمجموعتين من التصنيفات؛ إحداهما تصف الأعمال التي يضفي عليها الشرعية التمسك بحكم القانون، والأخرى تصف الأعمال التي لا تحظى بذلك. على الجانب الأيمن من الجدول، نجد ستة مصطلحات تستخدم عموماً للإجراءات المختلفة للعدالة الجنائية، إضافة إلى مصطلحين لإدارة الحرب. وفي حالة العدالة الجنائية لا نميل إلى التفكير في هذه الإجراءات كعنف حتى في حالة عقوبة الإعدام، وذلك ببساطة لأنه يتم القبول عموماً من جانب كل شخص بأنها شرعية. وهذا هو جوهر الشرعنة.[3] فهي تزيل أي نوع من الوصمة عن الأعمال التي تشير إليها التصنيفات. وفي حالة الحرب، فإن مصطلحات مثل "تحييد" و"الضرر الإضافي" تفيد أيضاً في خفض أو حتى القضاء على أية هالة ناتجة عن وصمة العنف الذي توقعه الأطراف الفاعلة في الدولة.[4] وفي الجانب الأيسر من الجدول، نجد مصطلحات قد تستخدم في وصف الأعمال نفسها التي تقوم بها الأطراف الفاعلة التي لا تتبع لدولة أو وكلاء الدولة الذين يتصرفون خارج حكم القانون كما في عهود الإرهاب حيث يتم أخذ الناس في منتصف الليل، ويتم حبسهم وتعذيبهم بدون أي اعتبار للمحاكمة المشروعة أو حقوق الإنسان.

الجدول (2-1)

قوة الكلمات: الأشكال الشرعية وغير الشرعية من عنف الدولة

الممارسة المشروعة لعنف الدولة	الممارسة غير المشروعة لعنف الدولة
الاعتقال	الاختطاف
الكفالة	الابتزاز
الاستجواب	التعذيب
المحاكمة	المحاكمة الصورية
الحبس	الحجز القسري/ أخذ الرهائن
الإعدام/ عقوبة الإعدام	جرائم القتل
القتل/ تحييد العدو	جرائم القتل/ جرائم القتل الواسعة النطاق/ الإبادة الجماعية/ جرائم الحرب
الضرر الإضافي	الجرائم ضد الإنسانية
مكافحة الإرهاب	إرهاب الدولة

تتميز الديمقراطيات الليبرالية عن الأنظمة الاستبدادية أو الشمولية بتمسكها بحكم القانون والمبادئ الديمقراطية الأخرى مثل الانفتاح وشفافية الإجراءات، ومحاسبة وكلاء ومؤسسات الحكومة عندما تمضي الأمور في اتجاه خاطئ، والمحافظة على رباط من الثقة بين المواطن والحكومة ينتج من المواطنة المستنيرة فيما يتعلق بالشؤون العامة. وبشكل متأصل في هذه المبادئ نجد الكثير من حقوق الإنسان المحصنة في عدد من الاتفاقيات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وضمن أشياء أخرى، تشمل هذه الحقوق:

1. حرية الرأي والتعبير (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19).

2. حرية الفكر والضمير والدين (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 18؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 18).

3. حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 20؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 22).

4. المساواة أمام القانون (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 7؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 26).

5. الحق في الخصوصية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 12؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17).

6. لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25).

عندما يمارس المواطنون هذه الحقوق بتشجيع أو استخدام العنف أو على حساب حقوق الناس الآخرين، كما هو الحال في دعاية الكراهية (حرية الرأي والتعبير)، أو أعمال الشغب والتخريب المتعمد للممتلكات العامة أو الخاصة (حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات)، يمكنهم أن تطالهم المحاسبة أمام القانون. هذا هو جوهر السيطرة الاجتماعية وممارسة السلطة في المجتمعات الديمقراطية، وهو ينطبق بقدر مساوٍ على مكافحة الإرهاب. عندما يخرق وكلاء الدولة على نحو متسق - وهم يتصرفون باسم مكافحة الإرهاب - حكم القانون أو حكم قانون الإعفاء من القصاص، ويستخدمون سلطاتهم الإكراهية بطرق تخلق عهداً من الإرهاب تحرمه الدولة، يكونون قد أصبحوا حينها إرهابييّ دولة يحاكون سلوك الإرهابيين الذين يكافحونهم، وهذه النقطة يسلط عليها الضوء في الصف الأخير من الجدول (2-1).

تدرس الأجزاء التالية من هذا الفصل كل أنموذج إكراهي لمكافحة الإرهاب بقدر أكبر من التفصيل، وتلقي الضوء على وجوه القوة ووجوه الضعف فيها إضافة إلى المشكلات المعينة التي تطرحها بالنسبة إلى مكافحة الإرهاب بفاعلية. وبفحص حدود المشكلات المصاحبة لكل أنموذج في كلا المستويين القومي والدولي، سوف نرى أن

الأنموذجين آخذان في التحول، وقد بدأ الغموض، بمعنى ما، يلفهما استجابة للتحديات المعقدة لبيئة الأمن الأوسع التي وصفناها في الفصل الأول.

أنموذج العدالة الجنائية

تعالج مقاربة العدالة الجنائية الإرهاب كجريمة. ولهذا مغزى كامل بما أن معظم الأعمال الإرهابية تشكل جرائم محددة في القوانين الجنائية. إذا أخذ المرء في الاعتبار أكثر تكتيكات الإرهابيين شيوعاً، مثل الاختطاف والاغتيال والتفجيرات والهجمات المسلحة، فإن المحصلة النهائية عادة ما تكون إيقاع الإصابات بالأفراد، أو فقدان الحياة، أو تدمير الممتلكات. عندما أصبح الإرهاب موضوع اهتمام مرتفع المكانة بالنسبة إلى صناع السياسات في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين لم يكن الإرهاب كجريمة في نفسه وبنفسه موجوداً في معظم القوانين الجنائية. كانت الأعمال الإرهابية تحاكم عادة تحت المواد المتعلقة بأفعال جنائية محددة. وبينما كان يتم التفكير أحياناً في ابتكار جنح إرهابية خاصة، وخاصة في أعقاب الأحداث الخطيرة للإرهاب، فقد كان يتم الاتفاق عموماً على أن ذلك لا يعتبر فكرة جيدة. وكان هذا ينبثق من رغبة في التعامل مع الإرهاب كجريمة عادية حتى لا يتم تمجيد الإرهابي بأية طريقة.[5] وتؤدي معاملة الإرهاب كجريمة عادية، وليس كجنحة خاصة تقتضي إجراءات أو عقوبات خاصة، وظيفة إبطال المشروعية. وبتجريم الأعمال التي يرتكبها الإرهابيون يتم التشديد على الطبيعة الجنائية لهذه الأفعال وليس على دوافعها السياسية أو الأيديولوجية. وبهذه الطريقة، يتم تقويض مزاعم الإرهابي بأنه يعمل باسم غاية أعلى، وتجرَّم الوسائل التي يحقق بها هذه الأهداف الأعلى المفترضة.

تغير كل ذلك بعد هجمات 11 سبتمبر، وحتى قبل ذلك في حالة الدول التي كان فيها مستوى العنف الإرهابي مرتفعاً على نحو خاص. على سبيل المثال، اعتمدت المملكة المتحدة لوقت طويل على الجنح الإرهابية الخاصة، وإجراءات التعامل مع "المتاعب" المتعلقة بالنزاع في أيرلندا الشمالية. أما قانون "أحكام الطوارئ" لأيرلندا الشمالية وقانون

"الأحكام المؤقتة" لمنع الإرهاب فهما سابقان لعام 2001، وكذلك قانون الإرهاب لعام 2000 الذي استبدل هذه الإجراءات المؤقتة بقانون دائم بعد أكثر من 30 عاماً.[6] وكانت لفرنسا إجراءات قاسية جداً ومضادة للإرهاب سارية المفعول منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين عندما عانت من سلسلة من الهجمات شنها إرهابيون إسلاميون.[7] قبل ذلك بعقد تم ابتداع قسم خاص من محكمة باريس لكي يتعامل مع قضايا الإرهاب. ولإسرائيل أيضاً تشريعات وإجراءات قوية مضادة للإرهاب كانت سارية المفعول قبل 11 سبتمبر تعكس تجربتها الطويلة والمضطربة معه.

كثير من الدول التي لم تكن لها تشريعات خاصة مضادة للإرهاب قبل 11 سبتمبر ابتكرت جنحاً إرهابية خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في 2001، وأستراليا والنرويج في 2002، والسويد في 2003. [8] وشملت الجنح القيام بأعمال إرهابية كما يتم تعريفها بطرق مختلفة، أو ارتكاب أعمال لأغراض إرهابية يتم تعريفها بطرق مختلفة، إضافة إلى العضوية في منظمة إرهابية، والمساهمة في تمويل مثل هذه المنظمات. وبعد هجمات 11 سبتمبر عززت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أيضاً أو توسعتا، مع دول أخرى، في تشريعاتها المضادة للإرهاب عما قبل هذه الهجمات. وكانت حزمة مكافحة الإرهاب في ألمانيا، التي صارت نافذة في بداية 2002، حزمة شاملة من التعديلات القانونية للقوانين التي كانت موجودة سابقاً. وقد أطلقت تفجيرات مدريد في 2004 والهجمات الانتحارية في لندن في 2005 التشريعات المعززة وسلطات الشرطة في العديد من الدول الأوربية. أصبح تمجيد الإرهاب جنحة في العديد من الدول مثل المملكة المتحدة وإسبانيا. وفي المملكة المتحدة أثار ذلك خلافاً ونقداً بسبب القيود التي تضعها مثل الجنحة على حرية الكلام (انظر الإطار اللاحق). وما تزال بعض الدول، ألمانيا مثلاً، لا تملك تعريفاً قانونياً للإرهاب بينما أخريات، مثل إسبانيا، لا تملك قوانين خاصة مضادة للإرهاب كشكل من الجريمة الخطيرة.[9] ومثل هذه الدول ابتكرت في أوقات مختلفة إجراءات خاصة للتعامل مع الأعمال الإرهابية ومرتكبيها.

ابتكار جنحة جديدة– التحريض العام لارتكاب جنحة

نود في الختام أن نشدد على رأينا في أن الجمع بين اتساع تعريف "الإرهاب"، وغموض "التمجيد"، والافتقار إلى متطلب أن يكون هناك على الأقل خطر من أن عملاً إرهابياً سوف ينجم يجعل تشجيع الإرهاب جنحة في الفقرة 1 من قانون الإرهاب لسنة 2006 غير متسق مع المتطلب في المادة 12 من الاتفاقية* التي تقول إن وضع أسس أية جنحة جديدة تتعلق بالتحريض العام لارتكاب جنحة إرهابية ينبغي أن يكون متسقاً مع حق حرية التعبير، ومتناسباً مع الهدف القانوني الذي يتم السعي إليه. وفي رأينا أن الجنحة كما يتم تعريفها في الفقرة 1 من المرجح أن يكون لها تأثير غير متناسب على حرية التعبير على خلاف المتطلب الصريح في المادة 12.

UK Parliament, Joint Committee on Human Rights, *First Report* (2007).

*اتفاقية المجلس الأوربي لمنع الإرهاب لسنة 2005.

على المستوى الدولي، هناك الآن 13 اتفاقية دولية تتناول بعض وجوه الإرهاب.[10] وهذه الاتفاقيات تجبر كل الدول الموقعة عليها على تبني تشريعات وطنية تمنع الدول من دعم أو تمويل النشاط الإرهابي بأية طريقة. وتتناول هذه الاتفاقيات الموضوعات التالية المعروضة بترتيب زمني وفق أين ومتى أصبحت سارية المفعول:

1. الأعمال التي ترتكب على متن الطائرات (طوكيو 1963).
2. الاحتجاز غير القانوني للطائرات (لاهاي 1970).
3. الأعمال غير القانونية ضد سلامة الطيران المدني (مونتريال 1971).
4. الجرائم ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية (نيويورك 1973).
5. أخذ الرهائن (نيويورك 1979).
6. المواد النووية (فينا 1980).

7. الأعمال ضد سلامة المنصات البحرية المقامة في المياه الإقليمية (روما 1988).

8. الملاحة البحرية (روما 1988).

9. العنف ضد المطارات (مونتريال 1988).

10. تحديد المتفجرات البلاستيكية (مونتريال 1991).

11. التفجيرات الإرهابية (نيويورك 1997).

12. تمويل الجماعات الإرهابية (نيويورك 1999).

13. الإرهاب النووي (نيويورك 2005).

إذا أخذناها معاً، يمكن اعتبار اتفاقيات الإرهاب هذه نوعاً من النظام القانوني الذي يحاول خلق إجماع دولي على مكافحة الإرهاب عبر النظام الدولي للدول. وهناك أيضاً معاهدات واتفاقيات إقليمية مثل معاهدة الدول الأمريكية لمنع ومعاقبة الأعمال الإرهابية (واشنطن 1971)، والمعاهد ة الأوربية لمنع الإرهاب (ستراسبورج 1977)، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (القاهرة 1998)، ومعاهدة منظمة الوحدة الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب (الجزائر 1999).[11] وتشمل اتفاقيات ما بعد 11 سبتمبر اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب (بريدج تاون، بربادوس 2002)، اتفاقية المجلس الأوربي لمنع الإرهاب (وارسو 2005)، واتفاقية رابطة دول جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب (سيبو، الفلبين 2007). وتوجد معاهدتان دوليتان لنزع السلاح يمكن من ناحية التصور ربطهما بمكافحة الإرهاب، وخاصة إرهاب أسلحة الدمار الشامل. وهاتان هما اتفاقية الأسلحة البيولوجية لسنة 1972، واتفاقية الأسلحة الكيماوية لسنة 1994. ومعظم المناقشات حول الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب لا تشمل هاتين الاتفاقيتين، ولكن يمكن أن تكونا مهمتين بما أن خفض الدول لمخزون واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية يمكن أن يمنع أو يقلص احتمالية أن يحصل الإرهابيون على مثل هذه الأسلحة بأنفسهم.

الفوائد المفترضة لمقاربة العدالة الجنائية

من المفترض أن تحمل مقاربة العدالة الجنائية إلى مكافحة الإرهاب فوائد محتملة إضافية بخلاف وظيفة التجريم المشار إليها أعلاه. وكما في حالة كل القوانين الجنائية، يؤدي التجريم أيضاً وظيفة تربوية عامة؛ رفض استخدام التهديد والعنف في السعي وراء أهداف سياسية واجتماعية ودينية أو أيديولوجية. ويمكن أن يكون هذا مهماً على نحو خاص فيما يتعلق بدوائر الإرهابيين؛ مناصريهم والمتعاطفين معهم. ربما يحبذ الناس أهداف الجماعة الإرهابية، ولكن ليس بالضرورة الوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف. ويمكن أن يعزز تجريم الأعمال الإرهابية الاشمئزاز العام من العنف الإرهابي. ونجد أن مفهوم الردع سواء كان عاماً أو خاصاً له صلة بهذه الوظيفة التربوية العامة. يستهدف الردع العام جمهوراً واسعاً، الجمهور العام، مهدداً بالعقوبات إذا تجرأ أي شخص على القيام بأعمال ممنوعة في القانون الجنائي. ويستهدف الردع الخاص المخالف الجنائي مهدداً بالمزيد من العقوبات إذا كرر المخالف الجريرة. ولأن الردع في الأساس وظيفة تواصلية، فإن المزيد من المناقشة سوف يتم الاحتفاظ به للفصل الرابع الذي يتناول مكافحة الإرهاب الإقناعية.

هناك وظائف أخرى للعدالة الجنائية تتعلق بالأعمال الإرهابية إضافة إلى الأعمال الجنائية الأخرى. والتعامل مع الإرهابيين كمجرمين عاديين يعزز الوظيفة الجزائية للقانون الجنائي. ويطلب من أولئك الذي توجه إليهم الاتهامات، وتتم إدانتهم ومعاقبتهم لمخالفة القانون الجنائي دفع ثمن انتهاكاتهم عبر الغرامات، والتجريد من الحرية، أو الحياة في حالة عقوبة الإعدام. وبالنسبة إلى كثير من الضحايا وعائلاتهم يمكن أن توفر عقوبة المخالفين قدراً من الفرج لمعاناتهم بما أن تطبيق العقوبات الجنائية على الإرهابيين يؤدي وظيفة التأكيد العام على أن ما قاموا به كان خطأً.

ويمكن أن يؤدي أنموذج العدالة الجنائية وظيفة إعادة التأهيل، ويساعد الإرهابي المدان على إعادة التفكير في خطأ وسائله وإعادة التكامل في المجتمع. ففي إيطاليا، مثلاً،

ساعدت قوانين الندم، التي تقتضي من الإرهابيين المدانين التخلي عن استخدام العنف مقابل معاملة أكثر رفقاً، في إقناع الكثير من الإرهابيين بأخذ الدرب الذي يقود بعيداً عن العنف الإرهابي، ونحو وسائل احتجاج وانشقاق أكثر قبولاً اجتماعياً.[12] وتسمح المادة 2 من القانون 155/ 2005 بشكل تقديري منح إذن إقامة لمدة سنة قابلة للتجديد (وقابلة للإلغاء أيضاً)، أو إذن إقامة كاملة، للأجانب غير الشرعيين الذين يتعاونون مع السلطات. وهذا مثال آخر على الطريقة التي يمكن بها استخدام القانون للحث على التعاون مع السلطات أو تشجيعه. وبالنسبة إلى هذه المقاربة إلى العمل الأكثر قدراً من إعادة التأهيل، ينبغي أن تحترم عمليات العدالة الجنائية حكم القانون وحقوق المجرم بالطبع، وهذا شيء من الصعب ترويجه أو تنفيذه في وقت الأزمة والخوف.

أخيراً، يمكن أن يؤدي أنموذج العدالة الجنائية وظيفة تعويق. وهذا يعني ببساطة أن الإرهابيين المحبوسين لفترات طويلة لا يمكن أن يستمروا في أعمالهم وهم خلف القضبان. وبالنسبة إلى كثير من المخالفين العنيفين تعني فترات الحبس الطويلة أنهم سوف يكونون قد تقدموا في السن جداً للاستمرار في طرقهم العنيفة حالما يطلق سراحهم من السجن. تمثل الجريمة العنيفة في معظم الحالات مسرحاً للرجال الشبان. مثلاً، بشكل عام يعتبر تجنيد الشبان في جماعة إرهابية أسهل من تجنيد شخص أكبر سناً، له قدر أكبر من المصلحة في المجتمع، برغم أن بعض الإرهابيين الإسلاميين، بمن في ذلك الذين كانوا وراء أحداث 11 سبتمبر 2001 ولندن 2005، يعتبرون استثناء لهذه القاعدة.

إذن في الخلاصة نجد أن الفوائد المحتملة لمقاربة العدالة الجنائية كالآتي:

1. وظيفة لنزع الشرعية بحيث يوصم الإرهاب عبر عملية التجريم.
2. وظيفة تربوية عامة بحيث يتم التأكيد على رفض الإرهاب علناً عبر تطبيق عملية العدالة الجنائية لتوقيف الإرهابيين.
3. وظيفة رادعة بحيث يتم منع الأعمال الإرهابية عبر التهديد بالعقوبات الجنائية.

4. وظيفة جزائية بحيث تتم معاقبة أولئك الذين يستخدمون الإرهاب وفق قواعد الإجراءات القانونية.

5. وظيفة إعادة تأهيل بحيث يتم عزل الإرهابيين المحبوسين عن البيئة التي يقولون إنهم يرغبون في القيام بأنشطتهم الإرهابية فيها.

6. وظيفة تعويق بحيث يتم عزل الإرهابيين المحبوسين عن البيئة التي يرغبون في القيام بأنشطتهم الإرهابية فيها.

وهناك فائدة محتملة إضافية لمقاربة العدالة الجنائية إلى مكافحة الإرهاب تتمثل في الأثر الصحي الذي يمكن أن تسفر عنه إدانة ومعاقبة الإرهابيين على الضحايا وعائلاتهم.

إن فاعلية الكثير من هذه الوظائف تعتمد بدرجة كبيرة على الطريقة التي يفرض بها القانون الجنائي. فإذا كانت تعسفية، وتمييزية، أو غير متناسبة مع شدة الجنحة أو التهديد الذي يطرحه المخالف، يمكن أن تكون عكسية المردود (انظر الفصل الرابع). وإذا كان فرض القانون غير متسق، أو تم تنفيذه بطريقة بائسة، أو عوقته عمليات التأخير البيروقراطية، أو كان تمويله غير كافٍ، أو كان عبارة عن حرب على المناطق المؤسسية، فإن أياً من أو كل الوظائف أعلاه يمكن أن تتقوض أيضاً. ويقودنا هذا إلى التفكير في القيود على أنموذج العدالة الجنائية والمشكلات التي تواجهها مثل هذه المقاربة في مكافحة الأشكال الداخلية والدولية من الإرهاب.

قيود ومشكلات أنموذج العدالة الجنائية

1. لا جريمة ولا عقاب إلا بموجب قانون: هناك مبدأ أساسي في القانون الجنائي يتمثل في أنه لا توجد جريمة أو عقوبة بدون قانون. وهذا يعني أنه في المجتمع الذي يسود فيه حكم القانون لا يمكن أن يقال أن أحداً قد ارتكب جريمة إذا كان ما فعله لم يمنع بقانون محدد. وإذا كان الحال كذلك، فلا يمكن معاقبته على فعلته أيضاً. إذن في

أنموذج العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب لا يمكن توجيه الاتهام إلى شخص أو محاكمته أو إدانته بجنحة لم يتم تعريفها في مدونة جنائية أو قانون جنائي. ونسبة إلى هذا المبدأ لم تستطع كندا المطالبة بإبعاد انفصاليِّي كيبك الذين اختطفوا طائرة إلى كوبا في ستينيات القرن الماضي وطلبوا اللجوء في تلك البلاد. لقد تم ابتكار الاختطاف (الاستيلاء غير القانوني على الطائرات) في عام 1970 فقط، وترجم إلى قانون كندي في عام 1976. وهذا يعني أن الدول يجب أن تماشي دائماً الأشكال الجديدة من الإجرام في تشريعاتها حتى يكون أنموذج العدالة الجنائية عملياً أو مفيداً. وتوجد مشكلات مشابهة في مجال جرائم الحاسوب حيث يحدِّث المجرمون باستمرار وسائلهم مع تقدم التكنولوجيا، مما يترك ثغرات في التشريع الجنائي تجعل عملية الاعتقال والمقاضاة مستحيلة فنياً.

2. الدليل: نسبة إلى أن الأعمال الإرهابية يجري التخطيط لها سراً وعادة ما تنفذ بدون تحذير، فإن جمع الأدلة في التحري الجنائي يمكن أن يكون إشكالياً على نحو خاص. عموماً، لا يعمل الإرهابيون لوحدهم، بل ينتمون إلى جماعة لها روابط قوية تتعلق بالهوية والقناعة والولاء. ويمكن بسهولة تخويف الشهود لكي يلتزموا الصمت أو يرفضوا التعاون مع السلطات لأنهم يتعاطفون مع القضية الإرهابية، أو حتى يدعمون الجماعة بطريقة ما. كثيراً ما يلتزم الإرهابيون الذين يقعون في الأسر الصمت لكي يحموا زملاءهم، أو يوفروا لهم وقتاً لكي لا يقعوا في الأسر. ويمكن أن تقود الضغوط لحمل المشتبه فيهم على الاعتراف أو الكشف عن أسرار وخطط الجماعة إلى استخدام وسائل استجواب مشكوك فيها أو غير قانونية، بما في ذلك التعذيب. والأدلة التي تم استخلاصها بمثل هذه الطرق عادة ما لا يسمح بها في المحاكم. وأحياناً ينبغي أن يخلى سبيل المشتبه فيهم نسبة إلى عدم كفاية الأدلة برغم أنه من المرجح أن يكونوا مذنبين. وفي بعض الحالات يمكن أن يستمروا في ارتكاب أعمال جديدة. مثلاً، في حزيران/ يونيو 2007، تم ربط محاولة فاشلة لتفجير سيارتين

مفخختين في وسط لندن بمشتبه فيه كان قد أطلق سراحه نسبة إلى عدم كفاية الأدلة في مؤامرة تفجير سابقة.[13]

في بعض الدول تم تقويض حق المشتبه فيه في التزام الصمت بالسماح للمحلفين باعتبار صمت المشتبه فيه رفضاً للإجابة عن الأسئلة عند تقرير الحكم. وبعد هجمات 11 سبتمبر سمحت بعض الدول، مثل أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية بتوقيف المشتبه فيهم بدون اتصالات وبدون محاكمة، وبدون الوصول إلى محام أو حق التزام الصمت. هذه القيود على امتيازات الطرق القانونية المتأصلة تم تبريرها كلها بالحاجة إلى إرغام الإرهابيين المشتبه فيهم على توفير المعلومات للشرطة، وممثلي الإدعاء، أو عملاء الاستخبارات. وكان القصد الظاهري لقرار إدارة بوش بالإبقاء على بعض المشتبه فيهم كمقاتلين أعداء بدلاً من توجيه تهمة جريمة محددة إليهم هو تحاشي منحهم حقوقاً معينة مثل حق التزام الصمت. وقضية المشتبه فيه في تفجيرات القنابل القذرة والمواطن الأمريكي جوزيه باديلا Jose Padilla تسلط الضوء على هذه القضايا أيضاً (انظر الإطار اللاحق).

3. المحاكمات: إن قضية ما إذا كان يجب توجيه تهمة الجنح الجنائية إلى مشتبه فيهم أو معتقلين، وتقديمهم إلى المحاكمة قضية معقدة في القضايا الإرهابية. وقدم أحد المسؤولين في وزارة العدل الأمريكية قائمة بالاعتبارات: «مصالح الأمن القومي، الحاجة إلى جمع الاستخبارات وأفضل وأسرع طريقة للحصول عليها، والقلق بشأن حماية مصادر ووسائل الاستخبارات، وجمع المعلومات المستمر، والقدرة على استخدام المعلومات كدليل في الإجراءات الجنائية، والظروف والطريقة التي تم بها اعتقال الفرد، والتهم الجنائية المطبقة، وقضايا الأدلة المصنفة».[14] وعلى سبيل المثال، ففي الدنمارك، رغم أن هيئة محلفين قد توصلت إلى أربعة مشتبهين مذنبين بالتخطيط لهجمات إرهابية في جهة ما في أوربا، فقد أبطلت لجنة من القضاة الحكم بالإدانة لثلاثة من المتهمين الأربعة نسبة إلى عدم كفاية الأدلة التي اشتملت بشكل أساسي على شهود

الشخصية.[15] هناك دائماً توتر بين الرغبة في اعتقال المشتبه فيهم قبل أن يمضوا بعيد جداً في مؤامرة إرهابية مشتبه فيها، والحاجة إلى قضاء المزيد من الوقت لجمع أدلة كافية تثبت أمام المحكمة (انظر الفصل الثالث).

قضية باديلا: تسليط الضوء على مشكلات أنموذج العدالة الجنائية في قضايا الإرهاب

تم اعتقال جوزيه باديلا – وهو مواطن أمريكي وعضو سابق في عصابة، تحول إلى الإسلام- في مطار أوهارا الدولي في شيكاغو في 8 أيار/ مايو 2002، وتم الاحتفاظ به كشاهد مادي بموجب مذكرة قبض صدرت في ولاية نيويورك.[1] بعدها زعم النائب العام جون آشكروفت في مؤتمر صحفي دراماتيكي من موسكو أن السلطات قد أفشلت للتو مؤامرة للسيد باديلا وعملاء آخرين لتنظيم القاعدة لتفجير قنبلة مشعة أو قذرة في الولايات المتحدة الأمريكية.[2] وضَمِن ربط اعتقال باديلا بإرهاب أسلحة الدمار الشامل أن تكون القضية ذات أهمية منذ البداية. وفي حزيران/ يونيو 2002 قررت إدارة بوش بدلاً من توجيه التهمة إليه بأية جريمة أن تصنف باديلا كمقاتل عدو غير قانوني والاحتفاظ به إلى أجل غير مسمى في سجن عسكري؛ سجن تابع للبحرية في شارلستون في كارولينا الجنوبية.[3] وقد عكس قرار توقيف مواطن أمريكي بدون محاكمة رغبة في إحباط نوع شديد الخطورة من التآمر الإرهابي بدلاً من الاستمرار في جمع الأدلة التي قد تساعد في إدانة المشتبه فيه في المحكمة في تاريخ لاحق. اعتبر باديلا تهديداً مستمراً بما أنه كانت له روابط بالقاعدة، وقد شارك في التحضيرات لارتكاب أعمال الإرهاب الدولي. وكانت السلطات تعتقد أيضاً أنه كان يمتلك معلومات استخباراتية يمكن أن تساعد في إحباط الهجمات المستقبلية. ومسألة متى يتم الاعتقال مسألة صعبة في التعامل مع الإرهاب، وتمثل أساس الفرق بين الاستخبارات الجنائية والأمنية (انظر الفصل الثالث).

وقد وصلت سلسلة من القرارات القضائية المتعلقة بحق الحكومة في توقيف باديلا بدون تهمة إلى الذروة في قرار لمحكمة الاستئناف الأمريكية في الدائرة الرابعة في رتشموند بولاية فرجينيا يدعم الحكومة. كان ذلك في 9 أيلول/ سبتمبر 2005. استأنف باديلا إلى المحكمة العليا الأمريكية التي وافقت على النظر في القضية مما زاد احتمالية أن يعلن أن حبس باديلا بدون اتصالات غير دستوري. وكان آخر تاريخ لتقديم الحجج أمام المحكمة العليا هو 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وفي 22 تشرين الثاني/ نوفمبر أعلنت إدارة بوش تهماً جنائية

ضد باديلا. وفي 3 كانون الثاني/ يناير 2006 نقل باديلا إلى سجن في ميامي بولاية فلوريدا. تسبب توقيت لائحة الاتهام في الشك حول أن الدافع الأساسي للخطوة كان الرغبة في تحاشي حكم المحكمة العليا بشأن التوقيف بدون محاكمة والسماح من ثم لقرار الدائرة الرابعة بدعم الحكومة بأن يكون ماضياً. وقد اتهم باديلا بثلاث جنح: "التآمر بالقتل والاختطاف والتعطيل"؛ التآمر بمساعدة الإرهابيين مادياً بموجب القانون الأمريكي رقم 18 الفقرة 371؛ وتوفير الدعم المادي للإرهابيين (القانون الأمريكي رقم 18 الفقرة 2339أ). وقالت لائحة الاتهام جزئياً أنه كان «غرض وموضوع التآمر تعزيز الجهاد العنيف بما في ذلك دعم المواجهات المسلحة والمشاركة فيها في مواقع محددة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وارتكاب أعمال قتل واختطاف وتعطيل بغرض معارضة الحكومة القائمة والفصائل المدنية وتأسيس ولايات إسلامية بموجب الشريعة». لم يرد ذكر لعلاقة باديلا المزعومة بالقاعدة، وخططه المفترضة بإطلاق هجمات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو، على نحو خاص، مؤامرة القنبلة القذرة المزعومة. وقد ألغت المحكمة الفيدرالية في ميامي أول تهمة وأكثرها خطورة المتعلقة بالتآمر للقتل في 16 آب/ أغسطس 2006، ولكن أعادت محكمة الاستئناف الأمريكية توجيهها في 30 كانون الثاني/ يناير 2007. وبدأت المحاكمة في 15 أيار/ مايو 2007.

كل هذه المناورات القانونية كانت تدور حول مسائل الأدلة والشهادة: إرغام المشتبه فيهم على الإدلاء بمعلومات بينما يكونوا تحت التوقيف بدون محاكمة، أو، إذا سمح بمحاكمة، حماية المصادر الثمينة من الإدلاء بالشهادة في المحكمة، ومنع الكشف عن الاستخبارات في المحكمة أو تعريض شهود الاتهام إلى الاستجواب المضاد من قبل الدفاع. وفي قضية باديلا كان هناك مصدر قلق إضافي وراء إسقاط تهم معينة يتمثل في صعوبة استخدام أية معلومات استخباراتية تم الحصول عليها من باديلا أو الإرهابيين الآخرين المشتبه فيهم عندما كانوا في الحراسة العسكرية بدون محامين.[4] وهذا يرجع إلى أن مثل هذه الأدلة ربما لا تكون مقبولة إذا تم استخلاصها باستخدام التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية. كان الدليل المتعلق بالقنبلة القذرة، مثلاً، قد كشف عنه فيما يبدو أثناء استجواب خالد شيخ محمد العقل المدبر المزعوم لهجمات 11 سبتمبر الذي احتجز بدون اتصالات في سجن سري لوكالة المخابرات المركزية منذ اعتقاله في باكستان في مارس/ آذار 2003 حتى تم نقله إلى خليج جوانتانامو في أيلول/ سبتمبر 2006 إلى جانب 13 آخرين من المشتبه فيهم "المرموقين". إذا تم التمسك بتهمة مؤامرة القنبلة القذرة، كان دفاع باديلا يستطيع أن يسأل عن مصدر الدليل وكيفية الحصول عليه. وإذا كان التعذيب قد استخدم لاستخلاص المعلومات من شيخ محمد، فلن يكون

مقبولاً حينها. وقد اتهم باديلا نفسه الحكومة بتعذيبه عبر الحبس الانفرادي، والحرمان من النوم، والوقوف الإجباري، والأوضاع الضاغطة. وقد حاول دفاعه حمل المحكمة على إعلان أنه غير كفء للمثول أمام المحكمة بسبب اضطراب ضغط ما بعد الصدمة الذي تسبب فيه حبسه واستجوابه. غير أنه في 28 شباط/ فبراير 2007، وبعد عدة أيام من جلسات الاستماع، أعلن القاضي الفيدرالي أنه قادر على المثول أمام المحكمة. وفي 16 آب/ أغسطس 2007 تم التوصل إلى أنه مذنب في كل التهم. وفي كانون الثاني/ يناير 2008 صدر الحكم عليه بالسجن 17 عاماً و 4 أشهر؛ وهذه عقوبة أقل بكثير من السجن المؤبد التي طلبها ممثلو الاتهام. وقد أخذ القاضي في الاعتبار أيضاً مدة ثلاث سنوات ونصف قضاها في سجن القوات البحرية قبل أن توجه إليه جنحاً محددة. وفي عاقبة الأمر تمت محاكمة باديلا، وإدانته ومعاقبته ليس بموجب أي عمل عنف ملموس، ولكن بموجب النوايا والخطط لارتكاب العنف في وقت ما في المستقبل إضافة إلى توفير الدعم المادي للإرهاب.[5]

1. Jodi Wilgoren with Jo Thomas, "Traces of Terror: The Bomb Suspect; From Chicago Gang to Possible Al Qaeda Ties," *New York Times*, June 11, 2002.

2. James Risen and Philip Shenon, "Traces of Terror: The Investigation; U.S. Says It Halted Qaeda Plot to Use Radioactive Bomb," *New York Times*, June 11, 2002; Benjamin Weiser with Dana Canedy, "Traces of Terror: The Bomb Plot; Lawyer Plans Challenge to Detention of Suspect," *New York Times*, June 12, 2002.

3. Deborah Sontag, "Secret Justice: Terror Suspect"s Path From Streets to Brig," *New York Times*, April 25, 2004.

4. Eric Lichtblau, "In Legal Shift, U.S. Charges Detainee in Terrorism Case," *New York Times*, November 23, 2005.

5. Adam Liptak, "Padilla Case Offers New Model of Terrorism Trial," *New York Times*, August 18, 2007.

توفر متطلبات قواعد الإجراءات القانونية المتأصلة في أنموذج العدالة الجنائية، وخاصة الحق في استشارة محام، والحق في إعادة استجواب الشهود، والحق في معرفة التهم الموجهة إلى الشخص المتهم، ميزة للمدعى عليه بينما تقيد ما يمكن أن تفعله هيئة الاتهام. وكل وجوه الحماية هذه أصبحت إشكالية في "الحرب على الإرهاب"، وكانت

حلول هذه المشكلات مثار خلاف. على سبيل المثال، تسمح المحاكم العسكرية التي ابتكرت لمحاكمة المشتبه فيهم المحتجزين في معتقل جوانتانامو في كوبا بالأدلة التي تم الحصول عليها عبر الاستجواب الإكراهي والشائعات، وتحرم المشتبه فيهم والمحامين الذين يتولون الدفاع عنهم من حق الاطلاع على الأدلة السرية المستخدمة ضدهم. وهذه البنود لا تتسق مع حكم القانون كما يتم تصوره عموماً، وتسلط الضوء على عزم إدارة بوش على إسباغ القانونية وشرعنة القوانين الخاصة المتعلقة بالاستجواب وقبول الأدلة التي تناقض القانون الدولي، وخاصة المادة العامة 3 من معاهدات جنيف.

وفي أوربا، حيث جُلب المشتبه فيهم التابعون للقاعدة للمثول أمام محاكم جنائية عادية تراعي حكم القانون ولا تلجأ إلى قوانين وقيود خاصة، جاءت الأحكام ضعيفة بحقهم بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية المتكرر توفير فرص الاستماع إلى الشهود أو الاطلاع على الوثائق والبيانات ذات الصلة، ما كان سيسهم في تشديد العقوبات الصادرة بحق هذه العناصر. وعلى سبيل المثال، فعند محاكمة منير المتصدق، أول المدانين بجرائم ترتبط ارتباطاً مباشراً بهجمات 11 سبتمبر، في ألمانيا عام 2003، كان للمشاكل التي برزت وقتئذٍ صلة بتوفير ومقبولية الأدلة التي استخلصت من أعضاء التنظيم المحتجزين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنهم تحديداً رمزي بن الشيبة، أحد أشهر المعتقلين الأربعة عشر الذين جرى لاحقاً نقلهم إلى خليج جوانتانامو من سجون سرية تشرف وكالة المخابرات المركزية على إدارتها.[16] ومع أن المتصدق كان قد أدين وحكم عليه بالسجن 15 عاماً، إلا أن عجز المحكمة الألمانية عن جلب ابن الشيبة نفسه للمثول أمامها شاهداً، أو الحصول على محضر استجوابه الأصلي، الذي أشار فيه - كما قيل - إلى المتصدق، أفضى إلى نجاح طلب الاستئناف الذي تقدم به هذا الأخير، وإلى إطلاق سراحه في العام التالي، لحين إعادة محاكمته. وفي عام 2005، حين أعيدت محاكمته، أدين المتصدق بتهمة انتمائه إلى منظمة إرهابية، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات. وكانت وزارة العدل الأمريكية في تلك الأثناء قد أطلقت خلاصة لمحاضر استجواب عدد من المشتبه بانتمائهم للقاعدة، بما فيهم ابن

الشيبة. وجرى فيما بعد زيادة عقوبة المتصدق إلى 15 عاماً لإدانته إضافة لما سبق بجريمة التواطؤ في مقتل 246 شخصاً.[17]

وبوجه عام، ففي جلب المتهمين بالإرهاب إلى المحاكم تكمن المجازفة بتحول المحاكمة إلى منبر سياسي لهؤلاء؛ وهو ما حدث – مثلاً – أثناء محاكمة زكريا الموسوي التي تكرر خلالها إطلاق المتهم خطابات حماسية محمومة يوجه بها انتقاداته الحادة للقاضي، ولمحاميه أنفسهم، وللإدارة الأمريكية، على حد سواء.[18] وكان المجرمون السياسيون، وما يزالون، يضعون نظام العدالة الجنائية أمام مشاكل ذات طبيعة خاصة.[19] وفي هذا الشأن، لا يخرج عن هذه القاعدة أولئك الإرهابيون الذين يمارسون نشاطاتهم الإرهابية بدوافع أيديولوجية.

4. الاحتجاز والسجن: للقوانين الخاصة بسجن المجرمين السياسيين تقليدان متناقضان؛ فبعضها يمنح السجين السياسي امتيازات خاصة، ويخفف من صرامة الظروف التي يعيشها؛ بينما يعامله الآخر بقسوة أشد. فالأول، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يسمح للسجناء السياسيين بالحفاظ على تنظيماتهم داخل السجن، أو عدم إلزامهم بارتداء لباس السجن الموحد؛ في حين يتميز الثاني بإيداعهم في الحبس الانفرادي، أو زجهم – في الحالات القصوى – في زنزانات شبيهة بتلك التي شاع استخدامها إبّان النظام القديم في فرنسا. فما سمي بـ "الاعتصام القذر"، الذي نفذه في عهد مارجريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، سجناء أعضاء في الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت، كان قد اتخذ من الحالة الأولى تحديداً منطلقاً له. وعلى نحو مماثل، فإن حملات الإضراب عن الطعام، التي قادها سجناء في تركيا مع أنصارهم، كانت قد ارتبطت بإنشاء سجون جديدة يودع في الزنزانة الواحدة فيها بين نزيل وثلاثة نزلاء فقط؛ بديلاً عن نظام الردهات السابق التي كان يجتمع في كل منها سوية ما يصل إلى 100 سجين؛ الأمر الذي ييسر عليهم كثيراً إدامة أواصر التماسك والتضامن فيما بينهم كجماعة منظمة.[20] والسجون، في مجمل القول، يمكن أن تتحول إلى أراضٍ خصبة لنشأة مجندين جدد، وترسيخ نزعة التطرف، والتدريب على أكثر النشاطات الإرهابية تأثيراً

وفاعلية.[21] فقد أمكن للجيش الجمهوري الأيرلندي الحفاظ على نظامه وانضباطه العسكري داخل السجن، واتخذ من حملات الإضراب عن الطعام و"الاعتصامات القذرة" أدوات سياسية فاعلة لكسب الدعم والتأييد في خارجه، ولرفع معنويات أنصاره؛ حتى أن بوبي ساندز Bobby Sands، المدان بتهمة انتمائه للجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت، كان أثناء إضراب رفاقه عن الطعام في سجن ميز Maze بأيرلندا الشمالية عام 1981، قد انتخب عضواً في البرلمان البريطاني قبل ثلاثة أسابيع فقط من موته جوعاً وهو في السابعة والعشرين من العمر. فكان أن أثارت وفاته موجة احتجاجات واسعة النطاق تخطت أيرلندا الشمالية لتشمل العالم بأسره.[22] وفي سجن جوانتانامو، نفذ المعتقلون حملات إضراب عن الطعام، وأعمال شغب، وغير ذلك من عمليات الاحتجاج. ولم تكن الأجهزة المختصة، وقتذاك، مقتنعة حد اليقين بأن اهتمام السجناء كان منصباً على تحسين ظروف معيشتهم، أو على مواصلة الكفاح داخل السجن بوسائل أخرى.[23] وعلى هذا النحو أو ذاك، فإن مسألة "السجناء السياسيين" برمتها باتت معقدة إلى حد كبير؛ فغالباً ما كان الإرهابيون المعتقلون ينسبون لأنفسهم صفة السجين السياسي، في حين أنهم ليسوا سوى مجرمين عاديين في نظر السلطات التي تحتجزهم. وفي المملكة المتحدة، تحولت وضعية السجناء من أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي، في عهد مارجريت تاتشر، إلى قضية سياسية كبيرة. وفي كندا، كان بيير إيليوت ترودو Pierre Elliott Trudeau، رئيس الوزراء آنذاك، قد وبخ وسائل الإعلام الكندية بشدة، أثناء أزمة الرهائن عام 1970، لأنها أشارت إلى الإرهابيين المعتقلين في كيبك بـ "السجناء السياسيين" واصفاً إياهم، بدلاً من ذلك، بأنهم "قطاع طرق".[24] ونشب خلاف حاد مماثل في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أطلقت إدارة بوش على عدد من المعتقلين تسمية "مقاتلي أعداء غير شرعيين"، بدلاً من "سجناء حرب" (انظر أدناه).

5. تسليم المجرمين، والطرد، والإبعاد: في سياق مكافحة الإرهاب، لطالما اقترنت مسألة تسليم المجرمين بالكثير من الصعوبات. فعلى الرغم من اتفاق الجميع على رؤية

مشتركة لخطر الإرهاب، إلا أن المصالح الوطنية، ومتطلبات التعاون الدولي، يمكن أن تتضارب فيما بينها. ولطالما أيضاً جرى التسليم بأن الدول التي ترفض تسليم من يشتبه بأنهم إرهابيون لأخرى تطلب منها ذلك، لشعورها بأنهم لن يحظوا بمحاكمة عادلة فيها (مع استثناء الجريرة السياسية[25])، تصبح ملزمة بمحاكمة هؤلاء المشتبه بهم بنفسها؛ وهذا هو ما يعرف بمبدأ "إما تسليم المجرم أو محاكمته". بل إن هناك الكثير من الاتفاقيات الدولية، والإقليمية المتعلقة بمحاربة الإرهاب (ومنها، مثلاً، الاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب، المادة 1 لعام 1977؛ أو اتفاقية منظمة آسيان لمكافحة الإرهاب المادة 14 لعام 2007) تستثني الجرائم الإرهابية من مبدأ استثناء الجرم السياسي الذي يجيز لهذه الدولة أو تلك رفض تسليم المجرمين أساساً (أي استثناء من الاستثناء). وعلى أية حال، فإن هذا المبدأ كان يراعى في حالات الانتهاك أكثر مما هو في حالات الامتثال. وعلى سبيل المثال، فقد كان الفلسطيني أبو داود قد اعتقل في فرنسا عام 1977؛ وكان معروفاً عنه وعلى نطاق واسع بأنه العقل المدبّر للهجوم الذي تعرض له الرياضيون الإسرائيليون أثناء دول الألعاب الأولمبية في ميونخ عام 1972. ففي السابع من كانون الثاني/ يناير من ذلك العام، دخل أبو داود فرنسا قادماً من بيروت مستخدماً اسماً وجواز سفر عراقيين مزورين، لحضور تشييع جنازة أحد ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية كان قد اغتيل هناك. ولكن الشرطة الفرنسية اعتقلته بناء على معلومات سرية تلقتها من إسرائيل. ومع أن إسرائيل وألمانيا الغربية (وقتذاك) طالبتا بتسليمه إليهما، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت طلبي البلدين بحجج فنية واهية. ولم تمض سوى أربعة أيام حتى تم تسفير أبو داود جواً إلى الجزائر.[26] والاعتقاد الذي شاع كثيراً وقتئذٍ هو أن فرنسا قد تصرفت وفقاً لمصالحها الوطنية الذاتية، رغبة منها في تفادي استعداء الدول العربية التي كانت ترغب في الاحتفاظ بعلاقات طيبة معها.[27] وعندما جرى بعد ذلك باثنين وعشرين عاماً اعتقال عبدالله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، في إيطاليا عام 1999، رفضت هذه الأخيرة طلباً من تركيا بتسليمه إليها، في حين أن ألمانيا لم تطلب ذلك، رغم امتلاكها مذكرة دولية تجيز لها

اعتقاله. ومع أن إيطاليا رفضت، في آخر الأمر، منح أوجلان وضعية لاجئ في أراضيها، فقد سمحت له بمغادرة البلاد. ويوم تمكن الأتراك من إلقاء القبض عليه في نيروبي (كينيا)، كان بحوزة أوجلان جواز سفر قبرصي-يوناني مزور باسم مستعار؛ وقد حلَّ، قبل اعتقاله في العاصمة الكينية، "ضيفاً" على الحكومة اليونانية التي نقلته في السر إلى هناك جواً. وهكذا، تسود غلبة المصالح القومية مرة أخرى في كل من إيطاليا وألمانيا، فلم تلتزما بتطبيق مبدأ "التسليم أو المحاكمة" في كلتا الحالتين. فألمانيا لم تشأ استعداء الأعداد الكبيرة من اللاجئين الأتراك المقيمين في البلاد؛ بينما اتخذت اليونان من مبدأ "عدو عدوي صديقي" مبرراً لسلوكها.[28] وخلال "الحرب على الإرهاب" الناشبة حالياً، أعلنت دول أوربية عدة أنها سترفض طلبات تسليم المجرمين التي تتقدم بها الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذه الأخيرة تسمح بتطبيق عقوبة الإعدام.

ويتزايد يوماً بعد آخر عدد الدول التي تسعى جاهدة لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين، أو المقيمين الدائمين فيها، أو أولئك الذين حصلوا على جنسياتها، ممن يشتبه بقيامهم بالتخطيط لعمليات إرهابية، أو اتهموا وأدينوا بذلك، سواء داخل الدول التي تستضيفهم أو غيرها. فما عسى هذه الحكومة أو تلك أن تفعل بشأن إرهابي مشكوك بأمره، ولا يمكن ترحيله إلى بلده الأصلي خشية تعرضه للتعذيب هناك؟ وما حصل هو أن محاكم في دول مثل كندا والمملكة المتحدة خلصت إلى أن الترحيل غير جائز في حالات كهذه.[29] فعلى الرغم من التطمينات التي قدمها البلد المتلقي بأن المرحلين إليه لن يتعرضوا للتعذيب، إلا أن المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في ستراسبورج قضت بالإجماع بعدم جواز ترحيلهم إلى بلدان يمارس فيها التعذيب. ومع أن إيطاليا كانت هي البلد المعني في الحالة التي أصدرت المحكمة حكمها بشأنها، فإن الحكم ملزم لجميع الدول الأعضاء في المجلس الأوربي، بما في ذلك المملكة المتحدة.[30] ومهما يكن، فإن أحكاماً كهذه قد أرغمت الحكومات ذات الصلة على إيجاد سبل تمكّنها من احتجاز أشخاص كهؤلاء لأجل غير مسمى؛ وغالباً من دون تزويد المحاكم المختصة

بالوثائق والمستندات التي تحتاج إليها، أو منحها الفرصة لمراجعة ما لديها ضدهم من أدلة وقرائن، أو الطعن بها. وفي حالة الإرهابيين المعتقلين الذين يصنفون بأنهم أخطر من أن يطلق سراحهم على الإطلاق، كأولئك المحتجزين في سجن خليج غوانتانامو ممن ذاع صيتهم، فقد يصعب كثيراً التوصل إلى حلول يحترم فيها حكم القانون، ويمكن أن تصمد أمام الفحص الذي تجريه المحاكم بشأنها. ومن الواضح أن إبقاء مثل هؤلاء المعتقلين في كوبا، وليس في الولايات المتحدة الأمريكية، يأتي في إطار منعهم من الحصول على أي منفذ يتيح لهم مراجعة حالاتهم قضائياً لدى المحاكم الأمريكية.

وفي كندا، تجيز شهادات الحماية الأمنية للحكومة، بمقتضى قانون الهجرة وحماية اللاجئين، احتجاز الرعايا الأجانب الذي تعتبرهم أخطر من أن يخلى سبيلهم، أو أن مشاكل معقدة تحول دون محاكمتهم، بسبب حساسية الأدلة التي تدينهم بالدرجة الأولى، والذين يرفضون مغادرة البلاد بمحض اختيارهم خشية تعرضهم للتعذيب أو الملاحقة القضائية في بلدانهم الأصلية. وفي أغلب الأحيان، فإن الأشخاص المعنيين ومحاميهم لا يتاح لهم عادة معرفة طبيعة التهم الموجهة ضدهم، وليس بمقدورهم الطعن في صحة الأدلة المقدمة ضدهم في المحاكم. وليس هناك غير القاضي الاتحادي من يحق له تقرير كفاية الأدلة اللازمة لاعتقال الشخص المعني، وتقديم خلاصة بها له أو لمحاميه. ولم يحدث إلا في شباط/ فبراير 2007 أن حكمت المحكمة العليا في كندا بعدم دستورية الإجراءات الإدارية المرتبطة بشهادة الحماية الأمنية، وأمهلت الحكومة الكندية سنة واحدة لتعديل القانون بالشكل الذي يمنح من ترد أسماؤهم في مثل هذه الشهادات حقوقاً أوسع تتيح لهم الاطلاع على الأدلة المقدمة ضدهم والاعتراض عليها. وكانت فكرة قيام قاض فيدرالي بالعمل كمحامي دفاع عن مثل هؤلاء الأشخاص قد اقترحت كحل محتمل.[31]

وفي المملكة المتحدة، حيث قضت المحاكم المختصة بإطلاق سراح المعتقلين الذين لا يسمح لهم بالاتصال بأي شخص، أصدرت الحكومة قيوداً رقابية ترقى إلى حد فرض

الإقامة الجبرية والمراقبة الإلكترونية على هؤلاء المعتقلين، وتقليص تحركاتهم، وتوسيمهم ببطاقات تعريفية لاصقة، وتحديد الأشخاص الذين يجوز لهم الالتقاء بهم. ويمكن لهذه القيود في مجملها أن تشتمل على منع التجوال، وحظر أية اجتماعات مع أشخاص لم تحصل الموافقة على الالتقاء بهم، أو استخدام الإنترنت أو الهواتف النقالة، إضافة لإجبارهم على الإقامة في أماكن محددة.[32] وسرعان ما تحولت هذه التدابير الرقابية، ومنذ تطبيقها في عام 2005، إلى موضوع لنقاشات وخلافات حامية.[33] فجرى بالتالي إلغاء بعض منها من قبل قضاة المحكمة العليا؛ وفي آب/ أغسطس من العام التالي، عُدت هذه التدابير غير قانونية برمتها، لأنها تتنافى مع مضمون المادة الخامسة من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، التي تحظر الاعتقال دون محاكمة لآجال غير محددة، والتي لم تكن المملكة المتحدة قد انسحبت منها.[34] وبرغم ذلك، كان هناك بين المشتبه بهم من ظلَّ خاضعاً لهذه التدابير.[35] وثمة قيود مماثلة كانت قد فرضت في أستراليا أيضاً بموجب القانون الأسترالي لمكافحة الإرهاب لعام 2005. وفي الفلبين، وجه مقرر الأمم المتحدة الخاص لشؤون حقوق الإنسان انتقاداته لقانون الحماية الإنسانية الذي تم تشريعه هناك في عام 2007، بسبب المشكلات ذاتها المتعلقة بأهلية واستقلالية الأجهزة الإدارية المخولة بمراجعة قضايا اعتقال الأفراد، وبالأسس القانونية التي تحد من تحركات المشتبه بهم.[36]

6. معالجة الأسباب الجذرية: ليس معظم العمليات الإرهابية من صنع أشخاص بمفردهم؛ رغم بعض الاستثناءات، ومنها تيد كازينسكي Ted Kaczynski، يونابومبر الأمريكي [من Unabomber؛ وهي اختصار لعبارة مفجر الجامعات وشركات الطيران، المترجم]، الذي كان يبعث بقنابله بواسطة البريد لجامعات ومكاتب شركات طيران شتى. فالغالبية العظمى من هذه العمليات تنفذ على يدي جماعات يتم تنظيمها وزرعها في بيئات اجتماعية، وسياسية، وثقافية، ودينية، وتاريخية. وفي حال كهذه، فإن نظام العدالة الجنائية، الذي يسلط جلَّ اهتمامه على الأفعال الفردية (الجرائم) والأفراد بذاتهم (المشتبه بهم، المتهمون، المدانون، والمعاقبون)، غير قادر على التعامل مع هذه البيئات الأوسع نطاقاً. ومن البديهي أن سجن إرهابي مدان يمارس أفعاله منفرداً، أو إعدامه، سيضع حداً

لنشاطاته الإرهابية؛ رغم أنه ليس من المستبعد أن يكون هذا دافعاً لإطلاق إرهاب مقلد أو لتعبئة آخرين لكي يقوموا بأفعال نيابة عنه. غير أن اعتقال إرهابيين فرادى ينتمون لجماعات معينة، وتجريمهم، وإنزال العقاب بهم، لا ينهي بالضرورة العمليات الإرهابية التي تنفذ من قبل هذه الجماعة أو تلك. فعلى سبيل المثال، عندما تم اعتقال قادة منظمة إيتا في منطقة الباسك الإسبانية، فقد أخذ أشخاص جدد مكانهم. يمكن لمقاربة نظام العدالة الجنائية أن تثني مجندين محتملين عن سلوك مسار الإرهاب، أو أن تقنع مناصري الإرهاب ورعاته بوقف دعمهم له، أو أن تردع إرهابيين مدانين عن مواصلة عملياتهم الإرهابية عند إخلاء سبيلهم، وبخاصة حين يصبح إعلان التوبة شرطاً مسبقاً للعفو عنهم أو إطلاق سراحهم مبكراً، إلا أن الكثير من الحالات قد أثبتت صعوبة تحقيق هذه الأهداف، رغم محدوديتها. بل إن الإدانة والعقاب، في الحالات التي يمارس فيها الإرهاب انطلاقاً من إيمان راسخ بمعتقدات أيديولوجية، ربما لن يكونا إلا محطات على جانبيّ طريق مواصلة الكفاح. وفي الصراعات ذات الطابع القومي - وكما هي الحال في أيرلندا الشمالية، ومنطقة الباسك - فإن الإرهاب يمكن أن يصبح نمط عيش تتوارثه الأجيال، جيلاً بعد آخر. وفي حال أسيء استخدام هذا النظام بطرق مجحفة وجائرة، أو عندما يتم تسييسه- كما يحدث في الملاحقات القضائية السياسية، أو المحاكمات الصورية- أو التوصل إلى تنازلات -كإصدار عفو عام عن أشخاص أدينوا بتهمة القتل أو إطلاق سراحهم بوقت مبكر- فإن إجراءات كهذه يمكن أن تذكي نار شكاوى وتظلمات، وإجراءات أخرى مضادة لها، أو أن تخلق الانطباع بأن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق الغاية المرجوة، أياً تكن. وهكذا، فإن حالات كهذه يمكن أن تقيم الدليل على أن السير على نهج نظام العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب ربما يفضي إلى نتائج عكسية. وبكلمة موجزة، فإن ثمة مقاربات أخرى تصبح واجبة التطبيق لمعالجة الشكاوى والتظلمات التي يستغلها قادة كاريزميون لتعبئة المجندين والأنصار والمتعاطفين.

وخلاصة القول، إن أنموذج العدالة الجنائية يعتمد على نظام بيروقراطي معقد يتسم بقواعد وضوابط صارمة في ممارسة أعماله، ويضم الكثير من المؤسسات التي تتعامل فيما بينها بشكل وثيق، ولكل منها أعرافها وثقافتها ولغتها الخاصة بها. والنظام، في مجمله،

يتميز ببطء الحركة وتثاقلها؛ حيث يمكن لدعاوى الاستئناف أن تطيل أمد العملية القضائية أعواماً كثيرة. بل إنه يبدو، في نظر البعض، وكأنه يحابي الإرهابي على حساب الضحية بخاصة. ويصح هذا إلى حد كبير حين يستغرق الإقرار بمطالب الضحايا واحتياجاتهم، من خلال اعتماد نظام العدالة الجنائية، وقتاً طويلاً جداً. ومع أن هذا النظام يمكن أن يحقق أهدافاً مهمة فيما يتعلق بالردع والتحجيم، والقصاص، والتثقيف، وإعادة التأهيل (انظر ما تقدم أعلاه)، إلا أن فوائده تظل مرهونة إلى حد بعيد بسبل تطبيقه، ومدى عدالة استخدامه كما يراها الآخرون، ودرجة اقتناع الأشخاص المعنيين بممارسة أعمال العنف الإرهابية، سواء كوسيلة لبلوغ غايات أخرى، أو كغاية بحد ذاتها.

أنموذج الحرب

يتعامل أنموذج الحرب في مكافحة الإرهاب مع الإرهاب وكأنه عمل حربي أو حركة تمرد. ولأن الحروب تندلع عادة بين الدول، فإن مكافحة الإرهاب عبر هذا الأنموذج تعني ضمناً أن الجماعة الإرهابية تمثل ما يعادل دولة. وعليه، فإن التعامل مع الإرهاب كحرب يجنح نحو إضفاء وضع الشريك المساوي على الإرهابي في نزاع صفري zero-sum conflict. وهنا ربما يكمن السبب الذي يدعو أغلب الجماعات الإرهابية لاستخدام كلمة "جيش" في تسمياتها؛ ومن بينها – مثلاً– الجيش الجمهوري الأيرلندي، وفصائل الجيش الأحمر الألماني، والجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا. وما فتئت الإدارة الأمريكية، ومنذ هجمات 11 سبتمبر، تشدد القول بأنها "في حالة حرب" مع الإرهاب الإسلامي العالمي. ولم يُضِع تنظيم القاعدة وقتاً في الإعراب عن قبوله بوصف الصراع معه على هذا النحو؛ فهو قد سبق له أن أعلن "الحرب" بالفعل، وكسب المصداقية بل والشرعية لنفسه بصفته التنظيم الوحيد المستعد للوقوف بوجه الغرب الإمبريالي.

وعلى الرغم من أن العنصر المركزي لأنموذج الحرب يتمثل في استخدام القوة بأقصى حدودها ابتغاء إلحاق الهزيمة بالعدو، إلا أنه لا يعني أن إدارة الحرب ستتم داخل فراغ قانوني. فقوانين الحرب تفرض قواعد وأعرافاً توضح الأساليب التي ينبغي اتباعها في

خوض الحروب، ومنها تحديداً طرق التعامل مع غير المقاتلين، سواء الأسرى من جنود العدو، أو المواطنين الذين ينتمون لدولة العدو. وفي هذا الخصوص، تمثل اتفاقيات جنيف لعام 1949 شكلاً من أشكال المقايضة التي تجيز، في زمن الحرب، القتل أو الاعتقال دون محاكمة، ما داما يستهدفان التفوق على مقاتلي العدو. وهناك مقايضة تتمثل في أنه ما إن يؤسر الجندي المقاتل، وينزع سلاحه، أو يتخلى هو عنه وينبذ القتال، فلابد أن يحظى بالمعاملة الإنسانية، والحماية، والرعاية.[37] ويبرز هنا مصطلح "مقاتلو العدو غير الشرعيين" في سياق محاولة لإيجاد استثناء عن هذه القاعدة يشمل المقاتلين الذين يلجؤون إلى الخداع والتمويه، ولا يرتدون اللباس العسكري، ولا يحملون شارة الدولة التي ينتمون إليها، تعريفاً لهم كمقاتلين أعداء؛ والمقصود بهم الإرهابيون، أو رجال العصابات، أو المتمردون. ولعل ما يزيد هذه المسألة تعقيداً هو وقوع القسم الأكبر من العمليات الإرهابية إبّان ما يعتبر عموماً زمن السلم. و"الحرب على الإرهاب" ليست صراعاً بين دول، وليس هناك إعلان رسمي بالحرب، على الرغم من أن تنظيم أسامة بن لادن، ومن خلال تحركاته، ما انفك يحاول وضع نفسه في منزلة الدولة من خلال إصدار الفتاوى التي يعلن بها الحرب على الأمريكيين واليهود. وقد أطلق بن لادن أول "إعلان بالحرب" له في 23 آب/ أغسطس 1996 تحت عنوان "إعلان الجهاد ضد الأمريكيين المحتلين لبلاد أرض الحرمين الشريفين"، ونشر ابتداءً على صفحات جريدة **القدس العربي** التي تصدر باللغة العربية في لندن. وعادت الجريدة ذاتها لتنشر في 23 شباط/ فبراير 1998 إعلانه الثاني الذي حمل عنوان "إعلان الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين"، مذيلاً بتوقيعَيْ بن لادن وأيمن الظواهري، زعيم منظمة الجهاد الإسلامي المصرية آنذاك، وثلاثة آخرين غيرهما؛ وفيه يدعو لقتل الأمريكيين، مدنيين كانوا أو جنوداً.[38]

تقليدياً، كان أنموذج الحرب دائماً وسيلة الملاذ الأخير. وعلى سبيل المثال، فقد جرى تسخير المؤسسة العسكرية لتكون "عوناً للسلطة المدنية"، في حماية المباني وكبار الشخصيات، أو لشن عمليات الإنقاذ في حالات احتجاز الرهائن أو القرصنة الجوية. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1970، يوم اختطف إرهابيون في مقاطعة كيبك دبلوماسياً

بريطانياً ووزيراً كندياً، استدعت الحكومة الكندية الجيش لحراسة مبانٍ حكومية والعديد من أعضاء البرلمان والدبلوماسيين في العاصمة أوتاوا. ومع تطاول أمد أزمة الرهائن، وفي ظل تصاعد احتجاجات الرأي العام دعماً لمطالب الخاطفين، عمدت الحكومة الكندية إلى تفعيل تشريع خاص بحالات الطوارئ، يقع في إطار قانون تدابير الحرب- تم حينها إبطاله واستبداله بتشريع أقل قسوة وصرامة- يمنح أجهزة الشرطة صلاحيات استثنائية فيما يتعلق باعتقال الأشخاص واحتجازهم.[39] وفي العام 1976، استخدمت إسرائيل قوات عسكرية خاصة لتنفيذ عملية إنقاذ في مطار عنتيبي في أوغندا، حيث جرى احتجاز طائرة تابعة لشركة أير فرانس كانت قد اختطفت من قبل فلسطينيين وألمان. وكانت الحكومة الإسرائيلية، قبل أن تخلص إلى إمكانية تنفيذ عملية خطرة كهذه، قد قررت الدخول في مفاوضات مع الخاطفين، برغم تبنيها سياسة عدم التفاوض بشكل ثابت وقاطع. ولكن هذه العملية العسكرية أصبحت أمراً لا مفر منه عندما قام عيدي أمين، الرئيس الأوغندي يومذاك، بزيارة للخاطفين، فيما بدا تأييداً لهم. وفي آخر المطاف، راح ضحية العملية ثلاثة فقط من أصل 103 رهائن، فيما لقي الخاطفون السبعة جميعاً مصرعهم، وإسرائيلي واحد، وعشرون أوغندياً.[40]

غير أن التوجه إلى استخدام القوة العسكرية كملاذ أخير شهد في بعض الحالات الانتقال إلى استخدامها كوسيلة أولى لمعاقبة الإرهابيين والدول الراعية لهم. ففي أعقاب مذبحة الرياضيين الإسرائيليين خلال دورة الألعاب الأولمبية في ميونخ عام 1972، شنت الحكومة الإسرائيلية حملة اغتيالات سرية، أطلقت عليها اسم "غضب الرب"، استهدفت اغتيال أولئك الضالعين في هذه المجزرة.[41] وحتى وقت قريب، استخدمت عمليات اغتيال أشخاص مستهدفين في كل من لبنان وقطاع غزة.[42] وتجسد أول الأمثلة وأكثرها وضوحاً لاستخدام هذا النهج في معاقبة الدول الراعية للإرهاب في عملية قصف ليبيا (عملية ألدورادو كانيون El Dorado Canyon) التي نفذتها إدارة رونالد ريجان في نيسان/ إبريل عام 1986، حيث قامت طائرات أمريكية بقصف منزل العقيد معمر القذافي، ومقار قيادية في كل من طرابلس وبنغازي، ومواقع أخرى غيرها. ومع أن القذافي لم يصب بأذى في هذه

العملية، فقد راحت ضحيتها ابنته المتبناة، وعدد من المدنيين الليبيين؛ فيما طال القصف السفارة الفرنسية عن طريق الخطأ. وكانت كل من فرنسا وإسبانيا قد رفضت السماح للطائرات الأمريكية بالتحليق عبر أجوائها؛ الأمر الذي استوجب تزويدها بالوقود جواً مرات عدة، وهي في طريقها إلى المواقع التي استهدفها الهجوم. ومن حيث الظاهر، فإن قرار توجيه هذه الضربة الجوية كان قد اتُّخذ انتقاماً لتفجير ملهى ليلي في برلين الغربية، والذي قالت أجهزة المخابرات إن ليبيا هي المسؤولة عنه. ويذهب الكثيرون إلى الاعتقاد بأن القذافي نفسه كان هو الهدف الحقيقي لهذه الغارة.[43] وحلت المناسبة اللاحقة التي تقوم فيها حكومة أمريكية بالثأر صراحة من عملية إرهابية عندما أمر الرئيس بيل كلينتون بتوجيه ضربات بصواريخ كروز لأهداف في السودان وأفغانستان (عملية الوصول اللامتناهي Operation Infinite Reach) في رد مباشر على تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي بكينيا ودار السلام بتنزانيا بالتزامن في آب/ أغسطس 1998.[44]

وفي إطار مكافحة الإرهاب وفقاً لمقاربة الحرب هذه، ثمة نزوع لتعريف النجاح من حيث طبيعة محصلتها، انتصاراً كانت أو هزيمة.[45] وعلى هذا النحو، فإن أية "حرب على الإرهاب" لن تضع أوزارها إلا بدحر العدو الإرهابي. وفي حال طال الزمن بالصراع، أو حتى امتد أجيالاً، فلا مناص من مواصلة الجهود باتجاه مكافحة الإرهاب، مادامت حالة الحرب ظلت قائمة. وهذا هو ما أوصل البعض إلى الاعتقاد بأننا قد دخلنا "حرباً طويلة الأمد"، أو حتى أنها "حرب لا نهاية لها" مع الإرهاب الإسلاموي.[46] ولا ريب في أن رؤية الحرب على الإرهاب عبر منظور غير محدد بزمن معين لابد أن تنطوي على مضامين ودلالات سياسية، بما في ذلك الدستورية منها.[47]

الفوائد المفترضة للمقاربة العسكرية

جرت العادة أن يميل أنصار تبني أنموذج الحرب في مكافحة الإرهاب إلى التأكيد على توجيه الضربات الانتقامية، والاقتصاص من الإرهابيين، واعتبارهما أبرز فضائل هذا الأنموذج. ويوم توعد الرئيس رونالد ريجان بإنزال "انتقام سريع ومؤثر" رداً على أي

عمل إرهابي يقع مستقبلاً، فقد جاء هذا في العام 1981، وكانت المناسبة عودة الرهائن الأمريكيين من طهران. وقد أراد بقوله "سريع" التأكيد على ما يعتقد الكثيرون أنه يمثل الفضيلة الأساسية لأنموذج الحرب؛ وتلك هي السرعة واختيار التوقيت المناسب. فمتى ما سارع إلى توجيه الضربة الانتقامية، فهو إنما يبعث برسالة قوية لكل الإرهابيين، الذين يعتزمون القيام بعمل ما في المستقبل، مفادها أنهم لن يفلتوا من العقاب. وبكلمات ريجان مرة أخرى: "يمكنكم الفرار، ولكنكم لا تستطيعون الاختباء".[48] وحين يقول "مؤثر"، فهو إنما يشدد على وجهة النظر السائدة القائلة بأن العمل العسكري أشد فاعلية من أعمال العدالة الجنائية. وفيما يأتي بعض النتائج التي قد تتمخض عن هاتين الفائدتين الرئيسيتين:

1. تقوية المعنويات في الداخل: إن توجيه ضربات قاسية للعناصر الإرهابية في الخارج من شأنه أن يعزز شعور الرأي العام المحلي بالرضا والارتياح، ويخلق انطباعاً بأن الحكومة جادة فيما تعتزم فعله.

2. إمكانية التحرك بشكل انفرادي دون حاجة للتعاون مع دول أخرى: إن بالإمكان تنفيذ عملية عسكرية دون الاضطرار للتفاوض مع بلدان أخرى؛ ولن يصبح تبادل المعلومات والمعدات مع المؤسسات العسكرية الأخرى على سبيل المثال مشكلة في هذا الخصوص، مادامت المؤسسة العسكرية الأمريكية تتولى تنفيذ هذه المهمة منفردة. وتبرز هنا ميزة مضافة بانتفاء الحاجة للمطالبة بالإرهابيين المشتبه بهم عبر معاهدات تسليم المجرمين، أو أي شكل من أشكال المفاوضات، كتلك التي تجرى مع بلدان ليست طرفاً في معاهدات كهذه أصلاً. وفي الحالات القصوى، التي يتم فيها اللجوء إلى تصفية أشخاص معينين، وكما فعلت إسرائيل -مثلاً- في أعقاب مذبحة ميونخ عام 1972، وفي لبنان وغزة حتى وقت قريب، فإن الضربات السرية مابرحت تنفذ في بلدان حليفة، أو محايدة، دون علم حكوماتها.

3. الثبات على صورة/ موقف الحزم على الصعيد الدولي: إن العمل العسكري يصبح مؤشراً على تصميم هذه الدولة أو تلك وعزمها على معالجة مشكلة الإرهاب، ويعطي الانطباع بأن لا أحد بمقدوره ترويعها أو التنمر عليها.

4. الاستفادة من القدرات العلمية والتكنولوجية: يشيد أنصار مقاربة الحرب كثيراً بالإنجازات المهمة التي تحققها العلوم والتكنولوجيا. والأمثلة كثيرة، ومنها: أجهزة الاستشعار عن بعد، والتقاط الصور بواسطة الأقمار الاصطناعية، وطائرات التجسس بلا طيار، وتقنيات الصواريخ، والقنابل الذكية والأسلحة المتطورة الأخرى، ومنظومات تمييز الوجوه وغيرها من الأجهزة البيومترية Biometrics.* وثمة نقاشات باتت تتركز في الآونة الأخيرة على «الحاجة لعملية "تمتد مدى الحياة" لتعقب الأهداف المهمة والحساسة وكشف هويتها، أفراداً كانت أو أشياء أخرى، أينما تكن في هذا العالم».[49] ومن بين القدرات التي تتم دراستها حالياً نظام للترجمة الأوتوماتيكية يمكنه ترجمة اللغات الأجنبية إلى الإنجليزية أثناء الحديث. وهكذا، فإن امتلاك المؤسسة العسكرية، في هذه الدولة أو تلك، القدرة على مراقبة شخص أو شيء أينما كان على هذا الكوكب، وسماع صوته وتسجيله، واقتفاء آثاره، ثم ضربه ساعة تشاء بطائرات هجومية موجهة دون طيار، أو بمنظومات أسلحة متمركزة في الفضاء، أمسى الصيغة النهائية لأنموذج يتم تحويره وفقاً للحاجة، وإعداده لمحاربة عدو تتفرق عناصره هنا وهناك على نطاق واسع وبمختلف الاتجاهات، لا دولة أو جماعة إرهابية تقف كل منهما موقف العدو التقليدي.

إجمالاً، يعتبر أنموذج الحرب سريعاً، ومؤثراً، وملائماً بشكل مثالي لأنواع التهديدات الجديدة التي تطرحها شبكات إرهابية لا مركزية، وتدفعها اعتبارات أيديولوجية، ولا تردع العدالة الجنائية التقليدية أتباعها أو تحتويهم القوة العسكرية التقليدية.

---

* تشمل وسائل للتعرف بشكل فريد على البشر بناء على واحدة أو أكثر من الخصائص الطبيعية أو السلوكية الجوهرية، وخاصة الأفراد الذين تحت المراقبة. (المترجم)

قيود ومشكلات أنموذج الحرب

1. العودة بالفائدة على الإرهابيين: كواحد من أهدافهم الرئيسية يضع الإرهابيون نصب أعينهم استثارة رد ذي طابع قمعي أملاً في أن يولد التعاطف مع قضيتهم، ويشجع التجنيد، أو أي شكل آخر من أشكال الدعم. وهو ما كان يراد لمخطط 11 سبتمبر أن يحققه جزئياً، أي إشعال فتيل رد عسكري أمريكي ضخم يثير غضب المسلمين في عموم الشرق الأوسط وآسيا، ليؤدي من ثم إلى اندلاع انتفاضات شعبية ضد حكوماتهم. غير أن الضربة العسكرية الأولية التي استهدفت أفغانستان، بتفويض من الأمم المتحدة، تفادت الوقوع في هذا الفخ. أما غزو العراق عام 2003، فقد عاد بالنفع على القوى الإرهابية بشكل مباشر، إذ أتاح لها استثمار مشاعر الظلم والإحباط التي ولدها الغزو، وأمدها بالشرعية التي تحتاجها لتكون طرفاً فاعلاً مهماً في حرب بين طرفين متكافئين. ولعل خير دليل يؤكد هذا هو اتساع رقعة الإرهاب في مختلف أرجاء العالم، وسهولة تفريخ إرهابيين محليين جدد بتأثير من "طراز" القاعدة السلفي-الجهادي الذي بات الآن يزداد شيوعاً وانتشاراً.[50]

2. تصاعد أعمال العنف وتأجيج الهجمات الثأرية: في الوقت الذي يشدد أنصار أنموذج الحرب على عامل الردع الذي يتميز به هذا الخيار، إلا أن الضربات العسكرية كثيراً ما تفضي إلى ضربات أخرى مضادة، تنفذ غالباً باسم الأخذ بالثأر. وإسقاط طائرة الرحلة 103 التابعة لشركة بان آم Pan Am فوق لوكربي في أسكتلندا عام 1988 لم يحدث إلا انتقاماً لعملية القصف التي تعرضت لها ليبيا في عام 1986. بل وكان قد جرى قبل ذلك إعدام العديد من الرهائن، وقيام عناصر ليبية بمحاولات عدة لضرب مصالح أمريكية. والاغتيالات التي استهدفت عدداً من قادة حزب الله تنتهي عادة بإيجاد بدائل لهم، وتنامي مشاعر السخط والاستياء، وتيسير استقطاب أنصار جدد وتعبئتهم. وهكذا، فإن التدخلات العسكرية لابد أن تتمخض عن نتائج مشابهة لهذه. فعندما هاجمت القوات الهندية قواعد للمقاتلين السيخ في المعبد الذهبي، في

أمريتسار Amritsar، في حزيران/ يونيو 1984، لم تمض سوى بضعة أشهر حتى جرى اغتيال أنديرا غاندي، رئيسة الوزراء الهندية، انتقاماً على يد اثنين من حراسها السيخ. وبدوره، أطلق هذا العمل موجة من أعمال العنف نفذتها حشود من الهندوس ضد أبناء طائفة السيخ أخذاً بثأرهم. وما يجري في العراق وأفغانستان يثبت إمكانية المنظِّرين الأيديولوجيين للخروج بوسائل مبتكرة للوقوف بوجه قوة عسكرية أعظم شأناً، وتطوير أساليب مدمرة، كالقنابل المتطورة التي تزرع على جوانب الطرق. ولاشك في أن المكاسب الدعائية المتحققة عن بث لقطات مصورة لهذه الهجمات ستضاعف وقعها وتأثيرها على المدى البعيد. ومن جانب آخر، فإن الأضرار التي لا مفر من حدوثها أثناء العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب، كمقتل أبرياء أو جنود قوات حليفة، يمكن أن تؤجج هي الأخرى مشاعر الغضب والاستياء، وأن تسهم في تعبئة عناصر إرهابية جديدة، إضافة إلى إضعاف أواصر التعاون والتنسيق مع الحلفاء في مجال مكافحة الإرهاب.

3. تسهيل الانزلاق إلى حوكمة غير ديمقراطية: إن الاتكال على أنموذج الحرب من شأنه فتح أبواب منحدر زلق يفضي بأنظمة الحكم أكثر فأكثر إلى تبني وسائل مناهضة للديمقراطية في ممارسة سلطاتها على الصعيد الاجتماعي؛ فتتكاثر بالتالي الأجهزة الأمنية وتتسع صلاحياتها مع اعتبار المزيد والمزيد من الناس أعداء. وبناء على ذلك، يصبح لزاماً التخفيف من القيود المفروضة على عمل المؤسسات الاستخباراتية ونشاطاتها؛ وتتحول حماية الأمن القومي إلى ذريعة لتبرير اختصار الإجراءات القانونية، أو "الإفراط" في اتخاذ التدابير المفرطة. وليس من قبيل المصادفة، إذاً، أن يجري في معظم الأحيان إبطال أنظمة حقوق الإنسان وحكم القانون، أو تعليقهما، باسم محاربة الإرهاب. ولنا في الحكومات الاستبدادية في كل من الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والسلفادور وغواتيمالا وأوروجواي خير أمثلة على أنظمة كانت قد تذرعت جميعاً بمكافحة الإرهاب لتسويغ ممارساتها القمعية.[51] وما برحت الذريعة نفسها تُوظف في الشيشان وأوزبكستان، مثلاً، عذراً لأعمال الكبت والاضطهاد التي تمارس

هناك. وفي سياق صراعهما الذي تخوضانه منذ أمد بعيد في الأراضي المحتلة وأيرلندا الشمالية، كان على إسرائيل والمملكة المتحدة، على التوالي، الخروج بعيداً على أحكام سلطة القانون وضوابطه.[52] ولا نستثني من هذا الكثير من البلدان الضالعة في "الحرب على الإرهاب".

4. الفاعلية المشكوك فيها: على الرغم من تبجح البعض بفاعلية أنموذج الحرب، فإنه لا يخلو من مشكلات متأصلة من شأنها إضعاف أي تأثير يمكن أن يحدثه في العمليات الإرهابية المتوقعة مستقبلاً. وبما أن الإرهابيين عامة لا عنوان لهم يمكن توجيه القوات العسكرية أو القنابل إليه، فإن المعلومات الاستخباراتية تصبح عنصراً فائق الأهمية في هذا الأنموذج (انظر الفصل الثالث). إلا أن هذه المعلومات، ولسوء الحظ، ليست دوماً جديرة بالاعتماد عليها؛ وحتى لو كانت كذلك، فطالما يجري تجاهلها لأسباب سياسية. وعلى سبيل المثال، فقد كان هناك من رجَّح مسؤولية إيران عن تفجير مرقص لابيل LaBelle في برلين الغربية، الذي اتخذ سبباً للقصف الأمريكي لليبيا عام 1986، وبدعم من معلومات استخباراتية. ولكن، ولأن ليبيا عُدت هدفاً أسهل، فقد كانت ليبيا هي التي هوجمت عوضاً عن إيران. والمعلومات الاستخباراتية التي استخدمت لتبرير غزو العراق عام 2003 كانت قد خضعت للتحريف، وللانتقائية النفعية في اختيار بيانات ومعطيات أريد بها دعم نوايا مقررة سلفاً وخطة عسكرية مبيتة. فجاء غزو العراق ليشعل فتيل عمليات إرهابية واسعة النطاق داخل العراق وخارجه على حد سواء. وكثيراً ما أفضى اعتماد إسرائيل على الخيار العسكري، لحسم أزمات احتجاز الرهائن، إلى مقتل الرهائن ومن يحتجزهم. وهناك العديد من الدراسات والأبحاث التي أظهرت أن الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو مقتل الرهائن أثناء محاولة إنقاذهم، وليس على يد خاطفيهم.[53] وهناك سابقتان وقعتا مؤخراً تشهدان على صحة هذه الفرضية؛ أولاهما حصار المسرح في موسكو عام 2002 الذي راح ضحيته الكثير من الرهائن على يد القوات الأمنية، إما قتلاً أو تسمماً؛ وثانيتهما المحاولة الفاشلة التي جرت في بيسلان بجمهورية أوسيتيا الشمالية عام 2004، والتي انتهت بمصرع 40

بالمائة من الرهائن، وإصابة نسبة مماثلة منهم بجروح.[54] وعلى وجه العموم، فإن عواقب انتهاج الخيار العسكري لا تقتصر على مقتل أعداد أكبر من الرهائن فحسب؛ فالضربات العسكرية يمكن أن تتسبب في تصعيد وتيرة أعمال العنف، أو شن هجمات انتقامية مضادة، كما أشرنا آنفاً. بل إن عمليات التدخل العسكري الواسعة النطاق، التي تستهدف تدمير البنى التحتية لجماعة إرهابية أو نظام إرهابي، يمكن أن تخلف عواقب غير مقصودة أو متوقعة، بما في ذلك اتساع نطاق أعمال العنف. ومن هذه العمليات، على سبيل المثال، التدخل الفيتنامي في كمبوديا عام 1978، والغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982، والتدخل العسكري الهندي في سريلانكا عام 1987. فقد تورط كل من الجيشين الإسرائيلي والفيتنامي يومئذٍ في صراع طال به الأمد، لم يتحررا منه إلا بشق الأنفس.[55] وعندما انسحب الإسرائيليون في آخر المطاف من لبنان، عاد الفلسطينيون إليه، وحافظ حزب الله على وجوده، وازداد قوة، برغم الضربات العسكرية الإسرائيلية المتقطعة التي استهدفته. بل وأخفق أيضاً الهجوم الإسرائيلي الأخير في صيف عام 2006 في القضاء على حزب الله، الذي خرج منه أقوى من ذي قبل، وأكثر حضوراً في الساحة السياسية اللبنانية. وفي كمبوديا، أسهم الوجود العسكري الفيتنامي في تقوية حظوظ حركة الخمير الحمر في البقاء كشريك فاعل في عملية إعادة إعمار البلاد، برغم تاريخ الحركة الحافل بأعمال الإبادة والقتل الجماعي. وفي سريلانكا، وجد الجيش الهندي نفسه محاصراً وسط وابل النيران المتبادلة بين التاميل والسنهاليين. وفي عام 1991، أودت عملية تفجير ثأرية نفذتها انتحارية تنتمي لحركة نمور التاميل بحياة راجيف غاندي، رئيس وزراء الهند الذي كان قد أمر آنذاك بإرسال قوات عسكرية هندية إلى سريلانكا.[56]

وخلاصة القول، إن اعتماد أنموذج الحرب في مكافحة الإرهاب ينطوي على المخاطرة بظهور عواقب غير مقصودة من شأنها استفحال أعمال العنف، أو تقويض شرعية الأنظمة الحاكمة التي تلجأ إليه، أو دفعها لسلوك مسار خطير مناهض لمبادئ الديمقراطية.[57] وبوسعنا القول أيضاً إن الضربات أو التدخلات العسكرية لا يرجح لها

كبح جماح الإرهاب على المديين المتوسط والبعيد (انظر الإطار اللاحق)؛ بل إنها، وعلى العكس من ذلك، ربما تفضي إلى تفاقم أعمال العنف، وخلق بيئة يستطيع فيها منظرو الحركات الإرهابية استغلال مشاعر الاستياء والغضب لتجنيد أنصار جدد، وتقوية نزعة التطرف فيهم. ومع ذلك، فلا يعني هذا أن أنموذج الحرب ليس وسيلة نافعة وقيّمة إذا ما وظفت في إطار استراتيجية شاملة لمحاربة الإرهاب. وكما في نظرية الحرب العادلة، فإن استخدام القوة لا يمكن تبريره إلا بمقتضى شروط صارمة ومحددة.[58] فهو لابد وأن يستند إلى حسن التمييز والقدرة على اتخاذ قرارات سليمة وحكيمة؛ وأن يكون تناسبياً ؛ وأن يُنجز بقرار تتخذه سلطة شرعية مناسبة، خدمة لقضية تقوم على أسس مشروعة يمكن تبريرها، ونوايا نزيهة تكون لها الغلبة، من حيث أهميتها، على شرور الوسائل المستخدمة بفضل صلاح الغايات المنشودة، ؛ وأن تكون فرص نجاحه كبيرة؛ وألا تستخدم القوة إلا كملاذ أخير يتم اللجوء إليه بعد استنفاد السبل والوسائل الأخرى كافة. وهكذا، فإن أنموذج الحرب لا يمكن اعتباره أداة عادلة وملائمة إلا في هذه الظروف المحدودة.

لا يبدو واضحاً أن بإمكان القدرات والفعاليات العسكرية بحد ذاتها تقليل المخاطر الإرهابية في الحال. وفي واقع الأمر، فإن الإرهاب وهذه الفعاليات يرتبطان، عادة، بعلاقة متبادلة بصورة إيجابية ومهمة إلى حد كبير. ويمكن تأويل هذه الاستنتاجات بطريقتين: فإما أن العمليات العسكرية هي التي تذكي نار الإرهاب؛ وإما أن هذه العمليات العسكرية هي، في الغالب، ردة فعل على الإرهاب، وهو الاحتمال الأكثر قبولاً. وليس هناك في البيانات الإحصائية ما يوحي بأن العمليات العسكرية قد حدت من النشاطات الإرهابية في الأشهر اللاحقة. وفي حالتين فقط وجدنا أن هناك علاقة سلبية غير متكافئة، ولا يمكن اعتبارها مهمة في أي منهما.

Christopher Hewitt, *The Effectiveness of Anti-Terrorist Policies* (New York: University Press of America, 1984), p. 86.

ضبابية مقاربتي العدالة الجنائية والحرب وظهور أنموذج إكراهي هجين

تتسبب عمليات مكافحة الإرهاب، التي تقوم على اتباع وسائل إكراهية، في إثارة مشكلات ومصاعب خاصة للنظم الديمقراطية الليبرالية، حيث يعد احترام حكم القانون، وضمان الحقوق والحريات الفردية، والمحافظة على الانفتاح والشفافية في الحكم، من بين سماتها وعناصرها الجوهرية. فإذا كانت جهود مكافحة الإرهاب ستنحرف أكثر مما ينبغي عن هذه المبادئ الديمقراطية، فإنها بذلك ستحمل معها خطر التحول إلى إرهاب الدولة. وفي تلك اللحظة، يكون الإرهابيون قد حققوا نصراً معنوياً على أقل تقدير؛ ذلك أن عدوهم المعلن لن يعود بوسعه الزعم بأنه يحتل مكانة يتفوق بها على خصومه من الناحية الأخلاقية. وعلى هذا، فقد بات واضحاً أمامنا أن أياً من أنموذجي العدالة الجنائية والحرب لا يشكل الأداة المثالية لمحاربة الإرهاب. وإذا كان لكل منهما ميزاته وفضائله، فإنه ينطوي على مشكلات استثنائية خاصة به؛ أضف إلى ذلك أن كليهما قد تطور وفقاً لمسارات معينة بمرور الوقت، إلى الحد الذي دفع ببعض الحكومات، متأثرة بضغوط أزمات الوقائع الفعلية على الأرض، إلى التكيف والتأقلم مع التهديدات والتحديات الجديدة. ولعل الجدل الدائر حول ما إذا كانت هجمات 11 سبتمبر تمثل أفعالاً إجرامية أم عملاً من أعمال الحرب يصلح كمثال يعكس ميل هذين الأنموذجين للتداخل فيما بينهما فلا تعود واضحة الحدود التي تفصل كل منهما عن الآخر متى ما نشبت أزمة معقدة في ميدان مكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، فإن المقترح الأمريكي في أعقاب 11 سبتمبر بمحاكمة رعايا أجانب، يشتبه بضلوعهم في جرائم إرهابية، أمام محاكم عسكرية، كان قد أثار جدلاً وخلافاً شديدين؛ فلا حالة الحرب كانت قائمة بصورة رسمية، ولا الأحكام العرفية قد أعلنت هي الأخرى. وعوضاً عن ذلك، فقد جرى إدراج المقترح كجزء من أمر رئاسي تنفيذي؛[59] فأمكن بذلك تفادي دخول مشرعي مجلسي النواب والشيوخ كلياً في نقاش حول هذا المقترح؛ وهو أمر لا يتوقع له أن يحدث عادة في وقت السلم. وبطبيعة الحال، فإن الإدارة الأمريكية كانت بالفعل قد أعلنت "حرباً" على الإرهاب، حتى عندما كانت تصر على أن الغاية الأساس لهذه الحرب، إلى جانب الحملة العسكرية في أفغانستان، هي

اعتقال أولئك المسؤولين عن التخطيط لهجمات 11 سبتمبر، والذين ساعدوا في تنفيذها فعلياً، و"جلبهم إلى العدالة". ففي خطابه المتلفز الذي وجهه إلى الأمة يوم وقوع تلك الهجمات، تطرق الرئيس بوش في حديثه إلى كل من العدالة والحرب، قائلاً: «لقد أمرت بتوظيف كل طاقات وموارد أجهزتنا الاستخبارية ومؤسسات فرض القانون في العثور على المسؤولين عنها، وتقديمهم إلى العدالة... ونقف اليوم جنباً إلى جنب لكسب الحرب على الإرهاب».[60] وليس بخاف هنا إضفاء الضبابية على أهداف العدالة الجنائية والحرب، بل حتى الدمج بينهما.

وثمة نزعتان متكاملتان ظهرتا أول مرة في سبعينيات القرن الماضي، وبقيتا حاضرتين في العقدين اللاحقين، كانتا قد ساهمتا في التقريب بين هذين الأنموذجين أكثر فأكثر. وأولاهما هي عسكرة أجهزة الشرطة (انظر الإطار اللاحق)؛ وهي العملية التي استوجبت ابتكار فرقة بأسلحة وتكتيكات جديدة SWAT للتعامل مع حالات احتجاز الرهائن، وأعمال الشغب، والتظاهرات المصحوبة بأعمال عنف؛ وتوصف هذه الفرق أحياناً بالقوات الثالثة.[61] ومن حيث الأساس، فإن هذه الفرق ترتبط عادة بأجهزة الشرطة من الناحية الإدارية. ولكنها، مع ذلك، أعطيت الحق في استخدام القوة بأقصى حدودها في ظروف وأوضاع معينة؛ بل ويجري، من وقت لآخر، إلحاقها بالمؤسسة العسكرية؛ ومن هذه الفرق - مثلاً - القوات الجوية الخاصة في المملكة المتحدة.

"عسكرة" أجهزة الشرطة

باسم محاربة الإرهاب، صار المزيد من القدرات النارية والأسلحة يوضع اليوم في متناول أجهزة الشرطة العادية؛ وبات يُسمح لها باستعمال أسلحة وأساليب ذات طابع خاص وتتيح استخداماً أكبر للقوة العسكرية؛ فيما يجري تخفيف قيود الرقابة القضائية التي تخضع لها العمليات التي تنفذها هذه الأجهزة، وبخاصة حين يتم استهداف فئات من الأفراد محددة بشكل خاص؛ ومتى ما وقعت أخطاء فإن ما يعود على الأفراد المستهدفين من تعويضات بات اليوم أقل من ذي قبل.

Ronald Crelinsten, "Anyalysing Terrorism and Counterterrorism: A Communication Model," *Terrorism and Political Violence* 14 (2) (2002): 77-122, at p. 87.

وفي إطار ما يعرف بسياسة "أطلق النار لتقتل"، حيث تقوم قوات الشرطة بقتل من يشتبه بأنه إرهابي، بدلاً من اعتقاله، فإنها تصبح بذلك، وكما هو واضح، أقرب إلى تطبيق أنموذج الحرب منها إلى أنموذج العدالة الجنائية. ولنا في مقتل البرازيلي جين تشارلز دي مينزس Jean Charles de Menezes، الذي يعمل كهربائياً، بنيران عناصر من شرطة لندن في أعقاب تفجيرات لندن في 21 تموز/ يوليو 2005، مثالاً مأساوياً على خروج سياسات أطلق النار لتقتل عن مسارها الصحيح.[62] وليس لنا إلا أن نتوقع تزايد مثل هذه الحالات في هذه المرحلة التي هاجر فيها أسلوب التفجيرات الانتحارية من ساحات القتال في العراق وأفغانستان ليحل في المراكز الحضرية في الغرب؛ في وقت لا يمكن لرجال الشرطة أن يكونوا على يقين من أن قرار اعتقال المشتبه به سينتهي بتفجير مهلك أم لا.[63]

أما النزعة الثانية فهي اتساع نطاق استخدام المؤسسة العسكرية في وقت السلم؛ أو شرطنة الجيش policification [بمعنى تكليف الجيش بمهام أجهزة الشرطة].[64] وقد تطلب هذا، على الصعيد المحلي، تقديم الدعم والعون للسلطة المدنية في حال نشوب أزمات إرهابية كما حدث في كندا عام 1970. أما على الصعيد الدولي، فأمر كهذا قد يقتضي استخدام القوات العسكرية في مهام حفظ السلام في مناطق الصراع. وفي حالات التوتر الحاد، حيث لم يتحقق السلام بعد فعلياً، فإن مهمات صنع السلام ستفرض على القوات العسكرية التدخل للتفريق بين الأطراف المتصارعة، ونزع أسلحتها، وإلقاء القبض على من يشتبه بارتكابهم جرائم حرب. والأمثلة هنا تشتمل على الصراعات الناشبة في البوسنة، وكوسوفا، وسيراليون، ولبنان، وسريلانكا. ومن حيث الجوهر، فإن المؤسسة العسكرية، في إطار عمليات حفظ السلام وصنعه، إنما تلعب دور الشرطي؛ وهذا ما سماه البعض تجريم الحرب.[65] وبهذه الصفة، فإن الجنود المقاتلين يصبحون عرضة للمحاسبة والمساءلة جراء أفعالهم، وعلى نحو ليس معتاداً الأخذ به فيما يتعلق بنشاطاتهم العسكرية. ونتيجة لذلك، فقد نقل عن جنود بريطانيين يعملون في العراق، على سبيل المثال، أن الجانب الأكثر إرهاقاً من مهمتهم ليس خوض عمليات قتالية، وإنما هي قواعد المساءلة

وضوابطها التي يتعين عليهم الالتزام بها متى ما انطلقت نيران أسلحتهم. فهم، بكلمة موجزة، يخشون الملاحقة القضائية أكثر من خشيتهم الدخول في معارك قتالية.[66]

وثمة نواحٍ وجوانب أخرى يتداخل من خلالها أنموذجا العدالة الجنائية والحرب فيما بينهما لينشأ بالتالي أنموذج السيطرة الإكراهية. وفي واقع الحال، فإن الكثير من هذه الجوانب كان في حضوره قد سبق الاندفاع بعد 11 سبتمبر لسن المزيد من التشريعات الخاصة ذات الصلة بمناهضة الإرهاب، ولتكثيف إجراءات الشرطة الأمنية والأصول القضائية في المحاكم شبه العسكرية. فقد جرى إنشاء محاكم خاصة في كل من إسبانيا وفرنسا؛ وتطبيق أنظمة احتجاز خاصة، كاعتقال أشخاص دون محاكمة في أيرلندا الشمالية. وكما حدث في ألمانيا، فإن تقليص حقوق هيئات الدفاع، والسماح لبعض الشهود بالإدلاء بشهاداتهم عبر أشرطة الفيديو – فيتعذر بذلك على محامي الدفاع استجواب الشاهد – قد تسبب في تقويض قواعد الإجراءات القانونية التقليدية. وبعد 11 سبتمبر كانت هناك نزعات مشابهة مثل استخدام قواعد خاصة بالأدلة في المحاكم العسكرية، ونظم الحبس في خليج جوانتانامو. إن استخدام تقنيات استجواب مشتبه فيها ترقى إلى التعذيب في سجون سرية مشتتة حول العالم، واختطاف وإبعاد الإرهابيين المشتبه فيهم إلى دول لا تحترم فيها حقوق الإنسان وقواعد الإجراءات القانونية، خلقا منطقة رمادية مشابهة لمثلث برمودا حيث يختفي الناس. وأحياناً يعاودون الظهور في حالة ارتباك عقلي وبلا اتجاه مثل السوري-الكندي ماهر عرار الذي تم توقيفه في الولايات المتحدة الأمريكية وهو في طريقه إلى موطنه كندا، وتم إرساله إلى سوريا.[67] وفي أوقات أخرى تبرز إلى السطح أصداء خافتة لوجودهم في محاكمات لمشتبه فيهم آخرين من الذين نجحوا في الوصول إلى منظومة العدالة الجنائية، وهناك تسمع أصواتهم في نسخ من عمليات استجوابهم أو اعترافاتهم بعد أن تكون قد خضعت لقدر كبير من الرقابة أو الإيجاز بينما كانوا قيد الحبس السري. وهذا الأنموذج الهجين يطبق بانتقائية أحياناً في أراضٍ معينة مثل ما طبقه البريطانيون في أيرلندا الشمالية أو الإسرائيليون في الأراضي المحتلة. غير أنه في العادة تتسرب الإجراءات الخاصة إلى الدولة نفسها: في هاتين الحالتين الأراضي البريطانية

وإسرائيل الدولة.[68] وأحياناً يتم الاحتفاظ بالنظام الخاص للأجانب وليس للمواطنين. ومرة أخرى، يمكن أن يتغير ذلك ليشمل هذا الأنموذج أولاً المواطنين المجنسين ثم المواطنين الأصليين أيضاً.

وتعتمد مسألة إن كان هذا الأنموذج الهجين للسيطرة الإكراهية يرقى إلى شكل من إرهاب الدولة إلى حد بعيد على الدرجة. فهناك مساران متكاملان نحو تآكل الشرعية والانزلاق في إرهاب الدولة الكامل. ويمكن أن تفضي عسكرة الشرطة، عبر انحراف الشرطة النظامي وخلق شرطة سرية، إلى تأسيس دولة إرهابية. وأكثر سمات تشريعات مكافحة الإرهاب شيوعاً في فترتي ما قبل 11 سبتمبر وما بعده هي زيادة طول الوقت الذي يمكن فيه توقيف المشتبه فيه بدون اتصال مع محام وبدون توجيه تهمة محددة إليه. وخلال التوقيف بدون اتصالات يبلغ إغراء الابتعاد عن قواعد الإجراءات القانونية، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني أقصى درجاته. ومع النزعة نحو استهداف طبقات معينة من الناس كمشتبه فيهم أساسيين بالإرهاب (انظر الفصل الثالث)، فإن هذا المجال من الحبس ما قبل المحاكمة (أو الأسر ما بعد القتال) يطرح أعظم أخطار الانزلاق في دولة إرهابية. وبطريقة تكميلية، يمكن أن تتطور شرطنة الجيش إلى استخدام قوات شبه عسكرية لا ترتدي زي الجيش وتعمل في جنح الظلام لفرض عهد من الإرهاب عبر عمليات الاختطاف، والاغتيالات، أو الإبعاد إلى مناطق سلطان قضائي يكون فيها حكم القانون ضعيفاً أو غائباً. وبينما يبعد المسار السابق عن حكم القانون ودوافع علمية قواعد الإجراءات القانونية، ويخلق منظومة للعدالة السياسية، فإن الأخير يبتعد عن قواعد الحرب وقصر العمليات على المقاتلين ومناطق القتال. وتتسع الشبكة وتبدأ عمليات التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ومنطقة القتال والمنطقة الآمنة، في الاختفاء. وهذا يعكس صعوبة تحديد من هو المقاتل بالفعل في مكافحة الإرهاب. وبسبب سرية الإرهاب، فكثيراً ما يكون من الصعب جداً تحديد من هو المقاتل حقيقة، ومن يعير الدعم اللوجستي، ومن هو مجرد متعاطف أو ببساطة من تم القبض عليه في المكان الخطأ والزمان الخطأ كما هو الحال مع الكثير من القرويين في الحملات المضادة لجماعات حرب العصابات ومكافحة التمرد. وقد

دار كثير من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في سياق مكافحة التمرد حول هذه المسألة، وكانت مذبحة ماي لاي My Lai في عام 1968 في فيتنام المثال التقليدي على ذلك.[69] وعندما يُعلن أن المقاتل غير قانوني ويتم نقله إلى سجن سري أو إلى دولة يشيع فيها الإرهاب يتم وقتها تقويض القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وفي مجال مكافحة الإرهاب المبادِرة النشطة، التي تستهدف منع الإرهاب قبل حدوثه، كان ظهور أنموذج هجين من مكافحة الإرهاب الإكراهية مدهشاً على نحو خاص حتى قبل 11 سبتمبر. وعبر دمج الأمن الداخلي والخارجي، فإن تفويضات الشرطة ووكالات الاستخبارات الأمنية ومسؤولي الحدود والجمارك قد تحالفت كلها حول مشكلة تعقب حركة الناس والسلع والمال. وعبر الأساليب التطفلية التي تتضمن المراقبة، ورصد المحادثات الهاتفية والدردشة في الإنترنت، واختلاس السمع، وغيرها من وسائل حرفة التجسس، كرس العملاء من كل الأشكال طاقاتهم بقدر أكبر وأكبر لوقف الإرهابيين قبل أن يشرعوا في العمل، ولإحباط مؤامرات الإرهابيين قبل أن تتطور كثيراً. ويجسد أنموذج الحرب هذه العناصر الأكثر مبادرة بما أن أهداف مثل هذه الأساليب التطفلية يتم التعامل معها على نحو متزايد كأعداء سواء في الخارج أو "الداخل". وهذا أوضح ما يكون في فكرة الاستباق. ولكن أنموذج العدالة الجنائية فيه أيضاً عناصر مبادرة، وخاصة في مجال أعمال الشرطة. في بعض الدول مثل فرنسا نجد أن مثل "أعمال الشرطة" هذه لها تقاليد. وبلغة عملياتية، نجد أن أعمال الشرطة المبادرة والاستخبارات الأمنية متشابهة جداً في كلاً من الأهداف والوسائل، وعلى نحو متزايد في من تستهدفه. والاستخبارات الجيدة عنصر مركزي وحاسم في كل أشكال مكافحة الإرهاب المبادرة سواء كانت قانونية أم عسكرية أم بخلاف ذلك. وهذا مجال التركيز الرئيسي في الفصل التالي.

الفصل الثالث

مكافحة الإرهاب المبادِرة

ركزت دراستنا للنماذج الإكراهية من مكافحة الإرهاب في الفصل السابق بشكل رئيسي على جوانب رد الفعل في هذه النماذج التي تتعامل مع الأعمال الإرهابية التي ارتكبت بالفعل. ويتدارس هذا الفصل تلك المقاربات لمكافحة الإرهاب التي تعنى أساساً بمنع الإرهابيين من التصرف في المقام الأول، أو منع مؤامراتهم من النضوج. وهذه تسمى أحياناً مكافحة الإرهاب الاستباقية، أو ببساطة مناهضة الإرهاب، ويمكن أن تشمل الإجراءات الإكراهية وغير الإكراهية. والنوع الأخير من الإجراءات، مثل تصليب الهدف وغيره من الإجراءات "الدفاعية" المجردة سوف تتم مناقشته في الفصل الخامس. كما سيتم فحص الردع والاستباق، وهما مثالان للإقناع الإكراهي، في الفصل الرابع. والتركيز الأساسي لهذا الفصل سيكون على وظيفة الاستخبارات،[1] والتحديات المعينة التي تطرحها مكافحة الخطط السرية، والمؤامرات، والأنشطة أمام الشرطة، والأجهزة الأمنية، والجيش. وسوف يفحص الفصل أيضاً مشكلة تمويل الإرهاب، وكيفية وقفه بما أن الاستخبارات الجيدة مهمة في هذا المجال أيضاً.

من البدهي تقريباً القول إن وظيفة الاستخبارات عنصر مركزي في أي جهود لمكافحة الإرهاب. عموماً يجري التخطيط للعمليات الإرهابية والقيام بها سراً، وتحاول الجماعات الإرهابية تأمين ألا تنكشف خططها فيصبح وقتها قد تأخر جداً. وتنفذ الكثير من الجماعات أنشطة علنية وسرية. وتؤدي المنظمات والمشروعات القانونية دور الواجهات التي تخفي أو تصرف الانتباه بعيداً عن الأنشطة غير القانونية. وتتضمن الجماعات الإرهابية بنى تنظيمية تشمل مركزاً سرياً يرتبط عبر طرق عديدة بكيانات أخرى أكثر

علنية. وغالباً ما تتطلب العضوية في المركز قَسَم السرية أو تحويل المجندين الجدد بأعمال إجرامية لضمان الإخلاص بمعايير وقيم التنظيم بدلاً من معايير وقيم الاتجاه السائد، ولجعل الخروج من الجماعة شيئاً أكثر صعوبة. وفي التنظيمات ذات الشبكات، تزداد حلقات الوصل بين مختلف الخلايا أو الأفراد المعنيين غموضاً إلى حد "المقاومة بلا قائد"، التي يشرع فيها الأفراد أو الجماعات الصغيرة في مشروعات بدون أية أوامر مباشرة من القائد.[2] ومن منظور مكافحة الإرهاب، يطرح كل ذلك نوعاً معيناً من المشكلات والتحديات المتعلقة بالغايات، والوسائل، والجهات المستهدفة.

الغايات

هناك نوعان من أعمال الشرطة يمكن استخدامهما في مكافحة الإرهاب. الأنموذج الأكثر تقليدية من أعمال الشرطة، والذي يعتبر مركزياً بالنسبة إلى أنموذج العدالة الجنائية، هو الأعمال "الرجعية" للشرطة؛ أي غير المبادرة، وتتضمن اعتقال شخص يشتبه في أنه قد ارتكب عملاً يحظره القانون الجنائي. وهي أعمال رجعية لأن عملاء السيطرة يستجيبون فقط حالما يتم ارتكاب أعمال جنائية ثم يتم إبلاغهم بها. وتركز تحريات الشرطة التي تنتج من ذلك على جمع الأدلة التي يمكن استخدامها في المحاكم، وتنظم قواعد الإجراءات القانونية عملية جمع البيانات هذه كما تم وصف ذلك في الفصل الثاني. وفي "الأعمال المبادرة للشرطة" لا يوجه جمع المعلومات نحو بناء قضية جنائية ضد شخص متهم بارتكاب جريمة. بل يتم توجيهه نحو تحديد ما إذا كان الأفراد المستهدفون بالتحري يخططون لارتكاب جريمة أو كانوا متورطين في تنظيم إجرامي. تتعلق أعمال الشرطة الرجعية بـ"حل" الجريمة بينما تتعلق الأعمال المبادرة للشرطة بـ"كشف" الجريمة. وبهذا المعنى تكون الأعمال المبادرة للشرطة شبيهة جداً بالاستخبارات الأمنية.[3] يتم توجيه الاستخبارات الأمنية نحو تحديد ما إذا كان الأفراد أو الجماعات التي ينتمون إليها مشاركين في أنشطة تمثل تهديداً للأمن الوطني أم لا. وفي

كلا الحالين، فإن أنواع الاهتمام المتعلقة بتحديد كون الهدف/ المشتبه فيه مذنباً أو بريئاً أقل أهمية من جمع المعلومات في ذاته.

في الأعمال المبادرة للشرطة، وكذلك في الاستخبارات الأمنية، لا يتم جمع المعلومات لأغراض إقامة الدليل، ولكن لأغراض الاستخبارات. والغاية النهائية ليست بالضرورة المقاضاة الجنائية، مع أنها يمكن أن تكون كذلك، وخاصة في حالة الأعمال المبادرة للشرطة. خلافاً لذلك، فإن غاية عمليات الاستخبارات، سواء أكانت الاستخبارات جنائية أم أمنية أم عسكرية، هي تعلم المزيد عن غايات الجهات المستهدفة. وإذا تم جمع ما يكفي من الأدلة لدعم المقاضاة الجنائية في أثناء مثل هذه العمليات، فإن القيام بعملية اعتقال لا تكون استنتاجاً سابقاً. في كثير من الحالات يسمح للمشتبه فيهم المحتملين إبرام صفقة لتفادي الاعتقال والتهم الجنائية مقابل التعاون المستمر في شكل مخبرين. وأحياناً، وخاصة في مجال الاستخبارات الأمنية، تتم حماية الأفراد حتى من توجيه الاتهام إليهم في جرائم عادية بما في ذلك الجرائم العنيفة التي لا علاقة لها بمجال النشاط الذي يوفرون عنه الاستخبارات. ومن ثم كثيراً ما تتضارب مطالب جمع المعلومات مع مطالب التحقيق الجنائي وقواعد الإجراءات القانونية.

ونجد أكثر مثال شائع لهذا التضارب بين أهداف الاستخبارات والاتهام، في إسقاط التهم الجنائية بدلاً من كشف المصادر أو الاستخبارات في أثناء المحاكمة. وتصطدم ضرورة السماح للدفاع بحق استجواب الشهود هنا مع الحاجة إلى حماية مصادر الاستخبارات والمعلومات كما ناقشنا ذلك في الفصل الثاني. ويقوض إسقاط التهم فرص المقاضاة الناجحة، بينما يسمح باستمرار جمع الاستخبارات. وسوف يكون البديل تأمين المقاضاة الناجحة ولكن فقدان فرصة جمع أي استخبارات إضافية.

في "الحرب على الإرهاب" الراهنة تجنح الولايات المتحدة الأمريكية نحو تفكيك المؤامرات في وقت مبكر، واعتقال المشتبه فيهم، ومحاكمتهم بتهم أقل ربما تثبت في المحكمة

أو لا تثبت؛ على سبيل المثال، تم في عام 2006 اعتقال مشتبه فيهم في ميامي وبروكلين وترينداد قبل أن تقترب مؤامراتهم المزعومة من النضوج، وهي تفجير برج سيرز Sears في شيكاغو في الحالة الأولى، وتفجير نفق بين نيويورك ونيوجيرسي في الحالة الثانية.[4] هذه النزعة قادت بعض المحامين إلى الشك فيما إن كان المشتبه بهم تحت الاعتقال قصدوا فعلاً ارتكاب عمل إرهابي، أم أنهم تحدثوا فقط عن إمكانية ذلك في غرف الدردشة بالإنترنت التي تراقبها السلطات.[5] إن نية ارتكاب جريمة، وتعرف باسم "النية الإجرامية"، عنصر مركزي في أي مقاضاة جنائية. والحديث علانية عن الكيفية التي ينبغي بها مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية شيء، واتخاذ خطوات ملموسة نحو تخطيط وتنفيذ مثل هذا الهجوم شيء آخر مختلف تماماً. يؤكد المسؤولون الأمريكيون أنه يجب اتخاذ إجراء لاستباق مثل هذه المؤامرات قبل أن تصبح عملياتية ثم يختفي بعدها المشتبه بهم. وعلى نحو مغاير، تنتظر الشرطة في المملكة المتحدة وقتاً أطول كثيراً قبل أن تقوم بالاعتقال؛ أملاً في جمع ما يكفي من الأدلة لكشف كل تفاصيل المؤامرة، حتى يقود ذلك إلى الشبكة الأوسع التي تقف وراءها. وهذا سوف يمكنها من إثبات التهم الأكثر خطورة، ومن القبض على المزيد من الأشخاص.[6]

يعكس هذا الاختلاف في المقاربة مجموعة من العوامل، بما في ذلك الثقافات المختلفة للشرطة والتقاليد القانونية. على سبيل المثال، يمكن أن تحتجز الشرطة في المملكة المتحدة مشتبهاً به حتى 28 يوماً بموجب تشريع جديد لمناهضة الإرهاب سُنَّ في عام 2005، بينما يجب أن توجه الشرطة الأمريكية الاتهام إلى المشتبه به خلال 48 ساعة. ومع فترة زمنية أقصر لكي تستجوب فيها أي مشتبه به، فلدى الشرطة الأمريكية مساحة صغيرة للمناورة حالما تتم عملية الاعتقال؛ ومن ثم فقد يكون استخدام الاعتقال كوسيلة للتشويش على شبكات الإرهاب المشتبه فيها أكثر فائدة من الناحية العملية من محاولة انتزاع تفاصيل مخطط والمتورطين الآخرين فيه باستجواب أولئك الذين يكون من الممكن القبض عليهم. إن طول الوقت الذي يمكن للشرطة فيه أن تحتفظ بمشتبه فيه قبل أن توجه إليه تهماً يتفاوت بدرجة كبيرة عبر دول مختلفة. وفي بعض الحالات تم وقف محاولات الجهاز

التشريعي لزيادة فترة الحبس بعد الاعتقال أو حتى حمله على فعل العكس. ففي بريطانيا كانت فترة الـ 28 يوماً عبارة عن تسوية؛ إذ طلبت حكومة توني بلير 90 يوماً، أما حكومة جوردون براون خليفة بلير فقد سعت أولاً إلى مضاعفة تلك الفترة لتصبح 56 يوماً، ولكنها خفضتها في وقت لاحق إلى 42 يوماً. كانت المقاومة داخلياً ودولياً شرسة بما في ذلك تهديد من رقيب الحكومة في مجال حقوق الإنسان بإطلاق تحدٍ قانوني إذا أصبح هذا الأمر قانوناً مطلقاً.[7] وفي كندا سمح قانون مناهضة الإرهاب لسنة 2001 بالاعتقال الوقائي، حيث يمكن الاحتفاظ بالإرهابي المشتبه به بلا محاكمة، إضافة إلى جلسات استماع التحقيق التي يرغم فيها الشخص على الإدلاء بشهادته، مع أن شهادته ربما تكون مجرّمة ذاتياً. ومع ذلك، هناك فقرة ضمن هذين البندين تبطل كل أجزاء القانون بعد فترة محددة. وفي شباط/ فبراير 2007 رفض البرلمان الكندي اقتراح الحكومة بتمديد البندين لثلاث سنوات أخرى.[8]

هذه المقاربات المختلفة للاعتقال تعكس الفلسفات الأساسية التي تتعلق بالإرهاب نفسه. تؤطر الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخاصة بمكافحة الإرهاب وفق مصطلحات عسكرية باستخدام مقاربة أنموذج الحرب الذي يعطي الأولوية للاستباق وإحباط مخططات الإرهابيين قبل أن تصبح عملياتية. ويمكن استخدام الاعتقال وتوجيه الاتهام – سواء أكانا يفضيان إلى الإدانة أم لا – كوسيلة لتشويش مخططات الإرهابيين وإهدار وقت وموارد المتآمرين بالدفاع عن أنفسهم في المحاكم. وهذه الأنواع من المقاضاة الجنائية تميز بشكل نموذجي الأنظمة الاستبدادية والدكتاتوريات التي تستخدم نظم العدالة الجنائية كأدوات سياسية لتشويش المعارضة الفعالة والقضاء عليها في عاقبة الأمر.[9] وربما كانت الجهود الأمريكية لجلب الإرهابيين المشتبه بهم إلى المحاكمة شكلاً ابتدائياً من التشويش الاستباقي، أو ببساطة استجابة للشروط القانونية الصارمة الخاصة بمتى يتم الاعتقال أو متى توجه التهم. غير أن الكثير من عمليات الاعتقال التي تجد إعلاناً واسع النطاق تفشل في النهاية في الإفضاء إلى عمليات إدانة لها علاقة بالإرهاب مثل "ستة لاكاوانا" Lackawanna 6 من ولاية نيويورك الذين لم يخططوا قط لأي شيء،

ولكنهم قالوا إنهم مذنبون لكونهم حضروا معسكر تدريب إرهابياً.[10] من المؤكد أن هناك وجهاً للعلاقات العامة في إعلان عمليات الاعتقال الجذابة أو إنهاء المخططات الخطيرة حتى إذا كانت لا تفضي إلى عمليات إدانة. ومثل هذه الاعتقالات تستطيع أن توضح للجمهور أن التهديد الإرهابي حقيقي ومستمر، وأن الحكومة تحقق نتائج ملموسة في معركتها ضد الإرهابيين. وبناء على ذلك، يمكن أن تخدم الأهداف السياسية بقدر ما تخدم أهداف مكافحة الإرهاب.

تقبل المقاربة البريطانية – التي تعطي الأولوية للمقاضاة الناجحة حتى إذا سمح لبعض المخططات بالتطور إلى حد بعيد– المخاطرة المتمثلة في أن هجوماً ما قد يقع قبل اتخاذ الإجراء الوقائي. وعندما اعتقلت الشرطة البريطانية في آب/ أغسطس 2006 أربعة وعشرين رجلاً متهمين بالتآمر لتفجير طائرات مسافرة من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كان المخطط متقدماً جداً، وكانت السلطات على علم به لعدة أشهر.[11] وهنا تأخذ مكاسب القبض على الشبكة الأوسع من المتآمرين ومقاضاتهم بنجاح[12] الأولوية على فوائد التشويش على التهديدات المحتملة قبل أن تنتقل من مرحلة الفكرة لكي تأخذ شكلاً مادياً في خطط عمل محددة. والتوتر بين هاتين المقاربتين يمثل أساس الطبيعة المزدوجة العناصر لمكافحة الإرهاب المبادرة. وفي استطاعة مكافحة الإرهاب المبادرة أن تقضي على تهديد، آخذ في الازدياد، في مهده، أو تسبب الاضطراب لشبكة إرهابية بما يكفي لشل عملائها من التحرك من مرحلة التخطيط إلى مرحلة العمليات. ومن الناحية الثانية، يمكنها القضاء بشكل دائم على أي فرصة لتعلم المزيد عن العدو وخططه، أو لتحديد وتوقيف أولئك الذين لم يظهروا بعد ولم يتم التعرف إليهم. ويمكن أن تولد الاعتقالات المبادرة والاستباقية فوائد سياسية وشعبية أيضاً، وربما تفضي إلى الإسراف في استخدامها في المدى القصير، وتكون ضارة في المدى الطويل، وتقوض في عاقبة الأمر جهود مكافحة الإرهاب. وهذا هو السبب في أن التدخل السياسي في عمل الاستخبارات يمكن أن يكون مدمراً لاستراتيجية مكافحة الإرهاب الطويلة الأجل.[13] ونجد شاهداً على ذلك في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، حيث تم

استخدام "سياسة انتقاء الأفضل" ذات الدافع السياسي، والتشويش الصريح لتبرير غزو العراق على أساس مكافحة الإرهاب. وخلق سوء الإدارة في فترة ما بعد الغزو والعنف الطائفي الذي أعقب ذلك بيئة ازدهر فيها الإرهاب. وقد انضم العراق إلى النزاعات المتباطئة الأخرى كوقود أيديولوجي لمزيد من الراديكالية والتجنيد. وفي عام 2004 تسبب تقرير إعلامي أمريكي عن اعتقال عميل رئيسي لتنظيم القاعدة في باكستان، وهو محمد نعيم نور خان، الذي كان يتعاون مع وكالة المخابرات المركزية والشرطة الباكستانية، في اعتقال الشرطة البريطانية قبل الأوان لثلاثة عشر مشتبهاً بهم من أعضاء تنظيم القاعدة كانوا تحت المراقبة في المملكة المتحدة. وكانت عملية الكشف عن اعتقال خان في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض مصممة لتبديد المخاوف المتعلقة بحقيقة أن الإدارة الأمريكية كانت ترفع التحذير من الأعمال الإرهابية بناءً على استخبارات خاطئة أو قديمة. وقد غضبت الشرطة البريطانية والباكستانية من عملية التسريب إلى الإعلام، وأحست أنه أضاع فرصة ذهبية للقبض على قيادة القاعدة العليا. وقد أثارت حقيقة أن كل ذلك حدث بعد وقت قصير من المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي الشكوك حول أن المؤتمر الصحفي كان دافعه سياسياً.[14]

يمكن أن تفضي الحاجة إلى حماية المعلومات والاستخبارات السرية إلى مشكلات إضافية، عندما تتم الاعتقالات وتبدأ عمليات المقاضاة. يحاول بعض المتهمين ومحاموهم الاستفادة من هذا المأزق بالمطالبة بالمعلومات السرية أو الوثائق المصنفة من هيئة الإدعاء أملاً في أن تقرر هذه الأخيرة إسقاط التهم بدلاً من الكشف عن المعلومات، أو أن يحكم القاضي بأن المتهمين لن يجدوا محاكمة عادلة بدون هذه المعلومات. وهذه الممارسة تسمى الابتزاز المخفف، وهو شكل مخفف من الابتزاز بالتهديد.[15] أحياناً يبطل دفع استرحام الحاجة إلى المحاكمة كلية؛ إذ يقر المتهم في هذا الاسترحام بأنه مذنب في تهم أقل خطورة، في مقابل إسقاط التهم الأكثر خطورة عنه. وكثيراً ما تبدأ هيئة الإدعاء مثل هذه الصفقات لتحاشي الحاجة إلى تقديم الأدلة في المحاكمة لدعم التهم الأكثر خطورة. وفي حالة جون ووكر لنده John Walker Lindh، الأمريكي الطالباني، مثلاً، كانت هناك مخاوف من أن

اعتراف المتهم قد لا يُقبل، لأنه جاء تحت الضغط، ومن ثم فقد عُرضت صفقة الدفع أعلاه بدلاً منه.[16] هذا الاختيار الصارخ بين أهداف هيئة الإدعاء وأهداف الاستخبارات أفضى إلى كل أنواع التسويات التي وصفت في الفصل السابق؛ مثل السماح باستمرار المحاكمة دون تزويد الدفاع بمدخل إلى الأدلة ذات العلاقة بمصادر الاستخبارات، أو وسائل جمع البيانات، أو تصوير شهادة مصادر الاستخبارات على الفيديو مما يحمي هوية المصدر، ولكنه أيضاً يحرم الدفاع من فرصة الاستجواب. وقد أسهم ذلك في نزعة متنامية للالتفاف حول الضوابط المتأصلة في نظام العدالة الجنائية عن طريق المقاربة الكلاسيكية (الرادعة) إلى العقوبة، ومحاولة الاعتماد بقدر أكبر وأكبر على أنواع معينة من الخبرة مخصصة لتحديد "الأعداء" الخطيرين (انظر موضوع الاستهداف لاحقاً). وفي أسوأ الحالات، تم قتل أولئك الذين تم تحديدهم على أساس أنهم أعداء شديدي الخطورة بدلاً من أخذهم إلى المحاكمة كما في الاغتيالات الاستهدافية. وهذا هو التجلي النهائي للاستراتيجية الاستباقية المبادرة. على سبيل المثال، اعتمدت إسرائيل على هذه المقاربة في قتل قادة حماس وكبار منفذي عملياتها في الأراضي المحتلة ونظرائهم في حزب الله في لبنان.

وتثير مسألة إن كان يجب اعتقال شخص ما ومتى مشكلات خاصة تفاقمت كلها في المعركة ضد الإرهاب. ومن الواضح أن الاستخبارات تلعب دوراً مهماً في تحديد من يعتقل ومتى. والقضايا مثل تحديد العنصر، والهوية الخاطئة، والمعلومات غير الكافية أو الخاطئة، أو الإساءة والمعاملة السيئة بعد الاعتقال- كثيراً ما يتم ذلك باسم جمع المعلومات الإضافية- سوف تمثل دائماً تحديات خطيرة للذين يوكل إليهم منع أو مكافحة الهجمات الإرهابية. وقد أصبحت هذه القضايا في الولايات المتحدة الأمريكية، ما بعد 11 سبتمبر 2001 والمملكة المتحدة ما بعد 7 تموز/ يوليو، مهمة على نحو خاص. ويعطينا إطلاق النار بطريقة قاتلة على جان تشارلز دي منزيس Jean Charles de Menezes في لندن في تموز/ يوليو 2005 مثالاً للكيفية التي يمكن أن تفضي بها الهوية الخاطئة إلى عواقب مأساوية. وفي هذه الحالة، يبدو أيضاً أن ضابط المراقبة فشل في إيصال معلومات مهمة إلى من يوجهون علمية الاستجابة.[17]

وهناك نزعة أخرى في مجال مكافحة الإرهاب المبادرة لها انعكاسات مهمة على الأهداف وهي الخصخصة المتزايدة لوظائف الشرطة، وخاصة في مجالات الحراسة في الفعاليات العامة، وفي السجون الخاصة، والمراقبة، وحتى التحري: «من المتفق عليه عموماً أن عدد العاملين في الأمن الخاص يفوق عدد الشرطة الحكومية بمعدل 1:3 مع بعض الاختلافات دولياً. والنسبة في جنوب إفريقيا تبلغ 1:4، و1:2 في المملكة المتحدة وكندا وأستراليا، و1:3 في الولايات المتحدة الأمريكية».[18] وخلقت هذه "الأعمال الرمادية للشرطة" غموضاً متزايداً بين أعمال الشرطة الخاصة والعامة، وأسفر ذلك عن الافتقار إلى المحاسبية.[19] وتحل الفاعلية محل القانونية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن دافع الربحية يسود في القطاع الخاص. وهذا بدوره أفضى إلى إساءة استخدام السلطة، وهذه غالباً لا تتابعها الشرطة الحكومية باسم حماية مصادر زملائهم في القطاع الخاص من انتقام من تستهدفهم تحقيقاتها. والتمييز بين العام والخاص يصبح أكثر رمادية في حالات "ضوء الشمس" sunlighting [أي العمل بوظيفة رئيسية في القطاع الخاص إلى جانب وظيفة ثانوية في القطاع العام، المترجم] عكس العمل في "ضوء القمر" moonlighting [العمل بوظيفة ثانوية في القطاع الخاص إلى جانب وظيفة رئيسية في القطاع العام، المترجم].[20] وفي هذه الحالة تقوم الشرطة الحكومية بالعمل الخاص في أثناء ساعات عملها. والكثير من رجال الشرطة يتركون القطاع العام للانضمام إلى القطاع الخاص، وهذه نزعة تعرف باسم "النزيف الأزرق". وكثيراً ما توظف شركات الأمن الخاصة ضباط الشرطة السابقين إضافة إلى عملاء الاستخبارات السابقين أو ضباط الجيش. وعندما تتعاون الشرطة العامة والخاصة، فإن القطاع الخاص يجنح نحو الهيمنة، ويكسب مدخلاً إلى المعلومات التي تحتفظ بها الشرطة العامة مقابل خدمات منحت في الماضي. وفي بعض الحالات يمكن أن يقود تضارب المصالح المتأصل بين القطاعات وسيادة الأسرار المهنية التي تتقاسمها ثقافة فرعية مشتركة إلى الفساد. وهذه النزعة تقلص المحاسبية وتزيد احتمالية أن تقوض حقوق من يكونون موضوعاً لمثل أعمال الشرطة هذه. وأحد المجالات التي كان فيها ذلك واضحاً على نحو خاص، منذ ما قبل 11 سبتمبر بكثير، هو أعمال الشرطة الخاصة بالمهاجرين

والأقليات الإثنية. وقد تسربت أعمال الشرطة الرمادية أيضاً إلى "الحرب على الإرهـاب". ففي العراق، حيث قادت انتهاكات سجن أبو غريب إلى درجة ما من المحاسبة في القـوات المسلحة التـي كانـت مـشاركة في أعـمال الـشرطة وواجبـات الـسجون، فـيما لم يتعـرض للمحاسبة قط المتعاقدون من القطاع الخاص المتورطون في انتهاكات مـشابهة. عـلى سـبيل المثال، في أيلول/ سبتمبر 2007 تم حظر شركة بلاك ووتر Blackwater الأمريكية، وهـي شركة أمنية خاصة كانت تحرس مواكب الدبلوماسيين الأمريكيين، من العمـل في العـراق بعد حادثة إطلاق نار قتل فيها ثمانية عـراقيين عـلى الأقـل. وكـان للـشركة سـمعة تتـسم بالعدائية، والتسليح الزائد، والتدريب غير الكافي.[21] ولشركات الأمن الخاصة حصانة من القانون العراقي بموجب أمر أمريكي ابتُكر قبل استلام العراقيين مقاليد الحكم في الـبلاد. وبرغم تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالي المستمرة في حادثة إطلاق النار، فقد جـددت وزارة الخارجية عقد بلاك ووتر لسنة واحدة في نيسان/ إبريل 2008.[22]

الوسائل

بسبب صفاتها الخاصة، تقاوم التنظيمات الإرهابية الوسائل التقليدية لأعمال الـشرطة أو جمع المعلومات. وعادة ما تكون التقنيات الأكثر تطفلاً، مثل المراقبة الإلكترونيـة وفـتح البريد وعمليات التفتيش السرية للمباني، متطلبة. وبحكم طبيعتها، تتغول هـذه التقنيـات على الحريات الشخصية لأولئك الـذين يخـضعون للاسـتجواب أو المراقبـة. ومثـل هـذه التقنيات الاقتحامية مسموح بها في حدود حكم القانون، ولكن هنـاك إجـراءات قانونيـة صارمة ينبغي اتباعها قبل السماح بها عادة ما تتضمن الحصول على مـذكرات قـضائية. وفي الحالات التي يكون فيها الزمن عاملاً جوهرياً، فمن الممكـن أحيانـاً المـضي في الأمـر دون مذكرة قضائية على أن يتم الحصول عليها في وقت لاحق.

وتتضمن أكثر التقنيات شيوعاً أنواعاً خاصة مـن المراقبـة أو جمـع المعلومـات. وقـد عززت التكنولوجيا الإلكترونية قدرات وكالات الاستخبارات على جمع البيانات الخاصة

بأهدافها، وعلى تعقب أنشطة ومحادثات هذه الأهداف بدرجة كبيرة. ويعرف هذا باسم استخبارات الإشارة. ومع مجيء الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية، مثل الهواتف الخليوية، زادت القدرة على مراقبة اتصالات الناس بطريقة أسية. تم اعتقال الزعيم الكردي عبدالله أوجلان في عام 1999 (انظر الفصل الثاني) لأنه استخدم هاتفه الخليوي مما سمح لوكالة استخبارات خارجية بتحديد مكان وجوده في كينيا، ويعتقد أن إسرائيل أو الولايات المتحدة (أو إسرائيل عبر الولايات المتحدة) هي الجهة التي زودت الأتراك بموقع أوجلان.[23] وبعد 11 سبتمبر كان أكثر برنامج مراقبة في "الحرب على الإرهاب" هو برنامج وكالة الأمن القومي الأمريكية للتنصت الذي خوله الرئيس بوش في أعقاب هجمات سبتمبر.[24] وبمقتضى هذا البرنامج تم مراقبة المحادثات الهاتفية الدولية ورسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالناس الذين تدور شكوك حول روابطهم بالقاعدة بدون الحصول على مذكرات قضائية. وإضافة إلى الاستماع إلى محادثات هاتفية محددة أو قراءة رسائل بريد إلكتروني محددة، شمل برنامج وكالة الأمن القومي ما يعرف باسم "تلغيم البيانات". وهنا يتم جمع أحجام كبيرة من حركة الهاتف والإنترنت وتحليلها بالنسبة إلى كلمات أو نمط كلمات معين تشير إلى حلقة وصل بتخطيط الإرهابيين. وبهذه الطريقة، يمكن اكتشاف مشتبه فيهم جدد بدون مراقبة اتصالاتهم المحددة مباشرة.[25] في آب/ أغسطس 2007 أجاز الكونجرس الأمريكي تشريعاً جديداً يجعل المراقبة بدون مذكرة قضائية قانونية، بالرغم من تضمينه فقرة تبطل كل أجزاء القانون بعد فترة محددة تقتضي مراجعة التشريع في فترة ستة أشهر.[26]

وهناك مصدر آخر للبيانات يصلح لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية يتمثل في استخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة في الأماكن العامة؛ مثل مراكز وسط المدينة في المناطق الحضرية الكبرى، أو نظم قطارات الأنفاق، أو الأماكن الخاصة مثل مراكز التسوق. تستخدم الكازينوهات مثل هذه الكاميرات بعد تزويدها ببرمجيات للتعرف على الوجوه لمراقبة الزبائن والتعرف على الناس وتعقبهم قبل ارتكابهم الجريمة. والصور التي تلتقط في

الوقت الحقيقي يتم مقارنتها باستمرار بقواعد البيانات الخاصة بالمجرمين المعروفين وعندما يحدث تطابق يتحرك حراس الأمن. وفي مجال الأمن العام ومكافحة الإرهاب قادت المملكة المتحدة المسيرة في التوسع الكبير في استخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة في الميادين العامة للمساعدة في التحقيقات مع الإرهابيين. ويفكر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في الشيء نفسه بالنسبة للمناطق الحضرية الفرنسية.[27] وفي تموز/ يوليو 2007 أعلنت شرطة نيويورك عن خطة لتركيب ما يفوق 100 كاميرا أمنية في مانهاتن السفلى لمراقبة لوحات أرقام السيارات.[28] وللصين أيضاً خطط لتركيب آلاف من كاميرات المراقبة ذات القدرة على التعرف على الوجوه في المدن الكبرى. وترغب الحكومة الصينية أيضاً في توزيع بطاقات إقامة مع رقائق حاسوبية تحتوي على معلومات مفصلة عن حاملها؛ بما في ذلك الخلفية التعليمية وتاريخ الوظائف التي شغلها والديانة والأصول الإثنية.[29] لقد تم مناقشة بطاقات الهوية البيومترية في كثير من الدول كوسيلة قيمة لتمييز المواطنين الملتزمين بالقانون من الإرهابيين المحتملين. والفحص البيومتري في المطارات ونقاط الدخول الحدودية وسيلة لتحديد التهديدات المحتملة قبل أن تدخل البلاد أيضاً.[30] وهناك من يوجه النقد إلى الاعتماد على التكنولوجيا المعقدة للمراقبة من أجل منع الإرهابيين من النفاذ إلى الأماكن التي ربما يطلقون فيها هجمات، أو لتعقب الإرهابيين بحثاً عن الاستخبارات الإضافية عن شبكاتهم وأنشطتهم. من منظور حقوق الإنسان والخصوصية، يؤكد المراقبون أننا نعاني فرط الاعتماد على تكنولوجيا المراقبة الذي قاد إلى ما يرقى إلى مجتمع مراقبة.[31] ومن منظور الفاعلية، كثيراً ما يتم التشديد على أن الاستخبارات الجيدة تحتاج إلى أشخاص لهم قدرات لغوية ومعرفة بنوع ذهنية وثقافة الجماعات الإرهابية ورأيها عن العالم. وكثيراً ما يعتبر استخدام العملاء المدربين أو استغلال الناس المتورطين في شبكات إرهابية، والذي يعرف باسم الاستخبارات البشرية، أكثر أنواع الاستخبارات قيمة.[32] بالفعل، إن المراقبة واستخبارات الإشارة والتقنيات الاقتحامية الأخرى ليست دائماً كافية لتحديد إن كانت الهجمات الإرهابية يجري التخطيط لها أم لا. ولأن أعضاء التنظيمات السرية لا يكشفون عادة المعلومات حول ما ينوون عمله، فإن وكالات السيطرة

ينبغي عليها أحياناً الاعتماد على تقديم الحوافز للمخبرين لكي يحنثوا بقسم السرية ويخونوا ثقة زملائهم. واستخدام المخبرين يفيض بصعوبات وأخطار لبعضها تأثير مباشر على حماية الحقوق الفردية.[33] يوفر المخبرون أحياناً معلومات خاطئة أو مضللة تجرم أشخاصاً أبرياء. وتتفاوت الأسباب من عمليات الثأر إلى محاولة إثبات أنهم يملكون معلومات قيمة للوكالات التي توظفهم. وأحياناً يكون السبب اقتصادياً بحتاً بما أن المخبرين يتلقون أجورهم أحياناً لقاء المعلومات التي يوفرونها. وأحياناً تكون المعلومات جزءاً من صفقة بحيث يحصل المخبر على معاملة أكثر تساهلاً أو يتم إسقاط التهم الأكثر خطورة إذا تعاون. وفي بعض الحالات يصبح المخبر عميلاً محرضاً يشجع أو يقنع من في الجماعات التي يرسل المعلومات الاستخباراتية عنها بالمشاركة في أنشطة لم يفكروا فيها بخلاف ذلك. وفي مؤامرة برج سيرز التي ذكرت سابقاً، ادعى محامو الدفاع عن المتهمين أن موكليهم قد نصب لهم فخ في الحقيقة بواسطة مخبري مكتب التحقيقات الفيدرالي لكي يلتزموا بالمخطط، وأنهم ما كانوا ليفكرو قط في شيء كهذا من تلقاء أنفسهم.[34]

ويمكن لوكالات السيطرة أيضاً أن تستفيد من عملائها لكي يخترقوا هذه التنظيمات السرية ويجمعوا المعلومات من الداخل. وكثيراً ما يفضي ذلك إلى مآزق أخلاقية ينبغي على العميل بموجبها أن يرتكب أعمالاً جنائية حتى جريمة القتل أحياناً، لكي يحصل على المنفذ إلى التنظيم. وأحياناً يؤدون أيضاً دور العميل المحرض، فيوفرون الوسيلة الضرورية لكي تطلق الجماعة الإرهابية هجوماً أو عملية، أو لكي تشارك في نوع آخر من النشاط مثل تقديم الدعم لعملية إرهابية. ويعرف ذلك باسم "التسهيل السري" في عالم الاستخبارات أو "نصب الأحبولة" في عالم الشرطة. وحالما يدخلون التنظيم، يواجه العملاء المتسترون مجموعة من الصعوبات والتحديات تتعلق بالمحافظة على هوية مزدوجة.[35] وفي بعض الحالات، وخاصة عندما يظل العملاء متسترين لمدة طويلة، يمكن أن يبدؤوا حتى في التصرف كعملاء مزدوجين يخدمون كل من يفترض أنهم يعملون له، ومن يفترض أنهم يراقبونه. ويصبح بعضهم فاسدين ويبحثون عن الكسب المالي بالمشاركة في الأنشطة الإجرامية مثل صفقات المخدرات أو تهريب الأسلحة. وكل وسائل جمع الاستخبارات

هذه تتضمن مآزق أخلاقية من درجات متفاوتة، سواء استخدمتها الشرطة أو الجيش أو الوكالات الخاصة.

الأهداف

في الديمقراطيات الليبرالية هناك مبرران رئيسيان لتحديد فرد ينصب عليه الاهتمام، وتعريضه للعنف المتأصل في العدالة الجنائية، سواء كان المراقبة أو الاعتقال أو الحبس أو العقوبة. ينبثق الأول من تقليد كلاسيكي في العقوبة يعود أصله إلى عصر التنوير ومفكرين مثل سيزار بكاريا Cesare Beccaria ومونتسيكو Montesquieu؛ والفكرة أن الدولة لها الحق في حماية مواطنيها من الأعمال الخطرة، بمعنى تلك الأعمال التي تنتهك القانون الجنائي، وهذا يقود إلى المبادئ التالية:

- تناسبية العقوبة، حيث ينبغي أن تناسب العقوبة الجريمة.
- لا يعمل القانون بأثر رجعي، حيث لا يستطيع المرء أن يعاقب فرداً لارتكابه فعلاً لم يكن ممنوعاً وقت وقوعه.
- الردع العام، حيث تؤدي العقوبة وظيفة تربوية أخلاقية؛ فبمعاقبة الجانح يتعلم الآخرون الصواب من الخطأ وفي هذه العملية يتم ردعهم عن ارتكاب جنحة مشابهة.

إن ما يميز العنف الذي تمارسه الدولة من العنف الذي يمارسه المواطن العادي هو حكم القانون ومتطلبات قواعد الإجراءات القانونية. تتم حماية حقوق المتهم، وتقييد سلطات الشرطة بمفاهيم مثل الشك المعقول. ومن المفترض أن يكون الإنصاف متاحاً لمن يوجه إليه الاتهام أو يسجن بطريقة خاطئة. وبسبب هذه الضمانات تضفى الشرعية على استخدام الدولة للعنف في ممارسة العدالة الجنائية.

وتنبثق الفكرة الثانية من التقليد الإيجابي للعقوبة التي تفصل أهـدافها وفـق تـصنيف الأنواع الجنائية. والفكرة المركزية لهذه المدرسة الفكرية تتلخص في أن الدولة لهـا الحـق في حماية مواطنيها من الأشخاص الخطرين؛ بمعنى أولئك الذين يـتم تعـريفهم عـلى أسـاس أنهم مجرمون بطريقـة لا يمكـن إصـلاحها أو بـشكل فطـري. ويقـود هـذا إلى المفهـومين التاليـين:

- إعادة التأهيل كهدف صحيح للعقوبة بالنسبة للذين يمكن إصلاحهم.
- التحييد (النفي، أو الإبعاد، أو الإعدام، أو السجن مدى الحياة).

يرجع أمر تحديد هذه المتغيرات إلى العلوم التي سوف تساعد عملاء فـرض القـانون والعدالة الجنائية في تحديد: "من هو؟" Who is who?. والشيء المركزي في هـذه المقاربـة هو فكرة اختلاف المجرمين بطريقة أساسـية، سـواء كانـت بيولوجيـة أو سـيكولوجية أو اجتماعية أو ثقافية عن المواطن الملتزم بالقانون. وفصل المجرم عن غـير المجـرم هـو أصـل فكرة أن المجرم "غير منتمٍ" وغريب وأجنبي ومختلف عن بقيتنا، وخاصة في حالة من تحدد أنهم غير قابلين للخلاص من الخطيئة أو غير قابلين للإصلاح أو غير قابلين للعلاج. كـان لكثير من نظريات السلوك الإجرامي داخل هذا التقليد معانٍ إضافية عنـصرية، وحـددت المهاجرين أو الأقليات العنصرية أو الإثنية كمصدر للجريمة والفوضى في المجتمعات التي تمر بتغيير سريع.[36]

في فيلم **تقرير الأقلية**،* يكشف مجتمع مستقبلي عن المجرمين قبـل أن يرتكبـوا جرمـاً بتعقب أفكارهم ونواياهم. عندما يفكر شخص في ارتكاب جريمة يتم اعتقاله. والبطـل، الذي يلعب دوره توم كروز، هو أحد المحققين، وتبـدأ الـدراما عنـدما يوجـه إليـه نفـسه اتهاماً، وعليه الكفاح لكي يبرئ نفسه. وهذا هو الحلـم الكبـير بالنـسبة إلى أولئـك الـذين يرغبون في تسخير التكنولوجيا وفق احتياجات مكافحة الإرهاب المبـادرة. وهـذا معـادل

* هذا هو الاسم الصحيح للفيلم، وليس تقرير الأغلبية *Majority Report*، كما ورد في الأصل. (المترجم)

الشرطة الفكرية عند جورج أورويل George Orwell.[37] وكثير من التقنيات المستخدمة في الأعمال المبادرة للشرطة وجمع الاستخبارات هي محاولات لتحقيق الهدف نفسه بطرق مختلفة. إن ممارسة نصب الشراك تقترب كثيراً من تجريم نوايا وأفكار المرء قبل أن تتوافر له فرصة تحويلها إلى أفعال. وعملية الغش التقليدية سوف تتضمن عملاء السيطرة أو المخبر الذي توجهه الشرطة وهو يغوي هدفاً بفكرة أو فرصة ارتكاب جريمة، وعندما يعمل الهدف بمقتضى هذه الفرصة تهجم الشرطة وتعتقله.

في المجتمعات التي تتسع فيها الفجوة بين الجماعات الاجتماعية أو الإثنية أو الثقافية أو الاقتصادية، أو تختار سياسة الخوف والكراهية مجموعات معينة لكي تشوه سمعتها أو تحولها إلى كبش فداء، يمكن بكل سهولة أن تصبح سياسة مكافحة الإرهاب التي تقوم على الاستهداف الانتقائي للفئات الخطيرة من الناس أرضاً خصبة لبناء العدو وأنواع الأساطير التبسيطية القائمة على الخير في مواجهة الشر، التي كانت سائدة جداً أثناء الحرب الباردة. والعنصر المركزي في أنموذج الحرب أو أنموذج مكافحة الإرهاب يتلخص في أهمية الاستخبارات بشأن العدو. قبل أكثر من عقد من هجمات 11 سبتمبر اقتضت نهاية الحرب الباردة تحديد عدو جديد. خلال تسعينيات القرن العشرين قاد ذلك إلى انتشار مجموعة من التهديدات وتداخلها بما في ذلك الجريمة المنظمة، والهجرة غير القانونية، والإرهاب العابر للقوميات (انظر الفصل الأول). والجانب الآخر من نزعة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة في أوربا ما بعد اتفاقية شنجن Schengen حيث اختفت الحدود الداخلية، كان الميل نحو التركيز بشكل متزايد على "الغرباء" كعدو ينبغي تعقبه والسيطرة عليه. وكان هذا يعني عادة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، أو سكان وسط المدينة والطبقة الدنيا من المجتمع الصناعي الذين يسكن بينها كثير من هؤلاء الناس. وبعد هجمات 11 سبتمبر اشتدت هذه النزعة وانتشرت عبر الأطلسي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم دمج أهداف أخرى في قائمة الأعداء المحتملين. وأصبح الطلاب الأجانب فئة رئيسية، وخاصة الطلاب القادمين من الدول الإسلامية.

بعد التفجيرات الانتحارية في لندن في عام 2005 واكتشاف أن من بين من قـاموا بهـا مواطنين بريطانيين، توسع نطاق العدو ليـشمل "العـدو في الـداخل". أصـبح المواطنـون المجنسون والمواطنون الأصليون، وخاصة الذين اعتنقوا الإسلام، أهدافاً مشروعة لبرامج المراقبة على الرغم من عمليات الإنكار الرسمية لتحديد الهوية على أسس عنـصرية وإثنيـة أو ثقافية. ومع تزايد ضبابية الحدود الفاصلة بين الأمن الخارجي والأمن الـداخلي تنـصهر أيضاً فكرة الأمن القومي في فكرة الأمن المجتمعي، حيث يتم تصور المجتمـع نفـسه بـدلاً من الدولة على أساس أنه مهدد. وبدلاً من العدو الخارجي التقليدي، أو العميل المخـرب الذي يعمل داخل المجتمع لإسقاط الدولة، يجد المرء عدواً داخلياً يهدد هوية ذلك المجتمع ويهدد، من ثم، تماسكه. في أنموذج العدالة الجنائية قاد ذلك إلى محاولات رسـمية لتجـريم التعبير عن الرأي، ونجد مثالاً على ذلـك في تجـريم تمجيـد العنـف،[38] وعـضوية تنظـيمات محددة. على سبيل المثال، يدعو قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1624 (2005) الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات تستهدف حظر ومنع التحريض عـلى ارتكـاب أعـمال إرهابيـة بحكم القانون، وإبلاغ لجنة مكافحة الإرهاب بالخطوات التي اتخذتها هذه الـدول لتنفيـذ القرار. وفي أنموذج الحرب أفضى ذلك إلى مراقبة هائلة لفئة عريضة من الأفراد، واعتقـال المواطنين بدون محاكمـة، وكـذلك الأجانـب المقيمـون. إن العواقـب العملياتيـة لـسياسة مكافحة الإرهاب التي تقوم على خلق العدو تتمثل في توسيع شبكة المراقبة لتـشمل المزيـد والمزيد من الأعداء المحتملين. وما يسفر عنه ذلك هو أن تزايد أعداد من النـاس ممـن تـتم معالجتهم من خلال عملاء السيطرة بالمراقبة أو الاعتقال. ويتعلق كثير من النقاش، ما بعد 11 سبتمبر بشأن جهود مكافحة الإرهاب في مجال الاستخبارات والمراقبـة، بالمـدى الـذي ينبغي أن تكون عليه الشبكة المراقبة، وما إذا كان تصنيف جماعات مستهدفة محددة مـسوغاً أو مقبـولاً.

يمكن أن تلعب قرارات الاستهداف دوراً مهماً في تحديـد مـن يـصبح مـصنفاً كعـدو ومن لا يصبح كذلك. لنفكر في حالة الأهداف الثانوية. عندما يخضع شخص للمراقبة، أو

تتم مراقبة اتصالاته عادة ما تكون هناك أسباب مقبولة لاستهداف هذا الفرد المعين. وفي معظم الحالات تكون قد صدرت مذكرة قضائية بناء على مثل هذه الأسباب. وعندما يقابل هذا الشخص المستهدف شخصاً آخر، أو يتصل إلكترونياً بشخص آخر، فإن مراقبة هذا الشخص الآخر بعد أن ينتهي الاتصال لا تكون شيئاً حتمياً. خضع اثنان من المفجرين الانتحاريين في لندن- محمد صديق خان وشهزاد تنوير- لمراقبة الشرطة لأنهما التقيا أعضاء مخطط إرهابي مختلف كان يخضع لمراقبة مكثفة. وعندما انفصلا عن الأهداف الرئيسية وذهبا في اتجاه مختلف لم تتم متابعتهما بما أنهما لم يعتبرا أهدافاً تستحق المراقبة المنفصلة. ولم تكن حقيقة أنه كان يُعرف عنهما ارتكاب جنح جنائية مثل تزوير بطاقات الائتمان كافية لإعلان أنهما هدفان معقولان للمراقبة. غير أن حقيقة عدم إخطار الشرطة المحلية تسلط الضوء على المشكلة الدائمة لتبادل الاستخبارات بين قوات الأمن والقوات الجنائية.[39]

والفشل في تبادل الاستخبارات ليس المشكلة الوحيدة، فأحياناً يتم تبادل المعلومات الخاطئة. وكان الأمر كذلك عندما اعتقلت السلطات الأمريكية ماهر عرار، مهندس سوري-كندي، وهو في طريقه عائداً إلى موطنه في كندا بعد قضاء إجازة في الخارج. وكانت الشرطة الفيدرالية الكندية، شرطة الخيالة الملكية الكندية، قد جعلته هدفاً ثانوياً للمراقبة عن طريق الخطأ لأنه التقى في مرات عديدة شخصاً يعتبر خطراً أمنياً، وكان تحت المراقبة فعلاً لهذا السبب. وقد تبادلت شرطة الخيالة الملكية الكندية المعلومات مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووضعت السلطات الأمريكية عرار في قائمتها لمراقبة الإرهابيين. وعندما دخل عرار الأراضي الأمريكية تم اعتقاله وأرسل إلى سوريا وطنه الأصلي، ليُرغم على الاعتراف بعلاقته بالقاعدة.[40] وبعد عودته إلى كندا ومثوله أمام لجنة تحقيق مطول، برَّأته اللجنة، وأوصت له بتعويض مالي بملايين الدولارات، ولكن مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ باسم عرار في قائمة مراقبة الإرهابيين الخاصة بها.[41] ويسلط ذلك الضوء على الكيفية التي تضفى بها الاستدامة على فترة تخزين البيانات التي تجمع باسم محاربة الإرهاب بعد زمن طويل من ثبات بطلانها.

تواجه قرارات الاستهداف مشكلات تحليلية معينة ومآزق أخلاقية عند التعامل مع الجماعات والتنظيمات الاجتماعية. هل الحركة الاجتماعية أو الجمعية الثقافية منظمة شرعية مشاركة في النشاط الاجتماعي أو الثقافي، أم واجهة لنشاط إجرامي،أو تخريبي أو إرهابي؟ في مجتمع المراقبة الذي يضع للأمن قيمة أعلى من الخصوصية، ينشأ كثير من المسائل المقلقة فيما يتعلق بالحقوق والحريات الفردية وكيفية توازنها مع واجبات ومسؤوليات المواطن العام. وينطوي المنع على إشكالية خاصة، وبخاصة عندما يكون في مقدور الاستهداف الانتقائي لقطاعات معينة من المجتمع – تعتبر مهددات أمنية محتملة بغض النظر عن الكيفية التي يتم بها تعريف المهددات الأمنية– أن يتغول على الحقوق الفردية، وأن يخلق الانقسامات الاجتماعية التي تستطيع بدورها أن تشكل مهددات أمنية في ذاتها. وإذا كان خبراء الاستخبارات أو الأصوات الرسمية الأخرى يصفون الأخطار الأمنية بطرق معينة، ويعيد الإعلام إنتاج هذا الخطاب ويضخمه، فيمكن أن تكون النتيجة خلق حالات هلع عن تهديد مبالغ فيه أو مشوه، وتحويل جماعات أو مجتمعات معينة إلى كبش فداء، أو اختراع مزاعم بطريقة كاذبة تفيد فقط أولئك الذين قد يحققون ربحاً بطريقة ما من مقاربة معينة.[42] على سبيل المثال، ربما يكون تصاعد خطر إرهاب أسلحة الدمار الشامل حقيقياً. وقد يكون من الحقيقي أيضاً أن أولئك الذين يصوغون هذا الزعم يأسرون فقط أذن الإعلام بتحذيراتهم الرهيبة؛ ومن ثم يأخذون أموالاً من الضرائب، كما يأخذون دعماً سياسياً لتوسيع الأنشطة المهنية الخاصة بهم.[43] وهناك ديناميات مشابهة تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي الهجوم على إيران أو لا. ويمثل إعلان أن الحرس الثوري الإيراني يعتبر جماعة إرهابية خطوة مهمة في تمهيد الطريق لتبرير هجوم عسكري على إيران كوسيلة لمكافحة الإرهاب في العراق.[44]

يطرح الاستهداف الانتقائي واختراع المزاعم السوداوية كثيراً من الأخطار أمام الحوكمة الديمقراطية. وتشمل هذه:

- تقويض الثقة العامة بالحكومة عبر المعلومات المضللة عن طبيعة المهددات الأمنية، أو بوساطة حملات المعلومات المضللة المتعمدة.

- ترويج الغضب العام والحنق على تحويل الأهداف إلى كبش فداء، والذي يخلق بدوره الانقسامات الاجتماعية.

- تعزيز الخوف العام وحالات الهلع كوسيلة لتراكم الموافقة على برامج سيطرة معينة.

- تقويض حقوق الأقليات.

- خلق مجتمع مراقبة يتغول بطبيعته ذاتياً على حرية التعبير والتجمع والحركة.

- تجريم أنواع معينة من أنشطة الانشقاق والاحتجاج، تعتبر في مجتمع ذي وعي أمني أقل أمراً محتملاً، ويمكن السيطرة عليه بوسائل أقل إكراهاً.

- الدعم الداخلي والدولي الجماعي للتدخلات العسكرية الذي من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم الاضطراب الإقليمي، وتصاعد التوتر والنزاع.

إن صعود أنموذج الحرب في مكافحة الإرهاب منذ 11 سبتمبر مع الضبابية التي رافقت وظائف الشرطة والجيش له انعكاسات مهمة على الديمقراطيات الليبرالية. ومع ازدياد تجييش الشرطة وتولي الجيش المزيد من وظائف الشرطة، أصبحت المشكلات التي تطرحها الأعمال المبادرة للشرطة والاستخبارات أمام قواعد الإجراءات القانونية وحكم القانون أكثر حدة. وتشمل هذه المشكلات:

- الافتقار إلى السيطرة القضائية الكافية على تقنيات المراقبة.

- تقويض انفتاح ومحاسبة وكالات السيطرة الحكومية بسبب ضرورة السرية.

- تحصن الاستهداف الانتقائي بوصفه وسيلة رئيسية لجمع الاستخبارات.

- الاعتماد على المخبرين أو المعلومات التي يتم الحصول عليها بالإكراه من المحتجزين، وخاصة فيما يتعلق بقرار من تتم مراقبته أو اعتقاله.

وفي مجال الاعتقال والحبس بناءً على جمع المعلومات، تشمل المشكلات:

- تحديد أسس معقولة للاعتقال.
- التمييز، والعنصرية، والعنف المضاد للمهاجرين/ الأجانب من قبل عملاء السيطرة.
- فرض القانون بطريقة انتقائية بناءً على تحديد فئات خطيرة من الناس.

وتمثل هذه المشكلات بدورها أخطاراً واضحة على الديمقراطية. وتشمل هذه الأخطار:

- الافتقار إلى الصراحة والمحاسبية كنتيجة مباشرة لطبيعة الأعمال المبادرة للشرطة والاستخبارات الأمنية.
- التغول على الحقوق والحريات الفردية بسبب التمييز نتيجة للاستهداف الانتقائي وتحديد الفئات الخطيرة من الناس.
- توسيع شبكة المراقبة لتشمل المنظمات الشرعية أو "الأهداف الثانوية"، وهم الذين يتصلون بمن هم قيد الاستهداف بالفعل.
- احتمالية خرق القانون من قبل عملاء السيطرة أو خلق الجريمة عبر عمليات التسهيل السرية، ونصب الشراك، أو التسلل مما يسفر عن تقويض الثقة العامة بالحكومة.
- التضارب المتأصل بين الاستخبارات الأمنية والمقاضاة الجنائية (مشكلة متى يتم الاعتقال ومتى يتم السماح بالأدلة في المحكمة) وأثره على التعاون بين وكالات الاستخبارات الأمنية ووكالات الشرطة؛ مما يقوض مرة أخرى الثقة العامة، ولكن بسبب عدم الفاعلية هذه المرة.

وقد تم معالجة بعض من هذه الأخطار في الديمقراطيات الليبرالية بابتكار لجان الإشراف على الأمن، وإدخال المذكرات القضائية كمتطلب فيما يتعلق بأساليب المراقبة

الاقتحامية. وفي بعض الحالات، يتم وضع الفقرات التي تبطل كل أجزاء القانون بعد مرور فترة محددة في التشريعات الطارئة المضادة للإرهاب، والتي تقتضي إعادة دراسة التشريع بعد فترة محددة من الوقت بقصد تصحيح المشكلات أو حتى إلغاء التشريع لعدم حاجة إليه، أو لعدم فاعليته، أو لأن الممارسة أثبتت أنه مختل بدرجة خطيرة. في آب/ أغسطس 2007، على سبيل المثال، وضعت فقرة تبطل كل أجزاء القانون مدتها ستة أشهر في تشريع يسبغ القانونية على مراقبة الهواتف وحركة الإنترنت التي تمر عبر الولايات المتحدة الأمريكية دون الرجوع إلى المذكرات القضائية (المراقبة بلا مذكرات قضائية).[45] والمبدأ الآخر الذي يحاول تخفيف بعض المشكلات الحتمية التي تحيط بالأعمال المبادرة للشرطة والاستخبارات الأمنية هو إلزام الوكالات باستخدام أقل الأساليب التي لاتزال فعالة اقتحاماً، واللجوء إلى الأساليب الأكثر اقتحاماً فقط، عندما تكون الأساليب الأقل اقتحاماً غير فعالة. ويمثل اهتمامان متعارضان أساس هذه المحاولات لمعالجة كل من الاهتمامات الأمنية والاهتمامات بشأن قبول الديمقراطية. فمن ناحية، يفضي الخوف من السلبيات الزائفة (الفشل في كشف خطر أمني) إلى توسيع شبكة المراقبة بأكبر قدر ممكن؛ مما يعرض هذه العملية إلى مخاطرة التغول على الحريات المدنية للمستهدفين، ومن ثم تسهيل ارتكاب وكالات السيطرة انتهاكات ضد حقوق الإنسان. ومن ناحية ثانية، يفضي الخوف من الإيجابيات الزائفة (استهداف الأفراد والمنظمات والمجتمعات البريئة) إلى فرض قيود قضائية على جمع الاستخبارات وخلق لجان الإشراف، وفرض الفقرات التي تبطل كل أجزاء القانون بعد فترة محددة في التشريع المضاد للإرهاب، ومن ثم المخاطرة بإضعاف فاعلية عمليات جمع الاستخبارات. من الواضح أن كلا التخوفين يمكن بناؤه اجتماعياً من قبل المنظمات التي لها مصلحة في النتيجة. وهذا هو السبب في أن الإعلام يمكن أن يلعب دوراً بمثل هذه الأهمية في ترجيح الكفة في هذا الاتجاه أو ذاك (انظر الفصل الرابع). ونجد مجال تمويل الإرهابيين مثالاً جيداً للتوترات المتأصلة والنتائج غير المتوقعة للاستراتيجية المبادرة لمكافحة الإرهاب والقائمة على خلق الأعداء وتحديد فئة مستهدفة من الأهداف.

وقف تمويل الإرهابيين

إذا كان المرء مهتماً بشأن الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من تخطيط عملية أو شن هجوم، فإن إحدى أفضل الطرق لفعل ذلك ستكون تجفيف مصادر تمويلهم. بهذه الطريقة، يمكن للمرء أن يجعل حصول الجماعة الإرهابية على الأسلحة وغيرها من المواد اللوجستية اللازمة لتخطيط الهجوم والإعداد له وتنفيذه شيئاً صعباً أو حتى مستحيلاً. كان الاهتمام بمراقبة تمويل الإرهابيين دائماً جانباً مهملاً من استراتيجية مكافحة الإرهاب، مع أنه قد اعتُرف به كقضية مهمة من قبل البعض حتى قبل 11 سبتمبر. كان تمويل منظمة التحرير الفلسطينية على وجه الخصوص موضوعاً للدراسة المفصلة.[46] في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1999 تم تبني الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتتضمن:

- تطلب الاتفاقية من الأطراف اتخاذ خطوات بالوسائل الداخلية الملائمة لمنع تمويل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية والحيلولة دون هذا التمويل، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق منظمات ذات أهداف خيرية أو اجتماعية أو ثقافية أو تدعي ذلك، أو تعمل أيضاً في أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

- تكفل كل دولة طرف، بصفة خاصة، إخضاع الكيانات الاعتبارية المسؤولة وفقاً للفقرة 1 أعلاه لجزاءات جنائية أو مدنية أو إدارية فعالة، ومناسبة، ورادعة.

- تتخذ كل دولة طرف التدابير المناسبة وفقاً لمبادئها القانونية المحلية لتحديد أو كشف وتجميد أو حجز أي أموال مستخدمة أو مخصصة للأنشطة الإرهابية، وكذلك اقتسام الأموال المحصنة مع الدول الأخرى على أساس كل حالة على حدة. وتعلن الاتفاقية صراحة أن السرية المصرفية لن تعتبر بعد الآن مبرراً لرفض التعاون.

منذ 11 سبتمبر أصبح تمويل الإرهابيين اهتماماً مركزياً لمحللي مكافحة الإرهاب.[48] وقد حاز مجالان على وجه التحديد على اهتمام كبير:

- تعقب وتجميد واحتجاز الأموال الموجهة نحو النشاط الإرهابي.
- دور المنظمات الخيرية في جمع الأموال للجماعات العاملة في الإرهاب.

وكانت النتيجة تفاعلاً متزايداً بين وكالات الاستخبارات والمؤسسات المالية والمنظمات الخيرية.[49]

إن تجميد أصول الإرهابيين أو طلب قدر أكبر من الشفافية من البنوك في محاولة لمنع غسل الأموال مثالان لنشاط مكافحة الإرهاب في المجال الأول. والمراقبة السرية للنظم المالية الدولية لكشف التعاملات المشبوهة والتحقق منها كانت تعد أحد الإجراءات التي اتخذها الرئيس جورج بوش بعد فترة قصيرة من هجمات 11 سبتمبر. وقد أصبح هذا الإجراء علنياً فقط بعد عدة سنوات لاحقة عندما نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** وغيرها من الصحف مثل **وول ستريت جورنال** و**لوس أنجلوس تايمز** تفاصيل عن البرنامج السري.[50] إن نظام الرسائل الإلكترونية الذي تديره سويفت Swift؛ وهي جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي ومقرها بروكسل، ينجز معاملات متعلقة بـ 6 تريليونات دولار أمريكي يومياً من خلال تحويلات بين الآلاف من المؤسسات المالية بما فيها البنوك ووكالات السمسرة ومديرو الصناديق وأسواق الأوراق المالية. وبشكل رئيسي، تشمل السجلات التي تم مراقبتها وتفتيشها بموجب توجيهات من وزارة الخزانة الأمريكية التحويلات التلغرافية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، وليس داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، على أن بعض التحويلات الداخلية الخالصة قد تم مراقبتها أيضاً. وبدلاً من الحصول على مذكرات قضائية لفحص تعاملات محددة يقوم بها أفراد محددون، أو أعمال، أو منظمات خيرية، اعتمد مسؤولو وزارة الخزانة على مذكرات إحضار فضفاضة صدرت لمنظمة

سويفت من أجل ملايين السجلات. ومن ثم كان الأمر أشبه بعملية استخلاص البيانات منه بتحقيق أمني تحت التوجيه القضائي، على الرغم من أن أحد الضوابط التي تم إدخالها، بعد أن عبر التنفيذيون في سويفت عن قلقهم بشأن العملية، تضمنت شركة مراجعة خارجية للتحقق من أن عمليات تفتيش البيانات كانت تقوم على دلالات استخباراتية عن الإرهابيين المشتبه بهم. ومع ذلك قدمت جماعة الخصوصية الدولية Privacy International، وهي جماعة معنية بحقوق الإنسان مقرها لندن، شكاوى في 40 دولة تزعم فيها أن سويفت قد انتهكت قوانين الخصوصية الأوربية والآسيوية بمنحها الولايات المتحدة الأمريكية منفذاً إلى بياناتها.[51] وللولايات المتحدة الأمريكية أيضاً اتفاقيات أكثر تقيداً مع شركات محددة لتزويدها بسجلات من تعاملات الصراف الآلي ATM، ومشتريات بطاقات الائتمان، وعمليات الدفع عبر التلغراف الخاصة بشركة ويسترن يونيون Western Union.[52]

وفي المجال الثاني فإن بعض المنظمات الخيرية والدينية، وخاصة تلك التي لها صلات مع الدول المعروف بأن القاعدة تعمل فيها، أصبح مشتبهاً بها؛ فهي إما واجهات للتخطيط والتنظيم الإرهابي، أو مشاركة في النشاط غير القانوني، إضافة إلى العمل الخيري الأكثر مشروعية. ومن المعروف جيداً، مثلاً، أن حماس تشارك ليس فقط في التفجيرات الانتحارية، ولكن أيضاً في العمل الخيري والاجتماعي المهم. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2001 احتجزت الولايات المتحدة الأمريكية أصول مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية، وهي أكبر منظمة خيرية إسلامية عاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، واتهمتها بضخ الأموال للجان الزكاة الخيرية الإسلامية التي كانت تسيطر عليها حماس في الضفة الغربية وغزة. واستخدمت وكالات حماس هذه بدورها الأموال في دعم أسر المفجرين الانتحاريين، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية الأوسع.[53] وجهت إلى خمسة من قادة المنظمة تهمة دعم الإرهاب. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2007، على أي حال، أعلن القاضي أن المحاكمة خاطئة. جاء دليل الاتهام الرئيسي من عملاء الاستخبارات الإسرائيلية الذين

استخدموا أسماء زائفة، ولكن المحلفين برؤوا بعض المتهمين من معظم التهم ولم يتمكنوا من الوصول إلى حكم في التهم الأخرى.[54]

بعد أشهر قليلة من هجمات 11 سبتمبر أمر الرئيس بوش بتجميد حسابات بنك البركة.[55] وبنك البركة الذي بدأ في الصومال في أوائل تسعينيات القرن العشرين ليحل محل المنظومة المصرفية الفاشلة في البلاد هو شبكة مالية دولية من "الحوالات". والحوالة نظام غير رسمي من التحويلات النقدية البريدية يستخدمه كثير من الناس لتحويل النقود من دولة إلى أخرى أو داخل الدولة. ولأنها لا تستخدم المصارف، فإن هذه التحويلات ليست لها آثار ورقية ولا يمكن تعقبها بوساطة الحاسوب. فالشخص يذهب ببساطة إلى مكتب الحوالة في مكان إقامته، ويدفع مبلغاً من المال للشخص المسؤول هناك، ثم يتم دفع مبلغ مطابق من المال للمستفيد بوساطة مكتب الحوالة في مكان إقامة الشخص المستلم. وفي حالة التحويلات بين دول مختلفة لا تكون هناك، بالمعنى الحرفي، حركة أموال عابرة للقوميات.

ويعتمد كثير من المهاجرين والعمال الوافدين على مثل هذه النظم غير الورقية لإرسال المال إلى أسرهم في الأوطان. وفي الصومال نفسها تعتمد أغلبية كبيرة من السكان على تحويلات المال من الخارج كمصدر رئيسي للدخل. ويرقى هذا المبلغ إلى 500 مليون دولار أمريكي سنوياً مقارنة بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي كانت إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية للصومال في عام 2000.[56] ولأن البركة كان يمثل المجموعة الرئيسية في مجالات الصيرفة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتشييد في الصومال وقتها، فإن تحرك الولايات المتحدة الأمريكية لتجميد أصوله أدت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الحرج بالفعل في البلاد.

تعرض المجهود الضخم لوقف تمويل الإرهابيين منذ 11 سبتمبر إلى عوائق تتعلق بالتعارك الداخلي بين الوكالات، وبخاصة بين وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب

التحقيقات الفيدرالي. أما المشكلة الأخرى فقد كانت الشك من جانب الحلفاء في "الحرب على الإرهاب" في مصداقية الدليل الذي استخدم لتبرير تجميد أصول المنظمات. وفي حالات أخرى، فقد كان الحلفاء يمانعون في التعاون بشأن تعقب وتجميد الأصول المالية للمنظمات الخيرية والدينية خوفاً من ردة الفعل الداخلية.[57] ومن وجهة نظر الاستخبارات، فإن التمييز بين المنظمات الخيرية المشروعة وواجهات تمويل الإرهابيين يصبح أكثر صعوبة بكثير؛ لأن كثيراً من المنظمات يؤدي وظائف متعددة يمكن أن تتراوح بين القانوني وغير القانوني. ولفترة طويلة من الوقت، رفضت معظم الدول في أوربا والشرق الأوسط تصنيف الأجنحة السياسية لحزب الله وحماس على أنها منظمات إرهابية بالرغم من الضغط المستمر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وبعض هذه الدول مازالت ترفض ذلك. وفي بعض الحالات نجد أن أولئك الذين يدفعون مالاً لمثل هذه المنظمات يفعلون ذلك بنية حسنة، ومع ذلك يمكن أن توجه إليهم تهمة دعم النشاط الإرهابي، ويتم احتجاز أصولهم، أو يغدون أهدافاً للمراقبة المستمرة. ويمكن أن يكون ذلك أكثر إشكالية في حالة المنظمات الخيرية الإسلامية، بما أن المسلمين يقتضي منهم دينهم تقديم المنح الخيرية بصفة منتظمة إذا كانوا قادرين على ذلك. وهذا الفرض المعروف باسم الزكاة، هو أحد أركان الإسلام الخمسة. وفي حالات أخرى مثل حالة المنظمة الخيرية الإسلامية في سيراكيوز Syracuse، ومنظمة مساعدة المحتاج التي ترسل أموالاً إلى العراق منتهكة العقوبات، فإن وجود صلات مع الإرهابيين أمر مشكوك فيه، رغم أن ممثلي الاتهام والسياسيين الذين يعلقون على القضية يلمحون إلى الإرهاب.[58]

من الواضح أن الاستخبارات يمكن أن تكون مختلة وخاطئة، أو قائمة على افتراضات تعريفية تتعلق بطبيعة الإرهاب لا تشارك فيها كل الحكومات. على سبيل المثال، لقد فشلت القائمة الموحدة التي تحتفظ بها مجموعة مراقبة العقوبات المفروضة على القاعدة التي تأسست بموجب قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1390، والتي تخول تجميد الأصول المالية والاقتصادية، وحظر السفر، وفرض حصار على الأسلحة المخصصة للأفراد والكيانات، في مجاراة الأعداد السريعة التنامي للكيانات ذات العلاقة بالقاعدة.[59]

في عام 2003 لم تقم السعودية بكتابة تقرير خاص عن نشاط القاعدة لمجموعة المراقبة الذي كان يتعين عليها كتابته بموجب القرار 1390.[60] وفي حالات أخرى، نجد أن فرض القانون تكتنفه صعوبات لأسباب فنية وثقافية وسياسية أو أيديولوجية؛ فبعض الدول مثل أفغانستان والصومال تفتقر إلى نظام مصرفي فعال. وهناك دول أخرى تفتقر إلى الخبرة الفنية والتكنولوجية الضرورية لعمليات التعقب المعقدة. وترفض بعض الدول استعداء جماعات السكان المحلية بينما لا تؤمن دول أخرى بأن جماعات معينة تموِّل الإرهاب بما أنها تنظر إلى عنف جماعات مثل حماس أو حزب الله على أنه معارضة مشروعة للقمع الإسرائيلي. غير أنه بحلول عام 2003، ووفقاً لوزارة الخزانة الأمريكية، كانت 173 دولة قد جمدت بعض الأصول، وأدخلت أكثر من 100 دولة تشريعات لمكافحة تمويل الإرهابيين، وأسست 84 دولة وحدات استخبارات مالية للتحقيق في النشاط المالي المشبوه، ولتبادل المعلومات مع الدول الأخرى.[61] غير أنه حتى مع مضي النظام الدولي نحو زيادة التعاون وتعقب تمويل الإرهابيين، فإن الإرهابيين يغيرون وسائلهم لنقل الأموال ويعتمدون بقدر أكبر على المراسلين الذين يحملون الذهب والأحجار الكريمة والنقد، ولا يمكن تعقب أيٍّ من هذه على الإطلاق.

على المستوى الدولي كثيراً ما استخدمت العقوبات الاقتصادية في محاولة لوقف رعاية الدول للإرهاب، أو لمنع تدفقات الأسلحة والإمدادات العابرة القوميات للجماعات الإرهابية. والمشكلات الرئيسية هنا ذات شعبتين:

- كثيراً ما تؤذي العقوبات الاقتصادية مواطني الدول المستهدفة بدلاً من الحكومات أو السلطات المتورطة في دعم التنظيمات الإرهابية.
- كثيراً ما تفضي المصالح القومية المتعلقة بالتجارة والإنتاج والدبلوماسية والنفوذ إلى كسر أو تجاهل العقوبات أو وقف الإجماع الدولي على فرضها في المقام الأول.

إن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب شيء صعب في أفضل الحالات.[62] عندما تكون المكاسب المالية والفرص التجارية أو النفوذ الدولي على المحك، فإن إرادة التعاون في

التهديد المشترك أو المشكلة المشتركة غالباً ما تصبح عرضة للتنازلات أو تتبخر كلية. ويمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة تنبع من الاختلافات حول تعريف الإرهاب، أو تطبيق تصنيف إرهابي على الجماعات التي يتم دعمها. وبينما اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بمساعدة جماعات إرهابية في العراق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد دعمت إدارة أمريكية سابقة في ثمانينيات القرن العشرين جماعة نيكاراجوية- الكونترا - التي استخدمت الإرهاب ضد حكومة ساندينستا وقتذاك.[63]

الاستخبارات، والإشراف، والمحاسبية

تطرح السرية العملياتية التي يتطلبها التحقيق في الإرهاب تحديات خاصة أمام المجتمعات المفتوحة التي تثمن المحاسبية بالنسبة إلى من يتولون حمايتها. وهناك تناقضات جوهرية بين التقاضي الجنائي ووظائف الاستخبارات في مكافحة الإرهاب، وينبغي إيجاد توازن بين الجوانب الوقائية وجوانب رد الفعل. والتوازن الذي يتحقق يعتمد بدرجة كبيرة على الكيفية التي يتصور بها المرء التهديد؛ فكلما كان التهديد أكبر كان الميل أشد إلى اتخاذ إجراءات وقائية، وإدعاء الحاجة إلى السرية، والالتفاف حول قواعد الإجراءات القانونية والمراجعة أو الإشراف القضائي.

عادة ما تدور المشكلات التحليلية الأولية التي تواجهها الأجهزة الأمنية المشاركة في مكافحة الإرهاب حول الحاجة إلى التمييز بين المستويات المختلفة من التهديد أو عدم القانونية، وتشمل هذه كيفية التمييز بين كل ما يأتي:

- حركات المعارضة المشروعة، وواجهات النشاط الإجرامي أو التخريبي أو الإرهاب.
- المؤسسات الخيرية والمالية الشرعية، وتلك المؤسسات التي تؤدي دور أدوات لغسل الأموال وتمويل الإرهابيين.

- الاحتجاج العنيف الذي يتصف بطبيعة أقل خطورة، والعنف الذي يهدد بوضوح الأمن الوطني.
- المتعاطفين أو رفاق السفر والمناصرين النشطين، وأعضاء الجماعات الإجرامية أو التخريبية أو الإرهابية.
- الذين يؤيدون العنف صراحة ولكن لا ينوون أبداً القيام بعمل، وأولئك الذين يخططون سراً لارتكاب العنف، ومن المرجح أن يفعلوا ذلك إذا استطاعوا.

والكيفية التي تتخذ بها هذه المشكلات طابعاً عملياتياً وتجد حلاً - كما يأمل المرء- لها انعكاسات واضحة على حماية الخصوصية والحقوق المدنية والسياسية الأخرى في مجتمع مراقبة متزايد الانتشار.

وتسلط قضية ياسين عارف، وهو إمام مسجد في ألْبَنِي Albany بولاية نيويورك، الضوء على أنواع المشكلات التي من الممكن أن تنشأ. أصبح عارف هدفاً للمراقبة بدون مذكرة قضائية؛ لأن اسمه ظهر في مفكرة وقعت في اليد بعد غارة قام بها الجنود الأمريكيون في العراق في حزيران/ يونيو 2003. وكشفت المراقبة سلسلة من المحادثات الهاتفية إلى سوريا، ومن ثم بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي عملية غش لتوريط عارف في مشروع لغسل الأموال. وتم ابتكار مخطط خيالي لاغتيال سفير باكستان لدى الأمم المتحدة باستخدام صاروخ يطلق من الكتف، واستُخدِم مهاجر باكستاني- شاهد حسين- كمخبر لإغواء زميل لعارف بالموافقة على غسل 50 ألف دولار أمريكي لازمة للحصول على صاروخ لتنفيذ الاغتيال المخطط له. وأصبح عارف نفسه متورطاً عندما طلب منه زميله محمد حسين أن يؤدي دور الشاهد. وقد أدين كلٌّ من عارف وحسين في نهاية الأمر، وحكم عليهما بالسجن 15 عاماً. تقدم محامو عارف باستئناف مدعين أن الأدلة ضده تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية عبر برنامج مراقبة بدون مذكرة قضائية. وادعى محاموه أن المعسكر الذي تم الإغارة عليه في العراق كان مليئاً باللاجئين، وأن اكتشاف اسمه لم يكن يعني بالضرورة أن له صلة بالمتمردين أو الإرهابيين. في الحقيقة كان عارف نفسه

لاجئاً بعد أن هرب من كردستان العراق مع أسرته بعد حرب الخليج الأولى، ووصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر سوريا في عام 1999.[64] وهنا نجد حالة أخرى تستغل فيها مكافحة الإرهاب المبادِرة أدلة وإجراءات خاصة لا يسمح بها عادة بموجب حكم القانون التقليدي. والحجة هنا تتلخص في أن الرجال الذين أدينوا كانوا سيتصرفون من تلقاء أنفسهم عاجلاً أو آجلاً، وأن عملية الغش كشفت فقط نواياهم الإجرامية، تماماً كما في فيلم **تقرير الأقلية**.

ويعكس التوتر بين أهداف التقاضي والاستخبارات، وظهور الإجراءات الخاصة لمعالجة ذلك، مرة أخرى التناقض بين "تفكير 10 سبتمبر" و"تفكير 12 سبتمبر" في مكافحة الإرهاب. في "تفكير 10 سبتمبر" نجد أن أنموذجي العدالة الجنائية والحرب رجعيان بشكل رئيسي، ولأن الإرهاب يقع في معظم الحالات في زمن السلم، فإن السلطة المدنية هي التي تسود حتى عندما يستخدم الجيش. وفي "تفكير 12 سبتمبر" تسود الخيارات العسكرية، ويأخذ الجهاز التنفيذي الأسبقية على الجهازين التشريعي والقضائي.[65] ويجادل "تفكير 10 سبتمبر" في أن الأمن يمكن أن يتحقق فقط في المدى الطويل بالمحافظة على حقوق وحريات الأفراد. وفي المدى القصير، إذا كان ينبغي تعليق الحقوق وتقليص الحريات، فيجب أن يكون الإشراف على القوات التي تمارس احتكار الدولة للعنف، والفقرات التي تبطل كل أجزاء القانون بعد مرور فترة محددة والمتعلقة بالسلطات الطارئة جزءٌ لا يجتزأ من حزمة الأمن. ويجادل "تفكير 12 سبتمبر" في أن كثيراً من الحقوق والحريات التي نأخذها كأمر مسلَّم به تعوق تأسيس أمن أفضل؛ لأن الإرهابيين يمكن أن يستغلوا هذه الحقوق والحريات لكي يخططوا الهجمات سراً، ولكي يتفادوا الكشف عنهم. يجب أن نضحي كلنا بحرياتنا لضمان الأمن، والمذنبون فقط هم الذين يخشون أي شيء من هذا القبيل.

إذن هل من الممكن مصالحة هذين الموقفين؟ هل هناك مكان لمراقبة المراقِبين في استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب؟ في مجال مكافحة الإرهاب المبادِرة تكمن الإجابة في

الالتزام بالاستخبارات الجيدة التي يعوَّل عليها، وتكون خاضعة للمحاسبية. هذه هي الطريقة الوحيدة لتبديد مخاوف كلٍّ من طرفي الانقسام الأيديولوجي. والإجابة على إصرار "مفكري 10 سبتمبر" على أولية حكم القانون نجدها تالياً. إذا اعتبرت السلطات المتزايدة أو التدابير الطارئة شيئاً أساسياً، فينبغي أن تعطى فرصة. ولكن إلى جانب هذه السلطات والتدابير الجديدة هناك حاجة موازية إلى الإشراف الموسع وإلى الفقرات التي تبطل كل أجزاء القانون بعد مرور فترة محددة. وعندما يحين الموعد النهائي لهذه الفقرات، فسوف تكون نجاحات وحالات فشل وتستر الاستخبارات هي من يحدد تنفيذ تلك الفقرات أو تمديد عمل السلطات. والإجابة على إصرار "مفكري 12 سبتمبر" على أولوية إجراءات المبادرة مثل الاعتقال والحبس الوقائي أو الاستباق نجدها تالياً. إذا أردت القضاء على "الأشرار" أو معاقبة الدول الراعية عسكرياً (أو حتى اقتصادياً)، فسوف تحتاج إذن إلى استخبارات يعول عليها ومتاحة بالنسبة لسلطات الإشراف المسؤولة لتبرير الأعمال وتوفير المحاسبية. يجب ألا تكون هذه السلطات منتقاة على أساس الأفضل أو مشوشة أو مسيسة لأسباب أيديولوجية، أو لتتستر على عدم الكفاءة وعدم الأمانة.

إن الإصرار على الاستخبارات الموثوقة والتي تخضع للمحاسبية لا يحل -بالطبع- كل شيء. فمشكلات التعاون بين الوكالات، ومعارك مناطق النفوذ من أجل السيطرة على الاستخبارات ونشرها، وقوقعة المعلومات، والقواعد البيروقراطية وإجراءات التصنيف التي تؤدي إلى إبطاء الاستجابات للاستخبارات الحساسة إزاء عنصر الزمن- كل ذلك يستمر في تعويق التبادل الفعال للاستخبارات وتحليلها في كلا القطاعين المدني والعسكري.[66]

من الواضح أن العواقب غير المقصودة لمكافحة الإرهاب الإكراهية التي رسمت خطوطها العريضة في الفصل الثاني تتفاقم عندما تكون مكافحة الإرهاب مبادِرة. ولأن الإجراءات تتخذ ضد أشخاص لم يرتكبوا بعد أعمالاً إرهابية أو جنحاً جنائية ذات علاقة، فإن عبء البرهان يقع على محلل الاستخبارات لكي يثبت أن الإجراءات كانت مسوغة. وعندما تعتبر إجراءات مكافحة الإرهاب المبادِرة تعسفية، وغير متناسبة، أو تستهدف المتفرجين الأبرياء، وقتها يمكن أن تكون العواقب كارثية؛ إذ يمكن أن تتقوض المشروعية

بدرجة خطيرة، وتدمر مصداقية وكالات الاستخبارات، وينطلق الشك في المزاعم المستقبلية للحكومة أو أعمالها. إن مكافحة الإرهاب لا تتم في فراغ، فالناس من كل الأنواع والآراء يراقبون ويتفاعلون. وبناء على ذلك، من المهم النظر إلى ما وراء الإجراءات الإكراهية المجردة سواء كانت رجعية أو مبادِرة، والتفكير في هذه الجماهير الأوسع التي تراقب وتستمع، في الوقت الذي يتكشف فيه الصراع ويتطور بين الإرهابيين ومكافحي الإرهاب. وهذا هو موضوع الفصل التالي الذي ينظر في مكافحة الإرهاب الإقناعية والبعد التواصلي لهذا الصراع.

الفصل الرابع

مكافحة الإرهاب الإقناعية

تتضمن مكافحة الإرهاب فهم الأفكار التي تشكل أساس استخدام الإرهاب في الحياة الاجتماعية والسياسية والتعامل معها. ولهذا المنحى جوانب أيديولوجية، وسياسية، واجتماعية، ودينية. وللإرهابيين دوائر مناصرة تشمل الأتباع، والمتعاطفين، والمساندين النشطين أو السلبيين. ويجب أن تتعامل مكافحة الإرهاب مع هذه الجماهير الأوسع. وهذه هي الدعاية، أو كسب "القلوب والعقول" في مكافحة الإرهاب، التي يجب أن تتكامل مع الأنواع الأكثر قهراً من الاتصالات، والتي تتجسد في العدالة الجنائية ونماذج الحرب. يدرس هذا الفصل استراتيجيات الاتصالات التي يمكن تطبيقها في مكافحة ومنع استقطاب الإرهابيين، والتخطيط والعمل الإرهابي، إضافة إلى دعم الدول للإرهاب. ويتناول الفصل أهمية الجماهير المتعددة، والحاجة إلى تنسيق الرسائل المختلفة لكل جمهور منها.

الطبيعة التواصلية للإرهاب ومكافحة الإرهاب

إن الإرهاب، سواء كان إرهاب الدول أو المتمردين أو الإرهاب العابر للقوميات أو النوع العالمي، هو استراتيجية تواصلية مصممة لكي توصل رسائل محددة لتشكيلة من الجماهير المختلفة باستخدام خليط من القهر (التهديد، والعنف، والإرهاب)، والإقناع (المطالب الصريحة أو الضمنية). وتعريف الإرهاب الذي ورد في المقدمة يمكن تقسيمه إلى عناصر مكونة كما يلي:

- الجمع بين استخدام العنف والتهديد به.
- التخطيط للإرهاب سراً.

- تنفيذ الإرهاب بدون تحذير عادة.
- توجيه الإرهاب إلى مجموعة واحدة من الأهداف (الضحايا المباشرين).
- الإرهاب الذي يحمل الضحايا قسراً على الإذعان، أو يفرض الولاء قهراً.
- الإرهاب الموجه إلى مجموعة ثانية من الأهداف (أهداف المطالب).
- الإرهاب الرامي إلى التخويف أو التأثير على جمهور أوسع (بهدف الترويع أو جذب الاهتمام).[1]

بعدها يمكن على الأقل التمييز بين أربعة أنواع أو فئات مختلفة من الجمهور:

1. الضحايا المباشرون، ويشمل هؤلاء الضحايا الذين يبقون على قيد الحياة، وأسر وأصدقاء الضحايا.
2. أهداف الإرهاب، ويشمل هؤلاء الناس الذين يتماهون مع الضحايا، مثلاً أعضاء المجموعة الإثنية نفسها، الطبقة، الأمة، أو المهنة، إضافة إلى الجمهور العريض في حالة الهجمات الجزافية المفرطة، أو الهجمات ذات الخسائر الضخمة.
3. أهداف لفت الانتباه، ويشمل ذلك النخب الوطنية والعالمية، والجمهور العريض، والإعلام، إضافة إلى المتعاطفين مع الإرهابيين وأتباعهم ومسانديهم، و المجندين المحتملين على نحو أكبر من الأهمية.
4. أهداف المطالب (سواء كانت صريحة أو لا) مثل المسؤولين الحكوميين، والعاملين في فرض القانون، والعسكريين، وقوات حفظ السلام، والوكالات الإنسانية، ووكلاء السيطرة الاجتماعية الآخرين.

تشير كلمة "ترويع" المضمنة في مصطلح الإرهاب إلى أثر هذه الصيغة الخاصة من العنف على جمهور معين؛ أي أولئك الذين ينظرون إلى أنفسهم كضحايا محتملين في

المستقبل. وهؤلاء يمثلون أهداف الإرهاب (النقطة الثانية أعلاه). والضحايا المباشرون للإرهاب (النقطة الأولى أعلاه) هم ببساطة أداة لتوليد هذه الرسالة من الإرهاب، وإيصالها إلى ذلك الجمهور، وكثيراً ما يتم ذلك عبر الإعلام، حيث ينبغي ألا يتم التقليل من شأن الكلمة ونقل الأخبار والشائعة كذلك. ولكن هناك رسائل محتملة أخرى ضمنية أو صريحة، ربما يرغب الإرهابي في نقلها اعتماداً على أي نوع من الجمهور يرغب الإرهابي في مخاطبته:

- إذا كان الجمهور هو العدو، قد تكون الرسالة رسالة قوة وحصانة من العقوبة.
- إذا كان الجمهور من مناصري العدو، فقد تكون الرسالة لإضعاف المعنويات.
- إذا كان الجمهور من مناصري الإرهابي، فقد تكون الرسالة الكبرياء أو المجد.
- وإذا كان الجمهور هم المجندون المحتملون، فقد تكون الرسالة السحر، أو الإثارة، أو الإصلاح الروحي.

إن الجماعة الإرهابية التي عانت نكسات قاسية ربما ترغب ببساطة في أن تثبت للسلطات وربما لمناصريها أنها لاتزال لاعباً مهماً. بإيجاز، إن الغرض الأول الذي يمثل أساس معظم الأحداث الإرهابية هو إرسال رسائل إلى جماهير مختلفة مصممة لكي تبدل أو تعزز التصورات والمواقف الفردية. ومن المؤكد أن ماهية هؤلاء الأفراد- وأية جماهير ينتمون إليها- تعقد عملية الاتصالات، ولكنها تبقى اتصالات على الرغم من ذلك.[2]

إن مكافحة الإرهاب، هي أصلاً تواصلية مثل الإرهاب. وتحتوي أيضاً على عناصر إكراه وإقناع في آن معاً. ويستخدم أنموذج العدالة الجنائية التهديد بالعقوبات كوسيلة لردع الإرهابيين المحتملين من البدء في العنف الذي يهددون به. ومن ناحية ثانية، يستخدم أنموذج الحرب التهديد بالهجمات العسكرية الاستباقية لردع الدول التي يفترض أنها تدعم الإرهاب، والتهديد بالاغتيالات الاستهدافية، أو الاعتقال الوقائي

لردع الأفراد من السير في درب الإرهاب. وتخضع مسألة إن كان التهديد بالهجمات العسكرية يمكن تطبيقه بفاعلية على الجماعات الإرهابية نفسها لمناقشة متزايدة في "الحرب على الإرهاب" الراهنة، بما أن هذه الجماعات عادة ما تفتقر إلى الأراضي أو البنية التحتية الطبيعية التي يمكن تحديد موقعها واستهدافها بسهولة.[3] ومثل الرادع النووي ومبدأه المركزي المتمثل في التدمير المؤكد المتبادل، فإن مبدأ استباق الجماعات الإرهابية وأية دولة تدعمها يَعِد بـ"الانتقام السريع والفعال"، كما سماه الرئيس الأمريكي رونالد ريجان ذات مرة (انظر الفصل الثاني). وبذلك، يمكن النظر إلى مبدأ الدفاع الاستباقي بلغة تواصلية بدلاً من لغة عسكرية. وتتضمن العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية أيضاً الإبلاغ بالتهديدات وربطها بشروط محددة. وتشير الدعاية، والحرب النفسية، وحملات كسب القلوب والعقول، وفكرة توفير الحوافز للإرهابيين الذين يتخلون عن العنف ويبحثون عن دروب غير عنيفة، إلى هذه الفكرة عن مكافحة الإرهاب، حيث يتم نقل رسائل متنوعة إلى جماهير مختلفة.

ويشدد الدليل التقليدي لمكافحة الإرهاب على السلطات الإكراهية للدولة، وممارسة القوة الصلبة. وتساق أمثلة لهذه في المقاربات التي تمت دراستها في الفصلين الثاني والثالث. وكما أن الإرهاب خليط من الإكراه والإقناع، فكذلك مكافحة الإرهاب. والردع هو الشكل الأولي للإقناع بمعنى القوة الصلبة. وفي أنموذج الحرب تمثل السياسة الإعلانية للاستباق الشكل الأولي للإقناع. هذان الشكلان من "الإقناع الإكراهي" سوف تتم دراستها أولاً قبل الالتفات إلى استخدام "القوة الناعمة" أو البعد الدعائي لمكافحة الإرهاب.

الردع وأنموذج العدالة الجنائية

إن الطبيعة التواصلية لأنموذج العدالة الجنائية تكون أوضح ما تكون عندما نأخذ في الاعتبار طبيعة الردع. وعند التعبير عنها في أبسط أشكالها، فإن نظرية الردع ترى أن الهدف

الوحيد للعقوبة هو منع الأفعال المستقبلية ذات الطبيعة المشابهة لتلك التي أوقع بها العقـاب. وتميز المصطلحات الحديثة بين"الردع الخاص" الذي يوجه إلى المعتدي، و"الـردع العـام" الذي يوجه نحو آخرين. ويمكن تعريف الردع كمنـع عـن طريـق فـرض تهديـد قـانوني: «الردع ... هو بشكل رئيسي مسألة إعلان بعض الضرر، أو الخسارة، أو الألم الذي سـوف يأتي إثر عدم الإذعان. بعبارة موجزة، إن المفهوم المركزي هو التهديد».4 هذا الإقرار بالـدور المحوري للتهديد في فكرة الردع يسلط الضوء على الطبيعة التواصلية للقانون الجنـائي. إن المدونات الجنائية هي إعلانات بالأساس. وهي تحرِّم أعمالاً محددة، وتفرض عقوبات محـددة على من لم يذعن للقانون. وفرض العقوبات هو إعلان تهديد قانوني؛ ويشكل فرض القـانون (عن طريق الشرطة، والمحكمة، والوظائف العقابية) تنفيذ التهديد.

وينطبق الأمر ذاته على أنموذج العدالة الجنائيـة لمكافحـة الإرهـاب. وتحـرم العدالـة الجنائية والقانون الدولي معاً استخدام التهديد والعنف ضد الأشخاص، وكذلك الهجمات العنيفة على الممتلكات. وتمضي بعض المدونات القانونية إلى أبعد من ذلك وتحرم الإرهاب في ذاته، والذي يتم تعريفه عادة عـلى أسـاس أنـه اسـتخدام العنـف للتخويـف أو تعزيـز أهداف سياسية تحديداً. على أية حال، فإن ابتداع اعتداءات إرهابية محددة أمر لا داعـي لـه فعلاً، في ضوء تحريم كل المدونات القانونية للنشاطات التي ينهمك فيها الإرهابيون. كـان مدى وقسوة هجمات 11 سبتمبر هو ما دفع كثيراً من الدول لخلـق جرائـر خاصـة، بـما في ذلك بعض الحالات التي تحرم عضوية منظمة إرهابية، أو خلق جرائر خاصة مثـل تمجيـد العنف. وقبل11 سبتمبر كانت فقط الدول التي فيها حملات إرهابية مستمرة وقاسـية هـي التي مضت في ذلك الدرب مثل المملكة المتحدة وتركيا.

ما هي الروادع القانونية ؟ وكيف تعمل بالفعل؟ وما هي تأثيراتهـا؟ حـدد البـاحثون خمسة منها:

1. الردع البسيط.
2. التربية الأخلاقية.

3. بناء العادات.

4. غرس احترام القانون.

5. توفير أساس منطقي للطاعة.[5]

في الأول، تشمل التأثيرات "مجرد تأثير مثير للذعر" أو "التخويف" وكذلك تأثير تحليل التكلفة-الفائدة حيث يزن الفرد الجوانب الإيجابية والسلبية، ويختار مساراً ملتزماً بالقانون. ويعتبر كثيرون أن هذا تأثير مباشر لخطر العقوبة. والأربعة الأخرى هي تأثيرات غير مباشرة؛ إذ تشير التربية الأخلاقية إلى الوظيفة التي تضفي الأخلاقية أو الوظيفة التربوية للعقوبة بحيث يصبح من الممكن أن يغير إلحاق العقوبات بفعل محرم مواقف الناس تجاه الفعل نفسه، ويجعله يبدو خطأً. ويشير "بناء العادات" إلى الكيفية التي يمكن بها لخطر العقوبة أن يحفز السلوك المعتاد الملتزم بالقانون. والاثنان الآخران بدهيان. إذا تعلم فرد شيئاً عن طبيعة المعايير الاجتماعية، وقدسية القانون، وقيمة السلوك المطيع، أو قوة الطاعة كذريعة لإبعاد ضغط الأقران الذي ينتج الجريمة، فإن هذه تأثيرات إضافية علاوة على تأثير التخويف الذي يتصف بالردع المجرد. والمعنى الضمني، على أية حال، هو أن التهديد والخوف من العقوبة ليسا هما الشيئين الوحيدين المضمنين في الردع، مع أنهما محوريان. هناك أسباب أخرى يمكن تعلمها فيما يتعلق بالمعايير والقيم وطاعتهما.

هناك عدد من الافتراضات عن الطبيعة البشرية تشكل أساس الأنموذج الرادع للعقوبة؛ إذ يفترض أن البشر عقلانيون وذوو متعة (تجذبهم المسرات وينفرهم الألم)، ويمتلكون إرادة حرة، ويعرفون دائماً ما يؤذيهم، ويمتلكون السيطرة الذاتية، ولهم القدرة على التعلم من تجاربهم الخاصة ومن تجارب الآخرين، ويردعهم الخوف، ولهم معرفة بالقوانين والعقوبات. وإذا أخذنا كل هذه معاً تبرز صورة معينة للإنسان: إنه فرد عقلاني، ومدرك، وماكر (فيما يتعلق بصنع القرار) يؤسس أفعاله أو أفعالها على التحليل الحذر لعواقب هذه الأفعال التي يقوم تحليلها بدوره على التجربة المباشرة وتلك التي تتم بالوكالة، وعلى معرفة بالقانون. وصورة الإنسان هذه التي تتصف بالعقلانية والخاضعة

للتحكم تنبع بدورها من رأي معين عن أصول الحالة الإنسانية: العقد الاجتماعي ودوره في منع حرب توماس هوبز Hobbes؛ أي حرب الجميع ضد الجميع.

هذه الصورة العقلانية عن البشر هي أساس النظام الكلاسيكي للعدالة الجنائية مع قيودها الإجرائية- حكم القانون- على ممارسة سلطة الدولة. ينقل القانون رسائل إلى جماهير محددة وعامة. وإحداها، كما أشرنا أعلاه، هي التهديد والتخويف، ولكن الأخريات يتعلقن بالمعايير المقبولة للسلوك، وقيمة الطاعة بالنسبة لمدونات معينة، وتبرير طاعة القانون واحترامه.

والمشكلة الرئيسية بالنسبة إلى هذه الصورة تتمثل في أن البشر ليسوا عقلانيين دائماً، ولا يدفع سلوكهم دائماً بتحليل التكلفة-الفائدة إلى الحذر. وما تتجاهله هذه الصورة بالطبع هو السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع للوجود الإنساني. إن البشر جزء لا يجتزأ من شبكات اجتماعية وثقافية وسياسية ودينية، وهذا يؤثر في أي حساب تفاضل فردي للفعل ورد الفعل. ووظيفة المستقطِب الإرهابي أو الدعائي الإرهابي هي استخدام هذه السياقات الأوسع لإقناع الناس بأن قيم عدو معين ومعاييره وقوانينه لا تستحق الاحترام أو الطاعة. وهي وظيفة، في الواقع، مضرة أو خطرة على رفاهية المجند أو المناصر. ويبني المستقطب أيضاً مجموعات قيم مختلفة ومنفصلة لتدخل في تضاد مع قيم الاتجاه السائد الخاصة "بالعدو". جادل الكثيرون في أن الانتحاريين "لا يمكن ردعهم"[6] لأنهم ملتزمون بالموت من أجل قضية تشكل أساسها قيماً غريبة كلية بالنسبة إلى المجتمع الغربي العلماني؛ قيماً مثل الرغبة في دخول الجنة، والحصول على الحور العين، واستعادة شرف أسرهم التي أسبغ عليها العار إثم المجند الانتحاري، أو الحصول على الهيبة والكسب المادي لأسرهم من خلال الاستشهاد.[7]

ويسبب أن الرسالة المركزية للإرهاب، مثل الرسالة المركزية للردع، تتمثل في التهديد والتخويف، فإن الأشياء الوحيدة التي تفصل الأنموذج الرادع للعقوبة عن إرهاب الدولة هي حكم القانون وامتيازات قواعد الإجراءات القانونية. وهذه "القوانين" هي التي

تضفي الشرعية على ممارسة التهديد والعنف بوساطة الأطراف الفاعلة في الدولة. عندما تبدأ الدول في اعتقال كل من لا ترغب فيه، وتستخدم التهم الزائفة أو المحاكمات الصورية لتخويف السكان، وقتها يدخل الأنموذج الرادع للعقوبات في عهد من الإرهاب. إن صفة الشرعية التي توفرها قواعد الإجراءات القانونية وحكم القانون تكون قد ضاعت، وأصبحت ممارسة السلطة ببساطة وظيفة للقوة المتوحشة، وتشبه كثيراً القوة المتوحشة الخاصة بالإرهابي.[8] وهذا هو الخطر الكبير لاستخدام القوانين الخاصة، والسلطات الخاصة فيما يتعلق بالاعتقال والحبس، والقوانين الخاصة فيما يتعلق بعقوبة السجن. وهذا هو السبب في أن الإرهابيين الذين يقومون بالدعاية يحاولون تصوير جهود مكافحة الإرهاب في أكثر أشكالها ظلمة، والسبب في أن الحالات المفرطة لمكافحة الإرهاب تصب في مصلحتهم بطريقة مباشرة.

والطريقة الأخرى التي يتشابه بها الردع والإرهاب تتلخص في أن العملية التواصلية التي تشكل أساس الردع يمكن أيضاً أن تصبح معقدة عن طريق تعددية الجماهير ودوائر المناصرين. يستهدف الردع الخاص المعتدي، ويثبط تكرار الاعتداءات. ولكن الردع العام يستهدف جمهوراً أوسع، ويستخدم المعتدي المدان وسيلة ينقل عن طريقها ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به، وكيف أن الذين ينتهكون القانون سوف يتم التعامل معهم. وكما أن للإرهاب ضحايا مباشرين وأهدافاً، فكذلك الأمر مع المقاربة الرادعة في مكافحة الإرهاب. وهذا يصدق على المستوى الفردي وعلى مستوى المجموعة والدولة. وفي حالة الانتحاري الذي يفجر نفسه، مثلاً، هناك أيضاً الأسرة والأصدقاء والمستقطِب والمدرب والممول، إضافة إلى الدول الراعية المحتملة للجماعة التي تستخدم الانتحاري كسلاح. وربما يتقاسم كل فرد القيم والأهداف نفسها. ويمكن أن يوجَّه الردع إلى أجزاء مختلفة من الشبكة الاجتماعية والسياسية للانتحاري اعتماداً على الشخص الذي يخاطبه المرء. والبعض، مثل الأسرة والمستقطب أو الدولة الراعية، ربما يكونون معرضين للتأثير.[9]

في المجتمعات المتعددة الثقافة، مثل كندا والكثير من العالم الغربي على نحو متزايد، يمكن أن تكون هناك تعددية للقوانين والمدونات التي يدين الأفراد بالولاء لها. ويتحدث أحد المحللين عن "التعددية القانونية"[10] التي بموجبها يمكن للمدونات والقيم وحتى القوانين المتضاربة أن تتنافس من أجل ولاء الناس أنفسهم. وينبغي على الجماعات الإرهابية أيضاً أن تتعامل مع هذه المشكلة. يتقاسم كثير من المجندين ولاءات ليس للجماعة فقط، ولكن أيضاً للأسرة والقبيلة ومجتمع الاتجاه السائد. ويتضمن جزء مما يغرس من قيم في المجند الجديد للجماعة الإرهابية، قطع روابط الولاء والعواطف المنافسة تلك. وينبغي على المهاجرين إلى دول جديدة أن يتعلموا الاتساق مع قوانين تلك البلاد، وهذا يعني أحياناً التناقض مع القوانين والمدونات الأخرى في دولة الموطن. ونجد هنا أن ختان الأنثى مثال جيد، وهي ممارسة عامة في إفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى مصر واليمن، ولكنها محظورة في معظم الدول الغربية. وفي مصر تم حظر هذه الممارسة منذ عام 1996، ولكن أُجري مسح في عام 2005، وبين أن 96٪ من اللواتي أجبن عن الأسئلة تم ختانهن،[11] وهذا يوضح مدى صعوبة تغيير التقاليد الراسخة. لقد أصبحت تلك الأحكام مصدراً للتوتر في المجتمعات الغربية، حيث تدخل الأقليات التي ترغب في اتباع تلك العادة في نزاع مع النظام القانوني السائد. إن ممارسة ارتداء الحجاب أو غيره من أغطية الوجه أصبحت أيضاً نقطة تنازع، وخاصة في المملكة المتحدة، بينما كان غطاء الرأس مصدراً مستمراً للتوتر في فرنسا وتركيا.[12]

إن المركب التواصلي الذي يتفاعل ويتطور داخله كل من الإرهابيين ومكافحي الإرهاب هو متغير حاسم في فهم كيفية اختيار الأفراد والجماعات اللجوء إلى الإرهاب، والتخلي عنه، أو الامتناع عن استخدامه في المقام الأول لصالح وسائل أخرى للاحتجاج والمناصرة والانشقاق. وهو يساعد أيضاً في فهم الكيفية التي تختار بها الدول استخدام الوسائل الإكراهية للسيطرة على الإرهاب؛ مثل العدالة الجنائية، أو مكافحة التمرد والتخلي عن استخدامه، أو الامتناع عن استخدام هذه الوسائل في المقام الأول لصالح وسائل أخرى للسيطرة. إن التشابه التواصلي بين الإرهاب وأنموذج العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب يمثل عنصراً واحداً من ذلك، فماذا عن أنموذج الحرب؟

أنموذج الردع، والاستباق، والحرب

إن أنموذج الحرب؛ أي استخدام القوة المضادة لإضعاف عدو متصور، أقل وضوحاً فيما يتعلق بطبيعته التواصلية، على الأقل من النظرة الأولى. ومع ذلك، فإذا فكرنا في طبيعة الردع في الميدان النووي، فإن مفهوم التدمير المؤكد المتبادل هو في الأساس عملية تواصلية. يَعِد واحد من الطرفين بالانتقام السريع والضخم (الضربة الثانية في حالة الهجوم الأول)، ومصداقية هذا التهديد هي ما يردع الطرف الآخر من توجيه ضربة في المقام الأول.[13] إذن بهذا المعنى، فإن السياسة المعلنة والخاصة "بالانتقام السريع والفعال" يمكن النظر إليها كشكل آخر من الردع الذي يقوم على ممارسة القوة العسكرية عوضاً عن تطبيق القانون. في أثناء ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين كان التشديد على الاستباق يتم في سياق الضربات الانتقامية على الدول الراعية للإرهاب أو معسكرات تدريب الإرهابيين وملاذاتهم الآمنة (انظر الفصل الثاني). وعلى نحو مختلف، كان يتم الترويج لمبدأ الاستباق في إدارة بوش الابن الثانية كبديل للاحتواء والردع في مجالات دعم الدول للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة ما يسمى بـ "الدول المارقة" (انظر الإطار اللاحق). وقد صرح أحد المناصرين الرئيسيين للمبدأ - نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك شيني - في عام 2003 قائلاً: «إن الضعف والانسياق والتردد في وجه الخطر يشجع الهجمات. ولكن القوة والعزم والعمل الحاسم تهزم الهجمات قبل أن تستطيع الوصول إلى ترابنا».[14] ونجد هنا الحجة الصارمة والإطلاقية للاستباق هي: ألا تفعل شيئاً مقابل أن تفعل شيئاً قبل فوات الأوان. وهي توحي بأن الشكل الفعال الوحيد للمنع هو عمل أحادي وعسكري، وتعني ضمناً أن الردع القانوني مستحيل، وخاصة إذا كان يعتمد على التعاون الدولي: «الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالعمل المتعدد الأطراف حيثما يكون ذلك ممكناً. ومع ذلك، فإن هذا الالتزام لا يتطلب منا أن نوقف كل شيء، ونهمل دفاعنا الخاص فقط بسبب الحق في القرار النهائي لحكومة أجنبية واحدة. في النهاية، يجب أن تتولى أمريكا أمر أمنها القومي الخاص».[15] والمعنى المضمن هنا يتلخص في أن التعاون الدولي رهينة لفيتو أي عضو دائم في مجلس الأمن، وأن خطر عدم الاتفاق في المجتمع الدولي

يساوي ألا تفعل شيئاً. وتماماً كما أن "القوة والعزم والعمل الحاسم" هي الترياق المضاد للضعف والانسياق والتردد، كذلك فإن "الاستباق والعمل الأحادي (الحاسم)" هما الترياق المضاد للعوائق العصية التي تواجه استراتيجية الردع الأكثر تقليدية، والمتأصلة في القانون والتعاون الدوليين.

> في ضوء أهداف الدول المارقة والإرهابيين، لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك الاعتماد فقط على وضع رد الفعل كما كنا نفعل في الماضي. إن عدم القدرة على ردع مهاجم محتمل، ووضوح وإلحاح أخطار اليوم، وحجم الضرر المحتمل الذي يمكن أن يسببه اختيار خصومنا للأسلحة، لا تسمح بهذا الخيار. لا يمكننا أن ندع أعداءنا يوجهون الضربة الأولى.
>
> يجب أن نكون على استعداد لوقف الدول المارقة ووكلائها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من التهديد بأسلحة الدمار الشامل أو استخدامها ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائنا وأصدقائنا. لن تعمل المفاهيم التقليدية للردع ضد عدو إرهابي تكون تكتيكاته المعلنة هي التدمير الوحشي واستهداف الأبرياء، والذي يبحث من يسمّون جنوده عن الشهادة من خلال الموت، والذي يشكل غياب الدولة أقوى حماية له.
>
> Exract from George W. Bush, "National Security Strategy Statement," issued on September 17, 2002.

ومع ذلك، هل يعكس مثل هذا التصوير الأبيض والأسود للاختيارات السياسية الواقع فعلاً؟ وهل البديل للاستباق العسكري هو بالضرورة الضعف والانسياق والتردد أو وقف كل شيء وإهمال الدفاع عن أنفسنا؟ مثل هذا الرأي المستقطب الذي يقوم على إما هذا أو هذا والصفري الحاصل مضلل وخطير في آن معاً. فهو مضلل لأنه يوحي بأن الاستباق العسكري هو الخيار الوحيد المتاح. في الحقيقة، أظهرت البحوث أن الردع يمكن أن ينجح، وخاصة في منع الجماعات الإرهابية من التعاون مع بعضها البعض. ففي الفلبين، مثلاً، مُنعت جبهة تحرير مورو الإسلامية من التعاون مع الجماعات الأخرى من خلال «الاستجابة لبعض أهداف الجماعة السياسية ثم تعريض تلك الاستجابة للخطر لمنع جبهة تحرير مورو الإسلامية من التعاون مع القاعدة والجماعة الإسلامية».[16] وللكثير من

الجماعات هموم محلية، وليس بالضرورة أن تكسب شيئاً من مزاملة الجماعات ذات التوجه العالمي، وخاصة إذا أتقنت الحكومات وحلفاؤها مقاربتها لكي تجعل كفة الميزان تميل إلى صالح هذه الجماعات المحلية التي تتعاون معها. في استراتيجيتها القومية لمكافحة الإرهاب لسنة 2006، أقرت الحكومة الأمريكية بذلك الآن، وخاصة في ردع الإرهابيين حتى لا يستخدموا أسلحة الدمار الشامل. ويتناول أحد الأهداف الستة للتعامل مع إرهاب أسلحة الدمار الشامل الردع الآن صراحة:

> يجمع حساب الردع الجديد بين الحاجة إلى ردع الإرهابيين والذين يدعمونهم عن التفكير في هجوم بأسلحة الدمار الشامل. وفي حالة فشل ذلك، يحملهم على العدول عن تنفيذ هجوم بالفعل. ربما لا تنجح التهديدات التقليدية؛ لأن الإرهابيين أظهروا عدم اهتمام بحياة الأبرياء، وفي بعض الحالات بحياتهم هم أيضاً. نحن في حاجة إلى مدى من استراتيجيات الردع التي تكون متناسبة مع الوضع ومع العدو. سوف نوضح أن الإرهابيين ومن يساعدونهم أو يرعون هجوماً بأسلحة الدمار الشامل سوف يواجهون احتمال استجابة ساحقة على أي استخدام لمثل هذه الأسلحة. سوف نسعى إلى تثبيط الهجمات بتحسين قدرتنا على تخفيف تأثيرات الهجوم الإرهابي الذي يتضمن أسلحة الدمار الشامل، والحد من أو منع الإصابات على نطاق واسع، والتشويش الاقتصادي، أو الذعر. أخيراً، سوف نعمل على تأمين أن تكون قدرتنا على تحديد مصدر أي هجوم معروفة جيداً، وأن تصميمنا على الاستجابة بطريقة ساحقة على أي هجوم لن يكون أبداً محل شك.[17]

إن خطاب "إما هذا أو ذاك" حول الخيارات السياسية خطير؛ لأنه يعمينا عن طرق ربما تكون مثمرة لمكافحة الإرهاب بقدر أكبر، والتي ربما تكون لديها فرصة أفضل لتفادي العنف المتزايد والمتوالي الذي تولده ردود الفعل العسكرية. وكما أن خطاب ودعاية الإرهابيين يمكن أن تعمي الأتباع والمجندين عن مسارات وخيارات بديلة، كذلك فإن خطاب ودعاية مكافحة الإرهاب يمكن أن تعمي المواطنين والجماهير، إضافة إلى النخب الشرطية والإعلامية، عن الوسائل البديلة لمكافحة التهديد.[18] وقد طورت قواتها العسكرية والأمنية كلٌّ من الخبرة التكنولوجية والعزم على استخدام الإكراه بتشكيلة واسعة من الطرق. ويصف أحد المحللين بعض التقنيات: «جمع الاستخبارات سراً

وعلانية، ووضع حواجز طرق دائمة ومؤقتة، وتطويق المدن وفرض حظر التجوال، والقيام بعمليات بحث من منزل إلى منزل عن الأسلحة والمشتبه بهم، وأسر وقتل المطلوبين».[19]

بعبارة أخرى، إن أعمال الدول المجاورة، وتصليب الهدف المادي على الحدود الخارجية كانت أكثر فاعلية من استخدام القوة والإكراه. من الواضح أن الإرهاب ومكافحة الإرهاب لهما علاقة لصيقة، ويمكن دراستهما وتحليلهما على أفضل وجه معاً وليس بمعزل عن بعضهما البعض. وإحدى وسائل فعل ذلك هي التحرك إلى ما وراء المتغيرات القانونية والعسكرية لمكافحة الإرهاب، سواء أكانت إكراهية أم إقناعية للنظر بشكل أكثر اتساعاً في كيفية التعامل مع تعددية الجماهير والرسائل التي تعتبر محورية بالنسبة لاتصالات الإرهابيين. وهذا يعني نظرة أكثر فحصاً للبعد الدعائي لمكافحة الإرهاب.

البعد الدعائي لمكافحة الإرهاب: الفوز بالقلوب والعقول

في المجتمعات الديمقراطية، ولأسباب وجيهة كثيرة، تجنح مصطلحات مثل: "الدعاية"، "الحرب النفسية"، "الحرب السياسية"، "حرب المعلومات"، "إدارة التصورات"، نحو أن تكون لها دلالات ازدرائية وتثير صوراً للأخ الأكبر، والشرطة الفكرية في رواية **ألف وتسعمائة وأربعة و ثمانين** لجورج أورويل George Orwell. إن الإرهاب عندما يتم تصوره في شكل "دعاية من خلال الأفعال" يسلط الضوء على الطبيعة التواصلية للظاهرة، بحيث يسمح وسيط العنف والتهديد بالعنف ببث رسائل إلى جماهير محددة. ومن ثم، فإن مكافحة الإرهاب يجب أن تتضمن ليس فقط مكافحة العنف والتهديد، بل الرسائل التي يتم توصيلها أيضاً. إن الإرهابيين لا يهتمون بضحاياهم المباشرين بقدر ما يهتمون بتأثير هؤلاء الضحايا على مختلف الجماهير. وبهذا المعنى، نجد أن الإرهابيين لا يقاتلون من أجل مناطق طبيعية، ولكن من أجل المناطق الأكثر زوالاً المتمثلة في العواطف والأفكار والمعتقدات والتصورات؛ قلوب وعقول المشاهدين والمستمعين. وإذا كان الإرهاب شكلاً من الحرب النفسية، فإن البعد الدعائي يصبح عنصراً مهماً في

مكافحة الإرهاب أيضاً. والهدف هو إحداث تغيير في المواقف والسلوك في مجموعات أو جماهير مستهدفة بشكل خاص.

إن الطبولوجيا [أي الدراسة أو التحليل أو التصنيف القائم على الأنواع والفئات، المترجم] التي تقسم جماهير الإرهابيين إلى ضحايا مباشرين، وأهداف للإرهاب، وأهداف للفت الانتباه، وأهداف للمطالب، تمثل طريقة واحدة في التفكير في نوع هذه الجماهير. على أية حال، بعض من هذه الجماهير يتألف من أنواع من الناس مختلفة بدرجة هائلة: على سبيل المثال، تشمل أهداف لفت الانتباه كلاً من دوائر مناصري الإرهابيين والدوائر الحكومية. وهناك طريقة أفضل لتقسيم الجماهير، وتتم بموجب المجموعة المرجعية: مجموعة الفرد الخاصة ومجموعة خصمه. والمجموعة المرجعية الخاصة بالفرد يمكن أن نسميها "داخلية"، بينما يمكن أن نسمي المجموعة المرجعية للخصم "خارجية". بالنسبة إلى الإرهابي، سوف تشمل المجموعة المرجعية الداخلية الداعمين، والمتعاطفين، والمجندين المحتملين؛ كلهم أجزاء من أهداف لفت الانتباه التي ذكرت أعلاه. وسوف تشمل المجموعة المرجعية الخارجية أهداف المطالب، وأهداف الإرهاب، وجماهير الكتلة الأكبر الذين هم وسط أهداف لفت الانتباه أيضاً. وبالنسبة إلى مكافح الإرهاب سوف تنعكس المجموعة المرجعية؛ فسوف تشمل المجموعة المرجعية الخارجية الجماعات الإرهابية وأنصارها، والمتعاطفين معها، والمجندين المحتملين. وسوف تشمل المجموعة المرجعية الداخلية الحكومات والبيروقراطيات، بما في ذلك تلك التابعة للحلفاء، ومجموعات الضحايا، والمواطنين، والجماهير الضخمة الداخلية والدولية، والإعلام.

يمكن التفكير في التغيير الموقفي والسلوكي بطريقتين: تعزيز أو تعديل المعتقدات القائمة، والمواقف، والعادات. وتعديل المعتقدات والمواقف والعادات غير المرغوب فيها هو هدف للعمليات الهجومية بما أن الغاية هي تغيير ما يعتقد فيه، ويفكر فيه، أو يفعله الناس. وتعزيز المعتقدات والمواقف والعادات المرغوبة هو هدف العمليات الدفاعية، بما أن الفكرة هنا تتلخص في دعم نظم المعتقدات القائمة والمواقف وأنماط السلوك التي تنبثق

منها في مواجهة المعتقدات غير المطلوبة أو غير المرغوبة، والمواقف وأنماط السلوك التي تنبثق بدورها منها.

وإذا جمعنا متغيريْ الهدف أو المجموعة المرجعية والنتائج الموقفية أو السلوكية، فستبرز أربعة أنواع مختلفة من العمليات النفسية (انظر الشكل 4-1):

الشكل (4-1)

أربع تشكيلات من العمليات النفسية اعتماداً على الدوائر المستهدفة والتأثير على المعتقدات، والمواقف، والعادات

	موجهة إلى دائرة مناصري الإرهابي	موجهة إلى دائرة مناصري مكافح الإرهاب
ترويج المعتقدات والمواقف والعادات المرغوبة	العمليات النفسية الخارجية الهجومية	العمليات النفسية الداخلية الهجومية
منع المعتقدات والمواقف والعادات غير المرغوبة	العمليات النفسية الخارجية الدفاعية	العمليات النفسية الداخلية الدفاعية

1. العمليات النفسية الخارجية الهجومية تستهدف ترويج التصورات، والصور، والآراء، والمواقف أو العادات المرغوبة وسط أعضاء منظمة الإرهابي أو قاعدة مناصرته.

2. العمليات النفسية الخارجية الدفاعية تستهدف منع التصورات، والصور، والآراء، والمواقف أو العادات غير المرغوبة وسط أعضاء منظمة أو قاعدة مناصرة الإرهابي.

3. العمليات النفسية الداخلية الهجومية وتستهدف ترويج التصورات، والصور، والآراء، والمواقف أو العادات المرغوبة وسط أعضاء منظمة مكافح الإرهاب أو قاعدة مناصرته.

4. العمليات النفسية الداخلية الدفاعية وتستهدف منع التصورات، والصور، والآراء، والمواقف أو العادات غير المرغوبة وسط أعضاء منظمة مكافح الإرهاب أو قاعدة مناصرته.

عند التفكير في العمليات النفسية، كثيراً ما يخطر في البال استهداف خصوم المرء، وهو ما تركز عليه الأدبيات بشكل نموذجي. ومخاطبة دوائر مناصري المرء مهمة بقدر مساوٍ حتى وإن كان يتم تجاهلها كثيراً. وسوف تبيّن مناقشة هذه الفئات الأربع من العمليات النفسية كيف يمكن تكميل الأشكال الأربعة الأكثر إكراهاً لمكافحة الإرهاب المجسدة في العدالة الجنائية ونماذج الحرب أو حتى استبدالها باستراتيجيات وتكتيكات تعتمد بقدر أقل على احتكار الدولة للعنف. وكل خيارات الاستجابة تنقل معلومات من نوع ما إلى جماهير مختلفة؛ وهي معبرة ورمزية فضلاً عن أنها وسيلة حاسمة الأهمية. بالطبع، إن الرسائل المعينة التي يتم تلقيها فعلاً بوساطة جمهور معين ربما لا تكون مما ينوي المرسل نقله. وهذا جزء من التعقيد المتأصل في مكافحة الإرهاب، ويمكن أن يفضي إلى عواقب غير مقصودة. وهذا هو السبب في أنه من المهم فهم الأنواع المختلفة من الرسائل، والجماهير، والممرات التواصلية المتضمنة في الشبكة المعقدة للتفاعل بين الإرهابي ومكافح الإرهاب.

العمليات النفسية الخارجية الهجومية

يمكن للحكومات الديمقراطية أن تحاول ترويج التصورات المرغوبة وسط الأفراد من أعضاء المنظمات الإرهابية، والمتعاطفين معهم، ومناصريهم الأجانب. وواحد من أهم التصورات يتمثل في أنه لا طائل من وراء الإرهاب. يتوقع الإرهابيون استجابة قوية من الحكومات التي يهاجمونها، واستجابة تأخذ شكل الذعر وسط مناصري هذه الحكومات. ويستنتج أحد تحليلات نظرية اللعبة أن الإعلانات ذات المصداقية التي تصدرها الحكومات عن أنها سوف تعيد فوراً تشييد أي صرح ثقافي أو رمز يحطمه الإرهابيون سوف تثبط بفاعلية مثل هذه الهجمات بتغيير توقعات الإرهابيين.[20] وإظهار العزم والتضامن جماهيرياً، كما حدث عقب تفجيرات مدريد عام 2004، أو التصميم على مواصلة الحياة اليومية برغم الإرهاب، كما فعل البريطانيون عقب تفجيرات لندن عام 2005، يرسل رسالة عن أن استراتيجية الإرهابيين لا تصادف نجاحاً.[21] كثيراً ما تبالغ

التغطية الإعلامية في عنف الهجمات الإرهابية وتحويلها الناس إلى ضحايا، وتتجاهل رسالتها أو تقلل من شأنها.[22] وهذا أيضاً يقوض الاستراتيجية الإرهابية التي تتوقع من الإعلام أن يعطي الإرهابيين منبراً لمظالمهم. على نحو مشابه، إذا كانت نجاحات فرض القانون، مثل اعتقال وإدانة ومعاقبة الإرهابيين، يتم ترويجها جماهيرياً على نطاق واسع، فإن الرسالة التي تصل إلى الإرهابيين الآخرين ومناصريهم يمكن أن يكون مفادها أن المسار الإرهابي لا يستحق اتباعه. يمكن أن تقود هذه الرسائل إلى فقدان الروح المعنوية وسط الإرهابيين، وإلى اتخاذ قرار باتباع وسائل أخرى لتحقيق أهدافهم. بالنسبة إلى الإرهابيين الذين تمت إدانتهم، يمكن أن يكون الشيء نفسه صحيحاً. ما إن يطلق سراحهم حتى يختاروا البحث عن طرق أخرى لتحقيق أهدافهم أو التخلي عن الكفاح كلية. ويمكن أيضاً أن يصلحوا مُثُلاً بالنسبة إلى رفاقهم السابقين، ويبينوا أن مسار العنف لا عائد له. ففي إندونيسيا، مثلاً، يتعاون الآن عضو سابق في الجماعة الإسلامية قام بتدريب مفجري بالي في برنامج للقضاء على الراديكالية في سجون إندونيسيا التي أصبحت مزرعة لتفريخ المقاتلين الإسلاميين. وفي عمله مع الشرطة، يزور ناصر عباس المقاتلين الإسلاميين في السجن ويتحدث إليهم عن عبث العنف واختيار درب أفضل للسعي وراء أهدافهم.[23]

وتتمثل إحدى مشكلات هذه المقاربة في أن الدوائر المناصرة للإرهابيين ربما لا ترى عملية العدالة الجنائية شيئاً نزيهاً أو شرعياً (انظر الفصل الثاني). في هذه الحالة، يمكن أن تؤدي مقاربة العدالة الجنائية إلى تفاقم تصور الظلم، وتفضي إلى قبول أكبر للإرهاب كملجأ وحيد ما لم تُبذل الجهود لضمان النزاهة، ومعالجة المظالم الأوسع. وقد برهن منح العفو للإرهابيين المحبوسين الذين يعتزلون العنف، ويعدون باتباع أنشطة قانونية عند إطلاق سراحهم، على أنه طريقة مفيدة لإعادة المتطرفين إلى مجال السياسة التقليدية. وقد نجح ذلك جيداً في إيطاليا مع قوانينها المتعلقة بالندم، وساعد في حل الألوية الحمراء.[24] وفي فرنسا بدا أن مثل هذه المقاربة قد آتت آثاراً عكسية في حالة أعضاء آكشن دايركت Action Directe الذين منحتهم حكومة فرانسوا ميتران العفو في عام 1981؛ فقد عاد

عنف الإرهابيين وهو أقوى بكثير مما كان قبل عام 1979 مع الانتقال من التفجيرات إلى الاغتيالات. ولكن، بالنسبة إلى أغلبية السجناء، فقد نجحت الاستراتيجية وأعرض الإرهابيون عن أي مزيد من العنف. أما الفئة الصغيرة التي ثابرت وقامت بتصعيد العنف، فإنها أظهرت الحكومة في مظهر سيئ، ولكن أعدادها الصغيرة جعلتها أكثر ضعفاً، وقد تم أسر أفرادها جميعاً مرة أخرى.[25]

يمكن للحكومات ذات الذهنية الإصلاحية أن تحاول، على الأقل، الاستجابة لبعض المظالم التي يدعيها الإرهابيون ودوائر مناصرتهم؛ وبذلك تبعث رسالة فحواها أن الإرهاب غير ضروري لتحقيق أهداف معينة. ويمكن أن يخلق ذلك الانشقاق الداخلي بين الجماعات الإرهابية حول المسار الملائم الذي ينبغي اتباعه؛ ففي إسبانيا، مثلاً، أدت إصلاحات حكومية معينة في الماضي إلى أن تتخلى بعض الجماعات الانفصالية عن الإرهاب، وأن تسعى إلى حوار مع الحكومة. وتتلخص المشكلة في أن الآخرين ربما يقررون الاستمرار في القتال على أية حال برغم استيعابهم. وقد حدث هذا في أيرلندا الشمالية في عام 1998 عندما شن الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي هجمات فظيعة بالقنابل وقتل 29 شخصاً. وفي هذه الحالة، فقد زاد ذلك الجهود لإيجاد حل سلمي للنزاع. ويمكن استغلال الانقسامات المعروفة وسط الجماعات الإرهابية أو القادة وينبغي أن تستغل. إن النزاع بين أبو مصعب الزرقاوي وأيمن الظواهري حول استهداف الأول للشيعة في العراق يقف مثالاً على ذلك.[26] وهنا نجد أن مفتاح هذا الأمر يتمثل في الانضمام إلى القادة الإسلاميين المحترمين داخل دائرة المناصرة الخاصة بالمرء، وتشجيع المناقشة التي تكافح تفسيرات الإرهابيين للإسلام. ويمكن أن يثير ذلك شكوكاً داخل دائرة مناصري الإرهابي بحيث تبذر المناقشة النزاع الداخلي، مما ينعكس على الاستراتيجية، والتكتيكات، والأهداف أو الغايات. لقد استخدم الجيش الأمريكي علماء السنة في العراق لترويج الأهداف المناصرة للتحالف، مثل المشاركة في الانتخابات الوطنية.[27]

من ناحية ثانية، يمكن أن تبذل محاولات أيضاً لخلق التردد، والشك، والانقسام الداخلي، والتنافس بين الجماعات الإرهابية. وكما عبرت عن ذلك إحدى مجموعات

العلماء «يجب أن تبذل الجهود لخفض الكمال البنيوي، والتماسك، والروح المعنوية، والاتصالات، والتعاون داخل الجماعات الإرهابية تحت القومية».[28] ويمكن أن تغرس الحملات المضللة والدعاية السوداء[29] شائعات الجواسيس والمخبرين، وإدعاءات المعاملة الخاصة للضباط و/ أو القادة، وعروض برامج العفو/ الحوافز للإرهابيين الذين يستسلمون. ويعد تسريب مثل هذه الشائعات إلى الإعلام كأخبار ذات صدقية أو الدخول في مجموعات النقاش في الإنترنت لنشر مثل هذه المعلومات طريقتين لإكمال ذلك. وبسبب صعوبة الوصول إلى المنظمات السرية مباشرة، فإن الخطر الأعظم لمثل هذه المقاربة يتمثل في أن الأهداف الرئيسية لمثل هذه العمليات تصبح تلك الجماعات التي يعتبر إيجادها الأسهل، وهي تحديداً المنظمات الراديكالية التي ربما تشارك الجماعات الإرهابية في الأهداف أو الأيديولوجية، ولكنها لا تشاركها العنف أو الإرهاب. تمس العمليات النفسية الهجومية، الموجهة صراحة إلى مثل هذه المنظمات، المبادئ الديمقراطية لحرية التعبير والتحرر من تدخل الحكومة. إن التمييز بين منفذي العمليات الإرهابية وبين المناصرين والمتعاطفين يمكن أن يكون رمادياً، ومن ثم فكثيراً ما يكون من الصعب التأكد بدقة من يستهدفه المرء. وهناك خطر آخر يتمثل في أن الانقسامات التي يخلقها المرء بين الجماعات يمكن أن ترتد عكسياً. وقد حدث ذلك مع حركتي فتح وحماس حيث فتحت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتهميش فتح تحت قيادة ياسر عرفات باباً لحماس لكي تملأ الفراغ الذي نجم عن ذلك. وعندما تم انتخاب حماس بطريقة دراماتيكية، قادت التحركات الغربية لعزل الحكومة الجديدة وحرمانها من التمويل إلى نزاع متزايد وشبه حرب أهلية بين الفصيلين الفلسطينيين. وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار إضافي في المنطقة، وأضعف المعتدلين الذين كانوا يفضلون المفاوضات. وعندما التقى الرئيس السابق جيمي كارتر مع مسؤولي حماس في القاهرة في نيسان/ إبريل 2008 تعرض إلى انتقاد قوي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولكن كارتر دافع عن زيارته، وجادل بأن الحوار مع حماس كان شيئاً أساسياً. وقد زار أيضاً كلاً من سوريا وإسرائيل.[30]

يمكن أيضاً توجيه العمليات النفسية إلى الجماهير الخارجية التي ربما من المحتمل أن تتماهى مع الجماعات الإرهابية أو تتعاطف معها. وهذا المنحى سوف يكون مساوياً لأهداف لفت الانتباه في طبولوجيا جماهير الإرهابيين التي قدمت أعلاه. على سبيل المثال، يمكن إيلاء مكافحة الدعاية الإرهابية عن طريق الرد على كتابات الإرهابيين الأيديولوجية بطريقة جادة الكثير جداً من الاهتمام. إن كتابات الإرهابيين، سواء كانت من قبيل الحث السياسي أو الديني، تصور العالم عموماً بلغة اللونين الأسود والأبيض: إما أن يكون المرء في الجانب الصحيح أو الجانب الخطأ، جزء من الحل أو جزء من المشكلة، ولا يوجد مجال للشك أو التسوية أو الوسطية. وأولئك الذين يختارون بالفعل الوسطية كثيراً ما يتم استهدافهم من أجل نوع خاص من تشويه السمعة. ويعتبر الوسطاء، والمعتدلون والمسؤولون ذوو الذهنية الإصلاحية أهدافاً نموذجية للجماعات الإرهابية. وهذا هو السبب في أن قوات حفظ السلام تم استهدافها في البوسنة، وتم استهداف الأمم المتحدة في العراق. وهو أيضاً السبب في أن الأمم المتحدة تستمر في احتلال مكانة مرتفعة في قائمة أعداء القاعدة،[31] وفي استهداف طالبان للعاملين في المساعدات في أفغانستان.[32] في دعاية الإرهابيين يتم سلب الخصم من إنسانيته، ويوصف بأنه شر لابد من الخلاص منه. وابتكار مثل هذا العدو شيء مهم لأنه يعطي الإرهابي رخصة أخلاقية لقتل أولئك الذين يقفون في طريق التقدم، والثورة، والقضية العادلة.[33] وبالنسبة إلى الإسلاميين الراديكاليين يشمل ذلك العلماء المسلمين الذين يرفضون تفسيراتهم الضيقة والعنيفة للإسلام. ويعتبر تنشيط ونشر موقف رجال الدين المعتدلين أو أولئك الذين يسوقون حجة عن أن قتل الناس الأبرياء لن يفضي إلى الجنة إحدى الوسائل الممكنة لمكافحة هذه الدعاية الاستقطابية. والآن أخذت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية توجه جهودها لتوسيع المجال للعلماء المسلمين الذين يرفضون أو يناقضون صراحة الدوجماتية الإسلاموية الراديكالية. وواحد من الأمثلة على ذلك هو كتاب حديث ألفه عبدالعزيز الشريف، وهو من كبار قادة حركة الجهاد الإسلامي المصرية، وزميل قديم لنائب زعيم القاعدة أيمن الظواهري، والذي يتبرأ فيه من الجهاد العنيف على أسس دينية وقانونية.[34] وإذ نقول ذلك، على أية حال، فقد جادل البعض في أن التفسيرات الغربية للجهاد تجنح نحو إعطاء أفضلية

لآراء الأقلية في الإسلام التي تشجع التفسيرات الروحية للجهاد بدلاً من التفسيرات العسكرية (جهاد الدفع مقابل جهاد الطلب) كما يفعل بعض المسلمين الذين يحاولون تقديم الإسلام أكثر ملاءمة للقراء الغربيين.[35]

ينبغي ألا تمضي معتقدات، وتعاليم الإرهابيين وآراؤهم عن العالم بدون التصدي لها. وبينما يمكن كثيراً مخاطبة الإرهابيين السجناء أو المتعاطفين مع الإرهابيين مباشرة، فإن الإرهابيين النشطين تحت الأرض ربما يمكن الوصول إليهم بطريقة غير مباشرة عبر المواعظ الدينية والفتاوى والكتب المدرسية المقررة، ويمكن مكافحة تعليم الأبوين بالمواعظ المضادة، والفتاوى المضادة، وتبديل الكتب المدرسية، والعمل مع الأبوين والأطفال لرعاية التفاهم العابر للثقافات والتفاهم بين الإثنيات.حلل أحد الباحثين دور الكتب الدراسية في المدارس الفلسطينية في ترويج العواطف المضادة لليهود، والمضادة لإسرائيل، والمضادة للغرب.[36] واقتضت اتفاقيات أوسلو أن تمتنع الكتب المقررة الفلسطينية والإسرائيلية عن أبلسة الطرف الآخر. وقد ثارت قضية التربية في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، وخاصة في سياق التهم القائلة أن نظام المدارس ذا التمويل السعودي عبر العالم الإسلامي يعد مكاناً لتفريخ العواطف المضادة للغرب والمضادة للنزعة الأمريكية. ومع ذلك، فإن الكثير من الآباء يرسلون أطفالهم إلى المدارس الدينية لأنها مجانية وتوفر وجبات منتظمة. ويمكن لمحاولات تعزيز التعليم العام في هذه الدول أن توفر بديلاً يمكن أن يرعى قيماً مرغوبة بقدر أكبر.[37] من ناحية ثانية، أظهرت البحوث أن كثيراً من الإرهابيين الذين شنوا أهم الهجمات المضادة للغرب في السنوات الأخيرة كانوا في الواقع قد تلقوا تعليماً جامعياً ولم يكونوا خريجي مدارس دينية.[38] وبرغم ذلك فهناك تحذير واحد إضافي ذو أهمية؛ إذا تبنت الحكومات الديمقراطية موقفاً مثل "نحن في مواجهتهم" في خطابها لمكافحة الإرهاب، فإنها تخاطر بالوقوع في مصيدة الخطاب التي نصبها الإرهابيون لها بسياسة الوحشية الخاصة بهم. واحسرتاه! هذا على وجه الدقة ما فعله جورج دبليو بوش عندما صرح بأن من ليس معنا فهو مع الإرهابيين. بالطبع، مثل هذا الخطاب يمكن أن يكون له فوائده (انظر أدناه).

الحرب النفسية الخارجية الدفاعية

هـذا التفـاوت في العمليـات النفـسية يتـضمن منـع التـصورات غـير المرغوبـة بـين الإرهابيين ودوائر مناصريهم. ويمكن توجيه العمليات النفسية الخارجيـة الدفاعيـة لمنـع معتقدات محددة تربط الأفراد بجماعة إرهابية. واثنان من أقوى المعتقدات همـا: فكـرة أنـه حالما يُرتكَب العنف فلا يمكنك التراجع، وفكـرة أن الجماعـة هـي المكـان الوحيـد الـذي يمكن أن يتحقق فيه إحساس بالهوية، بالأهمية، أو المعنى الوجودي.

وهناك طريقة شائعة لإدخال الأفراد في عالم الإرهاب تتمثل في إعطاء المجندين الجدد مهمات صغيرة لأدائها تكون مـساعدة للمهمـة الرئيـسية، ولا تـتـضمن بـشكل نمـوذجي استخدام العنف. وكتابة وتسليم البيانات هي أحد الأمثلة لمهمة تبدو غير ضارة في الظاهر تجعل الفرد يشعر بأنه يقدم مـساهمة مهمـة في الكفـاح. وبهـذه الطريقـة لا يُـرغـم الأفـراد المتعاطفون مع القضية، والذين يرغبون في المساعدة بطريقة مـا، عـلى مواجهـة ضـمائرهم ومشاعرهم تجاه العنف والتضحية بالآخرين فـوراً. والكثـير مـن النـاس الـذين تجـذبهم الجماعات المتطرفة يبحثون عن روابط فعالة ربما بقدر ما يبحثون عن الأهداف السياسية أو الثقافية الحاسمة. ربما كانوا يبحثون عن إحساس بالغرض في الحياة، عن شعور بعمل شيء مهم، عن أن تكون مشاركاً في شيء مهم اجتماعياً، أو سياسـياً، أو حتـى وجوديـاً.[39] عنـد الإحساس بالفائدة للجماعة، والإحساس بأنه يتم قبـولهم بالتـدريج تبـدأ هـذه الأهـداف الأكثر عاطفية في التحقق. ويبدأ المجند الجديد في التمتع بالروح المعنوية للجماعة، ويبدأ في الشعور بأنه ينتمي. وفي الوقت نفسه، يتم بالطبع اختبارهم مـن قبـل الجماعـة فـيما يتعلـق بالالتزام، والمهارات الخاصة، والفائدة العامة للجماعة.

أخيراً، يطلب منهم المشاركة في ارتكاب العنف. وما إن يعبر هذه العتبـة حتـى يخطـر للعضو الجديد بأنه لا يوجد طريق للعودة، وأنه سوف يذهب إلى الـسجن، وأن أصـدقاءه وأسرته لن يغفروا له أبداً ما فعله. وفي حالة الانتحـاريين يمكـن أن يكـون الأمـر عكـس ذلك: يقال لهم أن أسرهم سوف تنال الشرف والمكافـأة بالـدعم المجتمعـي المـالي وغـيره

والامتيازات عندما يصبحون هم شهداء. عند هذه النقطة يلتزم تماماً من لا يزال عندهم شكوك بشأن المسار الذي اتخذوه لأنهم يشعرون بأن الخروج أصبح الآن مستحيلاً. والآخرون الذين ربما وجدوا لأول مرة ذلك الحس بالانتماء أو المعنى الذي يبحثون عنه في المقام الأول يقبلون أي مهمة توكل إليهم حتى يحافظوا على إنجازهم العاطفي.

يمكن أن تساعد القوانين التي تنص على عقوبات مخفضة للتعاون مع السلطات أو التي تمنح العفو للعدول عن العنف، إلى جانب تصريحات رسمية- ربما تذاع عبر الإعلام- تنقل رسائل مشابهة تصرح بأن الخروج من الجماعة ممكن دائماً وأن أولئك الذين يتعاونون ويعدلون عن استخدام العنف يمكن أن يتم قبولهم مجدداً في المجتمع، يمكن أن يساعد ذلك في منع أفراد معينين من البقاء في مصيدة عالم الإرهاب. وكما يحاول أنموذج إعادة التأهيل في العدالة الجنائية إعادة دمج الجانحين في المجتمع، فإن إحدى استراتيجيات مكافحة الإرهاب تتمثل كذلك في جعل دخول الإرهابيين السابقين الذين يعدلون عن العنف مجدداً في المجتمع والمجتمعات التي يعيشون فيها شيئاً ممكناً.

ينبغي إيجاد توازن بين تجريد الإرهاب كأداة في الحياة السياسية أو الثقافية من الشرعية، وهذه خاصية نموذجية للعمليات الهجومية، وبين ترك الباب مشرعاً أمام أولئك الذين يرغبون في العودة، وهذه خاصية نموذجية للعمليات الدفاعية. ومن أجل هذه الغاية ربما لا يكون العنف والإكراه دائماً أفضل وسيلة للتغلب على الإرهاب. إن الوسائل الأكثر عنفاً وقمعاً ربما تعزز المنظمة الإرهابية وسطوتها على أعضائها بما أن واحداً من الدوافع الرئيسية للمشاركة في الإرهاب هو الانتقام للهجمات السابقة والظلم المتصور.[40] ربما توجه استراتيجيات مكافحة الإرهاب، من ناحية، إلى منع انضمام المجندين الجدد إلى المنظمات الإرهابية، ومن الناحية الثانية تسهيل خروج الأعضاء الأقدم من المنظمات القائمة. ولتحقيق ذلك، ينبغي ابتكار حوافز إيجابية حتى يتسنى الاستمرار في النزاع على مستوى مختلف وراء اللعبة الصفرية ذات المحصلة القائمة على النصر أو الهزيمة.

الإرهابيون لا يولدون كذلك. ولا يوجد من يحتاج إلى أن يموت إرهابياً. ومن المرجح أن يصبح الإرهابي الميت شهيداً، ويصبح إلهاماً للمزيد من العنف. وهذه هي الاستراتيجية المركزية التي تشكل أساس استخدام الانتحاريين الذين كثيراً ما يتم تجنيدهم عندما يكونون في حالة إحباط أو مزاج انتحاري أو يفورون غضباً نسبة إلى ظلم متصور من نوع ما أو فظاعة ارتكبها الطرف الآخر.[41]

ويمكن أن يستهدف جزء من العمليات النفسية الخارجية الدفاعية إقناع مثل هؤلاء الناس- وأسرهم- بأن الشهادة لا تجلب مكافأتها الخاصة، وأن الجماعة الإرهابية تستغلهم، وأن مواصلة الصراع بوسائل أخرى يمكن أن يجلب فوائد أكبر من الموت أو القتل. ولا تتضمن الصورة العقلانية للبشر التي تشكل أساس أنموذج الردع من العقوبة المدى المعقد من الضغوط النفسية، والثقافية، والاجتماعية، والأيديولوجية الذي يمر به البشر في الحياة الاجتماعية والسياسية. يجب أن تحاول العمليات النفسية معالجة المتغيرات المعقدة. وهذا يعني أيضاً معالجة الهموم المادية والاقتصادية، وابتكار حوافز للناس لكي يبتعدوا عن احتضان العنف والإرهاب.

وهناك طريقة أخرى لمنع التصورات غير المرغوبة وسط أولئك المتعاطفين مع قضية الإرهابيين تتمثل في المشاركة في مناظرة وحوار معهم.[42] والإنترنت وسيط ممتاز لمثل هذه المحاولات. وفي مركزها للاتصالات الخاص بمكافحة الإرهاب، ابتكرت وزارة الخارجية الأمريكية، مثلاً، فريقاً رقمياً للاتصال البعيد من العرب الأمريكيين الذين يعرضون تعليقات في المواقع الإلكترونية للاتجاه السائد وموضوعات مثل العراق و"الحرب على الإرهاب".[43] وبينما كانت بعض الاستجابات إلى المادة الأمريكية المعروضة، وهذه صريحة بشأن مصدرها، عدائية، فإن أخرى كانت إيجابية. وتظهر الكثير من المواد المعروضة شغفاً بالتفاعل مع الأمريكيين. وبينما نجد أنه من الصعب جداً تقييم الأثر الكلي، فإن مثل هذه الأمثلة من الدبلوماسية العامة، التي تستهدف الجماهير الأجنبية، تشكل عنصراً مهماً من استراتيجية مكافحة الإرهاب. إن الإعلام الجماهيري الذي يتمتع

بجمهور عريض يشمل دوائر مناصرة للإرهابيين أو أولئك الذين يتعاطفون مع قضيتهم يمكن أن يكون مفيداً أيضاً. وأبرز مثال هو الجزيرة، القناة الإخبارية التي تعمل على مدار اليوم، ومقرها في دولة قطر.[44] ويمكن أن يوفر تقديم الأخبار أو عرض الموقف الغربي من القضايا ذات العلاقة في مثل هذه القنوات منظوراً بديلاً للمنظور الذي ينشر عادة.[45] عندما بدأت الجزيرة الإنجليزية عملياتها، قرر معظم مزوديّ الكبل في الولايات المتحدة الأمريكية عدم إضافتها إلى المحطات التي يقدمونها.[46] وفي الوقت الذي تم فيه عمل ذلك بهدف منع الصور والمنظورات غير المرغوبة من أن تكون في متناول الجمهور الأمريكي، فقد فقدت فرصة الانهماك في الدبلوماسية العامة مع أولئك الذين ربما يكونون متعاطفين مع قضية الجهاد في الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى الذين يكونون عرضة للراديكالية.

إن التحدث مع أعداء المرء ودوائر مناصريهم، برغم أنه لعنة بالنسبة إلى بعض الحكومات، يمكن أن يؤدي وظيفة مهمة في تحدي التصورات غير المرغوبة، وربما دحضها، التي ربما يضيع وجودها نفسه في غياب الحوا ر وتبادل الآراء. ويمكن أن تساعد عمليات التبادل الثقافي، والتعاون العملي، والمناسبات الرياضية الدولية، والتواصل التربوي في منع التصورات غير المرغوبة على المدى الأطول. وحتى تلك المجتمعات الراديكالية التي توفر قاعدة موثوقة لدعم الحركات الراديكالية والمنظمات الإرهابية يمكن مخاطبتها إذا تم فهم ديناميات‌ها بشكل ملائم. وقد بيّن أحد الباحثين حدوداً متأصلة للدعم الذي تعطيه مثل هذه المجتمعات.[47] ويمكن أن تستغل العمليات النفسية الخارجية الدفاعية العوامل التي تشكل أساس هذه الحدود لكي تسارع بالوصول إليها؛ مثلاً بأن يوضح لهذه المجتمعات أن المنظمة الإرهابية لا تتصرف بالضرورة وفق أفضل مصالحها ولكن لها أجندتها الخاصة التي تزدهر ذاتياً.

العمليات النفسية الداخلية الهجومية

تهدف العمليات النفسية الداخلية الهجومية إلى ترويج المواقف المبتغاة والسلوك المنشود داخل دائرة أنصار المرء لمكافحة ردود الفعل الكثيرة غير المرغوبة التي يثيرها خطر

الإرهاب. عندما يكون الخوف شديداً يضحي الناس بحرياتهم طواعية من أجل (الشعور) بالأمن، وتنتشر الشائعات بسرعة، وكثيراً ما لا يكون ممكناً التحقق منها قبل أن يتم أخذها كحقائق. ويشعر الكثير من الناس بحاجة شديدة إلى تفسير أو فهم ما يجري، وهذا كثيراً ما يسهل عمليات كبش الفداء والتفسيرات التبسيطية. إن المشاعر مثل الغضب أو الرغبة في الانتقام تنزع إلى أن تكون شديدة وتبحث عن متنفس. ويمكن أن يكون الضغط العام على الحكومة لكي تفعل شيئاً، شديداً أيضاً، غير أن التوقعات العامة لما يمكن أن يُفعل، كثيراً ما تكون غير واقعية.

إن التصريحات الإطلاقية حول "أنتم إما معنا أو مع الإرهابيين" لا تساعد كثيراً إلا في ترويج الدعم التلقائي لعمل الحكومة أياً كان. وقد بيّن أحد الفرق البحثية، بالتجربة، أن الأشياء التي تذكر بالموت (تسمى فنياً "بروز الفناء") وبهجمات 11 سبتمبر، زادت دعم طلاب الجامعات لجورج دبليو بوش وسياساته في العراق إضافة إلى زيادة أرجحية التصويت له في الانتخابات الرئاسية في عام 2004. [48] إن اللعب على الخوف من الإرهاب والموت ربما يكون خياراً مرغوباً بالنسبة إلى السياسيين الانتهازيين، ولكن من الواضح أنه عكسي المردود في مجتمع ديمقراطي. وقد بيّن الباحثون أنفسهم أن دعم الحلول العسكرية المتطرفة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الحرب الاستباقية ودعم القانون الوطني الذي يتغول على حريات معينة لصالح عمليات المراقبة الأوسع قد زادا، وذلك نتيجة للأشياء التي تذكر بالموت وهجمات 11 سبتمبر، ولكن فقط وسط طلاب الجامعات المحافظين سياسياً لا الطلاب المتحررين سياسياً. [49] وهذا يوحي بأن الخوف الوجودي يدفع الدعم العام لمكافحة الإرهاب الإكراهية في قطاع محدد من الناخبين الأمْريكيين، وأن مثل هذا الدعم يمكن أن يعزز بالإشارات الدائمة إلى هجمات 11 سبتمبر. من ناحية ثانية، يخلط الكثير من الناس بين المقاومة المسلحة الشرعية ضد الأنظمة القمعية وبين الهجمات المسلحة السرية بوساطة مجموعات صغيرة على المدنيين العزل في المجتمعات المسالمة. ويستخدم المقاتلون من أجل الحرية أحياناً الإرهاب، ويمكن أن يقوض ذلك جهود مكافحة الإرهاب في سياقات أخرى إذا لم تكن إدانة

الإرهاب شاملة، وتم استخدام المعايير المزدوجة. وينشأ الخلط وسط السكان أيضاً عندما تستخدم حكومة ديمقراطية وسائل غير ديمقراطية في الخارج أو في الوطن ومن ثم تخسر التفوق الأخلاقي والشرعية مقارنة بالإرهابيين. ربما تكون سياسات العقوبة الجماعية، وتدمير منازل الإرهابيين المشتبه فيهم، أو الاغتيالات الاستهدافية لقادة الإرهابيين مبررة كوسيلة فعالة لمكافحة الإرهاب، ولكنها تكشف مكافحي الإرهاب أمام تهم الانزلاق نحو استخدام إرهاب الدولة؛ أي تقليد الإرهابيين الذين يقاتلونهم. مثل هذه الممارسات يمكن أن تغذي أيضاً الرغبة في الانتقام، ويمكن، بناء على ذلك، أن تسهم في تعزيز الراديكالية، والتجنيد في الجماعات الإرهابية.

إن النظم الديمقراطية، بالطبع، غير كاملة، ولا ينبغي أن نتوقع منها أن تكون كذلك، وخاصة عندما تكون في مواجهة تهديدات متكررة من قبل خصوم عنيدين. وباحتواء الاستخدام الرسمي للعنف والإكراه في حدود حكم القانون يحاول أنموذج العدالة الجنائية المحافظة على الشرعية حتى وهو يحارب عدواً لا يعرف الصفح. ويمكن للحكومة أن تحافظ على الشرعية حتى عندما تستخدم القوة العسكرية وذلك عن طريق الإبقاء على أنموذج الحرب كوسيلة الملاذ الأخير، وباستخدامه فقط في الحالات المتطرفة ولفترة قصيرة من الزمن وفق مبادئ نظرية الحرب العادلة. عندما يتم التفكير في الحرب على الإرهاب وتقديمها على أساس أنها لا تنتهي، فإن هذه المبادئ تتعرض للخطر على أية حال. من الواضح أن هناك مهمة ينبغي القيام بها في تعليم الجمهور الفرق بين القيم الديمقراطية وقيم الإرهابيين. ولكن من الملحّ أيضاً أن يكون المرء صريحاً وأن يخضع للمحاسبة، وأن يكون صادقاً فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها مكافحة الإرهاب. وحتى يكتسب المرء المصداقية، فإن سياسة حقوق الإنسان المعقولة، واحترام حكم القانون تمثل نقاط انطلاق حيوية.

يمكن أن تساعد سياسة صريحة للتقليل من شأن الأثر المادي الفعلي للإرهاب، وإدانة الإرهاب نفسه، في ترويج فكرة أن الإرهاب غير مقبول في مجتمع ديمقراطي، بينما

تقلل في الوقت نفسه إلى الحد الأدنى خطر الدعوات العامة، التي يغذيها عدم الأمن والرعب، إلى اتخاذ الإجراءات القمعية التي تقوض حكم القانون والحقوق الفردية. من سوء الطالع، منذ 11 سبتمبر، حدث النقيض تماماً، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و"حربها العالمية على الإرهاب". وهذا شيء مفهوم جزئياً بسبب قوة هجمات 11 سبتمبر، والامتداد العالمي للخطر. وبرغم ذلك يبدو فعلاً أن التصريحات الدائمة للسلطات السياسية والمسؤولين الحكوميين عن أن الهجوم الضخم التالي شيء حتمي، تغذي ببساطة القلق والخوف العام واللامبالاة التي تنبع من الشعور بالضعف في مواجهة كارثة حتمية. وتتمثل النتيجة في أن حكم القانون والحقوق الفردية تتآكل على نحو متزايد باسم الأمن المتزايد.

عندما يهجم الإرهابيون فعلاً نجد أن هناك مجموعة جديدة كلية من العوامل التي تدخل في اللعب. ويمكن للحاجات التنظيمية لأول المستجيبين أن تحل محل حاجات الضحايا أو الأقارب والأصدقاء الذين فقدوا أحد الوالدين أو الأبناء كاستجابة مسبقة للكارثة، وتوضع خطط إدارة الأزمة موضع التنفيذ. وهذا يمكن أن يغذي المزيد من مشاعر الغضب، والخسارة، والرغبة في الانتقام، والحنق تجاه الحكومة. وتلك الوكالات المسؤولة عن استعادة النظام، مثل فرض القانون والجيش، ربما تصطدم مع وكالات المساعدة الأخرى مثل الصحة العامة والعمل الاجتماعي وغيرها المسؤولة عن ترويج التعافي. وكثيراً ما تركز الأولى على خطر الهجوم الإضافي أو فقدان السيطرة، ومن ثم تنقل رسائل متمركزة حول الخوف يمكن أن تتناقض مع رسائل المساعدة المتمركزة حول الأمل والتعافي الذي تروجه الأخيرة. كما يمكن أن يتفاقم هذا التصادم مع توجيه الوكالات المتمركزة حول الخوف، التي كثيراً ما تهيمن على مقاربة التسهيلات والتعاون والتمكين الخاصة بالوكالات المتمركزة حول الأمل.[50]

من ناحية ثانية، يمكن للإعلام أن يضخم أو يخفف كل هذه الآثار اعتماداً على طبيعة التغطية.[51] إذا كانت التغطية تعيد إنتاج الآراء الرسمية، فربما تفاقم الشعور العام بالضعف

واليأس أو الخوف من هجمات إضافية. وإذا كانت التغطية تنتقد عمل الحكومة، فربما تضع الحكومة في موقف الدفاع وتسبب قدراً متعاظماً من عدم الثقة بحيث تنشد السلطات الحاجة إلى السرية وينادي الإعلام والجمهور بالمكاشفة والمحاسبية. ومع دورة إخبارية على مدار الساعة، ومع القدرة على إذاعة الأخبار العاجلة "كما تحدث"، يمكن للإعلام أحياناً أن يدفع التوقعات العامة والرأي العام وأن يجعل الناس يحسون بأنه ينبغي على الحكومة أن تكون على رأس التطورات في كل الأوقات، وأن تكون مستعدة للعمل في غضون دقائق من وقوع الأزمة الناشئة. وما يسمى أحياناً "تأثير الـ سي إن إن"، يمكن أن يتسبب في ضغط إضافي على صناع السياسة الذين يشعرون بالضغط لكي يتخذوا قرارات سريعة قبل أن تعرف كل الحقائق.[52] وتأثير الجزيرة، والذي يمكن بوساطته لمنظورات أخرى غير المنظورات الغربية أن تغمر الوعي العام أثناء أوقات الأزمة، يمكن أن يعقد الصورة أيضاً. ودور الإنترنت وسيادة نظريات المؤامرة ووجهات النظر البديلة في الخطاب العام تجعل البيئة التواصلية أكثر تعقيداً أيضاً.[53]

ويتمثل تحدي مكافحة الإرهاب في مثل هذه البيئة في ترويج الثقة العامة والمحافظة عليها قبل أن يحدث أي هجوم إرهابي. ويمكن تحقيق هذا بالمحافظة على المكاشفة والمحاسبية، وترويج المعرفة العامة عن الشؤون السياسية عبر حملات المعلومات، والمناظرات البرلمانية، والاستشارات العامة. وسوف يساعد التعليم العام بخصوص طبيعة ومدى الخطر الإرهابي، وكذلك حدود وجدوى الخيارات العامة، في ترويج الفهم العام بعد هجوم إرهابي، وخاصة أثناء مرحلة التعافي. ويمكن للإعلام أن يؤدي دور أداة لنشر مثل هذه المعلومات. وترويج الوعي العام بدون تغذية عدم الأمن، واللامبالاة، والتعصب والكراهية هو جزء مهم من العمليات النفسية الداخلية الهجومية. لقد بدا أن درجات التحذير الصفراء والبرتقالية والحمراء في الولايات المتحدة الأمريكية تثير فقط التعصب والكراهية.[54] في عام 2003، عندما طلب إداري إطفاء الحريق الأمريكي ديفيد بوليسون David Paulison والمدير الأول للأمن الوطني توم ريدج Tom Ridge من الأمريكيين الاستعداد لأعمال إرهابية، كانا قد أطلقا العنان للخوف فقط، والسلوك الذي

يدعو إلى تخزين السلع، وليس وعياً بالطبيعة الحقيقية لخطر إرهاب أسلحة الدمار الشامل.[55] وعندما سُئل ريدج عن ذلك في الإعلام بدا مسروراً بالاستجابة العامة، وكان في الظاهر لا يذكر المخاوف ووجوه القلق التي خلقتها الإعلانات المستمرة لحكومته وتنبؤاتها بهجمات إضافية أكثر رهبة.

إن توافر القنوات الإخبارية الأجنبية عبر الأقمار الاصطناعية والدور المتزايد الأهمية الذي تلعبه الإنترنت والمواقع الإلكترونية المتطرفة في تشدد المهاجرين والمواطنين في الدول الغربية تجعل ترويج التصورات المنشودة أكثر أهمية بكثير. على سبيل المثال، يجب أن يعطى شباب المسلمين بديلاً للمنظور السلفي-الجهادي الراديكالي، وأن يحسوا بمكان في المجتمع الغربي. ويجب ألا تتم معاملتهم تلقائياً كتهديدات محتملة أو يتم تحويلهم إلى أكباش فداء بسياسة الخوف والمقت. ويمكن لتزويدهم بمنظورات إيجابية عن الحياة الغربية كبديل للرؤى الرهيبة التي تعلن في المواقع الإلكترونية المتطرفة أن يعزز تصورات عن أن الإرهاب ليس السبيل الوحيد للبحث عن التغيير أو تحقيق شعور بالقيمة الشخصية.

وتشمل الجوانب الأخرى، والمعروفة بقدر أقل للعمليات النفسية الداخلية الهجومية تعزيز الصحة العامة، واستجابة الطوارئ، وقطاعات حماية البنية التحتية الحساسة. وهذا الأمر لا يقدم صورة للأمن والجاهزية فقط، ولكنه يروج تصورات عن أن الحكومة تدرك الخطر، وأنها أخذت تفعل شيئاً إزاء ذلك. إذا استمرت الحكومات في التنبؤ بحتمية الهجمات البيولوجية، والكيماوية، والإشعاعية، أو النووية فيجب أن تساعد تلك القطاعات المهنية في دوائر مناصريها التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية في التعامل مع هذه الأخطار. ويشمل ذلك مناقشة تامة ومفتوحة لقضايا التكلفة والموازنة ذات الصلة والمستوى الحكومي للمضامين. في الولايات المتحدة الأمريكية، تخاطر إنذارات الإرهاب المرتفعة بتجاهلها من قبل حكومات الولايات، وذلك ببساطة لأن تكلفة المحافظة على مستوى اليقظة المطلوب في المستويات العليا مستحيلة حتى لفترات قصيرة من الزمن.[56] وبما أن القطاع الخاص أصبح شريكاً متزايد الأهمية في مكافحة الإرهاب ومنعه، فإن

المجال المهم الآخر هو ترويج شفافية ومحاسبية الشركاء من القطاع الخاص. إن معظم البنية التحتية في المجتمعات الغربية يملكها القطاع الخاص، ومن ثم فإن هذه جزء حيوي من استراتيجية جيدة لمكافحة الإرهاب. ودور مقاولي القطاع الخاص في الإساءة إلى السجناء، وفي تعريض المواطنين للخطر بينما يقومون بحماية القوافل الدبلوماسية في العراق يؤكد ذلك.[57] إن العمل مع الإعلام لترويج كل ما ورد أعلاه عبر الموجهات والعلاقات المستمرة هو جزء مهم من مقاربة شاملة لترويج المواقف الملائمة والسلوك الملائم في دائرة مناصري المرء المتنوعة الخاصة.

العمليات النفسية الداخلية الدفاعية

هناك أيضاً إجراءات دفاعية يمكن أن تتخذها الحكومة لمنع التصورات العامة غير المرغوبة. إن الهجمات الإرهابية رمزية جزئياً، ومصممة لكي توضح أن الإرهابيين قادرون على الضرب في أي مكان وفي أي وقت برغم القوة والسلطة الفائقة للحكومات. وإذا تم النظر إلى الإرهابي كشخص قوي وذي حضور شامل، فإن الدعوات العامة بالاستسلام لمطالب الإرهابيين سوف تشتد. وإذا وقفت الحكومة بثبات وزاد عنف الإرهابيين، فإن مثل هذه المطالب يمكن أن تشتد بشكل إضافي إذا كان الجمهور ينسب الخطر المتزايد إلى الخط المتشدد للحكومة. ويبدو أن هذا قد حدث في إسبانيا حيث أخرج الناخبون حكومة أزنار من السلطة في أعقاب التفجيرات المرعبة في مدريد. من الواضح أن أغلبية السكان وجهت اللوم إلى حكومة أزنار، وإلى دعمها للحرب الأمريكية في العراق، في جلبها للإرهاب الإسلاموي إلى شواطئها. وعلى نحو معاكس، ربما ينادي الجمهور باستجابات مستحيلة أو غير حكيمة من الحكومة مثل وضع نهاية سريعة لحصار رهائن أو عملية انقضاض كبيرة على المنشقين، وربما تعتبر الحكومة الحذرة وقتها جبانة أو متذبذبة. من الناحية الثانية، إذا قدمت الحكومة تنازلات لمنع العنف سواء فوراً أو في المستقبل، فيمكن أن تعتبر حكومة ضعيفة. مثل هذه التصورات العامة المتضاربة يمكن أن يكون لها أثر خطير على الثقة العامة في الحكومة.

حتى يتسنى تأسيس علاقة ثقة مع الجمهور يجب أن تكون الحكومات الديمقراطية مستعدة لتقاسم المزيد والمزيد من المعلومات الدقيقة عن المنظمات الإرهابية، وأهدافها، وقدراتها. وقتها فقط يمكن أن يقيّم الجمهور بطريقة واقعية ما يمكن للحكومة أن تفعله وما لا يمكنها أن تفعله، وما يمكن عمله بوساطة قطاعات أخرى من المجتمع. وهذا هو السبب في أنه من الخطير جداً تداخل السياسة مع الاستخبارات كما قد حدث فيما يبدو في التحضير لحرب العراق.[58] يلعب الإعلام أيضاً دوراً مركزياً في هذه العلاقة بين الحكومة ومواطنيها بما أن التصورات العامة لا تشكلها فظائع الإرهابيين أنفسهم بقدر ما تشكلها الطريقة التي يورد بها الإعلام ردود فعل الحكومة تجاه هذه الفظائع. وبما أن الإرهاب يثير المنافسة على الولاء- إما للإرهابيين أو للحكومة- فإن الإعلام يحتل موضعاً رئيسياً في تحديد ما إذا كان السكان يدعمون الحكومة أو يقبلون بالإرهابيين. ومن سوء الطالع أن بعض المنافذ الإعلامية تستخدم نفوذها في محاولة لحرف الأجندة السياسية أو قرع طبول الوطنية، وتشويه سمعة الانشقاق الديمقراطي. إن اعتراف نيويورك تايمز بأنها اعتمدت كثيراً على مصادر لا يعول عليها وعلى المراسلين المرافقين في الأشهر التي سبقت حرب العراق، ما هو إلا مثال واحد للكيفية التي يشوش بها الإعلام جانب وضع الأجندة من صناعة السياسة.[59] ونتيجة لذلك فقد تم وضع استخدام مصادر غير معروفة تحت فحص متزايد.[60] لقد اتُّهمت فوكس نيوز كثيراً بتوفير منبر لتنبؤات الإدارة الأمريكية المتشائمة، وبأنها تذكي نيران حمى الحرب في كلٍّ من التحضير لحرب العراق وخلال الخلاف على برنامج إيران النووي. وقد توصلت دراسة أجريت في عام 2003 عن التصورات الأمريكية لحرب العراق إلى أنه «من المرجح بدرجة كبيرة أن يكوِّن من يشاهدون فوكس نيوز بشكل رئيسي تصورات خاطئة، بينما الذين يستمعون بشكل رئيسي لـ"الإذاعة العامة القومية" أو يشاهدون "نظام البث العام" من غير المرجح بقدر كبير أن يفعلوا ذلك».[61]

إن وسائل الإعلام الجماهيري، وبشكل متزايد الإنترنت، لاعبون محوريون في معادلة الإرهاب - مكافحة الإرهاب. والتغطية الإعلامية للأحداث الإرهابية تتغذى باثنتين من الأيديولوجيات المتضاربة؛ فمن ناحية، يفضي مفهوم القيمة الإخبارية إلى أن يعلن الإعلام تصورات رسمية للحدث الإرهابي، وأن يتجاهل المنظورات البديلة. ومن الناحية الثانية،

يلعب الإعلام دور كلب الحراسة، فينتقد عمل الحكومة، ويدافع عن حق الجمهور في أن يعرف. ومن ثم، فإن الاستراتيجية الدفاعية سوف تفعل شيئاً حسناً إذا عالجت هذا التناقض باستخدام امتياز المنفذ إلى الإعلام الذي يتمتع به المنظور الرسمي لكي يطلع الجمهور على طبيعة الخطر الإرهابي ومدى خطورته بدون استخدام الدعاية من أجل الكسب السياسي. هذا ربما يمنع نوع التصورات المخيفة والمتناقضة التي تقوض الثقة العامة في الحكومة، وتغذي المطالب العامة بالمعالجة السريعة أو الحل المستحيل. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون المسؤولون على استعداد للسماح للإعلام بتوفير تغطية موضوعية للجماعات الإرهابية وأهدافها بدون التهم التلقائية عن أن الإعلام يسبغ بذلك الشرعية على الإرهاب. هناك اعتقاد سائد في الدوائر الحكومية يتلخص في أن التقارير المتوازنة حقيقة- وهذا بالمناسبة ملمح لمعظم موجهات الإعلام والمدونات الأخلاقية- تؤدي وظيفة شرعنة الإرهابي وقضيته. وقد عانت قناة الجزيرة من غضب الإدارة الأمريكية لتغطيتها للعراق، بما في ذلك قتل أحد مراسلي القناة بنيران صاروخية أمريكية.[62] سوف يكون منع شرعنة الإرهابيين والإرهاب دون اللجوء إلى الرقابة، والتخويف، أو العنف الصريح جزءاً من الاستراتيجية الدفاعية التي تستهدف دائرة المناصرين للمرء.

يمكن أيضاً أن تشمل العمليات الداخلية الدفاعية تلك الجماعات داخل المجتمع التي تتقاسم خصائص إثنية، وثقافية، أو دينية مع الإرهابيين، والتي تشعر، نتيجة لذلك، بأن أنشطة مكافحة الإرهاب تستهدفها على حدة. يشعر الكثير من المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوربا، وأستراليا، وكندا بأنهم مهددون بالإجراءات الأمنية المتزايدة التي جاءت بعد 11 سبتمبر. وهناك فيض من الاتهامات والأمثلة المهمة حول ذلك. وقد شعر الكثير من الأرمن بالعصبية أثناء موجة الإرهاب الأرمني في ثمانينات القرن العشرين خشية ضمهم إلى الإرهابيين. وقد خشي الكثير من الشيشان في روسيا، والأيرلنديين في إنجلترا، أو الباسك في إسبانيا من الشيء نفسه؛ كما أحس الشيوعيون في الكثير من دول أمريكا اللاتينية أثناء القرن الماضي بالخوف بشأن الحملات المستمرة على الإرهاب. وقد وقع كثيرون ضحايا لإرهاب الدولة مع توسع شبكة مكافحة الإرهاب لكي تشملهم. ويمكن للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء أو مجتمعات الشتات أن يشعروا بأنهم واقعون بين التجنيد وجهود جمع

التبرعات من قبل الجماعات الإرهابية ووكلائها وجهود الاستخبارات لأجهزة الأمن والشرطة ومسؤولي الحدود وضباط الجمارك ووكلاء السيطرة الآخرين في الدول التي تستضيفهم. ومجرد حقيقة أن مثل هؤلاء الناس لهم هويات ثنائية، فإن ذلك يعرضهم لشكوك تقاسم الولاء أو التوقعات بأنهم يدعمون قضية الإرهابيين.

بعد أن تم الكشف عن أن مواطنين بريطانيين كانوا وراء التفجيرات الانتحارية في لندن في عام 2005، أزعجت فكرة "العدو في الداخل" صناع القانون وصناع القرار بشكل متزايد. ويمكن لافتراض أن جماعات محددة يمكن التعرف عليها تنتمي إلى معسكر الإرهابيين، أن يؤدي وظيفة نبوءة لا يتطلب تحقيقها الكثير تدفع الأفراد المغتربين إلى أحضان الإرهابيين. وإذا ظلوا موالين لبلادهم التي تبنتهم، برغم المعاملة غير العادلة، وقتها يكون الإصلاح القانوني أكثر إلحاحاً لكي يبطل فكرة أنهم مواطنون من الدرجة الثانية أو غرباء. ينبغي على الحكومات أن تشجع الأطراف الفاعلة الأخرى داخل المجتمع المدني على أن تلعب دوراً في منع التصورات غير المرغوبة وسط الدوائر الضيقة لأنصارها. ويمكن لقادة المجتمع داخل الأقليات الإثنية والدينية، إضافة إلى مجتمعات كلٍّ من المهاجرين واللاجئين والشتات، أن يراقبوا الشائعات الإشكالية، والقيل والقال، أو الآراء التي تتغذى بالتطرف السياسي أو الديني ويحاولوا مكافحتها.[63] بهذه الطريقة، يمكن منع عملية كبش الفداء، والتعصب مع الأقليات، وسياسة الخوف والكراهية. إن الشرطة المجتمعية التي تعمل مع قادة الأقليات والمؤسسات يمكن أن ترعى الثقة والتعاون وتمنع الشك في السلطة والاغتراب عن المجتمع الأوسع.[64]

يمكن للعمليات الدفاعية أن تحصن السكان ضد المواقف التي يكون دافعها الخوف والتي يسعى الإرهاب إلى إثارتها، أو أن تقوض قاعدة الدعم التي تتمتع بها المنظمات الإرهابية. وهناك مقاربة أخرى تتمثل في التركيز بشكل مباشر على وجوه الضعف التي يستغلها الإرهابيون لكي يطلقوا هجماتهم. وبمثل هذه العمليات النفسية الدفاعية، فإن هذا النوع من مكافحة الإرهاب يحاول خفض احتمالية أن تحدث الهجمات في المقام الأول، وتقليل أثر تلك الهجمات التي تقع فعلاً، وهذا موضوع الفصل التالي.

الفصل الخامس

مكافحة الإرهاب الدفاعية

بينما يمكن للإرهاب أن يضرب في أي مكان، فليس صحيحاً أن أي هجوم معين أمر حتمي. من الممكن فعل بعض الأشياء لتقليل احتمالية أن يقع هجوم في وقت معين وفي سياق محدد. يخطط الإرهابيون هجماتهم على أساس ما تمكنهم منه قدراتهم، وأية فرص تتاح لهم. فالأمر ليس فقط مسألة أهداف تمثل الأيديولوجية قواها الدافعة. ويكون من الصعب جداً أحياناً الوصول إلى الهدف المفضل، أو يكون التكتيك المنشود غير مجدٍ فنياً في ضوء الموارد المتاحة، والقوة البشرية، أو المعرفة. نظر الفصل السابق في وسائل تغيير تصورات ومواقف الإرهابيين ودوائر مناصريهم فضلاً عن دوائر مناصري مكافحة الإرهاب؛ أي مواطني الدول التي يهددها الإرهاب. ويركز هذا الفصل على أنواع الإجراءات التي يمكن اتخاذها بغض النظر عما إذا كان من الممكن ثني جماعة إرهابية عن شن هجوم، واختيار هدف معين لهذا الهجوم. وهذه مقاربة تفترض حتمية بعض أنواع الهجوم الإرهابي، وتحاول الإعداد له بتفعيل المتغيرات التي تحدد طبيعة الهجوم وتحدد هدفه. وهناك مقاربتان أساسيتان.

هناك مقاربة تتمثل في تقليل خطر الهجوم الإرهابي إلى الحد الأدنى في أماكن معينة، وفي أوقات معينة. والوسيلة الرئيسية لتحقيق هذا تتمثل في جعل الأهداف المحتملة أقل جاذبية بالنسبة إلى الهجوم. ويعرف ذلك باسم تصليب الهدف [بمعنى زيادة صلابة الهدف في مواجهة التهديد الإرهابي]. وفي ضوء الطبيعة المحافظة للترسانة الإرهابية مع تركيزها على التفجيرات، والاغتيالات، والهجمات المسلحة، فقد ركز تصليب الأهداف تقليدياً على الأفراد المهمين (مثلاً، كبار الشخصيات، والمسؤولين الحكوميين)، والأماكن المهمة (مثلاً، المباني الحكومية، والقواعد العسكرية) وفي أوقات معينة (مثلاً، الأحداث الرياضية الكبرى،

والقمم الدولية، واحتفالات الذكرى الخاصة). وبما أن الإرهاب أصبح أكثر عالمية، وقد زاد الخوف من الإرهاب الفائق مثل إرهاب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية أو أسلحة الدمار الشامل،[1] فقد توسع التركيز بدرجة كبيرة لكي يشمل حماية البنية التحتية الحساسة. وبينما تتفاوت الآراء حول أي البنى التحتية هي الحساسة، فإنه يتم الإقرار على نطاق واسع بأن مجالات الطاقة، والنقل، والصناعة، والاتصالات، والصيرفة، والحياة الحضرية قطاعات رئيسية في حاجة إلى أن تؤخذ في الاعتبار. وهناك طريقة أخرى لخفض خطر الهجوم الإرهابي إلى الحد الأدنى تتمثل في المراقبة الدقيقة لتدفق الناس والسلع والخدمات وتنظيم هذا التدفق. ويتضمن ذلك مدى واسعاً من التشريعات والضوابط يشمل الحدود، والجمارك، والتجارة، والمعاملات المالية، والسفر، والهجرة، واللاجئين، والباحثين عن حق اللجوء السياسي.

تتمثل المقاربة الأخرى للدفاع ضد الهجوم الإرهابي في تخفيف أثر الهجمات التي يتم تنفيذها. وهذه مصممة بشكل رئيسي لتجريد الإرهاب من عنصر الترويع. وهناك طرق كثيرة لتحقيق هذا بما في ذلك جاهزية الطوارئ، وتخطيط الطوارئ، وإدارة الأزمة، وإدارة العواقب، والدفاع المدني، وتشجيع وتعزيز مرونة المواطنين، وفهم العواقب الاجتماعية والنفسية للهجوم الإرهابي. وتشمل القضايا ذات العلاقة على نحو خاص: أثر التهديدات الإرهابية على السفر، وسلوك المستهلك، وخاصة في التهديدات بأسلحة الدمار الشامل أو بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وبينما تعامل النماذج الأكثر إكراهاً لمكافحة الإرهاب أو الهجومية، التي تمت مناقشتها في الفصول السابقة، الإرهاب كجريمة أو عمل حربي، فإن النماذج الدفاعية تعامل الإرهاب بشكل مختلف. وهناك نموذجان سوف تتم مناقشتهما في هذا الفصل هما نموذج الكارثة الطبيعية ونموذج الصحة العامة.

وتشدد مكافحة الإرهاب الدفاعية من هذا النوع على أول المستجيبين الذين عادة ما يكونون في الخطوط الأمامية، عندما يكون الهجوم الإرهابي قيد التنفيذ أو وقع للتو. وبسبب ذلك، فإن البعد المحلي، وعلى نحو أكثر خصوصية المدينة أو المركز الحضري، هو ما أصبح مجال تركيز مركزياً بالنسبة إلى جاهزية الطوارئ، وإدارة الأزمة، والتخطيط

الطارئ. ويجري على نحو نشط اتباع المقاربات الإبداعية، وتخطيط أفضل الممارسات التي يمكن تقاسمها دولياً، وخاصة في الاتحاد الأوربي. وفي مجال مكافحة إرهاب أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، يتم الإقرار على نحو متزايد بأن مقاربات الأوبئة والصحة العامة إلى الإنذار المبكر والكشف، وترويج الوعي العام عبر حملات المعلومات، وتحصين المواطنين ضد آثار الخوف والجزع تعتبر أشياء مركزية لتخفيف أثر إرهاب الحوادث الضخمة. ولكل جهود مكافحة الإرهاب بعد محلي لا يمكن فصله عن المبادرات الأوسع على المستوى القومي والإقليمي أو الدولي. وكما أن كل الإرهاب محلي في عاقبة الأمر، فإن مكافحة الإرهاب محلية كذلك.

منع الهجمات

تصليب الأهداف

كان أحد الإجراءات التي اتخذت بعد هجمات 11 سبتمبر هو تعزيز أمن أبواب كابينة القيادة في الطائرات. وتم ذلك لأن المختطفين في ذلك اليوم المشؤوم شقوا طريقهم عنوة إلى كابينات القيادة، وتغلبوا على الطيار ومساعده في كل طائرة، واستولوا على أدوات السيطرة. والآن سوف يكون فعل الشيء نفسه أكثر صعوبة بكثير بالنسبة إلى المختطفين المستقبليين.[2] وكان الإجراء الآخر هو إدخال نظام مسؤولي الأمن الجوي المسلحين في رحلات جوية مختارة، وهذا أمر ظلت الخطوط الجوية الوطنية الإسرائيلية، العال، تفعله لوقت طويل. وهذه الإجراءات أمثلة لتصليب الأهداف حيث يتم تغيير الأهداف المحتملة بنيوياً، أو تعزيزها، أو حمايتها بطريقة ما لخفض احتمالية أن يتم الهجوم عليها، أو جعلها أكثر صعوبة فيما يتعلق بهجوم أي شخص عليها إذا اختار الهجوم عليها برغم ذلك. في خمسينيات وستينيات القرن العشرين كان يمكن للأسرة والأصدقاء مرافقة المسافرين جواً إلى بوابة المغادرة والتلويح لهم مودعين من الشرفات التي تطل على أرضية المطار حينما يكون المسافرون يركبون طائراتهم على مرأى كامل من الأسرة والأصدقاء.

لقد ولت تلك الأيام بما أنه يتم الآن عزل المسافرين عن المتواجدين الآخرين في المطار من أجل التفتيش الأمني، وإدخالهم في مسارات إلى طائراتهم المنتظرة في مناطق ذات تأمين خاص، بعيداً عن أنظار من يقفون عند بوابة المغادرة في المطار. وكان الهجوم بسيارة ملغومة في بوابة المغادرة الرئيسية في مطار جلاسجو في حزيران/ يونيو 2007 فاشلاً إلى حد كبير لأن مداخل المطار تم تعزيزها ضد تفجيرات القنابل المحتملة بنقاط أمنية أمام المداخل. ببساطة لم تستطع سيارة الجيب الاختراق. وقال أحد الشهود أن الجيب علق في المدخل: «من الواضح أنهم كانوا يحاولون أن يدخلوه إلى نقطة أبعد داخل المطار عندما أخذت إطارات السيارة تدور وتنفث دخاناً».[3] على نحو مشابه، وعقب الهجمات بشاحنات متفجرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 على القنصلية البريطانية وبنك أتش أس بي سي HSBC في إسطنبول، تم تعزيز السفارات، كما تم نقل الموظفين بعيداً عن المكاتب الأمامية المواجهة للشارع.

لا يستطيع تصليب الأهداف أن يمنع كل الهجمات الإرهابية كلياً. ولأن الإرهابيين يتعلمون من التجربة ويبدعون، فيمكنهم دائماً محاولة الالتفاف على جهود تصليب الأهداف. ويلعب الإرهابيون ومكافحو الإرهاب لعبة القط والفأر حيث يمكن لكل حركة مضادة أن تطلق تكيفاً مصمماً لتجاوز الحاجز الذي يخلقه الإجراء الجديد. في صناعة خطوط الطيران كانت هناك الكثير من هذه التحركات والتحركات المضادة، وخاصة تلك التي تحيط باستخدام المتفجرات. في كانون الأول/ ديسمبر 1994 صعد رمزي يوسف إلى رحلة الخطوط الجوية الفلبينية رقم 434، وجمع قنبلة في الحمام، وزرعها في سترة النجاة تحت مقعده، وهبط من الطائرة عند نهاية الجزء الأول من الرحلة، وانفجرت القنبلة في الجزء الثاني من الرحلة وقتلت رجل أعمال ياباني جلس في مقعده. لم يقتل أي راكب آخر، ونجحت الطائرة في هبوط اضطراري.[4] كانت بطاريات القنبلة في حذاء رمزي.[5] وفي كانون الأول/ ديسمبر 2001، حاول ريتشارد ريد Richard Reid تفجير رحلة الخطوط الجوية الأمريكية رقم 63 المتجهة من باريس إلى ميامي مستخدماً متفجرات مخبأة في بطانة

حذائه، ولكن تمكن الركاب من التغلب عليه قبل أن يقدح فتيل الإشعال.[6] الآن ينبغي على الكثير من الركاب خلع أحذيتهم وإخضاعها للكشف على نحو انفرادي.

حدث تحول رئيسي مع مؤامرة فاشلة في آب/ أغسطس 2006 تضمنت متفجرات سائلة كان من المقرر أن تُحمل منفصلة على متن الطائرة بعد أن تم إخفاؤها كمنتجات للعناية الشخصية مثل الشامبو، ثم خلطها على متن الطائرة لتنشيط المتفجرات. وبينما كانت الاستجابة المبدئية للمؤامرة حظر كل السوائل والهلاميات من الأمتعة المحمولة، فقد حددت الاختبارات العلمية اللاحقة أن حجم القارورة أمر حساس ومن ثم تم تطوير قانون جديد. ويعكس القانون المحدد المتطلبات الكيميائية المحددة لصنع مادة متفجرة على متن الطائرة بنجاح؛ فلا يسمح القانون بقارورة سعتها أكثر من 100 مليلتر (3 أوقيات)، وكل القوارير توضع في حقيبة شفافة سعتها 1 لتر (ربع جالون) لكل مسافر.[7]

وهناك هم جديد يتمثل في استخدام دمى التحكم عن البعد. وقد أطلق هذا القلق جزئياً اكتشاف فيديو باللغة العربية في اليوتيوب صنعه طالب مصري في جامعة جنوبي فلوريدا، ويبيّن الفيديو كيفية استخدام مثل هذه الدمى كأدوات تفجير. وقاد هذا القلق إلى سياسة عمليات بحث مختارة للناس الذين يحملون دمى التحكم عن بعد على متن الطائرات بمن فيهم الأطفال، واقتُرح أن يدخلها المسافرون في الأمتعة التي يتم الكشف عليها بدلاً من الأمتعة المحمولة.[8] وقد اعتُبر الخطر ليس دقيقاً تماماً، وأنه أوشك على أن يسوِّغ حظر هذه المواد من الأمتعة المحمولة كلية. والذي يجعل مثل هذه الحادثة غير مرجحة – على أية حال – هو قلق صناعة خطوط الطيران بشأن تكلفة الإجراءات الأمنية وتأثيراتها.

إن الكثير من خطوط الطيران، مثلاً، لا تفرض قوانين تتعلق بالسوائل والهلاميات في الأمتعة المحمولة في الرحلات الداخلية داخل الدولة الواحدة. وهذه القيود تفرض بشكل نموذجي على الرحلات الدولية فقط. ويترك هذا فجوة محتملة يمكن أن يستغلها الإرهابيون المستقبليون. وتكمن المفارقة في أن عدم الترابط هذا بين أمن السفر الجوي

الدولي والداخلي قد حدث من قبل ، وهو بطريقة ما، مسؤول عن جعل هجمات 11 سبتمبر ممكنة. في عام 1996 انفجرت رحلة تي دبليو آي في الجو بعيداً عن لونج آيلند، وقتل 230 شخصاً. وفي استجابة لذلك، ابتدع الرئيس بيل كلينتون مفوضية لأمن وسلامة الطيران ترأسها نائب الرئيس آل جور. وقد تغير اسمها بهدوء إلى "مفوضية سلامة وأمن الطيران" عندما تم اكتشاف أن الأسلاك المختلة وليس الإرهاب هي التي هوت بالطائرة. وبرغم ذلك، فقد قدم التقرير النهائي للمفوضية، والذي نشر في شباط/ فبراير 1997، الكثير من التوصيات لزيادة كلٍّ من السلامة والأمن ضد الهجمات الإرهابية. وقد قدمت التوصيات لكلٍّ من السفر الداخلي والدولي، ولكن خطوط الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية توقفت عن تنفيذ الكثير منها بسبب التكلفة أو لأن الفحص الزائد سوف يعني عدداً أقل من السفريات في الساعة. وقد أصبحت توصيات المفوضية وقوداً للتعليق السياسي والهجوم على إدارة كلينتون من قبل المحافظين الجدد والمنافذ الإعلامية للجناح اليميني.[9] وقد انتقد المحافظون الماليون التقرير على أسس اقتصادية وأسس جدوى التكلفة، وجادلوا في أن الأمن المعزز لم يكن من الممكن تبريره، فيما يتعلق بتكلفة التأمين، بعدد الأرواح التي يحتمل إنقاذها.[10] ولم يتم تأسيس العديد من التوصيات، مثل فحص الأمتعة الذي يتم على أساس المضاهاة التامة - بحيث يتم التفتيش اليدوي لكل الحقائب التي لا تضاهي الركاب على متن الطائرة - حتى اليوم بسبب مقاومة صناعة الطيران. وباستعادة الأحداث الماضية نجد أنه ليس من قبيل الصدفة أن عمليات خطف الطائرات في 11 سبتمبر كانت كلها على رحلات جوية داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية وليست رحلات دولية. وفي عام 2001 كانت الرحلات الجوية الداخلية الأمريكية أهدافاً أسهل من الرحلات الجوية الدولية. وربما مازالت كذلك اليوم.[11]

إن ميل الإرهابيين نحو تحويل هجماتهم إلى أهداف أسهل يسلط الضوء على الحد الأكثر وضوحاً لتصليب الأهداف: مشكلة الإزاحة أو تبديل الهدف. إذا أصبح من غير الممكن النفاذ إلى أحد الأهداف فسوف يلتفت الإرهابيون ببساطة إلى هدف آخر

أكثر ضعفاً. عندما تم تركيب كاشفات المعادن في المطارات في أوائل سبعينيات القرن العشرين هبطت وتيرة حدوث عمليات الاختطاف بشكل حاد، ولكن زادت الأنواع الأخرى من الهجمات الإرهابية.[12] وتم استهداف سفن الرحلات البحرية والطائرات الأصغر حجماً، وزادت الأنواع الأخرى من حوادث أخذ الرهائن. وعندما أضحت السفارات أفضل حماية، زادت الهجمات على موظفي السفارات عندما يكونون خارج المجمعات المحمية. وبسبب أثر الإزاحة هذا يجادل البعض في أن تصليب الأهداف غير مجدٍ.[13] بالعكس، على أية حال، إن جعل بعض الأهداف المفضلة أقل ضعفاً أمام الهجوم يجبر الإرهابيين على الإبداع وإيجاد بدائل، والربط بين الموارد والتخطيط. ويخدم ذلك ببساطة أيضاً في ردع الهجمات على أهداف واضحة الأهمية، وفي توجيه الإرهابيين المحتملين نحو أشكال من الهجمات أقل تكلفة أو متطلبات. وفي مجال منع الجريمة تم التوصل إلى أن تصليب الأهداف ينطوي على أثر يتمثل في "نشر الفوائد" كذلك؛ فعندما يتم تصليب أهداف معينة، مثل المنازل التي تتعرض لعمليات السطو كثيراً، فمن المرجح بقدر أقل أن يتم استهداف كل الأهداف من تلك الفئة (بمعنى الأهداف الأخرى في المنطقة) حتى إذا لم تكن محمية.[14] وفي مجال مكافحة الإرهاب، يمكن أن يعني ذلك، مثلاً، أنه إذا كانت بعض السفارات محمية فربما تتناقص الهجمات على السفارات عموماً. بالطبع، لا توجد حدود على الكمية التي يمكن حمايتها، وهذا يعني أن المجتمعات دائماً ما تكون ضعيفة بطريقة ما. ويعد الشحن الجوي ضعيفاً بمستوى كبير؛ نظراً لأن فحص البضائع لا يقارن بمستوى فحص أمتعة الركاب.[15] وليس فحص عمال المطارات الذين يمكنهم الوصول إلى المناطق الآمنة أيضاً كفحص أمتعة الركاب كذلك.[16] والموانئ ضعيفة على نحو خاص أيضاً، لأن مستوى الفحص لشحنات الحاويات منخفض كثيراً: في حدود 2٪ من كل الشحنات في أنحاء العالم.[17] وهذا هو السبب في أن تصليب الأهداف يمكن أن يكون فقط جزءاً من استراتيجية دفاعية شاملة، وهو السبب أيضاً في أن الحكومات ينبغي أن تجعل الشركاء الآخرين، مثل شركات الشحن والخطوط الجوية، يتقاسمون مسؤولية - إذا لم تكن تكلفة - الفحص الزائد والإجراءات الأمنية الأخرى.

كانت فكرة الشراكة هذه مركزية في التقرير النهائي لمفوضية البيت الأبيض لسلامة وأمن الطيران:

لقد تعقدت التحسينات في أمن الطيران لأن الحكومة وصناعة الطيران كثيراً ما وجدتا نفسيهما في حالات تضاد، وغير قادرتين على حل المنازعات بشأن التمويل، والفاعلية، والتقنية، والآثار المحتملة على العمليات والركاب. ينبغي ألا يكون على الأمريكيين الاختيار بين الأمن المعزز والسفر الجوي الكفء الذي يمكن تحمل نفقاته. وكل من هذين الهدفين يمكن تحقيقه إذا عملت الحكومة الفيدرالية، وخطوط الطيران، والمطارات، وموظفو الطيران، ووكالات فرض القانون المحلية، والركاب معاً لتحقيقهما. وفقاً لذلك، توصي المفوضية بشراكة جديدة سوف تحرك الموارد بفعالية أكثر، وتجعل كل الأطراف تركز على تحقيق الهدف النهائي وهو تعزيز أمن السفر الجوي بالنسبة إلى الأمريكيين.[18]

على أية حال، فإن عضوة من أعضاء المفوضية لم توافق على "التقرير النهائي" عام 1997؛ لأنها أحست بأن التوصيات فيه لم تكن محددة بما يكفي، ولم تُدمج الجداول الزمنية لتأمين موجهات واضحة ومحاسبية على حالات التأخير أو الفشل في تنفيذ الإجراءات الفعالة: «بدون المحددات سوف نسمح مرة أخرى لخطوط الطيران بالقيادة، وللحكومة بأن تتبعها فيما يتصل بما هو ضروري لتأمين الجمهور المسافر جواً».[19] وكان أحد الأمثلة التي ذكرتها هو تدريب الفاحصين في المطارات، حيث أحست بأن المفوضية لم توصِ بالتحسين الكافي:

يتلقى في الوقت الراهن الفاحصون بشكل نموذجي 8 ساعات من التدريب المختلط بين غرفة الدراسة والتدريب أثناء الخدمة. ومعظم فاحصي الأمن من الموظفين الذين يحصلون على الحد الأدنى للأجور، ويطلب منهم شراء زيهم ويدفعون أجرة مواقف السيارات يومياً. وتدفع شركات الطيران بشكل نموذجي لعمال نظافة خطوط الطيران أكثر من الفاحصين الأمنيين، ومن ثم توجد وتيرة لترك الوظيفة بين الفاحصين الأمنيين في حدود 200-400٪. والفاحصون الأمنيون جزء لا يُجتزأ من نظام أمني فعال. يجب أن يتم انتقاء الفاحصين الأمنيين وتدريبهم بقدر كافٍ، وأن يتقاضوا مرتبات عادلة لهم، وأن توفَّر لهم الأدوات التكنولوجية الملائمة لكي يقوموا بوظيفتهم.[20]

لم يتحسن الوضع بعد هذا النقد. وقد كشف تقرير متعمق لمحطة سي إن إن بعد هجمات 11 سبتمبر أنه بين عامي 1998 و2001 نشر مكتب المحاسبة العامة، وهو ذراع التحري للكونجرس، على الأقل خمسة تقارير تنتقد الأمن في المطارات الرئيسية للدولة، ويركز على الفاحصين ذوي الأجور المتدنية، وما سماه التدريب غير الكافي لعاملين في الأمن، وترك الوظيفة سريعاً للعاملين في الفحص؛ بمتوسط 126٪ سنوياً من خلال دراسة شملت 19 مطاراً رئيسياً.[21]

على نحو مغاير، يتلقى الفاحصون في أوربا أجوراً أعلى، وتقل بينهم معدلات ترك الوظيفة.[22] وبرغم الاعتراضات من قبل غلاة الليبراليين الجدد في الحزب الجمهوري، فقد تولت الحكومة الفيدرالية الأمريكية في عاقبة الأمر السيطرة على صناعة المراقبة الجوية في عام 2002 تحت وابل من النقد الموجه إلى الشركات الخاصة التي كانت مسؤولة عن فحص الركاب قبل هجمات سبتمبر.[23] وفي غضون سنوات قليلة، على أية حال، توجه النقد بدوره إلى الوكالة الفيدرالية المسؤولة الآن عن فحص الركاب؛ إدارة أمن النقل، مع مزاعم بأن الشركات الخاصة في دول قليلة، وفي أوربا وإسرائيل، تبلي بشكل أفضل كثيراً.[24] ومازالت كفاية الفحص قضية خلافية.[25]

وكانت المفوضة المشار إليها أعلاه قد فقدت زوجها في تفجير رحلة بان آم رقم 103 أثناء الطيران فوق لوكربي في اسكتلندا عام 1988، وأصبحت بعد ذلك رئيسة جماعة ضغط للضحايا تمثل عائلات الذين فقدوا في تلك الهجمة المأساوية. ومن منظورها الخاص، فإن محاولة المفوضية الموازنة بين حاجات صناعة الطيران وحاجات الأمن والسلامة كانت ببساطة غير مقبولة بالنسبة إليها. وهذا يسلط الضوء على الأبعاد السياسية والاقتصادية وحتى النفسية لأنواع الإجراءات الأمنية المحورية بالنسبة إلى مكافحة الإرهاب الدفاعية. وتحيط هذه السلسلة المترابطة نفسها من المشكلات بحماية البنية التحتية الحساسة.

حماية البنية التحتية الحساسة

تشير البنية التحتية الحساسة عموماً إلى النظم الفيزيائية القائمة على الحاسوب، والتي تعتبر حيوية بالنسبة إلى وظيفة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والكثير من هذه النظم هي أهداف مفضلة بالنسبة إلى الهجمات الإرهابية بما في ذلك البنية التحتية ذات العلاقة بالنقل، والطاقة، والصناعة، والتمدين. وتشمل الأهداف المحتملة المنشآت المائية-الكهربائية والنووية، ومصافي النفط، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمصارف، والمطارات، والسكك الحديدية، والجسور، والمراكز الحضرية، ومراكز التسوق. ومنذ هجمات 11 آذار/ مارس 2004 في مدريد، وهجمات 7 تموز/ يوليو 2005 في لندن تم توجيه انتباه خاص إلى نظم النقل الحضرية مثل مترو الأنفاق والحافلات. كانت صناعة النفط هدفاً في نيجيريا وفي العراق ما بعد الحرب.[26] وحتى قبل 11 سبتمبر والقلق المرتفع بشأن الهجمات الكيماوية والبيولوجية، جادل خبراء الأمن في أن القطاع الزراعي ضعيف بالنسبة إلى مثل هذه الهجمات.[27] وقطاع الغابات هو مجال آخر استخدم فيه الناشطون البيئيون التخريب لتعويق أنشطة قطع الأخشاب.[28] ويقدم الإطار اللاحق القطاعات العشرة التي حددتها الحكومة الكندية كمكونات أساسية للبنية التحتية الحساسة. وبرغم أن القطاعات الرئيسية متشابهة بشكل أساسي بالنسبة إلى الدول الأخرى، فيمكن أن تتفاوت القوائم بمقدار ضئيل. على سبيل المثال، أضافت الولايات المتحدة الأمريكية الصروح والرموز القومية إلى قائمتها في عام 2003.[29]

وبشكل نظامي "تعرّي" التقارير الإعلامية الثغرات الأمنية في طيف عريض من المنشآت سواء كانت مطارات، أو قطارات، أو ساحات السكك الحديدية، أو المصانع الكيماوية، أو الأنفاق، أو الشبكات الكهربائية، أو الموانئ البحرية، أو المنشآت النووية.[30] وأضف إلى هذه القائمة المتنامية خطر الهجمات الإلكترونية أو "السايبرية" على نظم الحاسوب التي تتحكم في كل شيء وتنظمه من الأعمال المصرفية والتحويلات النقدية إلى استجابات الطوارئ والسيطرة على الحركة الجوية، فيصبح تحدي حماية الأهداف المحتملة

مروعاً.[31] ولأن النظم القائمة على الحاسوب متكاملة وبينية الترابط على نحو متزايد، فإن خطر الانتشار الغزير لعمليات قفل نظم البنية التحتية الرئيسية يصبح أعظم بدرجة كبيرة. وأظهر انقطاع الطاقة في الشمال الشرقي وأواسط الغرب في الولايات المتحدة الأمريكية وأونتاريو في كندا في آب/ أغسطس 2003 مدى الانتشار الواسع لأثر تعطل أجهزة الحاسوب على نطاق ضخم. بنهاية الانتشار الواسع الذي استغرق نحو أربع ساعات كانت 256 محطة طاقة خارج الخدمة.[32] وإضافة إلى توليد الطاقة، أثر الانقطاع على إمدادات المياه – ودفع الهيئات الاستشارية في العديد من المدن إلى غلي الماء– إضافة إلى النقل، والاتصالات، والصناعة.[33] وبينما لم يسفر أي حادث إرهابي رئيسي عن تهديد سايبري، فإن الهجمات السايبرية في السياقات الأخرى مثل النزاعات الإثنية والنزاع السياسي زادت مؤخراً. على سبيل المثال، تم إقفال نظام الاتصالات الإلكترونية لحكومة إستونيا في أيار/ مايو 2007، ويُزعم أن السبب في ذلك كان هجمات سايبرية في روسيا.[34] وقد تأثر النظام المصرفي الوطني لفترة. وقد تمت إدانة طالب يبلغ عمره 20 عاماً من إستونيا بسبب مشاركته في الهجوم وتم تغريمه.[35]

تتكون البنية التحتية الحساسة في كندا من عشرة قطاعات:

1. الطاقة والمرافق (الطاقة الكهربائية، والغاز الطبيعي، وإنتاج النفط، ونظم النقل).
2. تقنية الاتصالات والمعلومات (الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونظم البث الإذاعي، والبرمجيات، والخردوات، والشبكات، بما في ذلك الإنترنت).
3. المالية (الأعمال المصرفية، وأسواق الأوراق المالية، والاستثمار).
4. الرعاية الصحية (المستشفيات، والرعاية الصحية، ومنشآت التزويد بالدم، والمختبرات، وصناعة الأدوية).
5. الغذاء (السلامة، والتوزيع، والزراعة، وصناعة الأغذية).
6. المياه (مياه الشرب وإدارة مياه الصرف الصحي).
7. النقل (الجوي، وبالسكك الحديدية، والبحري، والبري).

8. السلامة (السلامة الكيماوية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية، والمواد الخطرة، وعمليات البحث والإنقاذ، وخدمات الطوارئ، والسدود).

9. الحكومة (الخدمات، والمنشآت، وشبكات المعلومات، والأصول، والمواقع والصروح القومية الرئيسية).

10. التصنيع (القاعدة الدفاعية الصناعية، الصناعة الكيماوية).

المصدر:

Public Safety Canada website: www.publicsafety.gc.ca/prg/em/nciap/about-eng.aspx#01 (last accessed on August 6, 2008).

كيف يمكن حماية هذه الأهداف المحتملة في الوقت نفسه؟ من يدفع تكلفة مثل هذه الحماية؟ كيف يمكن تأسيس الأولويات إذا لم تتوافر الاعتمادات المالية لحماية كل شيء؟ إن الجزء الأعظم من البنية التحتية التي تعتبر حساسة من جانب المحللين الأمنيين يوجد في أيدي القطاع الخاص. وكثيراً ما يكون التشريع الحكومي ضعيفاً أو غير موجود، ويمكن أن تكون مقاومة الصناعة لأي محاولات لتعزيز الأمن شديدة. على سبيل المثال، يتفق كل شخص على أن الصناعة الكيماوية ضعيفة إزاء الهجمات الإرهابية. عقب 11 سبتمبر أدخلت الصناعة ضوابط طوعية يعتبرها خبراء الأمن غير كافية. ومع ذلك دعمت إدارة بوش التنظيم الذاتي للصناعة ولم تتوسط. واستقبلت الجهود اللاحقة لزيادة حماية المصانع الكيماوية ولحث المصانع التي تقع بالقرب من المناطق الكثيفة السكان على استخدام كيماويات أقل خطورة بنتائج مختلطة: «قال المسؤولون إن الشركات الخاصة التي تملك 80٪ من أكثر الأهداف خطورة أعطت درجات متفاوتة من التعاون، وقد أوقفت الصناعة الكيماوية بفاعلية المحاولات التي جرت في واشنطن لتخويل تشريعات أكثر صرامة».[36] وقاد هذا الفشل وزارة الأمن الوطني الأمريكية إلى المناداة بالمزيد من التشريعات الفيدرالية على عكس تحبيذ إدارة بوش للضوابط الصناعية الطوعية.[37] بحلول عام 2006 كان التشريع أمام الكونجرس، ولكن جادل خبراء الأمن مرة أخرى في أن الضوابط لم تكن كافية. علاوة على ذلك، كان التشريع الفيدرالي سوف يبطل تشريع الولايات الأكثر صرامة، ولكن تم عكس ذلك تحت ضغط ولايات مثل نيوجرسي.[38]

مثل حالة صناعة خطوط الطيران، فإن حالة الصناعة الكيميائية تمثل أساس صعوبات السلطان القضائي والصعوبات البيروقراطية التي تجنح نحو تقويض الحماية الفعالة للبنية التحتية. وكانت جهود تنسيق مثل هذه البرامج قد أدت إلى إعادة هيكلة الحكومة وابتداع إدارات عملاقة جديدة مثل وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تكونت من 22 وكالة فيدرالية قائمة بعد هجمات 11 سبتمبر، ومركز حماية البنية التحتية القومية في المملكة المتحدة، أو كندا للسلامة العامة. وتنسق الأخيرة، التي تأسست في عام 2003، أنشطة الوزارات والوكالات الفيدرالية المشاركة في قضايا السلامة والأمن بما في ذلك أعمال الشرطة، والاستخبارات، وعمليات التصحيح، والسيطرة على الحدود، وتقييم الخطر، وإدارة الطوارئ. وتوفر هذه الوزارات الفيدرالية الاستشارات للصناعة، وتعمل مع مستويات المحافظات والمستويات البلدية كذلك.[39] وكان تخصيص الاعتمادات المالية لحماية البنية التحتية الحساسة وجاهزية الطوارئ أحياناً مثيراً للخلاف سياسياً.[40] ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، جرت العادة على تقسيم الاعتمادات المالية بالمنطقة بغض النظر عن مستوى الخطر الذي تواجهه كل منطقة. والولايات التي فيها حواضر كبيرة مثل نيويورك وسياتل أو واشنطن كانت تحصل على مستويات تمويل مشابهة للمناطق الريفية القليلة السكان والتي توجد فيها قلة من الأهداف المحتملة، إذا كانت هناك أي من هذه الأهداف أصلاً. وبعد احتجاجات من العديد من المحافظين والحكام ربط التمويل بطريقة أكثر بمستوى الخطر. وحتى مع مثل هذا التمويل القائم على المخاطرة كانت هناك بعض الشكاوى عن التمويل غير الكافي من قبل المراكز الحضرية الكبرى مثل نيويورك وواشنطن.[41] وقد اشتكت الولايات أيضاً من أن تعليمات مكافحة الإرهاب الفيدرالية متصلبة جداً وتتجاهل الاختلافات الإقليمية والحاجات المحلية فضلاً عن أنها تركز بشكل ضيق على الإرهاب في حد ذاته بدلاً من أن تتضمن المخاطر الأخرى مثل الحوادث والكوارث أو الجرائم العنيفة.[42]

أن الحاجة إلى حماية البنية التحتية الحساسة في وجه أخطار غير مؤكدة ووجوه ضعف معينة سببت مشكلات لاهتمامات الليبراليين الجدد؛ مثل الانضباط المالي، والإنفاق

الحكومي، والتخفيضات الضريبية. وفي الاندفاع للإعداد للهجوم التالي كانت هناك أمثلة للإهدار، وتوجيه الاعتمادات المالية بطريقة خاطئة، وتقييم الأخطار بطريقة غير دقيقة أو غير ملائمة، وحتى الفساد. ومع توفير مثل هذا المال الكثير فجأة بوساطة مشرِّعين عقدوا العزم على فعل شيء، فإن مثل هذه الزلات والأخطاء ربما كانت حتمية. ويتمثل أحد أهم دروس الحماية الفعالة والكافية للبنية التحتية الحساسة، وهو درس يخالف السائد بالنسبة إلى غلاة الليبراليين الجدد، في أهمية المحافظة على درجة ما من وفرة النظم الحساسة. وقد تم تسليط الضوء على ذلك في كندا بوساطة وباء متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد "سارس" التي ضربت أكبر مدينة في البلاد - تورنتو - في نيسان/ إبريل 2003، وكان يجب عزل المستشفيات التي يرقد فيها مرضى أصيبوا بالعدوى وقتها. وكان هذا يعني أنه ينبغي توجيه المرضى الذين يعانون حالات مرضية لا صلة لها بسارس إلى أماكن أخرى، وكان مستشفى الأطفال في تورنتو واحداً من المستشفيات التي انتقلت إليها العدوى. وبما أنه لم تكن هناك مستشفيات أطفال أخرى في تورنتو فقد تم توجيه الأطفال المرضى إلى مستشفى للأطفال في أوتاوا؛ مستشفى الأطفال في شرقي أونتاريو. ووقتها كان قد تقرر إغلاق وحدة أمراض القلب في مستشفى الأطفال في شرقي أونتاريو وفق خطة إقليمية لتخفيض التكاليف في القطاع الطبي بالقضاء على حالة الوفرة المتصورة. وقد تغيرت الحكومة في انتخابات إقليمية بعد عدة شهور. وقررت الحكومة الجديدة الاحتفاظ بوحدة أمراض القلب في مستشفى الأطفال في شرقي أونتاريو ولم يتم قفلها. وبينما كانت هناك معارضة كبيرة لقفل المستشفى قبل وباء سارس، فإن الحاجة لمستشفى ثانٍ للأطفال أثناء أزمة صحية غير متوقعة لابد أن تكون قد اتضحت لكل شخص.

ولأنه لا يمكن حماية كل شيء، فإن أهم جزء من حماية البنية التحتية الحساسة يجب أن يطور تقييماً شاملاً وواقعياً للمخاطر، وأن يتقاسم هذه المعلومات عبر الوزارات والوكالات الحكومية، وعبر مستويات الحكومة، ومع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص مثل مديري المباني التي تشكل جزءاً من البنية التحتية الحساسة. ويتمثل المفتاح في أن تفكر مثل الإرهابي لكي تحدد الطريقة التي تعمل بها أنواع معينة من الهجمات. ويساعد

ذلك في تحديد نقاط التدخل المثمرة، حيث يمكن إجراء تغييرات فيزيائية، وبنيوية، أو إجرائية تقلل من احتمالية الهجوم. وقد أخذت هذه المقاربة، بتصرف من تقنيات راسخة بشكل جيد، تستخدم في منع الجريمة الموضعية، وتوفر طريقة مثمرة للتفوق على ذكاء الإرهابي.[43] يميل منع الجريمة التقليدية نحو التركيز على أعمال الشرطة والاستخبارات كما في نموذج العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب. غير أنه يمكن فعل الكثير جداً في مجال منع الجريمة الموضعية الذي يركز على أنماط وسياقات نشاط جنائي محدد، ثم يعمل على تثبيط تلك الأنشطة أو جعل المشاركة الناجحة فيها أمراً أكثر صعوبة. إن إعادة تصميم البيئة، مثلاً تركيب النوافذ المقاومة للرصاص في شبابيك الصرافين في البنوك، وتغيير أنماط نشاط الأهداف المحتملة (مثل إدخال التفاوت في روتين سفريات الدبلوماسيين لتقليل احتمالية الاختطاف أو الهجمات المسلحة)، ونقل النقد من ماكينات الحساب بصورة نظامية بحيث لا تتوافر دائماً كميات كبيرة، وأشياء أخرى بسيطة جداً يمكن أن تخفض احتمالية ارتكاب الجريمة بما في ذلك الهجوم الإرهابي. إن الكثيرين من محترفي الأمن في القطاع الخاص كانوا ضباط شرطة في السابق أو عاملين في الجيش، وهؤلاء يجلبون معهم ذهنية شرطية أو أمنية إلى مسألة المنع والجاهزية، وكثيراً ما يفتقرون إلى تقدير المقاربات الأخرى.

غالباً ما يشير "مفكرو 12 سبتمبر" إلى التفجيرات الانتحارية على أساس أنها أكثر نوع لا يمكن منعه من الهجمات الإرهابية، ويجادلون في أن الانتحاريين لا يمكن ردعهم. وباستخدام مبادئ منع الجريمة الموضعية، وضّح اثنان من المختصين في الجنايات كيف أنه حتى التفجير الانتحاري يمكن أن يصبح محتملاً بقدر أقل.[44] إن التفجيرات الانتحارية الأشبه بالروتينية في الأماكن العامة مثل المقاهي، والنوادي الليلية، ومحطات الحافلات، توضح كيف أن تحليل الخطوة بخطوة للأنماط العملياتية التي تستخدمها الجماعات لكي تضفي على الهجمات الانتحارية صفة الروتين يمكن أن يكشف نقاط مهمة للتدخل بوساطة العمل الوقائي. بالطبع، كما ذكرنا في الفصل الثالث، هذا يعني التركيز ليس فقط على الانتحاري الذي يشبهه هذان الباحثان – بطريقة ملائمة إلى أقصى درجة – "بالقنبلة الذكية"، ولكن أيضاً على الشبكة الأوسع والسياق الذي يتم فيه تخطيط وإعداد الهجمات

الانتحارية. ويشمل ذلك الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة، مثل المنازل الآمنة، والخرائط، والمتفجرات، و"المناولين"، إضافة إلى الظروف المسهلة مثل الدعم المجتمعي، والمال، والمنفذ إلى الإنترنت، وشبكة من المتطوعين الموثوق بهم.[45] وهذا المثال المعقد والمتحدي يمثل أساس الكيفية التي يمكن بها للإجراءات الدفاعية مثل حماية البنية التحتية الحساسة أن تستفيد من مقاربات لا ترتبط تقليدياً بمكافحة الإرهاب مثل منع الجريمة الموضعية، والجاهزية للكوارث، واستجابة الصحة العامة للطوارئ.

تنظيم تدفق الناس والسلع والخدمات

هناك طريقة أخرى لتخفيف خطر الهجمات تتمثل في تعقب حركة الناس، والسلع، والخدمات في محاولة لاكتشاف المؤامرات وهي قيد الإعداد وتثبيطها أو إعاقة تحضيرها. وقد درس الفصل الثالث في الكيفية التي يمكن بها لقانون الصيرفة والتحويلات المالية أن يؤثر على تمويل الإرهابيين، وهذا التأثير يمكن بدوره أن يجعل تنفيذ الهجمات الإرهابية أكثر صعوبة. في هذا الفصل سنتحدث بقدر أكبر عن السيطرة على الأراضي التي تشمل ضوابط الحدود والجوازات، والجمارك، والهجرة، وتحديد أوضاع اللاجئين، ومراقبة وتنظيم تدفق الناس والسلع إلى داخل وخارج البلاد، إضافة إلى تدفقها داخل حدود البلاد. وقد أصبح هذا الشكل من السيطرة مركزياً بالنسبة إلى "الحرب العالمية على الإرهاب"، وقد فحص الفصل الثالث سلفاً جانب المراقبة من الأشياء من منظور وظيفة الاستخبارات في مكافحة الإرهاب. إن تنظيم السفر، والهجرة، والبحث عن اللجوء يسلط الضوء أيضاً على الانقسامات المشار إليها في الفصل الأول بين الدول المتقدمة والدول النامية، والشمال والجنوب، والمركز والهامش، بحيث كثيراً ما يكون أولئك الذين يحتفظ بهم في الخارج من الفئة الأخيرة، بينما يكون أولئك الذين يبقون على أنفسهم في الخارج من الفئة الأولى. وسوف نبحث المزيد في هذا الجانب في الفصل التالي.

يحتاج الإرهابيون إلى أشياء كثيرة حتى يشنوا الهجمات بنجاح. فهم يحتاجون إلى الغذاء، والمأوى، والتدريب، والأسلحة، والمتفجرات، والمنازل الآمنة، والاتصالات،

ووثائق السفر مثل الجوازات أو بطاقات الهوية، والمال. وعندما لا تتوافر هذه الأشياء أو يصعب الحصول عليها يهبط خطر الهجمة الإرهابية. لماذا، مثلاً، لم يقع أي هجوم إرهابي في مراكز التسوق التي تشكل السمة المميزة للحياة الوسطى الأمريكية؟ كان من المؤكد أن سلسلة من مثل هذه الهجمات عبر الغرب الأوسط أو هجمات متزامنة في العديد من الولايات سوف يكون لها أثر مساوٍ في الضخامة لهجمات 11 سبتمبر. لقد راهن محللو الأمن طويلاً على مثل هذا الحدث، وتنبأ بعضهم بحتمية ذلك فعلاً. ومع ذلك لم تقع مثل هذه الهجمات؛ ويتلخص السبب في أنها تقتضي من الإرهابي أن يكون من سكان المجتمعات التي سوف يقع فيها هجوم، وأن يكون على معرفة بكل مداخل ومخارج المكان، وأن يكون في مقدوره معرفة نقاط الضعف في النظام ونمط استخدام مركز التسوق المعنيّ. ولا يمكن أن يخطط مثل هذا الهجوم عن بعد، ثم يأتي إلى داخل المجتمع لتنفيذه، وهذا هو السبب في أن مثل هذه الهجمات لم تقع. عموماً نجد أن المسلمين الأمريكيين مندمجون بشكل جيد في مجتمعاتهم، وهم أفضل حالاً من الأمريكي المتوسط الحال مالياً، وكذلك فيما يتصل بالتعليم والتوظيف.[46] وخلافاً للأمر في أوربا، حيث يجنح المسلمون نحو التأقلم مع التمييز، وحيث هم أسوأ حالاً من الأوربي المتوسط فيما يتصل بالتعليم والتوظيف. كانت المجتمعات الإسلامية-الأمريكية دعامة ضد انتشار الراديكالية في الولايات المتحدة الأمريكية.[47] وحتى يأتي الوقت الذي يصبح فيه بعض الشبان المولدين محلياً راديكاليين عبر الإنترنت، ويقررون مهاجمة مجتمعاتهم الخاصة، كما حدث في المملكة المتحدة، فإن مثل هذه الهجمات سوف تكون الاستثناء بدلاً من القاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونجد – للسبب نفسه – أن أخذ الرهائن وأوضاع احتجاز الانتحاريين للرهائن من الممكن تنفيذها بقدر أكبر كثيراً من السهولة من عمليات الاختطاف. تتطلب الأخيرة الدرجة نفسها من البنية التحتية ودعم المجتمع مثل تلك التي تتطلبها تفجيرات مراكز التسوق. يمكن تنفيذ الأولى بوساطة غرباء لا رابطة لهم بالمجتمع أو ارتجالاً مع القليل من التخطيط لما يعقب ذلك. وتصمم عمليات أخذ الرهائن عموماً لكسب الدعاية،

ولاستخدام المفاوضات كأدوات لفرض مطالب ذات طبيعة أكثر تكتيكاً بدلاً من تكتيكات استراتيجية أو سياسية عريضة. وتتطلب عمليات الاختطاف منازل آمنة، والغذاء والإمدادات للرهينة والحراس، وترتيبات أمنية تتضمن عادة أشخاصاً في المجتمع. ومن الواضح أن فهم المتطلبات اللوجستية لأنواع مختلفة من الهجوم الإرهابي يمكن أن يساعد في تزويد السياسة الوقائية بمعرفة أفضل.

لقد أصبحت حركة وتدفق الناس مجال تركيز مركزياً لسياسة مكافحة الإرهاب. وكثيراً ما يكون المهاجرون واللاجئون أول الناس المتهمين بالهجمات الإرهابية بينما أصبح الطلاب الأجانب موضع شك منذ هجمات 11 سبتمبر، وخاصة في ضوء فشل المستويات العليا من المؤسسة الأمنية الأمريكية قبل 11 سبتمبر الأخذ في الاعتبار تحذيراً من عميل لمكتب التحقيقات الفيدرالي عن رجال عرب يدرسون في مدارس لتعليم الطيران.[48] وقد تمت الإشارة إلى تفكيك عصابة تزوير طلابية، يقوم فيها بدلاء بأداء امتحانات البراعة في اللغة الإنجليزية للطلاب الأجانب، بحيث يستطيع هؤلاء تمديد إقامتهم في الولايات المتحدة الأمريكية بوساطة محام أمريكي، «كجزء من استراتيجية كلية لاعتقال الإرهابيين المحتملين قبل أن يتمكنوا من توجيه ضرباتهم».[49] عقب مقتل المنتج السينمائي الهولندي ثيو فان جوخ Theo van Gogh على يد متطرف إسلامي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، تصلب موقف المجتمع الهولندي تجاه المهاجرين واللاجئين. وقد انقلب تسامح هولندا التقليدي وانفتاحها على الغرباء بين عشية وضحاها تقريباً.[50] وقد تصلبت المواقف في المملكة المتحدة أيضاً وأخذت سياسة الحكومة المضادة للإرهاب تقترب من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات الهجرة، وسياسة اللاجئين واللجوء، والإبعاد. وإثر تفجيرات ومحاولات تفجير تموز/ يوليو 2005 أخذت الحكومة البريطانية تسعى إلى تشديد قوانينها الخاصة بالهجرة واللاجئين فضلاً عن السماح بإبعاد أولئك الذين يروجون للكراهية والتعصب الديني. وفي آب/ أغسطس من تلك السنة أعلن وزير الداخلية البريطاني تشارلز كلارك تعليمات جديدة عن أسس إبعاد أو إقصاء مواطني المملكة المتحدة المولودين في الخارج؛ وشملت القائمة:

> كتابة، أو إنتاج، أو نشر، أو توزيع مواد، أو خطابات عامة بـما في ذلـك الـوعظ، أو إدارة موقع إلكتروني؛ أو استخدام موقع مسؤولية مثل وظيفة المعلم، أو قائد مجتمعي أو شبابي للتعبير عن آراء تؤدي إلى إثارة أو تبرير أو تمجيد العنـف الإرهـابي بـما يعـزز معتقـدات معينة؛ السعي إلى إثارة الآخرين على الأعمال الإرهابية؛ إثارة الأنـشطة الجنائيـة الخطـيرة الأخرى، أو السعي إلى إثارة الآخرين على أعمال جنائية خطيرة؛ أو رعاية الكراهية التـي ربما تقود إلى العنف في مجتمع المملكة المتحدة.[51]

دارت أيضاً مناقشات حول تجريـد البريطـانيين المجنـسين مـن المواطنـة بعـد أن تـم الكشف عن أن مرتكبي تفجيرات 7 تموز/ يوليو 2005 كانوا مواطنين بريطـانيين، واشـتد القلق بشأن الإرهابيين "المولودين في الدولة". ويوجد في المملكة المتحـدة الآن قـدر كبـير من الضغط على مجتمع المسلمين البريطانيين لكي يؤدي أعمال الشرطة بين شـبانه، ووسـط أئمته، وفي مساجده. وفي الاستجابة إلى ذلك، كتب القادة مسودة مقترح مـن عـشر نقـاط مصمم لمكافحة التطرف العنيف وترويج المسؤولية المدنية وسط المسلمين البريطانيين.[52]

كانت الحدود دائماً مجال تركيز رئيسياً لمكافحة الإرهاب الدفاعية. وفي أمريكا الشمالية كان لمفهوم "الدفاع عن المحيط" الذي أعلنه الأمريكيون أثـر كبـير عـلى ضـوابط الحـدود الكندية، مثلاً، بما في ذلك مراقبة الموانى البحرية، والمطارات، والممرات البرية. وعقـب 11 سبتمبر اتخذ التعاون الكندي-الأمريكي في السيطرة على الحدود طابعـاً رسـمياً في إعـلان كندي-أمريكي للحدود الذكية وخطة عمل مـشتركة مـن ثلاثـين نقطـة.[53] وهنـاك تـوتر مـتأصل بين الحاجة إلى الجمارك الصارمة والسيطرة على الحدود وبين ترويج التجارة الحرة والحركة الحرة للسلع والخدمات عبر الحـدود. وتعـد كـلٌّ مـن كنـدا والولايـات المتحـدة الأمريكية أكبر شريك تجاري للأخرى، وهما جزء مـن اتفاقيـة التجـارة الحـرة في أمريكـا الشمالية مع المكسيك. وفي 11 سبتمبر 2001 تم قفل الحدود الأمريكية-الكندية أمـام كـل الحركة العابرة للحدود، وكان الأثر على صناعة الشحن الكنديـة مـدمراً. وكانـت إحـدى العواقب غير المتوقعة هي أن أصبح اتحـاد سـائقي الـشاحنات الكنـدي واحـداً مـن أكثـر مناصري بطاقات تحديد الهوية البيومترية في الحركة العـابرة للحـدود. وفي المنـاظرة حـول

موازنة الأمن بالخصوصية، انحاز سائقو الشاحنات إلى جانب الأمن لأن ذلك سوف يسمح لهم بالاستمرار في نشاطهم الاقتصادي برغم الأمن الحدودي الصارم. على نحو مشابه، أخذ الكثير من المسافرين من رجال الأعمال يختارون الفحص البيومتري أو فحص البصمات في المطارات حتى تتسنى لهم الاستفادة من المسار السريع عبر السلطات الأمنية. وبالموافقة على تقديم المعلومات البيومترية والمعلومات الشخصية الأخرى لقاعدة البيانات، فإن مثل هؤلاء المسافرين لا يتوجب عليهم الانتظار في صفوف طويلة أو الخضوع لعمليات التفتيش الجسدي. وأخذت الجوازات التي تقرأها الماكينات الإلكترونية تصبح معياراً سريعاً، ولا يبدو أن الشرائح البيومترية بعيدة جداً كذلك. إن الجوازات، مثل النقود، مليئة بالسمات الخاصة لخفض احتمالية التزوير، وهي تتطور باستمرار في محاولة للتقدم على المزورين.

وفي أوربا، تكثف تطوير "أوربا القلعة" الذي أعقب افتتاح معاهدات شينجين وماستريخت منذ 11 سبتمبر. وفي باكستان، أصبح تداخل الحدود الأفغانية-الباكستانية قضية خلافية في "الحرب العالمية على الإرهاب"، وأسفرت عن سماح الدولة الباكستانية للقوات الأمريكية بالمشاركة أحياناً في العمليات المشتركة في المنطقة القبلية في الشمال الغربي من باكستان لمطاردة مقاتلي طالبان والقاعدة. وقد خلق ذلك بدوره مشكلات سياسية داخلية للحكومة الباكستانية.[54] وفي العراق، هناك هموم مشابهة بشأن الحدود مع سوريا والأردن تساعد في زيادة التمرد المستمر هناك. وفي إسرائيل، تم تشييد جدر فصل بالقرب من قطاع غزة، وفي الضفة الغربية، لكي تمنع ظاهرياً الانتحاريين من التسلل إليها. وهناك اتفاق عام على أن الحواجز كانت بالفعل فعالة في خفض وقوع الهجمات داخل إسرائيل، وكانت قد هبطت أحياناً إلى صفر. ويبقى جدار الفصل في الضفة الغربية خلافياً بما أن مساره يمضي أحياناً إلى عمق الأراضي الفلسطينية. ويشعر الكثير من النقاد بأنه يمثل محاولة أحادية من جانب إسرائيل لكي تثبت حدوداً مستقبلية لدولة فلسطينية لصالح إسرائيل، وقد أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي أنه غير قانوني.[55] وأكثر الأمثلة

التاريخية شهرة فيما يتعلق ببناء أسوار أمنية لإبعاد الغزاة هو سور الصين العظيم. بينما حائط برلين هو أكثر الأمثلة شهرة فيما يتعلق ببناء سور لمنع الناس من مغادرة البلاد.

في مجال تعقب المواد التي يستخدمها الإرهابيون في هجماتهم، مثل الأسلحة والمتفجرات، نجد مثالاً توضيحياً لنوع الأشياء التي يمكن عملها فضلاً عن المشكلات التي يمكن أن تنشأ في سمتكس Semtex؛ وسمتكس شكل من المتفجر البلاستيكي الذي يستخدم على نطاق واسع في الهدم. لسنوات كثيرة كان من المستحيل تقريباً الكشف عنه، وكان كثيراً ما يتم استخدامه بوساطة الإرهابيين. على سبيل المثال، كانت المادة المتفجرة التي هوت برحلة بان آم رقم 103 قد استخدمت سمتكس. وبعد هذا الهجوم، أضاف مخترع هذه المادة المتفجرة، العالم التشيكي ستانيسلاف بريبرا Stanisslav Brebera، مكونات معدنية ورائحة مميزة لكي يجعل الكشف عنها أسهل. وتكمن المشكلة في أن هناك مخزوناً كبيراً من الشكل الذي لا يمكن الكشف عنه، والسرقات من المواقع الصناعية شائعة جداً. وقد قدمت الحكومة الشيوعية لما كانت وقتها تشيكوسلوفاكيا كميات كبيرة لليبيا وسوريا وكوريا الشمالية والعراق وإيران. وبينما تراقب الحكومة الحالية لجمهورية التشيك بصرامة كل المبيعات، فقد كانت هناك حالات قامت فيها الشركات التي تحتاج إلى النقد ببيع أسلحة إلى زبائن سابقين في كوريا الشمالية، والعراق، ويوغسلافيا السابقة بطريقة غير قانونية.[56] وكثيراً ما تضاف مركبات عضوية متقلبة تسمى "تاجنتس" Taggants إلى المتفجرات لكي تجعل الكشف عنها أكثر سهولة. على سبيل المثال، تستخدم مادة دي إم دي إن بي DMDNB-Dimethyldinitrobutane بشكل شائع في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن الكشف عنها بسهولة بوساطة كلاب الشم، وبوساطة مقياس الطيف Spectrometer الذي يستخدم حركية الأيونات.[57] في كثير من المطارات يتم انتقاء الركاب بطريقة عشوائية ويطلب منهم الخضوع لاختبار المتفجرات في الأمتعة التي يحملونها على أجسامهم. وإذا رفضوا ذلك لا يسمح لهم بركوب الطائرة.

يسلط مثال سمتكس الضوء على بعض العوائق الرئيسية أمام السيطرة الفعالة على تجارة الأسلحة ونقلها، والمتفجرات، والمواد الأخرى التي يفضلها الإرهابيون. لقد قال لينين إن الرأسماليين سوف يتنافسون مع أنفسهم لكي يبيعوا له الحبل الذي سوف يشنقهم به جميعاً. وبينما تتفق كل الدول على أن انتشار الأسلحة يجب أن تتم السيطرة عليه، وتقليصه في بعض الحالات، فإن الكثير من الدول تجني أرباحاً من تصنيع وتصدير الأسلحة أو المتاجرة بمثل هذه الأسلحة. ونتيجة لذلك، تساهم في انتشارها حتى وهي تحاول السيطرة عليها. ومن المؤكد أن هذا يصدق على مجال الأسلحة الصغيرة واستخدامها في الحروب الأهلية وحالات التمرد، وخاصة في القارة الإفريقية، ولكنه يصدق أيضاً على المجال النووي والكيماوي. تبيع الكثير من الدول الغربية الأسلحة والتقنية العسكرية ولا يسفر ذلك عن شيء عدا استخدامها ضدها في الحروب غير التقليدية "الجديدة". قدمت وكالة المخابرات المركزية أكثر من 1000 صاروخ ستنجر Stinger مضاد للطائرات للمجاهدين الذين كانوا يقاتلون السوفييت في أفغانستان، ومع أن معظم هذه الصواريخ قد تم استعادتها بعد رحيل السوفييت، فإن ذلك لم يشمل نحو 300 صاروخ. وقد حاولت وكالة المخابرات المركزية أن تعيد سراً شراء صواريخ ستنجر المفقودة من المجاهدين، ولكن من المؤكد أن بعضها قد وقع في أيدٍ غير مستساغة.[58] وتحيط هموم مشابهة بتصدير الحواسيب القوية ونظم الأقمار الاصطناعية المدنية. تنشد الكثير من الدول النامية التقنية النووية حتى يتسنى لها تنشيط تنميتها الاقتصادية واكتفائها الذاتي، غير أن الخوف يتمثل في أنها تبني أيضاً برامج أسلحة نووية في محاولة لردع الأخطار الغربية على أمنها. وهذه مشكلة الاستخدام المزدوج التي ذكرناها في الفصل الأول. ونضيف إلى ذلك دور القطاع الخاص وطريقة عمله التي يدفعها تحقيق الأرباح، فتصبح السيطرة على حركة الأسلحة وانتشارها أكثر صعوبة. إن المبيعات غير القانونية للأسلحة، وتهريب السلاح، وسرقة المواد قليلة الحراسة، والفساد، والتواطؤ لكسر العقوبات أو للالتفاف حول جهود التعقب والمراقبة، أو ببساطة البحث عن الربح على حساب التفكير في أثر المبيعات على الأمن المستقبلي تشكل كلها عوائق مستمرة لخفض احتمالية أن تقع سلع خطيرة في أيدي الإرهابيين. كثيراً ما تشارك الجماعات الإرهابية في

نشاط إجرامي مساعد لكي تدعم أنشطتها الإرهابية، وكانت إمكانية أن تستطيع التعاون مع المنظمات الإجرامية العابرة للقوميات لشراء السلاح أو المواد الأخرى دائماً مصدراً للقلق.[59]

إن عملية تنظيم تدفق الناس والسلع والخدمات مشبعة بكل أنواع المشكلات التي تتضمن حقوق الخصوصية، وأخطار الفحص الانتقائي، والتغول على حقوق الإنسان، وخلق مجتمع مراقبة أقرب ما يكون إلى مجتمع رواية ألف وتسعمائة وأربع وثمانون لجورج أوريل. وكثير من هذه القضايا تم استكشافها في الفصل الثالث. من الممكن خفض احتمالية الهجوم الإرهابي، ولكن منعه بشكل مطلق غير ممكن ما لم نضحِّ بكل حرياتنا ونصبح مجتمعات منغلقة وشمولية. ومن ثم يجب أن تأخذ المقاربة الشاملة لمكافحة الإرهاب الدفاعية في الاعتبار أيضاً كيفية تخفيف أثر الهجمات الإرهابية التي تنجح بالفعل.

تخفيف الهجمات

تشمل وثيقة عن استراتيجية القاعدة، بتاريخ أيلول/ سبتمبر 2004، النصيحة التالية: «ارغم العدو على حراسة كل مبنى، ومحطة قطارات، وشارع حتى يتسنى لك زرع الخوف في قلوبهم، وإقناع المسلمين بالانضمام إليك والموت كشهداء بدلاً من أن يموتوا كفاراً».[60] من الواضح إذا كان على الدول أن تحاول حراسة كل هدف محتمل وحماية كل البنية التحتية التي تعتبر حساسة بالنسبة إلى الحكومة والاقتصاد، فإنها سوف تفلس أو تخلق جو أزمة سرمدياً من فرط اليقظة، وجنون الارتياب، وفي عاقبة الأمر، الرعب. من الواضح أن هذا جزءاً من استراتيجية الإرهابي بما أن السكان الذين يعيشون في خوف دائم مكشوفون لكل أنواع الحلول الجزعة التي سوف تصب، إن آجلاً أو عاجلاً، في صالح الإرهابيين.[61] كما هو مقترح في وثيقة القاعدة، تتمثل إحدى طرق اللعب حسب قواعد الإرهابيين في التسبب في اغتراب المسلمين في الوطن وفي الخارج، وإقناعهم باتباع درب الجهاديين استجابة للظلم المتصور، والعنف، أو التمييز. بيّن الفصل الرابع أن منع التصورات غير المرغوبة في المجتمعات الخاصة بمكافحي الإرهاب هو جزء أساسي من العمليات النفسية الدفاعية. عندما نواجه بأخطار غير مؤكدة ووجوه ضعف مؤكدة، فإن مشاعر قوية مثل

الخوف، والكراهية، والغضب، واليأس من إصلاح سريع يمكن أن تدفع الناس إلى المطالبة بأشياء غير واقعية من حكوماتهم، أو إلى الاعتقاد في أسوأ شيء فيما يتعلق بجيرانهم ورفاقهم من المواطنين. عندما تقع الهجمات الإرهابية يمكن أن يتطور سريعاً جو أزمة، ويتصاعد خارجاً عن السيطرة إذا لم تتوخ السلطات العناية الملائمة لكي تدير الاستجابة بشكل مناسب، ولكي تجري الاتصالات بطريقة صريحة ومسؤولة. ويمكن لمديري الأزمة - عن طريق توقع غير المتوقع وتطوير خطط طوارئ بشكل مسبق ويمكن تطبيقها قبل وأثناء وبعد الهجوم الإرهابي - أن يكونوا مستعدين عندما يوجه الإرهابيون هجومهم بالفعل. وأفضل طريقة لفعل ذلك هي خلق بنية تحتية يمكن أن تستجيب بفاعلية وبطريقة مؤثرة إلى مدى كامل من الأخطار سواء كانت إرهابية أو غيرها، وبالتدريب المستمر، وتنسيق العمليات البينية لمختلف المكونات. ويمكن لهذه المقاربة الأساسية أن تأخذ العديد من الأشكال.

نموذج الكارثة الطبيعية في مكافحة الإرهاب

اقترح موشي دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي في الفترة 1967-1974، أن «الأحداث الإرهابية تشبه الكوارث الطبيعية بقدر أكبر مما تشبه الأعمال الحربية».[62] وتشكل هذه الملاحظة أساس إحدى المقاربات الأساسية للاستجابة للأزمات الإرهابية. وتتلخص الفكرة في أن الهجوم الإرهابي يحوي الكثير من العناصر نفسها التي قد تطرحها أية كارثة طبيعية على إداري الأزمات: أناس جرحى أو قتلى، مبانٍ أو بنى تحتية تعرضت للضرر أو الدمار، الشك بشأن ما قد يحدث تالياً، أناس يفرون في جزع أو يتدافعون إلى المشهد من أجل المساعدة، حاجة ماسة إلى عمال الإنقاذ، سيارات الإسعاف، طرق النقل إلى المستشفيات، الرعاية في المستشفيات، الأدوية، الغذاء والماء، أو الإمدادات الأخرى، والتغطية الإعلامية المكثفة التي ربما تتداخل مع عمليات الإنقاذ، أو تخلق ضغطاً على مديري الأزمة والسلطات الأخرى. ولأن الكثير من الأزمات يتشابه في العديد من هذه السمات، فمن الممكن التخطيط لبعض الحاجات الأساسية التي سوف تنشأ عندما تقع

الكارثة. ويمكن وضع خطط للطوارئ، ويمكن تأسيس سلاسل من شبكات القيادة والاتصالات، ويمكن تخزين الإمدادات، ويمكن تطوير استراتيجيات للتعامل مع الضحايا، وعائلاتهم، والإعلام. وعلى نحو خاص، يمكن تدريب وإعداد أول المستجيبين مثل؛ الشرطة ودوائر المطافئ وعمال الإنقاذ الطبيين على ما عليهم توقعه وعلى كيفية التعامل مع مختلف الأوضاع وكيفية التنسيق مع المستجيبين المؤسسيين الآخرين والمستويات المختلفة من الحكومة.

وتقتضي جاهزية الطوارئ الجيدة وإدارة الأزمات إنشاء مركز للقيادة المركزية يكون منفصلاً عن السيطرة السياسية، ويتصرف باستقلالية لكي يدير الأزمة، ويقدم النصح أو المعلومات للسلطات المحلية والمستويات الأخرى من الحكومة، إضافة إلى الإعلام. ويقوم أيضاً بتنسيق أنشطة أول المستجيبين مثل خدمات الإنقاذ التي تقوم بها فرق الإطفاء. تتيح كل كارثة جديدة فرصة لاختبار الأفكار وتطوير أفكار جديدة لزيادة الخبرة، والتعلم عن المشكلات أو القيود الجديدة. وفي مجال الزلازل، مثلاً، نجد أن الكثير من الدول لديها الآن فرق خبيرة تقدم المساعدات عندما تقع الكوارث في أي مكان في العالم. والشيء نفسه يصدق على إطفاء الحرائق، وخاصة حرائق الغابات وحرائق آبار النفط. ويصدق الشيء نفسه بقدر أكبر على الاستجابة للهجمات الإرهابية كذلك، وخاصة في مجال الطب الشرعي. على سبيل المثال، ذهب الخبراء البريطانيون إلى باكستان للمساعدة في التحقيق في اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بنيظير بوتو.[63] ومع الاهتمام المتزايد بشأن إرهاب الحوادث الضخمة يجري الآن بذل جهود جديدة لمعالجة الحاجات الخاصة للمدن.[64] وقد ركز أحد المشروعات- "المدن ضد الإرهاب: تدريب الممثلين المحليين على مواجهة الإرهاب" على البيئة الحضرية والخطر الذي يجسده الإرهاب أو الكوارث الطبيعية والفنية بالنسبة إلى الأحداث الكبيرة؛ مثل الكؤوس الرياضية العالمية، والمنافسات، والمعارض، والحفلات الموسيقية الجماهيرية؛ بعبارة موجزة: الأزمات التي تتضمن «التراكم الضخم للأفراد المصابين بأذى».[65] وبسبب الطبيعة المتغيرة للخطر، مثل الهجمات المتعددة القنابل في أماكن

مختلفة، والقنابل المتسلسلة في المكان نفسه، أو الهجوم البيولوجي أو الكيماوي، تم الإقرار بأن هناك نقصاً في أنواع معينة من الخبرات:

> يتضح الافتقار إلى الخبرة عندما يتعلق الأمر بتعرض فرق العمل نفسها للخطر عبر المتفجرات، والأسلحة البيولوجية والكيماوية أو في حالة أنواع الأذى الشخصي، مثلاً، قطع الأطراف، وفي اضطراب ضغط ما بعد الإصابة عند الضحايا والمنقذين معاً. وتحدث المشكلات الأخرى في الحالات التي تتضمن مواقع انتشار متعددة، وبنى تحتية محطمة، والاتصالات وممرات الحركة المكتظة.[66]

نموذج الصحة العامة في مكافحة الإرهاب

بسبب أن الكثير من الإرهاب، وخاصة إرهاب الحوادث الضخمة، له أثر على الصحة العامة والصحة النفسية للمواطنين، فهناك مقاربة أخرى تتمثل في النظر إلى مكافحة الإرهاب الدفاعية من منظور الإصابة، والمرض، والصحة. إن وجوه القلق بشأن أسلحة الدمار الشامل وإرهاب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية فضلاً عن الخطر العام المتمثل في الانتشار الواسع للأوبئة سبقت هجمات 11 سبتمبر. وقد أدى إرسال رسائل عليها طبقة من الأنثراكس بالبريد إلى العديد من مكاتب الإعلام الأمريكية وإلى اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ، والذي أدى إلى مقتل 5 وإصابة 17 آخرين بالعدوى، إلى تكثيف القلق.[67] أيضاً، زاد الخلاف على الآثار الصحية لهجمات 11 سبتمبر، والوتيرة المتزايدة للأمراض التنفسية التي لها علاقة بالأرض صفر Ground-Zero [أي الأرض التي كان يقوم عليها برجا مركز التجارة العالمي اللذان سُوّيا بالأرض، المترجم] وسط مجموعة واسعة من أول المستجيبين؛ فرق النظافة وسكان المنطقة، والوعي بالمضامين الصحية الأوسع للهجمات الإرهابية الضخمة.[68] ونتيجة لذلك، تم دمج الصحة العامة، والسلامة البيئية، والجاهزية المحلية للطوارئ في مكافحة الإرهاب الدفاعية.[69]

يطرح الإرهاب البيولوجي أو الكيماوي تحديات معينة على استجابة الطوارئ وإدارة الأزمة.[70] وتتمثل المشكلة الأولى في تحديد ما إذا كان هجوم قد وقع بالفعل أم لا. ويتضح

أن معظم الهجمات المفترضة خدع. في الهجوم الحقيقي ربما يتم تأخير بدء الأعراض، ومن ثم، فقد لا يبدو واضحاً أن هجوماً قد تم حتى يصاب عدد كبير من الناس بالأمراض. وحتى وقتها، ربما يكون السبب وباء كما في حالة سارس الذي انتشر بلا دراية عبر السفر من منطقة مصابة بالعدوى في الصين. لهذا السبب أصبحت الخبرة بالوبائيات جزءاً من مقاربة الصحة العامة إلى إرهاب الأسلحة البيولوجية والكيماوية والإشعاعية والنووية. ويوضع تشديد خاص على تطوير وسائل لحماية أول المستجيبين من الإصابة بالعدوى، وإجراءات إزالة التلوث والعزل، وكيفية الاتصالات مع سكان مذعورين لتفادي أن يتعرضوا للعدوى. وقد تم تعلم الكثير من الخبرات التاريخية، والكيفية التي استجابت بها مجتمعات مختلفة.[71] وقد أفضت الجوانب الاقتصادية للإعداد لإرهاب الأسلحة البيولوجية والكيماوية والإشعاعية والنووية إلى مناظرات حول الحكمة في مختلف الخيارات مثل تخزين اللقاحات أو عمليات التطعيم الضخمة.[72] على سبيل المثال، تخزن الكثير من الدول المتقدمة لقاح الجدري فضلاً عن لقاح الأنفلونزا بينما تترك الدول النامية في العراء.[73] وقد تم في الولايات المتحدة الأمريكية تطعيم الجيش وأول المستجيبين، مثل المستشفيات، ضد الأنثراكس و/ أو الجدري، وتم ذلك ضد إرادة الأفراد أحياناً.[74] وتمت معاقبة الذين رفضوا عمليات التطعيم من العاملين في الجيش أو تقديمهم إلى محاكم عسكرية.[75] وقد فشل برنامج التطعيم ضد الجدري نظراً إلى أن الكثيرين من أول المستجيبين رفضوا التطعيم خوفاً من الآثار الجانبية الخطيرة.[76]

وتعطينا واحدة من المبادرات الحكومية داخل وزارة الدفاع الكندية مثالاً لأنواع الاستجابات المعقدة إلى خطر الأسلحة البيولوجية والكيماوية والإشعاعية والنووية CBRN التي يجري تطويرها. وتشكلت "مبادرة أبحاث وتقنية خطر الأسلحة البيولوجية والكيماوية والإشعاعية والنووية والمتفجرات المتخلفة التصنيع "CBRNE[77] في أيار/ مايو 2002 لكي تؤسس روابط مع مجتمعات العلوم والتقنية من أجل زيادة المعرفة بالجاهزية لأخطار هذه الأسلحة. وينسق البرنامج الجهود وسط مجالات السلطان القضائي الفيدرالية، والأقاليمية، والبلدية والقطاع الخاص لتطوير أو تعزيز قدرات التعامل مع

أحداث مركبة سواء كانت هجمات إرهابية، أو كوارث كبرى، أو حالات طوارئ معقدة بغض النظر عن مصادرها الأصلية. وتشمل الأولويات إدارة القدرات، وتقييم الخطر، ووضع الأولويات، وإدارة وعلاج حوادث الطوارئ في مجال أحداث الأسلحة البيولوجية والكيماوية والإشعاعية والنووية والمتفجرات المتخلفة التصنيع، والثقة العامة والقضايا الاجتماعية-السلوكية، وقدرات التحري الأمني الجنائية والقومية، وسلامة الأغذية، وعلوم وتقنية الأسلحة البيولوجية والكيماوية والإشعاعية والنووية والمتفجرات المتخلفة التصنيع الناشئة والإبداعية. وتسلط قائمة الأولويات هذه الضوء على تعقيد كلٍّ من الخطر والاستجابة، وتوضح أن مجرد التركيز على نوع واحد من الخطر لم يعد كافياً. مرة أخرى، لهذا صلة بخلق الوفرة، ليس فقط في البنية التحتية الحساسة، ولكن أيضاً في القدرة على الاستجابة بها في ذلك تلك المؤسسات المركزية بالنسبة إلى جاهزية الطوارئ والاستجابة. على سبيل المثال، سوف يخلق تعزيز نظم الصحة العامة بنية تحتية يمكنها الاستجابة بفاعلية وتأثير لمجموعة كاملة من الأخطار، سواء كانت مرضاً مثل سارس، أو حادثاً صناعياً، أو كارثة بيئية، أو نشر مَرَضٍ عمداً، أو انفجار أداة إشعاعية أو كيماوية أو بيولوجية.

الدفاع الاجتماعي والنفسي: مرونة المواطنين

هناك طريقة أخرى لتخفيف أثر الهجوم الإرهابي تتمثل في إعداد الناس مسبقاً، وتعزيز قدراتهم على التغلب على الضغط، والقلق، والخوف الذي تثيره أنواع معينة من الهجوم الإرهابي. والذعر في الإرهاب يحسه بطريقة أكثر مباشرة أولئك الذين يخافون الهجوم الإرهابي أنفسهم نظراً إلى أخطار محددة أو لأنهم ينتمون إلى الفئة نفسها التي كان ينتمي إليها ضحايا سابقون. في حالة الإرهاب المشوش والضخم يكون الفزع منتشراً على نطاق واسع جداً. ونضيف إلى ذلك قوة التلفزيون والإنترنت في نقل الصور من أماكن بعيدة إلى منازلنا، وفي توجيه وابل من تقارير الهجمات الإرهابية من حول العالم إلينا، والأثر النفسي للإرهاب يمكن أن يكون مقتحماً وغامراً جداً. إن التنبؤات السوداوية

التي تتعلق بهجمات جديدة ومروعة يمكن أن تنشر الرعب إلى أبعد مدى. ويمكن أن يصبح القلق والضغط المزمنان من خطر الإرهاب مشكلة خطيرة في المجتمعات المهيأة لتوقع هجوم وشيك أو حتمي. ويمكن أن يزيد ذلك مخاطر أمراض الأوعية والقلب.[78] وقد بيّنت أبحاث سلوك التكيف أثناء الحرب، والحبس، والتعذيب، والظروف الأخرى المهددة للحياة أن الناس تتفاوت في الطريقة التي يتكيفون بها مع الضغط والصدمة. ويمكن تطبيق الدروس المستفادة من هذه السياقات على الإرهاب أيضاً.[79]

لقد زاد الاهتمام بالدفاعات الاجتماعية والنفسية وتطوير مرونة المواطنين في مواجهة الأخطار الإرهابية بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة.[80] على سبيل المثال، يعمل مركز العلوم الأمنية، وهو وكالة شقيقة لمبادرة أبحاث وتقنية خطر الأسلحة البيولوجية والكيماوية والإشعاعية والنووية والمتفجرات المتخلفة التصنيع المذكورة آنفاً، مع الجهات الأكاديمية، والوكالات، والجمعيات التطوعية على تطوير البحوث النفسية على زيادة إعداد ومرونة الكنديين بالنسبة إلى الإرهاب، والطوارئ، والأزمات. في حزيران/ يونيو 2005 بدأت منظمة هولندية- إمباكت Impact- مشروعاً بتمويل من الاتحاد الأوربي باسم "المواطنون والمرونة: التوازن بين الوعي والخوف". ومستمداً مادته من خبرة الأطباء النفسانيين، والعاملين في الرعاية النفسية، والمتخصصين في الصدمات، وخبراء الإرهاب، طور البرنامج مقاربة مشتركة يمكن استخدامها في دول الاتحاد الأوربي لزيادة مرونة المواطنين إزاء الأخطار الإرهابية. وكانت المنتجات الرئيسية الثلاثة تتمثل في حملة للمعلومات العامة عن المرونة، وعملية تدخل خاص فيما يتعلق بأطفال المدارس الأولية، وتطوير استراتيجيات لعمليات التدخل القائمة على المجتمع لترويج المرونة الجماعية والتعافي.[81] يعرض الشكل (5-1) كراسة صغيرة ابتدعتها منظمة إمباكت بعنوان "الإرهاب: كيفية التقدم" يمكن أن يحملها المرء في جيبه. وتلخص الكراسة النصيحة الموجهة إلى عامة الجمهور، والآباء، والمهنيين، وكذلك المهنيون الذين يعملون مع أقليات إثنية. والأخيرة مهمة على نحو خاص في المجتمعات المتعددة الثقافات، حيث يمكن أن يكون ثمة خطر كبير في تحويل أولئك الذين يتقاسمون الخصائص الإثنية والثقافية والدينية مع مرتكبي الأحداث الإرهابية إلى كبش فداء أو أبلستهم.

نموذج دفاعي متكامل

المنع/التخفيف، الجاهزية، الاستجابة، التعافي

تبنت كثير من الدول والمؤسسات ما يعرف باسم مقاربة "كل الأخطار" أو"كل المخاطر" إلى مكافحة الإرهاب الدفاعية. وهذا إقرار بحقيقة أن النطاقات الأساسية نفسها فيما يتعلق بالمنع والتخفيف والإعداد والاستجابة والتعافي تتقاسمها تشكيلة واسعة من المخاطر أو التهديدات سواء كانت الإرهاب، أو الفيضانات، أو الحرائق، أو الزلازل، أو الأوبئة الواسعة الانتشار، أو الحوادث الصناعية، أو أعمال الشغب. بلغة عملية، يعني هذا أن الإعداد لطيف واسع من المخاطر يمكن أن تكون تكلفته أكثر.[82] على سبيل المثال، يمكن أن تقلل إضاءة الممرات والمداخل احتمالية النشاط الإجرامي أو الهجوم الإرهابي، ولكنها ربما تخفف أيضاً أثر أي طوارئ؛ بتسهيل الإخلاء، مثلاً في حالة الحريق، أو اندلاق مواد كيميائية، أو التفجير الإرهابي. عندما يحدث غير المتوقع تكون هناك خطة طوارئ جاهزة يمكنها أن تتعامل مع أكثر الأنواع شيوعاً من الأشياء التي ينبغي القيام بها. ويمكن للمديرين المحليين وأول المستجيبين في الموقع ابتداع الخطوة الأساسية والتكيف معها وفق النوع المعين من الخطر الذي تجري مواجهته. وتسهل مقاربة كل الأخطار أيضاً التدريب، بما أن ألعاب وتمارين محاكاة سطح المكتب الخاصة بالإدارة العليا يمكنها معالجة مدى واسع من المخاطر والتهديدات لكي تسلط الضوء على القواسم المشتركة، وتحدد الاختلافات. ومقاربة كل المخاطر تناسب أيضاً على نحو فريد التقييم والإعداد لأثر الهجوم الإرهابي في المدى الطويل، والصدمة الناتجة عنه. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه لا توجد فقط آثار صحية مثل ضغط ما بعد الصدمة أو التعرض الطويل الأجل للمُمرِضات أو المواد السمية، ولكن أيضاً التأثيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والبيئية التي يمكن أن تتكشف وتتطور على مدى فترة طويلة من الزمن.

الشكل (5-1)

الإرهاب: كيفية التقدم

الإرهاب كيفية التقدم	
نصيحة للآباء	نصيحة للمهنيين
تؤثر ردود فعل الآباء على الأوضاع بقوة على سلوك وإحساس الأطفال. قم بالآتي: - استمر في أنشطتك العادية اليومية. - ابق الأمور هادئة. - كن صادقاً فيما يتعلق بالوضع. - قم بتكييف المعلومات لكي تناسب أعمار أطفالك. - أقفل التلفزيون، وقم بفعل شيء مع أطفالك. www.impact-kenniscentrum.nl	للناس غزيرة بقاء طبيعية تجعلهم أقوياء ومرنين. قم بالآتي: - اجعل ردود فعلك عادية. - قم برعاية الدعم الاجتماعي. - اعتنِ بنفسك. لا تفعل الآتي: - استقاء المعلومات في جلسة واحدة. - تقديم الخدمات الطبية بغير حاجة. www.impact-kenniscentrum.nl
الإرهاب كيفية المواجهة	الإرهاب كيفية المواجهة
نصيحة للمهنيين الذين يعملون مع أقليات إثنية	نصيحة عامة
قم بالآتي: - قدم الرعاية النفسية-الاجتماعية بنشاط. - تصرف بشكل طبيعي بقدر الإمكان، وبطريقة محددة الثقافة حسبما تقتضي الضرورة. - أولِ اهتماماً لمشكلات اللغة. - راقب الطقوس المحددة الثقافة (المآتم). - اتصل بالشخصيات الرئيسية. لا تفعل الآتي: - التمييز. - التعامل وفق الأشكال النمطية. www.impact-kenniscentrum.nl	قم بالآتي: - ابحث عن الناس. - اعتنِ بنفسك (الراحة، المشروبات، الطعام). - قسم المشكلات الكبيرة إلى أجزاء صغيرة واضحة. - اطلب المساعدة إذا كنت تحتاج إليها. لا تفعل الآتي: - مشاهدة النشرات الإخبارية طوال اليوم. - تفريغ مشاعرك في الناس من حولك. - كتم مشاعرك والانعزال. - فرط الانغماس في تناول الكحول والمخدرات. www.impact-kenniscentrum.nl

يمكن المجادلة في أن الإرهاب لا يناسب مقاربة كل المخاطر بسبب أصلها الاصطناعي، وعنصر الرعب أو الخوف، والطبيعة الإجرامية للهجوم الفعلي التي تستلزم جمع الأدلة الشرعية. تفرض الطبيعة الإجرامية للهجمات الإرهابية مطالب محددة على الاستجابة والتعافي. وتشمل هذه المتطلبات القانونية والشرعية للتحري الجنائي، مثل حماية الأدلة في الموقع، وإجراء مقابلات مع الشهود، وحراسة المشتبه في أنهم ارتكبوا الجريمة من الذين يبقون على قيد الحياة أثناء تلقيهم العلاج. ويحتاج ضحايا الإرهاب إلى عناية خاصة ربما تختلف نوعاً ما عن ضحايا الأنواع الأخرى من الصدمة. برغم ذلك تحتوي الهجمات الإرهابية على عناصر تتداخل مع أنواع أخرى من التهديدات أو الحالات الطارئة. ومن ثم فإن الإعداد للإرهاب ربما يستفيد من الأنواع الأخرى من الاستعداد والعكس بالعكس. إن الممارسة التي تتمثل في الاستجابة والتعافي بعد التفجيرات الانتحارية مصممة جزئياً لكي تعيد الأمور إلى نصابها المعهود على موقع الهجوم بأسرع ما يمكن. ويؤدي ذلك وظيفة مزدوجة. أولاً، يضفي المهنية على الاستجابة والتعافي إزاء نوع متحدٍّ من الإرهاب. ثانياً، يجرد التفجير الانتحاري من أثره على نحو خاص، بالتعامل معه كنوع آخر من الكوارث فقط. وهناك فائدة ثالثة تتمثل في أن قدرة الاستجابة المعينة هذه يمكن تطبيقها بسهولة على أنواع أخرى من الطوارئ.

في مكافحة الإرهاب الدفاعية يتمثل أعظم التحديات في المحافظة على توازن بين فرط التصرف وإثارة الخوف وتدني التصرف والتعامي عن التهديدات والأخطار. إن الأحداث المعزولة مثل الهجمات الإرهابية الفردية يمكن أن يكون لها مجال أوسع بكثير جداً مما كان متوقعاً في البداية، وتؤثر أبعد كثيراً من مصدر الحدث الأصلي. وهذه التداعيات الأوسع يمكن أن تكون شديدة جداً، وتتحرك سريعاً جداً عبر النظم والنظم الفرعية، ويمكن أن تستمر لفترات زمنية طويلة جداً، وتستمر لعدة سنوات. ويسمي أحد المحللين هذه الأنواع من الأزمات "سلسلة الشلالات".[83] يمكن أن تنطلق سلسلة شلالات الأزمات ليس فقط من الأحداث الفعلية مثل الهجوم الإرهابي، ولكن أيضاً من الخطاب مثل بيانات السياسيات، والتنبؤ بالخطر، أو حتى رسم كاريكاتوري سياسي.

فالرسوم الكاريكاتورية الدنماركية، مثلاً، التي صورت محمد (الرسول الكريم) نشرت في أواخر عام 2006، ولكن الاحتجاجات ثارت في أوائل عام 2007.[84] وبعد فترة من السكون برز مجدداً خلاف في أوائل عام 2008 بعد أن أعادت الصحف الدنماركية نشر أحد الرسوم الكاريكاتورية في 13 شباط/ فبراير كرد فعل على اعتقال الشرطة الدنماركية لثلاثة من المشتبه فيهم متهمين بالتآمر لقتل الرجل الذي رسم الكاريكاتور.[85] وفي آذار/ مارس نشرت رسالة صوتية زُعم أنها من أسامة بن لادن في الإنترنت، وفيها هدد الاتحاد الأوربي بسبب الجدل الدنماركي على الرسم الكاريكاتوري.[86] وفي نيسان/ إبريل تم إخلاء السفارات الدنماركية في أفغانستان والجزائر، ونقل الموظفون إلى مواقع سرية كرد فعل لتهديدات لها علاقة بالرسوم الكاريكاتورية.[87] ويوضح هذا المثال كيفية استمرار سلسلة الشلالات على مدى سنوات واتخاذها شكل حياة خاصة بها.

ويتمثل التحدي في تفادي أزمات كرة الثلج، وإطلاق ردود الفعل العامة، أو الاستجابات المؤسسية التي يمكن أن تصبح مشكلات في ذاتها، وترتد لتخلق سلاسل من الفعل ورد الفعل تتصاعد وتنتشر بسرعة وبصورة خارجة عن السيطرة. وأفضل طريقة تتعامل بها الحكومات مع مثل هذه الأنواع المركبة من الأزمة هي "مقاربة كل الأخطار". وفيما يتعلق ببنية الحكومة وقدرات الاستجابة، فإن مصطلح "منظومة المنظومات" يلخص على أفضل وجه تعقيد ما هو مطلوب: قدرة على الاستجابة لمشكلات ضخمة بينية-المعرفة مع نظم متعددة، ومتغايرة الخواص، وموزعة ومتضمنة في الشبكات على مستويات متعددة، وعبر مجالات متعددة. ويقدم الجدول (5-1) مثالاً للكيفية التي يتم بها تصور متطلبات الحكومة من مكافحة الإرهاب الدفاعية وفق رسالة، ووظائف، ومهمات، وقدرات، وتقنيات.

إذا كان الجمهور يفهم الحدود التي ينبغي على إدارة الأزمة أن تعمل داخلها قبل أن يقع هجوم إرهابي، فسوف يمكن المحافظة على الثقة العامة برغم القيود التي تفرضها الأزمة حتمياً على مكاشفة ومحاسبية الحكومة، وحتى في مواجهة إجراءات الطوارئ التي تعلق

حكم القانون في مناطق معينة. من ناحية ثانية، في عصر تخفيض العجز وتقليص التكلفة، فإن الجماهير التي تصوت للحكومات التي تعد بتخفيض الضرائب، والتحرر من التشريعات، والخصخصة، يجب أن تتعلم عن العواقب التي ربما تأتي مع هذه الميول بالنسبة إلى السلامة والأمن العام. وإذا كانت تلك الوكالات والشركات التي تتولى مسؤوليات الحكومة أقل خضوعاً للمحاسبية العامة، أو أقل خضوعاً للضوابط القانونية، وإذا كانت الربحية ومصالح حملة الأسهم تأخذ الأولوية على المصلحة العامة، فينبغي ألا يندهش الناس عندما يكون للحكومات القليل من السيطرة على منع الهجمات الإرهابية المستقبلية. ويتمثل مفتاح مكافحة الإرهاب في تكامل الإجراءات الدفاعية مع الإجراءات الاستراتيجية الأوسع التي تستخدم نظرة طويلة المدى، وتعالج السياق البنيوي الأوسع الذي يفقس، وينمو، ويتطور داخله الإرهاب. وهذا هو موضوع الفصل التالي.

الجدول (5-1)

مقاربة منظومة المنظومات إلى إدارة قدرات مكافحة الإرهاب

يؤدي جدول الوظائف المقترح هذا وظيفة قائمة نهائية بالنسبة إلى تقييم متوازن لمتطلبات المهمة، فضلاً عن دليل إلى عملية تحليل القدرات.

المجموعات الوظيفية	المجموعات الوظيفية الفرعية
التخطيط والإدارة	خطط الطوارئ العمليات والإجراءات الإدارة السياسات الاتصال والتنسيق المعدات والمعايير الفنية الدروس المستفادة وتقارير ما بعد العمل
المراقبة والوعي بالوضع	المراقبة عمليات الطب الشرعي صورة التشغيل العامة

إدارة المعلومات	صهر البيانات تبادل المعلومات- تكامل البيانات والعلاقة المتبادلة بينها في الوكالات المتعددة تخزين البيانات
الاتصالات	اتصالات- متعددة - وكالات معلومات عامة وإنذار اتصالات سلكية ولاسلكية - دعم تقنية المعلومات أنظمة اتصالات تتعامل مع الحدث
الكشف والتحديد	الكشف عن التهديد المحتمل كشف المدخل المحظور كشف المواد الخطرة
موضعة وتحديد مواقع الأخطار	تحديد مواقع المواد الخطرة السيطرة على المواد الخطرة نقل وتخزين المواد الخطرة التخلص من المواد الخطرة
الاستجابة إلى الحدث	الحماية- أول المستجيبين الحماية- عامة السكان التحقيق في الحدث البحث والإنقاذ
الرعاية العامة	الرعاية الطبية وتوزيع المعالجة الوقائية الرعاية الضخمة حالات الوفاة الرعاية في المدى الطويل
قيادة الحدث	إدارة موارد الحدث مركز عمليات الطوارئ
استعادة الموقع	نظافة الموقع إعادة الموقع لطبيعته التخلص من المواد

التدريب والتعليم والتمارين	التدريب، التمارين، وتعليم المحاكاة التعليم- المواد الخطرة التعليم- السلوكي والمتعلق بوظائف الأعضاء
التقويم والنمذجة	التقويم المتكامل للمخاطرة تقويم الضعف توقع التهديد والتنبؤ به

المصدر: بتصرف من:

CRTI- Call for Proposals: Guidebook for Fiscal Year 2007-2008 (Ottawa; Defence Research and Development Canada, 2007), Annex A; Specific CTRI Investment Priority Areas, p. 32, available at: www.css.drdc-rddc.gc.ca/crti/proj-prop/call-appel/2007_crti_guide- eng.pdf (last accessed on August 6, 2008).

الفصل السادس

مكافحة الإرهاب الطويلة الأجل

توضح الفصول السابقة أنه لا يوجد حل سريع لمشكلة الإرهاب. يمكن للاستراتيجيات القمعية أن توقف عمليات الإرهابيين الأفراد، أو تفضي حتى إلى أفول نجم جماعات إرهابية معينة. ولكن يمكن أن تنتج عن هذه الاستراتيجيات حركة عكسية، وأن تغذي الحنق وسط الجماعات السكانية المستهدفة، وتخلق مظالم جديدة، وتسهل الاستقطاب إلى قضايا جديدة أو قضايا أعيد إنعاشها. لقد أفضى الكثير من "الحرب على الإرهاب" إلى تآكل حكم القانون، والحريات المدنية للمواطنين وثقتهم بالحكومة. إن الاعتماد على الاستراتيجيات التي تبادر بالنشاط مثل الاستباق لعب دوراً رئيسياً في هذه النزعة. وتمثلت العواقب غير المقصودة في جعل اتباع الاستراتيجيات المقنعة التي ربما تقلل الحاجة إلى الاستراتيجيات القمعية أمراً أكثر صعوبة في المقام الأول. ورغم ذلك، تحمل الاستراتيجيات المقنعة أملاً في تغيير القلوب والعقول، ولكنها تتطلب المثابرة والحساسية تجاه المنظورات الأخرى التي من الصعب ترويجها أو تعزيزها في مواجهة الشك والقوة المغرية للخوف والاشمئزاز. وبالنسبة إلى الاستراتيجيات الدفاعية، فإن مشكلات إزاحة الهدف والتكلفة ونزاع السلطان القضائي تجعل من الصعب جداً تحقيق النتائج المثلى في منع الهجوم الإرهابي. وخفض أثر تلك الهجمات التي تنجح فعلاً يمكن أن يساعد على المدى القصير في أثناء الأزمة الإرهابية، ولكن تحقيق هدف بناء المرونة، والقضاء على الإرهاب يستغرق وقتاً، ويتطلب من صناع السياسة وصناع القرار التراجع عن استغلال الخوف من الإرهاب لأغراض سياسية ولأغراض الموازنة. إن بناء الثقة وضمان المحاسبية يمكن أن يحققا أرباحاً، ولكن هذه يمكن دائماً أن تمحوها الانتخابات التالية عندما يتم

تنظيف الدولة، وتجلب الإدارة الجديدة معها أولوياتها وممارساتها الخاصة. إن الذاكرة المؤسسية والإجراءات البيروقراطية مصممة لضمان الاستمرارية، ولكن من الممكن تجاهلها كثيراً من قبل القيادة الآتية جديداً، وهذا جزئياً ما حدث عندما استلمت إدارة جورج بوش الابن القيادة من إدارة بيل كليتنون في كانون الثاني/ يناير 2001. انزلق خطر القاعدة إلى أسفل أجندة السياسة برغم تحذيرات المخابرات ومجتمعات الأمن القومي التي كانت تنذر بكارثة.[1]

وتماماً كما يجنح صناع السياسة نحو خوض الحرب الأخيرة، كذلك يجنحون نحو التركيز على الهجوم السابق، والخطر الفوري، أو أكثر التنبؤات السوداوية إثارة للخوف. وهذا لا يقيد فقط خياراتهم السياسية بل خيالهم أيضاً. يركز هذا الفصل على المبادرات التي تحمل وعداً بعوائد سريعة على استثمار الوقت والمال والموارد والقوة البشرية أو التدريب التي تتطلبها مكافحة الإرهاب الطويلة الأجل. وأثر هذه المبادرات ليس فورياً، ولكنه يتطور بمرور الزمن. وتقتضي مكافحة الإرهاب على مدى فترة طويلة التفكير غير التقليدي، ومراقبة التطورات الجديدة، ونقطة الاحتكاك الجديدة، والانعطاف الجديد في النمط السائد. ومن المؤكد أن "مفكري 12 سبتمبر" قد حاولوا فعل ذلك، وأكدوا أننا في حرب طويلة ضد شكل جديد من الإرهاب العالمي. وتتلخص المشكلة في أنهم خلقوا فكراً تقليدياً جديداً "الإرهاب الجديد". وهؤلاء لا ينتبهون لحقيقة أن هناك الكثير من أنواع الإرهاب، والكثير من السياقات التي تحدث فيها. إنهم يرون الشجر بدلاً من الغابة، ويتجاهلون التنوع المحلي، والانشقاق الداخلي، والأخطار التي لا علاقة لها كلياً. ربما يكون إرهاب الجهاديين السلفيين له نكهة اللحظة، ولكنه سوف يهيمن دائماً على الأجندة السياسية برغم خطاب الإنذار الذي يواصل الغلبة في بعض الدوائر- ثم ماذا بعد؟ ويقر "مفكرو 10 سبتمبر" إجمالاً بذلك، ويشددون على الحاجة إلى فهم الأسباب الجذرية للإرهاب حتى تكون قادراً على بناء سياسات لها أثر دائم عبر الكثير من السياقات والأوضاع. وبينما يشيرون عادة إلى المشكلات البنيوية، مثل الفقر المستوطن والظلم

والفجوة المستمرة بين الأغنياء والفقراء، فإنهم يميلون إلى نسبة الإرهاب إلى أحد الأسباب الجذرية المفضلة بما يقصي كل الأسباب الأخرى. ومن ثم، فإنهم يخلقون أيضاً تفكيرهم التقليدي الخاص.

تستمر بعض الحركات الإرهابية لعقود، وتستمر أخرى قروناً. وبعضها محلي والأخرى لها انتشار عالمي. ويقترح أحد المحللين أربع موجات تبدأ من أواخر القرن التاسع عشر مع الفوضويين الروس.[2] غير أن التكتيكات التي نربطها بالإرهاب ترجع إلى أبعد من ذلك كثيراً. على سبيل المثال، كان أخذ الرهائن جزءاً مركزياً من بناء التحالفات؛ إذ "يستضيف" الملوك أبناء بعضهم لتوقيع التحالف لمنع الخيانة غير المتوقعة أو الهجمات المفاجئة.[3] وكانت الزيجات المرتبة تؤدي وظيفة مشابهة، حتى حقنت الرومانسية الاختيار الفردي في المعادلة، وفاق "الحب الصادق" التحالفات الدبلوماسية للآباء. واستخدم المتعصبون اليهود في القرن الأول الميلادي تكتيكات الإرهاب ضد الإمبراطورية الرومانية. وبدأ الحشاشون الذين استخدموا السرية والمفاجأة في قتل ضحاياهم، عهدهم الإرهابي في القرن التاسع الميلادي، واستمروا حتى القرن الحادي عشر.[4] عادة لا تكون حلقات الوصل السببية بين "الأسباب الجذرية" والسلوك الإرهابي خطية أو بلا أبعاد، ولا هي مستقرة في المكان والزمان. ولهذا السبب، من المهم، لكي نطور سياسات ذات معنى في مكافحة الإرهاب على المدى الطويل، الجمع بين مستويات التحليل ومعالجة تعقيد البيئة التي ينمو ويتطور فيها الإرهاب، وهذا يرجعنا إلى بيئة الأمن المركبة التي تم وصفها في الفصل الأول.

الإرهاب والأسباب الجذرية

اجتمعت لجنة دولية من كبار خبراء الإرهاب في حزيران/ يونيو 2003 في أوسلو بالنرويج لمناقشة الأسباب الجذرية للإرهاب. وتمثل استنتاجات اللجنة الرئيسية أحدث إجماع على مسألة الأسباب الجذرية.[5] عموماً تتفق اللجنة على أن الفقر ورعاية الدولة والدين (وخاصة الإسلام) والأمراض النفسية (أو الشخصية الإرهابية المحددة) لم تكن

الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الانتحاري.[6] وبالتمييز بين "الظروف المسبقة" و"المسببات"، استنتجت اللجنة أنه «من الأفضل فهم الإرهاب على أساس أنه ينشأ من عملية للتفاعل بين الأطراف المختلفة، من فهمه على أساس أنه علاقة آلية للسبب-النتيجة».[7] ويتساوق ذلك مع تعريف الإرهاب الذي ورد في المقدمة. وبما أن الإرهاب يتم تعريفه كأداة اتصالية للإقناع الإكراهي، فإن السببية تدور حقيقة حول أية عوامل تلعب دوراً في دفع فرد ما أو جماعة أو منظمة إلى تبني هذه الأداة المعينة بدلاً من غيرها. وكثيراً ما يفترض أن أسباباً، كالفقر مثلاً والاغتراب والشخصية والتمييز والأيديولوجية عادة ما تكون عوامل مسهلة (ظروف مسبقة) أو بنيوية أو عوامل إطلاق عادة ما تكون تصورية بما أنها تتضمن تفسيرات حدث أو وضع أو نزاع. وهذه هي التفسيرات التي تستخدم بعد ذلك في حشد واستقطاب الناس لتبني العنف الإرهابي. وهنا تتفاعل كل التبريرات الأيديولوجية وعمليات الشرعنة وطرق التصور والتفكير. وتصبح عمليات الردكلة والحشد والتجنيد مركزية بالنسبة إلى فهم الكيفية التي يصبح بها الخيار الإرهابي أداة ملائمة لتحقيق أهداف معينة، وكيفية تبريره لأولئك الذين يتم تجنيدهم وتدريبهم لكي ينفذوه.[8]

وعند النظر إليها بهذه الطريقة لا تكون السببية علاقة خطية ذات اتجاه واحد من العلة إلى المعلول، ولكن علاقة غير خطية تتضمن التغذية الراجعة والتفاعل على مدى المكان والزمان بين الوكالة والبنية. وتشمل هذه العملية التفاعلية تكوين الولاءات والمحافظة عليها، ومأسسة مسائل العمل الجماعي والمناصرة، وشرعنة مثل هذه الوسائل، ومحاولات حشد الدعم لطرف وتشويه سمعة الطرف الآخر. ويمكن اعتبار الإرهابيين وكلاء أحراراً وأطرافاً عقلانية يقررون ما إذا كان عليهم تبني العنف، ومتى، لتحقيق أهدافهم. ولكن تتحكم فيهم إلى درجة ما المتغيرات البنيوية التي تقيد حرية عملهم، وتوجههم بمسارات معينة لا أخرى. على سبيل المثال، لا تقلل الدمقرطة بالضرورة احتمالية الإرهاب، بما أنه يمكن للناس أن يختاروا مساراً عنيفاً برغم وجود الخيارات غير العنيفة كما بيّن ذلك العراق، وفلسطين، ولبنان. غير أن توافر الخيارات الأخرى، التي

عادة ما تكون قد تمأسست بطريقة ما، ربما يجعل من المرجح بقدر أقل أن يتم اتباع مثل هذا المسار. ربما يستبعد الفقر المفرط الإرهاب كخيار قابل للحياة بالنسبة إلى أولئك الذين يكافحون للمحافظة على الأساسيات المجردة للوجود، ولكن ربما يختار آخرون مسار الإرهابيين كوسيلة للحشد والتجنيد باسمهم. ربما تتغير دوافع الأطراف الفاعلة أثناء فترة بقاء نزاع معين، وربما تتغير بنية النزاع بمرور الزمن مع تطور السياق.[9] من المهم فهم العلاقة بين المتغيرات الكبيرة؛ مثل الاختيار الفردي والدافع ومسارات المستقبل المهني وتاريخ الحياة، وبين المتغيرات الصغيرة والبنية التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية أو السياسية، وتحديد المتغيرات البنيوية المهمة التي ربما تقيد أو تسهل الحركة تجاه الإرهاب والعنف الجماهيري أو بعيداً عنهما.

عندما ندخل مجال "الأسباب الجذرية"، ينبغي إذن مواجهة هذه العوامل الأكثر بنيوية التي يمكن أن تخلق مناخاً ملائماً لترويج واستخدام العنف من قبل المشايعين والمتحمسين. لا يقود الفقر أو الشخصية أو وجوه عدم المساواة البنيوية إلى الإرهاب بطريقة حتمية. إن السواد الأعظم من الفقراء غير إرهابيين؛ لا توجد شخصية إرهابية، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين من يملكون ومن لا يملكون ليست بذاتها شرطاً مسبقاً للإرهاب. إن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب تتضمن فهم عمليات الاغتراب والردكلة وتمجيد وتبرير العنف وخلق أعداء يستحقون الإرهاب والعنف. بينما نظر الفصل الرابع إلى ذلك من منظور الاتصالات والأيديولوجية والدعاية، فإن هذا الفصل يبحث هذه القضايا من وجهة نظر أكثر بنيوية. ولأن الأسباب البنيوية عادة ما تتغير وتتطور ببطء، فربما لا يكون للإجراء الذي يتخذ الآن أثر واضح وبين حتى وقت متأخر بكثير. قد تتطور نجاحات المدى القصير إلى وجوه فشل في المدى الطويل، والعكس صحيح. ويمكن أن يكون للتدخلات عواقب غير مقصودة، ويمكن للسيناريوهات المتشائمة التي تشكل أساس السياسات أن تصبح تنبؤات ذاتية التحقق. وينزع "تفكير 10 سبتمبر" نحو الإقرار بأهمية الأسباب الجذرية للإرهاب، ولكن كثيراً ما أدى ذلك إلى مناظرات عقيمة حول تعريف الإرهاب، وكيف يكون الإرهابي عند البعض محارباً من

أجل الحرية عند البعض الآخر. وبسبب ذلك إلى حد كبير، يبدي "تفكير 10 سبتمبر" القليل من الصبر مع مثل هذه المناقشات، ويجنح نحو التغاضي عن قضية الأسباب الجذرية والتركيز على ما يمكن عمله الآن. يحاول هذا الفصل المضي إلى ما وراء هذين الموقفين بالتركيز على استراتيجيات المدى الطويل التي يمكن أن تجعل اختيار المسارات إلى الإرهاب أكثر صعوبة وأقل جاذبية.

التنمية والانتفاع من الموارد والتجارة والمساعدات

يمكن أن تلعب مشاريع التجارة والمساعدات الخارجية والتنمية دوراً مهماً في جهود مكافحة الإرهاب التي تستهدف تجفيف الوقود الأيديولوجي الذي يشكل القوة الدافعة للردكلة الإرهابية والتجنيد لعالم من يملكون ومن لا يملكون. كثيراً ما دار إرهاب الجناح اليساري في الديمقراطيات الغربية حول قضايا الاستغلال ومناهضة الرأسمالية وحقوق العمال والصراع الطبقي، وهي قضايا جزء لا يجتزأ من النقد الأيديولوجي للتسليع Commodification المتزايد للموارد ونظام السوق الحرة والمجتمع الاستهلاكي والعولمة. أيضاً، يرى الإسلاميون الراديكاليون أن الاستهلاكية الغربية والوجوه الأخرى من الثقافة الغربية علامة على انحلال الأخلاق.[10] إن تسليع الموارد يفتح إمكانية فرط استغلالها ويفضي إلى استنفاد لا يمكن استرجاعه أو إلى الانحطاط البيئي. وقد قاد ذلك إلى النزاع بين الشعوب الأصلية التي تستخدم الموارد من أجل ضرورات بقائها الأساسي وفي سياق تقاليد ثقافية قديمة، وغير الوطنيين الذين يستخدمون الموارد بشكل رئيسي لأغراض اقتصادية. انطلق تمرد الزباتستا Zapatista في المكسيك بسبب تجميد الحكومة المكسيكية للإصلاح الزراعي وإعادة التوزيع عقب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.[11] وفي غابات الأمازون المدارية في البرازيل يقاتل السكان الأصليون لحماية طريقة حياتهم ضد قاطعي الأخشاب الذين يستخدمون التخويف والعنف حتى ضد وكلاء الحكومة لكي يستمروا في أنشطتهم غير القانونية.[12] ويمكن أيضاً أن يقود تطوير الموارد والانتفاع منها في دولة واحدة من قبل الشركات

المتعددة الجنسيات إلى نزاع عنيف كما حدث لشركة شل Shell في نيجيريا.[13] وقد قاد الاعتماد الغربي على أنواع الوقود الأحفوري، مثل النفط، إلى مشكلات سياسية مركبة تستهدف خفض مثل هذا الاعتمادية. ويؤكد أحد المحللين أن سياسة الطاقة القومية لإدارة الرئيس جورج بوش مقضي عليها بالفشل، وسوف تزيد فقط الاعتمادية على مزودين غير مستقرين في أجزاء خطرة من العالم؛ مما يزيد خطر التورط العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، ويسفر عن تهديدات مستمرة للأمن الأمريكي.[14] لقد أفضت سياسات مثل تطوير أنواع الوقود الحيوي، الذي يعتمد على الحبوب مثل القمح والذرة، إلى حالات نقص في الغذاء وزيادة سريعة في أسعار الأغذية مما تسبب في الجوع وأعمال الشغب، والتخزين في الدول الفقيرة، ونزاع متصاعد بين الدول المتقدمة والنامية.[15] إن انتشار سلسلة مطاعم ماكدونالد في كثير من الدول، المتقدمة والنامية على حد سواء، فرّخ أحياناً هجمات أو احتجاجات عنيفة تتعلق جزئياً بالحركة الأوسع المناهضة للعولمة.[16] وتبيّن حركة المستوطنين في إسرائيل كيف يمكن أن تضرم سياسة الأراضي التشدد دفاعاً عن أولئك الذين تم الاستيلاء على أراضيهم. لقد برزت كثير من الحركات الانفصالية الوطنية في سياق وجوه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية التحتية المزمنة بين مجموعتين إثنيتين تتقاسمان أراضي مشتركة مثل الكاثوليك والبروتستانت في أيرلندا الشمالية، والباسك والإسبان في إسبانيا، والأكراد والأتراك في جنوب شرقي تركيا. إن النزاع المستمر في السودان هو جزئياً صراع بين طرق حياة مختلفة: الرعاة الرحل والمزارعين المقيمين. وعنف الإبادة أداة في صراع مزمن على الأرض والموارد بقدر ما هو صراع بين ثقافتين مختلفتين (انظر الفصل الأول).

تبيّن كل هذه الأمثلة كيف يمكن أن تكون لقضايا التنمية والانتفاع بالموارد تداعيات اجتماعية وسياسية تمضي أبعد كثيراً من الهموم الاقتصادية المجردة. بناء على ذلك ، نجد أن قضايا مثل توزيع وإصلاح الأراضي، والإدارة البيئية، وتنظيم الأسواق، وأسواق السلع في عملية تطوير سياسة مكافحة الإرهاب يجب أن تكمل قضايا مثل السيطرة على الحدود، والجمارك والهجرة، وتدفقات اللاجئين والمهاجرين التي تقوم بقدر أكبر على الأراضي،

والتي تم تناولها في الفصل الخامس. لقد أصبحت مثل هذه القضايا محركات أيديولوجية متزايدة الأهمية في مجالات؛ مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحركات مناهضة العولمة، والنشاطات والاحتجاجات البيئية، ومناهضة الغرب، ومناهضة الرأسمالية، والحركات الأصولية الدينية.

كانت هناك علامات على أن الدول الغربية تقر فعلاً بأهمية الحلول الأطول أجلاً في المعركة ضد الإرهاب التي تعالج وجوه عدم المساواة البنيوية المفضية إلى التفرق بين الدول الغنية والفقيرة. على سبيل المثال، تعهدت قمة الثماني في كناناسكس Kananaskis في كندا في حزيران/ يونيو 2002 بخفض الديون بالنسبة إلى أكثر الدول الفقيرة مديونية، برغم أن ذلك تم بدرجة أقل من تلك التي طلبتها تلك الدول، وركزت بشكل خاص على التنمية في إفريقيا. وفي قمة الثماني في جليناجلس Gleneagles في أسكتلندا في تموز/ يوليو 2005، تم إلغاء الديون حقاً بالنسبة لأكثر الدول الفقيرة مديونية. وفي آذار/ مارس 2002، أعلن الرئيس الأمريكي بوش زيادة بلغت 5 مليارات دولار أمريكي في المساعدات الخارجية للدول الفقيرة برغم أنه اشترط على الدول المتلقية لهذه الزيادة «تحسين الحوكمة، وحكم القانون، وشبكات السلامة الاجتماعية، ومناخات الاستثمار، والممارسات المضادة للفساد».[17] وهذه القائمة من الشروط تسلط الضوء على تعقيد مشاريع التنمية والمساعدات، والمتغيرات الكثيرة التي يمكن أن تعوق التنفيذ الفعال.

لقد تم اقتراح تشجيع التجارة الحرة أيضاً كوسيلة لمكافحة وجوه عدم المساواة وأنواع الحنق التي تغذي التعاطف مع الأنشطة الإرهابية للقاعدة وتدعمها، وخاصة في العالمين الإسلامي والعربي.[18] وتتسق هذه المقاربة مع أطروحة أن الدول التجارية تميل إلى عدم الدخول في الحرب مع بعضها البعض.[19] يمكن أن تكون اتفاقيات التجارة الحرة أداة ثمينة في استراتيجية عالمية مضادة للإرهاب إذا تم الترويج لها بطريقة تستوعب هموم الدول النامية والمتقدمة كذلك. ومن سوء الطالع أن الأمر ليس كذلك دائماً؛ فمثلاً يقترح أحد المحللين أن المنافسة الاقتصادية دفعت الدول المتقدمة إلى تقليل التكاليف في مجال

الحماية الاجتماعية حتى تكون أكثر تنافسية في السوق العالمية.[20] وقد أدت هـذه النزعـة إلى مقاومة الدول النامية لترسيخ قواعـد عالميـة بـالفقرات الاجتماعيـة في اتفاقيـات التجـارة الحرة. وينظر إلى المطالب الغربية بمثل هذه القواعد كشكل مقنع من الحمائيـة الاقتـصادية التي قد تقوض الميـزة التنافـسية التـي توفرهـا جزئيـاً الأجـور الأدنـى والمعـايير العماليـة الأضعف.[21]

نشأت في المعركة ضد الإرهاب تناقضات ونزاعات مشابهة في مجالات؛ مثل اتفاقيات التجارة الحرة والتعرفات ووجوه الدعم وتشريعات التـدفقات الماليـة الدوليـة. وقـد تـم التأكيد، مثلاً، على أن دول أمريكا الوسطى انضمت إلى "الحرب على الإرهاب" الأمريكية فقط بسبب المفاوضات المستمرة التـي تحـيط باتفاقيـة التجـارة الحـرة لأمريكـا الوسـطى CAFTA، فضلاً عن الاتفاقيات الثنائية للهجرة، وخاصـة مـع هنـدوراس والـسلفادور، التي سمحت للمواطنين مـن هـاتين الـدولتين بالعمـل في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وتحويل أجورهم إلى الوطن. ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث الـسلام SIPRI، فـإن «هذه التحويلات هي أهـم مـصدر للتـدفقات الرأسـمالية بالنـسبة إلى أمريكـا الوسـطى، وبالنسبة إلى أمريكا اللاتينية عموماً».[22]

في عالم يتـصف بـالاعتماد الاقتـصادي والاتـصالي المتبـادل سيقت حجـة بـأن الغـزو العسكري من أجل كسب الأراضي لا مسوغ له، أو أنه عكسي المردود بـشكل متزايـد بـما أن كسب الأراضي ليس شرطاً مسبقاً للاستفادة من العولمـة. وهنـاك سـؤال محـوري في عـصر انتشرت فيه اتفاقيات التجارة الحرة يتلخص فـيما إذا كـان مـن الممكـن للـدول التجاريـة أن تبتدع قوانين أمنية تقاوم الانقسام بين المركز والهامش، وبين الشمال والجنوب، وبـين الـدول المتقدمة والنامية. ويؤكد أحد المحللين أن هناك اختلافات ثقافية في الاقتصادات الاجتماعيـة بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً تخلق عواقب غير مقصودة عندما تتم التجارة بينها.

> من ناحية المقارنة، من المرجح بقدر أكـبر أن يـصبح الأفـراد في العـالم النـامي معتمـدين اقتصادياً على المجموعات الداخلية المندمجة مـع التبادليـة، ومـن المـرجح بقـدر أكثـر أن

يصبح الأفراد في العالم المتقدم معتمـدين اقتـصادياً عـلى الغربـاء في مجتمـع متكامـل مـع العقود. وهذه الظروف الاقتصادية المميزة تشكل أنواعـاً مـن الـروتين والعـادات التـي تروج عادات سياسية مميزة، حيث يروج التكامل الاجتماعي مع العقود احترام الاختيـار الفـردي والحقـوق المتـساوية للغربـاء والتـسامح الـديني والثقـافي. ويـروج التكامـل الاجتماعي مع التبادلية قبول معتقدات وقيم المجموعة الداخلية والولاء لقادة المجموعة الداخلية والشك في الغرباء، وهي المعايير التي تدعم الاستبدادية والطائفية.[23]

ولأن «التجارة الحرة بين العالمين المتقدم والنامي يمكن أن تؤذي الاقتـصاد المحـلي وتفاقم ظروف العاطلين الحضريين، مما يزيـد اعـتماد الملايـين عـلى الجماعـات الداخليـة المتطرفة التي تلوم الغرباء على ظروفهم»؛[24] فإن العواقب غير المقـصودة للتجـارة الحـرة يمكن أن تعزز تأثير الجماعات المتطرفة وتزيد احتمالية استخدامها للإرهاب وتوجيهه إلى الأهداف الغربية.

يمكن لسياسة الهوية أن تقود إلى انتشار (واستمرارية) مطالب التحررية الوحدوية في الجيوب المتشابهة إثنياً في الدول المجاورة؛ وهـي نزعـة تـستطيع أن تعـوق بـشكل إضـافي انتشار التجارة الحرة والاعتماد الاقتصادي المتبادل أو تناهضه. إن المأزق الدسـتوري أثنـاء صيف 2005 في عراق ما بعد الحرب، والخطر المـستمر مـن أن ينـشطر العـراق إلى ثـلاث مناطق مستقلة ومحددة إثنياً كان يشكل أساس الاصطناعية المتأصلة لكثير من دول ما بعـد الاستعمار، وخاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا. ومعظم النزاعات الراهنـة في عـالم اليـوم تتمركز حول مطالب إثنية أو قبلية بالاستقلال في إطار حدود معرّفة اعتباطياً، أو الاندماج في جماعات متماسة في دول مجاورة. وقد أوضح أحد المحللين الكيفية التـي استطالت بهـا فترة الحروب الأهلية التي تنشأ مـن مثـل هـذه النزاعـات إلى حـد كبـير بـسبب التـشرب بالمساعدات الأجنبية والأسلحة من المجتمع الدولي.[25] وقد أكد محلل آخر أن المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الدول المانحة، يتم استيعابها بوساطة الجماعات العنيفة بما أنها تستطيع فقط إدخال وتوصيل المساعدات بالتعـاون مـع مثـل هـذه الجماعـات.[26] ونـسبة إلى هـذه

التعقيدات، أصبح صنع الدولة وبناء القدرات في الدول الضعيفة والفاشلة تحديين صعبين في سبيل تطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب الطويلة الأجل.

على نحو خاص، حاول الاتحاد الأوربي التركيز على القارة الإفريقية ككل باعتقاد أن تشجيع التنمية هناك سوف يعوق في المدى الطويل نمو الدول الفاشلة التي تصبح أرضاً لتفريخ العنف والجريمة المنظمة والأخطار العابرة للقوميات الأخرى مثل الأوبئة الواسعة الانتشار، أو تدفقات الهجرة الضخمة. يمكن أن تصبح الدول الفاشلة ملاذات إرهابية أو قنوات لاقتناء الإرهابيين أسلحة الدمار الشامل. ويمكن أيضاً أن تولد اندلاع الإرهاب والنزاع العنيف في الدول المجاورة أو في الشبكة المتكاملة للمتاجرة الدولية والتجارة، والسياحة والسفر التي تميز عالمنا المتعولم. وباكستان، مع التقاء التطرف الإسلامي والعنف فيها، والاضطراب السياسي، والحدود الخارجة عن القانون، والأسلحة النووية، والنفوذ المتزايد للقاعدة تعتبر في الوقت الراهن نقطة ساخنة لمثل هذه الهموم. ويؤكد أحد المراقبين الباكستانيين أن انبعاث طالبان والقاعدة هو نتيجة مباشرة للفشل في جعل بناء الدولة جزءاً مركزياً من الحرب على الإرهاب.[27] إن تكامل التنمية والمساعدات الخارجية مع استراتيجيات مكافحة الإرهاب يصبح ملحّاً بقدر أكبر عندما يبدو حليف مهم في الحرب كدولة فاشلة على نحو متزايد وفيها عناصر مارقة. يؤيد الاتحاد الأوربي هذه المقاربة، وهو مشارك بشكل كبير في الوصول إلى الدول الأخرى كجزء مركزي من مساهمته في التحالف الدولي ضد الإرهاب.[28]

في قمة الاتحاد الأوربي عام 2002 في إشبيلية بإسبانيا، مثلاً، أعلن الاتحاد الأوربي أنه سوف يركز على الحوار السياسي مع دول ثالثة في الحرب على الإرهاب، وكذلك منع الانتشار النووي والسيطرة على السلاح، ويقدم المساعدة الفنية إلى الدول الثالثة حتى يعزز القدرة على الاستجابة بفاعلية للخطر الدولي للإرهاب، ويضمّن فقرات مضادة للإرهاب في اتفاقيات الاتحاد الأوربي مع الدول الثالثة.[29] اختار الاتحاد الأوربي بالتشاور مع لجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة إندونيسيا وباكستان والفلبين كدول ذات أولوية

بالنسبة إلى المساعدات الفنية، وانطلاق بعثات للتقييم في نهاية عام 2002 وبداية عام 2003. وتم تضمين الفقرات المناهضة للإرهاب في اتفاقيات مع تشيلي والجزائر ومصر ولبنان بنهاية قمة الاتحاد الأوربي لسنة 2003 في سالونيكا في اليونان، بينما أكمل الاتحاد الأوربي تقييمات الخطر لـ 9 مناطق و55 دولة. كان تقديم المساعدات والخبرة إلى المنظمات الإقليمية الأخرى؛ مثل منظمة الأمن والتعاون في أوربا ومنظمة آسيان واجتماع آسيا وأوربا،[30] وإلى الاتحاد الأفريقي أولوية رئيسية أخرى. ووفق ما يرى أحد المحللين «يساعد... ذلك في جمع عدد متنامٍ من الدول في نظام دولي من القوانين والمتطلبات الفنية والمساعدات التدريبية لمكافحة الإرهاب».[31]

استنتج أيضاً أحد المحللين الذين نظروا بشكل أكثر قرباً إلى العلاقة بين الدول الضعيفة والدول الفاشلة وبين منظمة ذات أنشطة إرهابية، أنه لا توجد علاقة سببية واضحة. واقترح هذا المحلل أنه من المرجح كثيراً أن يحدث النشاط الإرهابي في دول متنازع عليها لها بعض قدرات الدولة بدلاً من الدول الضعيفة أو الفاشلة. ويؤكد أنه بناء على ذلك:

> ينبغي أن تظل مساعدات بناء الدولة جزءاً من قطاع المساعدات التنموية بدلاً من مكافحة الإرهاب أو منع الإرهابيين. إن بناء الدولة الدولي سياسة فعالة لمكافحة الإرهاب في دول، مثل تايلاند وأفغانستان والفلبين، حيث تشارك الحكومات بصدق في مكافحة الإرهاب، وحيث يوجد خطر إرهابي واضح، ولكن الافتقار إلى قدرات الدولة يعوق مكافحة الإرهاب.[32]

من الواضح أن محاولات صهر استراتيجيات مكافحة الإرهاب في مبادرات التنمية والمساعدات مليئة بالصعوبات. فعلاوة على مشكلات التمويل، والإرادة السياسية من جانب الدول المتقدمة، والعواقب غير المقصودة لبرامج المساعدات المشار إليها أعلاه، هناك مشكلات دائمة في الدول النامية تتمثل في الإهدار وسوء الإدارة والفساد وهيمنة الإنفاق العسكري على الإنفاق الاجتماعي. على سبيل المثال، من أصل 10 مليارات دولار أمريكي من المساعدات الأمريكية لباكستان منذ 2002 ذهب أقل من 10٪ إلى التعليم،

والصحة وتشجيع الديمقراطية، بينما ذهب معظم الباقي إلى الجيش.[33] ثم هناك الشكوك في أن السخاء الغربي هو مجرد شكل مقنع من الإمبريالية. ويمكن أن تنشأ المشكلات أيضاً عندما تنشر الوكالات الدولية بحوثاً في محاولة لزيادة الوعي بوجوه عدم المساواة القائمة، وكيفية علاجها. عندما نشر **تقرير التنمية الإنسانية العربية** في عام 2003 لأول مرة، كانت الاستجابة وسط المعلقين العرب سلبية بشكل مفرط:

> كان التقرير، وهو الأول من نوعه، تمريناً عملياً في الإعلان عن الغسيل العربي البغيض حول العالم لكي يراه الجميع، ثم تستخدمه مختلف الأطراف كما تراه مناسباً. وبالنتيجة، فقد تم استخدامه لتعزيز إذلال العرب وتأكيد تخلفهم ودعم مقولة أن إصلاح العالم العربي من الداخل غير ممكن، وأن التدخل الخارجي ليس مبرراً فقط ولكنه أيضاً شرط للتغيير.[34]

وبينما تم إعداد التقرير في السنة السابقة ووفر بيانات لسنة 2002 فقد نشر عندما كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يغزون ويحتلون العراق، ويبررون ذلك بأنه وسيلة لبدء الديمقراطية في العراق، وإعادة تنظيم الشرق الأوسط. من الواضح أن التدخل في العراق قد جعل من الأسهل بالنسبة إلى البعض النظر إلى أي محاولة لمعالجة المشكلات في المجتمعات العربية كجزء من الاستراتيجية نفسها. ويسلط ذلك الضوء على الكيفية التي يمكن أن تقوض بها الحملات الإكراهية القصيرة الأجل، مثل التدخلات العسكرية، المبادرات الطويلة الأجل التي تستهدف معالجة المشكلات البنيوية.

ويمكن أن يصبح أولئك الذين يطلب منهم تنفيذ برامج المساعدات والتنمية أهدافاً للإرهابيين أنفسهم. وقد بينت الأحداث في عراق ما بعد الحرب أن وكالات المساعدات وموظفيها يمكن أن تصبح ضحايا للإرهابيين. وكان أكثر هجوم معروف هو تفجيرات آب/ أغسطس 2003 لمقر الأمم المتحدة في بغداد التي قتل فيها 22 شخصاً بمن فيهم مبعوث الأمم المتحدة سيرجيو فييرا دي ميلو Sergio Vieeira de Mello.[35] لقد كان موظفو المساعدات أهدافاً للهجمات أو عمليات الاختطاف في أفغانستان والصومال كذلك. وتضمنت الهجمات على موظفي المساعدات والمقاولين في إعادة الإعمار هدفاً هو

ثني الوكالات الدولية عن المشاركة. غير أن حقيقة استهدافهم توحي بأن الإرهابيين يقرون بقيمتهم في تقويض جاذبية الإرهاب. وهناك خطر له صلة في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية. وتستطيع وكالات الاستخبارات إما اختراق منظمات المعونة أو المنظمات الإنسانية نفسها، أو استقطاب المخبرين لجمع المعلومات الاستخباراتية منهم في مناطق تخشى وكالات الدولة الدخول إليها. ويمكن أن يؤدي استخدام عمليات التدخل الإنساني لخدمة احتياجات الاستخبارات العسكرية في حالات الطوارئ المعقدة إلى تقويض قبول السكان المحليين لها ويقلل من فاعليتها. وتعد حلقة الوصل هذه بين المساعدات الإنسانية وجمع المعلومات الاستخباراتية، المتصورة ومثار الشك والحقيقية، قضية في العديد من المجالات غير العراق، مثل أفغانستان ومحافظة آتشيه في إندونيسيا، وخاصة بعد التسونامي في كانون الأول/ ديسمبر 2004.[36]

ويمكن أيضاً معالجة المشاعر المعادية للهجرة في أوربا بالعمل على تحسين الظروف في تلك الدول التي يتدفق منها المهاجرون الاقتصاديون. وساق البعض في معسكر مناهضة الهجرة حجة اقترحوا فيها أن مساعدة الدول النامية سوف تخفض حافز الهجرة إلى الدول المتقدمة. ومن المؤكد أن استراتيجية لرفع مستوى المعيشة في الدول الفقيرة سوف يكون لها فوائد طويلة الأجل، ليس فقط للمواطنين في تلك الدول بل عالمياً أيضاً. ولكن مع الحقائق الديمغرافية للدول المتقدمة، حيث يعني تقدم السكان في السن الافتقار إلى العمال الشبان لتوفير قاعدة ضرائبية للفوائد الاجتماعية، فسوف تكون الهجرة دائماً ضرورية. والدول المتقدمة التي تدعم مزارعيها وصناعاتها الخاصة، وتضع تعرفات على المنتجات الزراعية والمصنعة من إفريقيا تضفي الاستدامة على وجوه عدم المساواة، التي تحاول برامج المساعدات معالجتها. عندما يشتري الاتحاد الأوربي حقوق صيد الأسماك من حكومات غرب إفريقيا الفاسدة المتلهفة للنقد وتصطاد شبكات الصيد الأوربية عدداً مفرطاً من الأسماك من المياه الإفريقية، وتجرد صيادي الأسماك المحليين من سبل عيشهم، ينضم صيادو الأسماك هؤلاء بعدها إلى تيار المهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا.[37] وعندما توفر الدول المتقدمة التعليم المهني للطلاب الأجانب من

الدول النامية، فإن هذا كثيراً ما يسفر عن نزيف الأدمغة عندما يقرر الخريجون البقاء في دول الضيافة بدلاً من العودة إلى أوطانهم. وإذا تحسنت ظروف المعيشة في الدول النامية، بما في ذلك النظام التعليمي، يستطيع الناس بعد ذلك البقاء وممارسة مهنهم في أوطانهم دون حاجة إلى الدراسة في الخارج. وقد اصطدمت محاولات وقف عمل الأطفال في بعض الدول النامية بالواقع القاسي المتمثل في أن المداخيل الهزيلة التي يكسبها الأطفال تساعد في إعالة عائلاتهم. ومن ثم يجب أن تتكامل العلاجات القانونية مع الحوافز الاقتصادية للأسر للسماح لأطفالها بالتمتع بالطفولة والذهاب إلى المدرسة. وتوضح كل هذه الأمثلة الكيفية التي أصبحت بها مختلف المشكلات وحلولها البينية الترابط حقيقة. يمكن أن تخلق الحلول المحلية مشكلات في أماكن أخرى، ويمكن أن يكون للتصرف في مجال واحد أثر على حقل سياسة آخر. وهذا هو السبب في أن الاستراتيجيات الطويلة الأجل صعبة جداً، ولكنها ليست عسيرة.

لنفكر في خفض الفقر. يحدد أحد الاقتصاديين أربع مصائد تقع فيها معظم الدول الفقيرة في العالم، وبخاصة في إفريقيا: الحرب الأهلية، و"لعنة الموارد" التي تخلق اعتماداً على استخراج وتصدير بعض الموارد الطبيعية مثل النفط أو الماس، وجغرافيا الدولة غير المطلة على البحار والتي تولد الاعتماد على الدول المجاورة في النقل والتجارة، والحوكمة السيئة.[38] وقد حدد هذا الاقتصادي ثلاثة عوامل تفسر المصيدة الأولى؛ أي تجدد الحرب الأهلية، وهي: كثرة الشبان غير المتعلمين، ومجموعة إثنية تفوق في العدد المجموعات الأخرى، ووفرة مورد طبيعي معين، مما يجنب الحاجة إلى تحصيل الضرائب، ومن ثم يقلل محاسبية الحكومة ويشجع النزاع ويموله. وتشدد الحلول التي يقترحها على سياسات التجارة التفضيلية من قبل أكثر الدول تقدماً التي يجب أن تعفي أفقر الدول من التعرفات الحمائية، والنظم القانونية ضد الفساد، والتزوير، واستغلال الموارد، والرقابة الإعلامية، وحتى التدخل العسكري المحدود مثل ما حدث في سيراليون لوضع نهاية للحرب الأهلية هناك. وبينما نجد أن الحل الأخير هو الأكثر إثارة للجدل عقب

الإخفاق الكبير في العراق، فإنه يسلط الضوء مرة أخرى على الكيفية التي ربما تجمع فيها مقاربات المدى الطويل تشكيلة من الاستراتيجيات، بما في ذلك الاستراتيجيات الإكراهية، دون أن تكون مقتصرة عليها.

تشجيع حقوق الإنسان

يمكن أن يقلص تشجيع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وجوه التفاوت وعدم المساواة التي تغذي الراديكالية وتسهل تجنيد الإرهابيين؛ فالكثير من مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في أثناء تسعينيات القرن العشرين، مثل تلك التي تناولت التنمية الاجتماعية وحقوق المرأة والسكان، توصلت إلى توصيات وأطر زمنية محددة حتى تنفذ الدول الأعضاء مقترحات محددة. ويعالج كثير من هذه المقترحات صراحة قضية حقوق الإنسان، والحاجة إلى تعزيز الأنظمة القانونية التي تقتضي من الدول حماية مجموعات مختلفة من الحقوق. وفي المعركة العالمية ضد الإرهاب كثيراً ما يتم تجاهل هذه القضايا الشديدة التعقيد لصالح حلول المدى القصير أو المتوسط كتلك التي نجدها في مجالات الأعمال الشرطية، والاستخبارات الأمنية، والعدالة الجنائية، والأعمال العسكرية. وبعبارة أخرى، ممارسة احتكار الدولة للعنف المادي (داخلياً)، ونشر القوة العسكرية (خارجياً). إن حقيقة أن روسيا والهند قد ركزتا جهودهما بشكل أساسي على مكافحة الإرهاب الدفاعية في نزاعاتها في الشيشان وكشمير - مع تبريرهما هذه الأعمال بأنها جزء من "الحرب العالمية على الإرهاب"- توحي بأن الديمقراطيات عندما تواجه تهديدات إرهابية خطيرة سوف تجنح نحو التركيز على السيطرة القضائية والعسكرية على حساب نماذج السيطرة الأخرى التي تركز على الأسباب الجذرية وحلول المدى الطويل. وبينما كان ذلك حقيقياً قبل هجمات 11 سبتمبر فقد تفاقمت هذه النزعة منذ ذلك الوقت.

على سبيل المثال، من المدهش أن الحكومة الكولومبية قطعت المفاوضات مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) عقب هجمات 11 سبتمبر، وعادت إلى استجابة

عسكرية أولية إلى التمرد. وكانت النتيجة الفورية زيادة ملحوظة في العنف بما في ذلك مزاعم بمذابح ارتكبتها الجماعات شبه العسكرية، وعمليات قتل ارتكبها الجيش لا يطالها القضاء. استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة الجيش الكولومبي في معركته ضد فارك – مرة أخرى باسم "الحرب على الإرهاب"– برغم قلق جماعات حقوق الإنسان من اشتداد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.[39] على أية حال، فمنذ افتتاح المحكمة الجنائية الدولية، ورفض كولومبيا توقيع اتفاقية حصانة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تم تخفيض التدريب الأمريكي للعاملين في الجيش الكولومبي، وتم تطبيق هذه السياسة العقابية على أكثر من 24 دولة منها 12 في أمريكا اللاتينية والكاريبي.[40] وبينما نجد أن التشديد على السيطرة العسكرية والقضائية على الإرهاب والعنف السياسي سمة أيضاً للأنظمة الاستبدادية والشمولية –مثلاً الصين وتمرد اليوغور Uighur فيها–[41] فإن الاختلاف ما بعد 11 سبتمبر يتمثل في أن النقد الأوربي للإساءات أو انتهاك حقوق الإنسان أصبح أكثر صمتاً أو غائباً كلياً. وقد أظهرت أيضاً فضيحة سجن أبو غريب في العراق أن الديمقراطيات يمكن أن تسيء إلى حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب أو مكافحة التمرد. كان هناك كثير من الانتقادات الحادة للحرب على الإرهاب من منظور تآكل حقوق الإنسان والحريات المدنية والخصوصية الشخصية والقيم الديمقراطية الأخرى والحريات الدستورية.[42]

لقد بُذلت جهود لإيجاد حلول غير عنيفة لمختلف النزاعات، كما في كشمير وسريلانكا، ولكن كانت النجاحات قصيرة العمر. ويمكن أن يكون لترويج الحقوق السياسية والمدنية أثر واضح على جاذبية الخيار الإرهابي. وبالاستماع إلى صوت الجماعات غير المحررة أو المضطهدة تتوافر خيارات أخرى تجعل الخيار الإرهابي أقل إلحاحاً. في المدى القصير، على أية حال يمكن أن يزداد النزاع وحتى العنف نتيجة السماح للجماعات التي تم إقصاؤها بمنفذ إلى العملية السياسية. فقط عندما يتم تحصين الحقوق تماماً، وتتم مأسستها أو إضفاء الروتين عليها إلى حد ما، يصبح استخدام العنف عكسي المردود. وهذا هو ما حدث في أيرلندا الشمالية، على أنه سيكون من الصعب جداً بالنسبة

إلى أولئك الذين كانوا يعتمدون على العنف لفترة طويلة جداً أن يتخلوا عنه. وهناك تحدٍّ لـه علاقـة بهـذا الأمـر، يتمثـل في مـشكلة الحركـات الـسياسية أو الدينيـة المناهـضة للديمقراطية، وفيما إن كانـت هنـاك حـدود مقبولـة لحقـوق حريـة التعبـير والتجمـع والمشاركة في الحياة السياسية؛ أي التوازن بين حرية التعبير والتحرر من التعبير.[43] تخلـق الخطابة العنيفة، مثل دعاية الفتنة أو الكراهيـة، مـشكلات سياسـية خاصـة. وتـصطدم حرية التعبير بالتحرر من التهديد والتخويف. وبينما نجد أن معظـم مـنظمات الحريـات المدنية غير مستعدة لتجريم مثل هذه الأنشطة لمصلحة حماية حرية التعبير، فـالكثير منهـا يدرك أن بعض القيود ينبغي أن توضع على التعبير الحـر في الخطـاب المـليء بالكراهيـة، والمتضمن الترويج الصريح للعنف أو تمجيد الإرهاب.

هناك حلقات وصل واضحة بين الدعايـة وبـين تـرويج الكراهيـة والعنـف وحـشد وتجنيد الإرهابيين والذين يدعمونهم ويتعاطفون معهم. غـير أنهـا لا تتبـع دائـماً نموذجـاً خطياً من أعلى إلى أسفل للتلقين العقائـدي والاسـتقطاب. ويحـدد أحـد البـاحثين الـذين درسوا خليـة هـامبورج التـي نفـذت هجـمات 11 سـبتمبر ثـماني مراحـل في مـسارها إلى الإرهاب:

1. الاغتراب الفردي والتهميش.
2. المطلب الروحي.
3. عملية الردكلة.
4. الاجتماع مع الأفراد ذوي الذهنية المشابهة ومرافقتهم.
5. العزلة التدريجية وتكوين الخلية.
6. قبول العنف كوسيلة سياسية مشروعة.
7. الارتباط بفرد له منفذ يكون ملماً بمعرفة حصرية.
8. البدء في تنفيذ العمليات.[44]

تشدد المرحلة الأولى أساساً على أهمية تناول تلك العوامل التي تخلق مشاعر الاغتراب والتهميش. ويمثل ترويج حقوق الإنسان إحدى طرق إنجاز ذلك مع أنه من المؤكد أنه لا يقدم دواءً لكل الحالات. وتشير المرحلة السادسة إلى شرعنة العنف والعمل الإرهابي، وهذه أيضاً سوف تكون أكثر صعوبة بكثير إذا تم احترام حقوق الإنسان، وكانت الوسائل السياسية غير العنيفة متاحة.

يمكن أن تساهم مقاربة حقوق الإنسان القائمة على الحقوق واحترام حكم القانون، والشفافية بدرجة كبيرة، في بناء الثقة بالحكومة وخاصة في المجتمعات الضعيفة إزاء الردكلة والاستقطاب الإرهابي. في أستراليا، مثلاً، طبقت شرطة ولاية فيكتوريا مقاربة الشرطة المجتمعية في مكافحة الإرهاب. ويتضمن ذلك تطوير علاقات طويلة الأجل مع قادة المجتمع في مجتمعات متنوعة ثقافياً ولغوياً والمحافظة عليها. وفي مجال جمع المعلومات الاستخباراتية، قاد ذلك إلى الاعتراف بأن وسائل جمع المعلومات الاستخباراتية المبنية على الثقة ومشاركة المجتمع تطرح مخاطر أقل من الوسائل السرية أو الإكراهية التي تستطيع غالباً تغذية الحنق والردكلة، وزيادة خطر تجنيد الإرهابيين.[45] وقد استنتجت الأبحاث التي أجرتها شرطة فيكتوريا والباحثون في الجامعة أن المقاربة الفيدرالية الأسترالية إلى مكافحة الإرهاب، وهي إكراهية بشكل رئيسي وموجهة إلى اكتشاف المخططات والمؤامرات واعتقال المذنبين، قد قوضت الجهود الطويلة المدى، والتي تستهدف منع أو خفض خطر الردكلة والتجنيد في المجتمعات الحساسة.[46]

تشجيع الحوار العابر للثقافات

لتشجيع الحوار العابر للثقافات، وحتى يتسنى الوصول إلى مجتمعات تمثل فيها الردكلة والاستقطاب الإرهابي أخطاراً كبيرة، هناك المحاولة الكلية لتضمين مكافحة الإرهاب في الإطار العملي لحقوق الإنسان. في رد الفعل على أطروحة صمويل هنتجتون Samuel Huntington **صدام الحضارات**،[47] دعا الكثيرون إلى حوار بين الحضارات بدلاً من ذلك. ويتلخص الاعتقاد هنا في أنه إذا كان في مقدور الناس من ثقافات وتقاليد أو

آراء مختلفة عن العالم أن يشاركوا في حوار، فيمكن تصحيح سوء الفهم، وإيجاد أرضية مشتركة. على المستوى الدولي، تم خلق تحالف الحضارات بوساطة الأمم المتحدة في عام 2002 بناء على مبادرة من حكومتي إسبانيا وتركيا. والرسالة المعلنة للتحالف هي «تحسين الفهم والعلاقات التعاونية وسط الأمم والشعوب عبر الثقافات والأديان، والمساعدة، خلال هذه العملية، في مكافحة القوى التي تغذي الاستقطاب والتطرف».[48] في كانون الثاني/ يناير 2008 عقد تحالف الحضارات أول منتدى دولي له، وانعقد الثاني في تركيا في عام 2009. وعلى مستوى المجتمع المدني كان هناك كثرة في "دراسات الحوار"، وتأسيس مراكز للحوار متخصصة في تقريب الجماعات المختلفة لكي تتقاسم منظوراتها، وتسعى إلى الفهم والتقدير المتبادلين.

تشدد كثير من هذه البرامج بصفة خاصة على الحوار "القائم على الإيمان"، مما يعكس النزعة الراهنة للتركيز على الإرهاب الإسلاموي والتطرف السلفي-الجهادي. وكانت النتيجة وفق بعض المحللين هي تمييز القادة والمفكرين الدينيين عن غيرهم من الخبراء، وخاصة الخبراء العلمانيين.

> في بريطانيا وأمريكا كان لمحاولات معالجة الإرهاب الديني أثر، تمثل في زيادة صوت علماء الدين الإسلاميين وأعضاء آخرين من المؤسسة الدينية، في مسائل لا توجد في مجال الدين، في وقت كانت فيه الأدوار السياسية والاجتماعية للمسلمين في المجتمع المدني، بما في ذلك في ممارسة الديمقراطية، تحتاج إلى التشديد والدعم الكبير. إن ما فعله التطرف الديني في الحط من مكانة وتقليل شأن العمل السياسي المسؤول للمواطنين (بغض النظر عن الإثنية الدينية) كان قد تعزز، إلى حد ما، بدلاً من أن يتم القضاء عليه، بمحاولة مكافحة الإرهاب استقطاب المؤسسة الدينية إلى "الجانب الصحيح". كان المجتمع المدني هو الخاسر على وجه الدقة في التقليل من شأن الهويات السياسية والاجتماعية كمقابل للهوية الدينية، في وقت كانت هناك حاجة كبيرة لتعزيزه.[49]

تمثل هذه الملاحظة أساس نوع العواقب غير المقصودة التي يمكن أن تخلقها استراتيجيات رد الفعل التي تركز على آخر الأخطار. وبالتشديد على الدين فقد تعزز

دورها في جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم تم تقويض القيم العلمانية التي تشكل أساس الديمقراطية الليبرالية، وذلك بدون قصد بدرجة كبيرة. وتم تسليط الضوء على ذلك في مؤتمر عن مكافحة الإرهاب في ملبورن بأستراليا، عندما أشار متحدث باسم المجتمع الإسلامي في ملبورن إلى أن 80٪ من المسلمين لا يرتادون المساجد. وكانت النتيجة أن الأغلبية أحست بأنه قد تم إقصاؤها عندما وجهت الدعوة إلى قادة المجتمع الدينيين لكي يتحدثوا نيابة عن كل المسلمين.[50]

التعليم

في الفصل الرابع، تم التشديد على التعليم كعنصر مهم في جهود تحسين الفهم العام لطبيعة الخطر الإرهابي، وجدوى عملية إجراءات مكافحة الإرهاب المختلفة، فضلاً عن مكافحة المعتقدات والتصورات غير المرغوبة في دوائر مناصرة الإرهابيين. وهذه جهود مهمة للمدى الطويل. ويمكن أن يساعد التعليم أيضاً في خلق بيئة اجتماعية وسياسية تكون حساسة بالنسبة لحقوق الإنسان والفهم المتبادل عبر الثقافات والحضارات. ويمكن لسياسة مكافحة الإرهاب التي تفضل تطوير التعليم المضاد للعنصرية، وترعى نشر تدريب وكلاء السيطرة الاجتماعية على حقوق الإنسان أن توفر جواً اجتماعياً وسياسياً يفضي إلى المنع في المدى الطويل بدلاً من المعالجات السريعة التي توفرها السياسات الأكثر إكراهاً. وتتضمن أهم القيم أو المهارات التي قد تشملها هذه البرامج ما يأتي:

- التسامح والفهم المتبادل للاختلافات بين المجموعات الاجتماعية والإثنية والدينية.
- القدرة على صياغة أو مناقشة حالات سوء الفهم والمحافظة على الاتصالات.
- قبول السلوك غير المعتاد أو المختلف فيما يتعلق باللغة، والاتصالات غير الشفهية، والقواعد الاجتماعية.
- المعرفة بالمفاهيم ووجهات النظر وطرق الحياة المختلفة والاعتراف بها.

- التركيز على العمل والمصالح المشتركة، وعلى التعاون.
- القدرة على مكافحة السلوك العنصري، والأشكال الأخرى من التحامل.
- بناء الوعي بالعنصرية، والدعاية العنصرية، والأشكال الأخرى من الدعاية الإقصائية، ودعاية نحن/ هم، والفكر المتطرف عبر التفكير النقدي، والمعرفة الإعلامية، وتحليل المحتوى.

تُفرد الكثير من المعاهدات الدولية حول حقوق الإنسان التعليم كحق أساسي، وتشدد على التعليم كأداة لترويج القيم الديمقراطية، والتعددية، ومناهضة العنصرية. ويشير كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13) إلى الحق في التعليم، والوصول إلى المستويات المختلفة من التعليم، وأهداف التعليم. ويشار إلى أهداف التعليم أيضاً في إعلان الأمم المتحدة للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 8) والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 7)، والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد (المادة 5، الفقرة 3)، وإعلان منظمة اليونسكو حول محاباة العرق والمحاباة العنصرية (المادة 5، الفقرة 2؛ والمادة 6، الفقرة 2). وتشمل أهداف التعليم ما يأتي:

- تعزيز احترام حقوق الإنسان.
- تشجيع التفاهم، والتسامح، والصداقة بين كل الدول والمجموعات العرقية، والإثنية، والدينية.
- تعزيز المحافظة على السلام.
- تمكين الناس من المشاركة الفعالة في المجتمع الحر.
- محاربة التحامل والمواقف العنصرية التي تقود إلى التمييز العنصري.
- منع العنصرية والدعاية العنصرية والقضاء عليهما.[51]

هناك ثلاثة مجالات حيث يكون غرس مثل هذه القيم أكثر ملاءمة لمكافحة الإرهاب في المدى الطويل: (1) المدارس (كلٌّ من المدرسين والطلاب)؛ (2) وكالات السيطرة الاجتماعية التي تتعامل مع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي، والمجتمعات المختلفة ثقافياً ولغوياً؛ (3) كليات الشرطة والأكاديميات العسكرية. ويمكن النظر إلى كل واحد منها كحلقة وصل مهمة في مقاربة عريضة وطويلة المدى ووقائية لمكافحة الإرهاب تعالج السياق الاجتماعي-السياسي الأوسع الذي يتعاظم ويتضاءل فيه الإرهاب.

المدارس

اقترح ألبرت أينشتاين أن سحر القومية يمكن إبطاله بتدريس التاريخ بطريقة تتحاشى غرس "الهوس بالماضي" في الطلاب. وقد ساق حجة عن أن تدريس الجغرافيا والتاريخ يمكن أن يروج نزعة السلام، برعاية الفهم المتعاطف للخصائص القومية للدول المختلفة في العالم، وخاصة وسط أولئك الذين نصفهم بـ "التخلف".[52] إن تشديد أينشتاين على تدريس التاريخ والجغرافيا، وعلى عادات الوصف، يوحي بطريقة جادة بأن القيم والمهارات المدونة في القائمة أعلاه، يمكن دمجها في المناهج المدرسية. كثيراً جداً ما تلقى الدروس بطريقة تضفي الغموض على فهم الحضارات الأخرى، وهذا يؤدي إلى إمراض أو أبلسة سلوك الأعداء التاريخيين أو السياسيين. إن "الهوس بالماضي" هو ما يكمن كثيراً وراء جذور النزاعات العصبية، وخاصة النزاعات ذات الطبيعة الإثنية. وبدلاً من التركيز على الحاضر ومحاولة رعاية علاقات متناغمة في تسيير الحياة اليومية، يركن الناس إلى مظالم حقيقية أو متصورة من الماضي. ويصدق ذلك بشكل خاص على تبرير الحرب والغزو والعنف السياسي، والإرهاب أو العنف المجتمعي. وعندما يفعلون ذلك، فإنهم يبذلون كثيراً من الطاقة والموهبة لإضفاء الديمومة على العداء والشك وسوء الفهم، وفي عاقبة الأمر مظالم من صنعهم. يمكن للوسائل التعليمية التي ترعى فهماً للاعتماد المتبادل للبشر، وتقديراً للتنوع الإثني واللغوي والثقافي والديني والتاريخي أن تساهم في

خفض الخوف والجهل المكرَّس الذي يرقد في جذور الكثير من الكراهية والعنف. ويمكن أيضاً لمثل هذه الطرق من التفكير أن تؤدي إلى تناقص جاذبية خطاب الكراهية وتفكير نحن/ هم. سوف يتطعم الناس ضد الغوغائية والخطابة العنيفة. وسوف يصبح التجنيد أكثر صعوبة، وفي هذه الحالة سوف يغدو تعزيز دعم الجماعات المتطرفة والإرهابية أكثر صعوبة. وتوحي البحوث التجريبية أن مثل هذه المقاربة ليست تفكيراً رغائبياً أو أضغاث أحلام مثالية فقط. إن الأشياء التي تذكر بالموت تنزع نحو إطلاق عمليات تقييم سلبية لأولئك الذين لهم مواقف مختلفة. وهذا هو السبب في تحويل الأقليات إلى كبش فداء سهل في زمن الحرب أو أثناء النزاع السياسي. غير أنه عندما تم "تلقين" الأفراد الخاضعين للتجربة تأكيد قيمة التسامح لأول مرة بالإشارة إلى مستوى موافقتهم على المقولات التي تبنت التسامح، اختفى كلياً أثر هذه الأشياء التي تذكر. ويستنتج المؤلفون: «توفر هذه الدراسات الأمل في أن التشديد على قيمة التسامح يمكن أن يكون أحد علاجات العدائية تجاه الأفراد المختلفين».[53]

ومع التسليم بذلك، فمن من الواضح أن التعليم يمكن أيضاً أن يثقف الناس بشأن المظالم ووجوه عدم المساواة حول العالم. لقد كان الوعي بمثل هذه المشكلات القوة الدافعة للكثير من عنف الجناح اليساري في سبعينات القرن العشرين. كثيراً ما كان الطلاب في مركز مثل هذه الحركات الإرهابية، وكان المثقفون طلائع الأيديولوجيات التي ألهمت هذه الحركات وعززتها. وتجند الكثير من الحركات الانفصالية الطلاب كذلك؛ مثل منظمة إيتا في الباسك وحزب العمال الكردستاني. وعندما يتعرض الناس إلى حقائق عالمنا المعقد، فإنهم يبحثون عن إجابات وحلول، ويمكن أن يصبحوا ضعفاء أمام التفسيرات التبسيطية التي تقدمها الأيديولوجيات والمتعصبون. ويبحث الكثيرون عن ملجأ في الماضي أو في الاستبدادية المتصلبة للعقيدة السياسية أو الدينية. وهذا هو السبب في أن التعليم يجب أن يحفز الفكر النقدي فضلاً عن الوعي المجرد بالقضايا والحقائق. إن القدرة على التفكير الذاتي، والبحث في

القضايا بجمع البيانات من كثير من المصادر ترياق مضاد جيد للجنوح نحو الاستسلام للبدع الأيديولوجية أو النظريات الإقصائية العنصرية.

وكلاء الضبط الاجتماعي

يجب أن يحصل وكلاء الضبط الذين يتعاملون يومياً مع الناس الذين يتم تصورهم حالياً على أنهم المرجحون كثيراً للتورط في الإرهاب على تدريب يساعدهم في النظر إلى ما وراء النماذج النمطية والشياطينية. ويشمل ذلك أولئك الذين يعملون في إطار نموذج العدالة الجنائية؛ مثل الإدعاء العام والدفاع العام والقضاة وضباط السجون الإصلاحية وحراس السجون وضباط إطلاق السراح المشروط، ويشمل ذلك أيضاً العاملين الاجتماعيين ووكلاء التوظيف أو الإحلال الوظيفي وأصحاب الأعمال، وأعضاء مجالس اللاجئين أو المهاجرين ومسؤولي الجمارك والبيروقراطيين الحكوميين والعاملين في المهن الطبية ومسؤولي المدارس وتعليم الكبار. ولأن التخويل الأمني الخاص بـ 11 سبتمبر قد توسع كثيراً، ولأن الذعر الأخلاقي بشأن المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين والمتطرفين الإسلامويين والعدو الداخلي في حالة غلبة تامة؛ ينبغي أن تعمل الحكومات بكدٍّ أكثر لضمان أن يكون وكلاء الدولة في كل المستويات قادرين على التعامل مع زبائنهم كبشر وليس ببساطة كإرهابيين محتملين.

الشرطة والجيش

إن وكلاء الضبط الذين يتمتعون بالحق في ممارسة احتكار الدولة للعنف هم أشد الناس حاجة إلى تدريب خاص في مجال حقوق الإنسان وحكم القانون؛ ويشمل ذلك الشرطة ووكلاء الاستخبارات الأمنية ومحترفي الأمن الخاص والعاملين في الجيش. وتتضمن الكثير من أكاديميات الشرطة مساقات عن حق المتهم، وطبيعة سلطات الشرطة وضوابطها القضائية، بينما تتضمن الأكاديميات العسكرية أحياناً مساقات عن حقوق الإنسان. والسؤال: كيف يُترجم مثل هذا التدريب إلى ممارسة فعلية؟ فتدريس هذه المواد

في الأكاديمية شيء، وضمان اتباع الدروس في الميدان شيء آخر تماماً. وقد خلق التدريب المتخصص لوحدات شرطة مكافحة الإرهاب فهماً أفضل للتعقيدات والحساسيات المتضمنة في أعمال الشرطة الخاصة بالإرهاب.[54] وربما يصدق الشيء نفسه على الوحدات العسكرية المتخصصة. ويكمن التحدي في نشر هذا الفهم على كل العاملين حتى يتسنى خلق ثقافة فرعية لمعايير حقوق الإنسان. ومع أن مثل هذه الثقافة الفرعية موجودة، ولكن حين تطلب السلطات العليا إجراءات استثنائية تقوض هذه القيم، كما حدث في العراق و"الحرب على الإرهاب"، فاحتمالية رفض الأوامر أو حالات إفشاء الأسرار ربما تزداد. وهذا قد يشكل دفاعاً ضد فساد جهود مكافحة الإرهاب لأغراض سياسية وأيديولوجية تقوض الفاعلية، وتسخر من الحوكمة الديمقراطية.

الجنس أو النوع البشري

يتمثل أحد المجالات التي يتم إهمالها كثيراً جداً في استراتيجيات مكافحة الإرهاب في مسألة النوع البشري. إن أغلبية الإرهابيين من الشبان الذكور. ومن المثير للدهشة، مع تركيز كثير من الباحثين والممارسين على آسيا كقطب رئيسي لنشاط القاعدة، وبروز الصين والهند كقوتين عالمتين رئيسيتين، أن هناك قلة استطاعت الربط بين سياسات اختيار النوع في هذه المنطقة، وكثرة الشبان المتوافرين لأغراض التشريب العقائدي، والتجنيد في الجماعات المتطرفة أو الإرهابية. وقد حدد الباحثون اختيار الذرية كأحد أكثر المقاييس القاهرة لعدم المساواة بين النوعين.[55] وهناك مثالان لهذه الممارسة هما قتل الأطفال الإناث والإجهاض على أساس الجنس، حيث يتم إجهاض الأجنة الأنثوية بينما يسمح للأجنة الذكورية بالحياة حتى نهاية الحمل. أصبح الإجهاض على أساس الانتقاء الجنسي ممكناً بفضل التقنية الصوتية التي تستطيع الكشف عن نوع جنس الجنين. وكانت نتائج الأشكال المتطرفة من اختيار جنس الذرية وخاصة في الصين – حيث كانت سياسة الطفل الواحد سارية المفعول لبعض الوقت – والهند. ولكن هناك زيادة هائلة في نسبة الذكور/ الإناث

عبر آسيا كذلك. وفي الريف الصيني، مثلاً – حيث نجد أن ندرة البنات أكثر حدة – يتم اختطاف بنات في سن 16 سنة، وبيعهن للعزاب اليائسين الذين يرغمونهن على الزواج وحتى ممارسة الدعارة. وفي المدن تجد الفتيات المتعلمات وظائف، وكثيراً ما يؤجلن الزواج ويفضلن اتباع مستقبلهن المهني، والحياة الجيدة التي تجعلها المرتبات النظامية أمراً ممكناً. وهذا يفاقم مشكلة عدم تمكن فقراء الشبان من الزواج.[56]

ويعني هذا العدد الضخم من الذكور أن الكثير من الشبان في هذه الدول ليس لهم أبداً أمل في العثور على رفيقة، أو تربية أسرة. وهذه "الغصون الجرداء"، كما يسميهم الصينيون، هم علف مثالي لتجنيد الإرهابيين. ولنتخيل شاباً لا يستطيع أبداً إقامة علاقات جنسية مع امرأة، ومعزولاً إلى الأبد من مؤسسات الزواج، والأسرة، والمدرسة (بخلاف الدينية)، والوظيفة. وكما عرفت الجيوش حول العالم لقرون، فإن الذكور في عمر المراهقة معرضون بشكل مفرط للتشريب العقائدي، وطقوس الاسترقاق، والتوجه المنظم نحو العنف المسموح به.[57] وإذا أضفت إلى ذلك المثبطات الجنسية والاجتماعية "للغصن الأجرد"، يكون لديك المرشح المثالي لارتكاب العنف الذي لا يميز بما في ذلك التفجير الانتحاري.

لقد أظهرت الدراسات التي قام بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وآخرون علاقة متبادلة معكوسة مهمة بين المستوى التعليمي للمرأة وعدد الأطفال الذين تحمل بهم.[58] كلما كانت المرأة أكثر تعليماً وتمكيناً كان من المرجح أن يكون لها عدد أقل من الأطفال. إذن في المدى الطويل سوف يكون أفضل ترياق مضاد لمشكلة الفرع الأجرد هو تشجيع تمكين المرأة عبر العالم، وخاصة في تلك المناطق حيث تكون نسبة الجنس في صالح الذكور بدرجة كبيرة. في كوريا الجنوبية، مثلاً، يُفضَّل المواليد الإناث على الأولاد بعكس السائد تقليدياً، وهناك تناقص في إجهاض الأجنة الأنثوية. وبينما حظرت الحكومة لفترة طويلة استخدام الموجات فوق الصوتية للكشف عن جنس الجنين، ومولت حملات إعلانية تمجد فضائل البنات، فقد كان السبب الرئيسي وراء الانعكاس هو الازدهار

الاقتصادي، ودخول المرأة مكان العمل.[59] وكانت إحدى العواقب غير المتعمدة لتمكين المرأة الكورية الجنوبية التناقص الكلي في معدل الـولادة، إلى درجـة أن أصـبح متوسـط معدل الولادة أقل من اثنين. لقد حاولت الحكومة تشجيع الأسر الأكبر التي تتكون من ثلاثة إلى خمسة أطفال عبر الحوافز الاقتصادية، والوعود برعاية أفضل في النهار، ولكـن النساء يرفضن التخلي عن استقلالهن الذي حصلن عليه حديثاً في مكـان العمـل.[60] وفي ضوء المشكلة العالمية للنمو، على أية حال، فقد يكون من الأفضل تشجيع الهجـرة بـدلاً من المزيد من الولادات. ومن سوء الطالع، كما في بعض الدول الأوربية، يمكن أن تجعل المركزية الأوربية، والقومية، والعنصرية الصريحة مثل هذا الحل غير مستساغ، أو حتى لا يمكن التفكير فيه برغم فوائده الكامنة.

في الدول التي ربما تكون فيها نسبة الجنس متوازنة أكثر من آسـيا، ولكـن تحـرم فيهـا المرأة من الوصول إلى التعليم أو القوة العاملة، تتجلى مشكلة "الغـصن الأجـرد" بطريقـة مختلفة. ويعني كثرة أعداد السكان والاقتـصادات الآخـذة في الفـشل الافتقـار إلى فـرص الوظائف بالنسبة إلى الشبان، ومن ثم احتمالية منخفضة للعثور على رفيقة وتربية أسرة، بـما أن الأزواج يتوقع منهم إعالة أسرهم، وحتـى أسرهـم الممتـدة. ويعـد الـشبان الخـاملون العاطلون عن العمل أهدافاً مثالية للردكلة والتجنيد. وفي مثل هذه الـدول، يـشدد الـدور التقليدي للمرأة على تربية الأطفال على حساب المساهمات الأخرى التي ربما تقدمها المـرأة للمجتمع أو الاقتصاد. وتنحصر النساء الشابات في الأدوار التقليديـة، ويجلـب الإخـلال بذلك العار للأسرة برمتها أو القبيلة. وقتل النساء اللائي جلبن العار عـلى عـائلاتهن فـيما يعرف بجرائم الشرف شيء شائع. والنساء اللائي في مثل هذه الأوضـاع يمكـن إقنـاعهن أيضاً بـأن يصبحن انتحاريـات لكـي يخلـصن أنفـسهن، ويعفـين أسرهـن مـن الإقـصاء الاجتماعي. وسوف يخفض تمكين المرأة في هذه الدول المعدلات الكلية للـولادة، ويعـالج مشكلة "الغصن الأجرد"، كما أنـه سيـسمح أيـضاً لنـصف الـسكان بالمساهمة في الحيـاة الاجتماعيـة والـسياسية والاقتـصادية، ومقاومـة ضـغوط الأسرة والتقاليـد القبليـة التـي تستطيع أحياناً أن تدفع المنحرفات من البنات والنساء في درب الإرهاب.

هذه المقاربة لها تحدياتها ومشكلاتها الخاصة. توصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن محاولات معالجة تمكين المرأة، وخاصة في المجتمعات العربية، واجهت مقاومة:

> لقد أثار انتشار مفهوم "تمكين المرأة" في المنطقة العربية ضغينة قوى اجتماعية-سياسية معينة. وقد مالت هذه القوى نحو رؤيته كشيء "مفروض" من قبل الغرب وغير ناشئ من واقع أو احتياجات المجتمعات العربية التي تقوم على الدور الراسخ للأسرة كمكون أساسي للمجتمع. وقد دفع ذلك البعض إلى مقاومة الخطط التي تتبنى منظور النوع البشري، ومقاومة الحكومة والمنظمات التي تعمل وفقاً له.[61]

ومن قبيل المفارقة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجد أن البنات في الدول العربية أفضل بلاء من الأولاد في المدارس، وأن أكثر من 50٪ من الطلبة المتفوقين من البنات برغم أن أرقام التحاق الإناث بالتعليم أقل من 50٪.[62] إن الإهدار الواضح لرأس المال البشري بسبب الآراء التقليدية القديمة عن المرأة شيء يثير الدهشة. ومن منظور مكافحة الإرهاب، يمكن أن يكون لتمكين وتعليم المرأة أثر في المدى الطويل، وخاصة إذا تم تنفيذه محلياً مع دعم السلطات المحلية. وفي المدى القصير، على أية حال، يمكن أن تجعل ردود الفعل العنيفة من قبل الرجال الذين يشعرون بالخطر أو الإزاحة من قبل المرأة المتمكنة، الاستراتيجية الطويلة الأجل غير فعالة. وتمثل حركة طالبان في أفغانستان والمتطرفون الإسلامويون هذه النقطة. وعلى الرغم من ذلك، توصلت مبادرة صغيرة الحجم لبناء مدارس للبنات في أفغانستان وباكستان إلى أن الأمهات المتعلمات كنَّ أحياناً وسيلة حاسمة في إقناع أبنائهن بترك طالبان وليصبحوا معلمين في هذه المدارس.[63]

الدمقرطة

هناك سلسلة كاملة من التحديات التي يمكن أن يكون لها تأثير خطير على قانون مكافحة الإرهاب بالنسبة إلى دول ما بعد النزاع أو الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من

ماضٍ غير ديمقراطي، وتعيش في عملية الدمقرطة ولبرلة الأسواق وبناء الدولة، وخاصة بما أن الكثير من مثل هذه الدول تشكل حلفاء فعليين أو محتملين في "الحرب على الإرهاب" الراهنة. وللكثير من هذه الدول ماضٍ استبدادي/ شمولي أو إمبريالي/ استعماري، ومؤسسات الدولة ضعيفة، وهناك فساد مستوطن، واقتصاداتها التي تديرها الدولة ضعيفة أيضاً، وكثيراً ما تتنافس مع الاقتصادات السرية، التي تتضمن الجريمة المنظمة، والمافيا، وتجارة المخدرات أو الإرهاب المرتبط بالمخدرات، أو تحل هذه محلها كلية. ويعتبر المجتمع المدني ضعيفاً، وأما الدمقرطة فمحدودة إن كان موجوداً أي قدر منها. وترويج الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكومة المنفتحة والشفافة يمكن أن تبدو لهذه الدول في كثير من الحالات نوعاً من الإمبريالية الثقافية. ويمكن تصور محاولات تناغم السياسات على أساس أنها شكل مقنع من الإمبريالية الثقافية. وينبغي أن تأخذ الاستراتيجية الطويلة المدى للدمقرطة في الاعتبار الكيفية التي يتم بها تصور القيم الغربية في المجتمعات والثقافات الأخرى، والكيفية التي يمكن بها للمفاهيم المتماثلة في تلك المجتمعات، وربما في شكل مختلف، أن تخلق نقاطاً للتواصل بالنسبة لمحاولات التناغم. وأثر سياسة الدمقرطة داخل دولة واحدة على الدول والمناطق المجاورة مبحث مهم أيضاً. ولنفكر في حالة العراق. لقد أكد أحد القادة أن جهود الدمقرطة في العراق كان لها أثر سلبي على الديمقراطية لدى بعض جيران العراق: «وعلى الرغم من أن إدارة بوش قد أشارت إلى ضرورة التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط كسبب للدخول في حرب في العراق، فإن خطر عدم الاستقرار على حدود الأردن ربما يقيد بالفعل الحريات الديمقراطية هناك».[64]

ويتجاهل افتراض أن الدمقرطة سوف تجلب السلام والازدهار إلى الشعوب التي كانت تحت القمع سابقاً الدور المركزي في الغالب الذي يمكن أن يلعبه العنف في السياسة الانتخابية.[65] في قطاع غزة أدى انتصار حماس الانتخابي إلى صراع على السلطة بين الحرس الجديد (حماس) والحرس القديم (فتح). وفي حين أن ذلك ربما يكون قد تفاقم بقرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي الخاص بوقف التمويل عن حكومة حماس

المنتخبة ديمقراطياً، فإن للنزاع دينامياته الداخلية الخاصة التي انتهت باستيلاء حماس على قطاع غزة وتراجع فتح إلى الضفة الغربية. وفي عراق ما بعد الحرب حملت انتخابات ديمقراطية الأغلبية الشيعية التي كانت تتعرض للقمع في السابق إلى السلطة، وقادت إلى تمرد سني غذته جزئياً رغبة في المحافظة على دور في بنية السلطة. وقد أطلق تنظيم القاعدة في العراق حملة إرهابية ضد السكان الشيعة في محاولة لإشعال الحرب الأهلية. وكانت النتيجة العنف الطائفي بحجم مرعب. وفي باكستان عندما أعلن الرئيس برويز مشرف أن الانتخابات سوف تجري في كانون الثاني/ يناير 2008، تلطخت الحملة الانتخابية التي تلت ذلك بالعنف، بما في ذلك اغتيال رئيسة الوزراء السابقة والمنافس الرئيسي بنيظير بوتو. وقد تأجلت الانتخابات حتى شباط/ فبراير، ومضت في عاقبة الأمر بسلاسة. وانفجر العنف الواسع الانتشار في كينيا عقب انتخابات جرت في نهاية عام 2007 وتصور الكثيرون أن الرئيس الحاكم قد زورها:

> في غضون أسبوع تحولت واحدة من الدول الواعدة وأكثرها تقدماً في إفريقيا إلى أداة أسياسة للكارثة. كانت المليشيات القبلية تجوب الريف متسلحة بالمناجل الصدئة، وكانت الأحياء السكنية تتمزق، والاقتصاد الكيني- وهو واحد من أكبر الاقتصادات في القارة- ينكشف مع انتقال حالات نقص الوقود في موجات صغيرة متذبذبة عبر شرق إفريقيا لأن استخدام الطرق في كينيا، وهي قطب رحى إقليمي، كان خطراً جداً.[66]

تاريخياً، كان العنف الانتخابي سمة نظامية للحياة الديمقراطية في أوربا وأمريكا أيضاً. وقد تم الإطراء كثيراً على دور العنف في التجدد الديمقراطي كعنصر تطهير كما في المقولة الشهيرة لتوماس جيفرسون «يجب إنعاش شجرة الحرية من حين لآخر بدماء الوطنيين والطغاة». وقد خضعت قضية ما إذا كان العنف وجهاً حتمياً وصحياً للحياة الديمقراطية، للجدل، وخاصة عندما يصبح العنف شائعاً جداً ومعيارياً بحيث ينشأ عنف ثقافي.[67]

إن التشديد على الانتخابات الحرة والنزيهة كمؤشر رئيسي للدمقرطة شيء إشكالي ببساطة، لأنه يتجاهل العملية المعقدة للمأسسة والبيروقرطية التي تشكل أساس الديمقراطية "العميقة". ويتضمن الانتقال الانتخابي السلس والسلمي الكثير من العناصر: الصحافة الحرة التي تسمح بالوصول المتساوي لكل الأطراف، والأحزاب السياسية الجيدة الأداء التي تمثل كل قطاعات المجتمع، ومستوى من المعرفة بالقراءة والكتابة الذي يسمح للمواطنين بفهم القضايا والتمييز بين الأيديولوجيا والحقيقة، والنظام الذي يخضع للمحاسبية لتسجيل وفرز الأصوات، وبنية تحتية عاملة، وخاصة النقل الذي يسمح لكل المواطنين بالخروج والاقتراع. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مثال للديمقراطية، كان هذا المثال أبعد ما يكون عن التحقق في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2000. [68] أما بالنسبة إلى حملة عام 2004، فقد تلطخت بنشر الخوف المتعلق بخطر الإرهاب، والذي لوّن الخطاب الانتخابي، وأسبغ الغموض على الكثير من القضايا المهمة التي ربما كانت قد أثرت على الناخبين. إن حملات الدمقرطة التي تركز على الانتخابات فقط تخاطر بإطلاق نتائج غير متوقعة وعواقب غير مقصودة إذا لم تتناول أيضاً قضايا بنيوية أوسع مثل التعليم، والوصول إلى الخدمات، وتوزيع الموارد، والنوعية الكلية للحياة.[69] ويصل أحد المحللين إلى الاستنتاج المتشائم التالي بشأن الانتقال إلى الديمقراطية في أنحاء العالم:

> لا توجد صيغة، أو في كثير من الأحيان، نقطة بداية محددة لبدء التطور الديمقراطي... العملية فوضوية وغير متساوية، وكثيراً ما تواجه نكسات في السياسات والقيادة اللتين يعد تحقيقهما والمحافظة عليهما شيئاً صعباً بشكل استثنائي. أضف إلى ذلك أن المجتمع الدولي يفقد الاهتمام مع مضيّ الوقت، ومادامت أشكال العملية الديمقراطية يتم الوفاء بها بغض النظر عن حقيقة الوضع فعادة ما يكون المجتمع الدولي راضياً. إن القدرة على الفهم هي مفتاح السياسة، ومن سوء الطالع أنها ربما تكون أيضاً مفتاح المحافظة على الدول شبة الاستبدادية، أو حتى الاستبدادية.[70]

الحماية البيئية

لقد حذرت اللجنة الحكومية الدولية للتغير المناخي، التي اقتسمت جائزة نوبل للسلام لعام 2007 مع نائب الرئيس الأمريكي السابق آل جور، في أول تقرير تقويمي لها بعنوان التغير المناخي **2007**، من أن أكثر من 60 دولة، ومعظمها من الدول النامية، تواجه خطر تفاقم التوترات والنزاعات على الموارد بسبب التغير المناخي. وقد تزايد أيضاً خطر اللاجئين الهاربين من الكوارث الطبيعية، والفيضانات، والعواصف الشديدة، وندرة الموارد. والدول التي تعيش في سلام الآن، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومعظم الدول الأوربية، تخاطر بنشوء النزاعات التي تنبثق من أثر التغير المناخي،[71] والذي يمكن أن ينتج حالات انعكاس غير مسبوقة في خفض الفقر، والتغذية، والصحة، والتعليم.[72] هذه التحذيرات سلطت الضوء على الاعتمادية المتبادلة والصلة المشتركة بين مختلف مجالات السياسة التي لها صلة بالبيئة الأمنية المعقدة التي وصفت في الفصل الأول. وتوحي هذه التحذيرات بأن الكثير من الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي تمت مناقشتها أعلاه ضعيفة إزاء تقويضها على مدى الزمن بتأثير التغير المناخي. ومن ثم، فحتى مجال السياسة، هذا الذي يبدو نائياً، ينبغي دراسته في ضوء أي استراتيجية طويلة الأجل لمكافحة الإرهاب.

إن حالات الانزعاج التي جاء بها التغير المناخي مثل الفيضانات، والجفاف، والحرائق البرية، والحشرات، وحموضة المحيطات، والعوامل التي تدفع التغيرات المناخية في العالم مثل التغيرات في استخدام الأراضي، والتلوث، و فرط استغلال الموارد، لها جميعاً انعكاسات مهمة على المناخ الاجتماعي- السياسي الأوسع الذي يتطور فيه الإرهاب. وفي حقل الصحة، يحمل التغير المناخي خطراً متزايداً بسوء التغذية والتعرض إلى الإسهال، والأمراض القلبية الوعائية، والأمراض المعدية. ومن المتوقع أن تزيد موجات الحرارة، والفيضانات، والجفاف والأمراض والوفيات. وقد شهدت أوربا بالفعل انهيار مواطنيها

المسنين أمام موجات الحرارة المفرطة أثناء شهور الصيف.[73] وقد أوردت إيطاليا مؤخراً حالات من أمراض المناطق الحارة التي تحملها بعوضة النمر المهاجرة من إفريقيا.[74] وكل ذلك سوف يزيد العبء على الخدمات الصحية. «سوف تكون العوامل التي تشكل بصفة مباشرة صحة السكان مثل التعليم والرعاية الصحية ومبادرات الصحة العامة وتطوير البنية التحتية والتنمية الاقتصادية مهمة بشكل حيوي».[75]

صارت القضايا البيئية تجد اعترافاً متزايداً بأنها قضايا أمنية محتملة.[76] وعادة ما يتم البحث عن حلول الكثير من الأخطار التي يطرحها التغير البيئي في مجالات مألوفة بالنسبة إلى المحللين الأمنيين:

> إن خبراء الأمن غير ملمين جيداً بتعقيدات النظرية الإيكولوجية، وتآكل التربة، وديناميات السكان، والأنظمة القانونية المائية، وإدارة الموارد الطبيعية. لقد تركزت أعينهم في مكان آخر على إمبراطوريات الشر، والدول المارقة، والإرهابيين الدوليين، وحشد الجيوش، والحركات الأصولية، والقوميات المنبعثة...إلخ. وقد توجه انتباههم أيضاً نحو كبار الأطراف الفاعلة، وخاصة الدول الوطنية. من الواضح أنهم لم يكونوا يحدقون في الجذور والمنابع، ولكن هذا بالطبع المكان الذي ينبغي أن ينظروا إليه إذا كان التردي البيئي هو سبب كل المتاعب في العالم.[77]

وأحد أمثلة المنابع هو المزارع الساعي وراء مورد الرزق، والذي يقطع الأشجار ويحرق الغابات لكي يخلق حقولاً لزراعة المحاصيل. إذن لمعالجة مشكلة إزالة الغابات ينبغي عرض حوافز لإيجاد سبل أخرى للبقاء لمثل هؤلاء المزارعين. وكما في حالة خفض الفقر، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان، والحوار الحضاري، فإن الأجوبة تكمن في نظم معقدة تجنح نحو مراوغة سلطة الدول لكي تتعامل معها بفاعلية. والأطراف الفاعلة التي لا تتبع لدولة مثل تلك التي تم تحديدها في الفصل الأول هي جزء من المعادلة. وكما أكد آل جور في ترويج حلول التغير المناخي، فإن الفرد يمكن أن يحدث فرقاً على مدى

الزمن.[78] ومثلما يكشف "تأثير الفراشة"* butterfly effect الكيفية التي تنتج بها الوقائع في المستوى الصغير تأثيرات في المستوى الكبير، فإن المبادرات المحلية والجهود الفردية تستطيع كذلك أن تقود أحياناً إلى تغيير رئيسي. إن الانتشار الحتمي لسياسات وممارسات منع التدخين من أمريكا الشمالية إلى أوربا وما وراء ذلك استغرقت عقوداً، ولكن يبدو أن النزعة مستمرة ببطء وثبات. لقد انتشرت حقوق الإنسان، مثل حقوق المثليين من أمريكا الشمالية إلى أمريكا اللاتينية وما وراء ذلك.

التعاون الدولي

لقد كانت الحقيقة المقررة لمدة ثلاثين عاماً على الأقل أن التعاون الدولي شيء أساسي في المعركة ضد كل أشكال الإرهاب. ويصف أحد المحللين استراتيجية من ثلاث شعب للأمم المتحدة رسمت خطوطها العريضة في تقرير أيلول/ سبتمبر 2002 لمجموعة العمل السياسية الرفيعة المستوى المعنية بالأمم المتحدة والإرهاب، والتي يمثل التعاون فيها الشعبة الثالثة: «تتمثل استراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي العريض في الكفاح ضد الإرهاب».[79] وتشمل هذه الشعبة الثالثة جعل التعاون بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى أكثر نظامية، وضمان تقسيم العمل الملائم بناء على الأفضلية المقارنة، وتطوير خطة عمل دولية، وضمان درجة أعلى من التنسيق والتماسك داخل الأمم المتحدة، وتقوية بعض مكاتب الأمم المتحدة، وبدرجة ملحوظة مكتب منع الجريمة ومكافحة المخدرات التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.[80] ويستغرق كل ذلك وقتاً. ولا ينبغي بالفعل المحافظة على التحالفات فقط، وأحياناً مع شركاء أقل إضافة إلى الحلفاء القدامى، ولكن ينبغي تطوير الأطر العملية التشريعية والمؤسسية ووضعها موضع التنفيذ أيضاً.

* تأثير الفراشة في نظرية الفوضى هو مجاز يلخص بدقة مفهوم "الاعتماد الحساس على الظروف الابتدائية": تحديداً تغير صغير في مكان ما من منظومة مركبة يمكن أن يكون له أثر كبير في مكان آخر. (المترجم)

وسط العوائق المستمرة أمام التعاون الدولي نجد التفوق المستمر لشؤون السيادة الدولية التي تجعل التدخل عملاً عصياً (انظر الفصل الأول)، والفشل في التوصل إلى تعريف شامل للإرهاب (انظر المقدمة). ويبقى السؤال المتعلق بكيفية العمل المضاد للأعداء الذين لا يتبعون لدولة بينما يتم الإبقاء على علاقات متماسكة وتعاونية لصالح النظام الدولي. وهذا مربط الفرس. إذا كانت الدول الفردية في النظام الدولي لا تستطيع الاتفاق على تعريف شامل للإرهاب، وتقاوم أو تقوض التعاون باسم السيادة والمصلحة الوطنية، إذن سوف يظل التعاون الدولي الفعال في المعركة ضد الإرهاب حلماً. وتستطيع الاختلافات في البنية (المؤسسية والخاصة بالسلطان القضائي)، والثقافة، والأيديولوجيا، والمصالح، فضلاً عن تصورات الخطر الإرهابي وكيفية مكافحته جميعها أن تجعل تعزيز التعاون الدولي صعباً بين الحلفاء. على سبيل المثال، نجد أن المجالات الأربعة التي تعرض فيها التعاون بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب إلى القدر الأكبر من التوتر هي حقوق الإنسان، وعقوبة الإعدام، وتقاسم الاستخبارات، وحماية البيانات.[81] وهناك أيضاً مشكلات التعاون داخل الاتحاد الأوربي نفسه.[82]

توضح أمثلة الاتحاد الأوربي-الولايات المتحدة الأمريكية مدى الصعوبة التي تواجهها الدول في التعاون بدون التضحية بالمبادئ ، والالتفاف حول الإجراءات الراسخة، والفشل في بقائها مفتوحة وخاضعة للمحاسبية أمام دوائرها الداخلية. علاوة على ذلك، عندما يأتي التغير الانتخابي بأولويات جديدة واهتمامات جديدة بالجارات، فإن الوعود التي قدمتها الإدارة المهزومة يمكن أن يعكسها القادة الجدد. في انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 2007 في بولندا فاز حزب المعارضة وأسقط الحكومة الوطنية السابقة التي أرسلت القوات إلى العراق ودعمت خطة الدفاع الصاروخي الأمريكية التي تضم القواعد التي تعترض الصواريخ والموضوعة في جمهورية تشيكيا. وعبرت الحكومة الجديدة عن شكوك حول مشروع الدفاع الصاروخي، وساقت حجة عن أن إيران لا تمثل تهديداً لبولندا، ووعدت بسحب قواتها من العراق.[83] وفي المجال البيئي عندما تم انتخاب رئيس وزراء أسترالي جديد، كيفن ردّ Kevin Rudd، في نهاية عام 2007، كان أول عمل

رسمي له توقيع بروتوكول كيوتو عاكساً بذلك سياسة قديمة تتعلق بالتشكك في الاحتباس الحراري العالمي، وعازلاً الولايات المتحدة الأمريكية كآخر المتعنتين. وتتكاثر المشكلات عندما يكون التعاون مطلوباً بين الدول التي لا تعتبر من الحلفاء التقليديين. وكان دور باكستان كحليف رئيسي في "الحرب على الإرهاب" مليئاً بالصعوبات. وبسبب عدم قدرة الحكومة الباكستانية على السيطرة الفعالة والمحافظة على حدودها الشمالية الغربية، حيث تدور شكوك في أن القاعدة تقوم بعملياتها بدعم من القبائل المحلية وأعداد متزايدة من المقاتلين الأجانب،[84] فقد فكرت الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً في العمليات السرية داخل البلاد. وأصبح الوضع أكثر حرجاً عقب اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو في كانون الأول/ ديسمبر 2007. وتعتقد المخابرات الأمريكية أن القاعدة لها مهمة جديدة تتمثل في محاولة خلق الاضطراب في باكستان، وقد اقترحت الاستخبارات الباكستانية أن أحد منتسبي القاعدة كان وراء الاغتيال. وتتلخص المشكلة في أن العمليات الأمريكية السرية داخل باكستان تخاطر بتقويض سلطة الجيش الباكستاني وشرعية الحكومة الباكستانية، وتفاقم التوترات الداخلية والعنف.[85]

وكما أشرت إلى ذلك في الفصل الأول، فقد أصبحت الأطراف التي لا تتبع لدولة وكذلك المجتمع المدني لاعبين مهمين أيضاً في الشؤون العالمية، وأخذت تتفاعل مع الأطراف الفاعلة في الدولة والمؤسسات الدولية في تشكيلة واسعة من مجالات السياسة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. لقد قدمت الفصول السابقة من هذا الكتاب الكثير من الأمثلة. وإذا كان السياح ورجال الأعمال والمواطنون سوف يصبحون أكثر يقظة؛ وإذا كانت المدارس والجامعات سوف تراقب طلابها الأجانب بقدر أكبر؛ وإذا كانت البنوك وشركات الاستثمار والمنظمات الخيرية سوف تكون أكثر شفافية ومحاسبية؛ وإذا كانت المؤسسات الدينية سوف تكون أكثر يقظة بشأن الأيديولوجيا المتطرفة وتلقين الناس الذين يأتون إلى العبادة عقائدياً؛ وإذا كانت المنظمات غير الحكومية سوف تصبح أكثر مسؤولية بالنسبة إلى حفظ السلام والمساعدات الإنسانية، إضافة إلى التحقيقات في انتهاكات حقوق

الإنسان؛ وإذا كانت المكاتب الاستشارية والشركات العابرة للقوميات سوف توفر النصائح والخدمات المساعدة وحتى كتائب لعمليات تدخل عسكرية؛ وإذا كانت شركات الطيران ووكالات النقل الأخرى والمحطات المائية-الكهربائية والنووية وصناعات الكمبيوتر والمشروعات الزراعية من المتوقع منها أن تحذر الهجمات الإرهابية أو تستأجر شركات الأمن الخاصة لكي تفعل ذلك نيابة عنها - وقتها يكون الإرهاب قد أصبح بوضوح مجالاً للكثير جداً من الأطراف الفاعلة بدلاً من الدولة فقط.

نظراً إلى هذا التزايد الكبير في الأطراف الفاعلة، والشركاء، وأصحاب المصلحة، فإن التعاون الدولي في المعركة ضد الإرهاب لا يستطيع الاعتماد فقط على تفويض أو نظام قانوني فوق-قومي، ولكنه يجب أن يكون قادراً على أداء وظيفته في العديد من المستويات في ذات الوقت، فوق-القومية والإقليمية والقومية وتحت-القومية، بما في ذلك المحلية المحض. ومثل هذا النوع من "النظام المتعدد المراكز" سوف يشمل «مجموعات متعددة من القواعد العامة والخاصة والقومية والدولية التي تساهم في نظام متكامل ومنظم».[86] مثل هذا التعاون، كمقابل للتعاون الدولي المجرد بين دولة وأخرى، يعكس بطريقة أفضل طبيعة الخطر الإرهابي، فضلاً عن أنه يعكس نوعاً من الإطار العملي للاستجابة الذي يمكن أن يواجه الخطر الإرهابي بفاعلية. في النظام العالمي ما بعد الوستفالي [نظام معاهدة وستفاليا كان قد أرسى نظاماً جديداً في أوربا قائماً على مبدأ سيادة الدول. المترجم] تلعب السياسة الداخلية دوراً مهماً. كما أن التفاعل العابر للقوميات فيما بين كل من المشروعات المتعددة الجنسيات، والأعمال الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإعلامية يكمل المجالات الأكثر تقليدية للدبلوماسية ومؤتمرات القمة الدولية. ويتكامل التعاون الدولي، كما يتم تصوره تقليدياً، بشكل متزايد مع هذه الأنواع من التعاون العابر للقوميات، مثلاً في حفظ السلام وحل النزاعات وبناء الدولة. وينبغي أن يحدث ذلك أيضاً في مجال مكافحة الإرهاب.

يقر هذا الرأي المتعدد المراكز بتعقد بيئة الأمن اليوم، ويحاول مضاهاة الطبيعة الشبكية للأخطار الإرهابية التي تميزها. ويمكن تطبيق فكرة الاتحاد الأوربي حول التفرع، التي بموجبها ينبغي اتخاذ القرار في المستويات الأدنى على مجال التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ما لم تكن الاستجابة الجماعية مبررة. وتتلخص الفكرة في أن أي سلطة مركزية ينبغي أن يكون لديها وظيفة فرعية تؤدي فقط تلك المهمات التي لا يمكن أداؤها بفاعلية على مستوى أكثر مباشرة أو محلية. ويعني ذلك أنه ينبغي وضع الكثير جداً من تأكيد التعاون على مستوى المجتمع أو بين المحليات أو المناطق حيثما يوجد تهديد أو مخاطرة أو ضعف مشترك أو مشابه بدرجة كافية. وسوف تكون الفكرة تزامن أحداث الأطراف الفاعلة في الدولة والأطراف الفاعلة التي لا تتبع لدولة أو أصحاب المصلحة، وتكيفهم مع الحاجات المحلية بدلاً من إجبار كل الجهود المحلية أو الإقليمية على الاتساق مع نوع ما من الإطار العملي البروكرستسي [كما تم توضيحه آنفاً] المتناغم المشترك بين الجميع.

وإذا ما كان لاستراتيجية شاملة طويلة الأجل لمكافحة الإرهاب أن تصبح واقعاً بحق، فمن المحتمل أن تكون تغيرات صغيرة على المستوى المحلي تتطور وتتكيف على المدى الزماني والمكاني، حتى تصبح منتشرة على نطاق واسع، وتضفى عليها الصفة العادية كقيمة أو ممارسة كونية. ولكن هناك حاجة للسماح لها بمجال لتتطور وتنتشر بوساطة أطر عملية قانونية تحمي الحقوق، وتوفر الفرص للجميع. وهذا من الممكن أن تفعله الدول فقط، ولكن الشركاء الذين لا يتبعون لدولة سوف يلعبون على نحو متزايد دوراً مركزياً في العملية أيضاً، وسوف تتعاون الأطراف الفاعلة في الدولة بشكل متزايد على المستوى العابر للقوميات.[87] من منظور استراتيجيات مكافحة الإرهاب الطويلة الأجل، يصف نموذج الأمن الإنساني على أفضل وجه ما سوف يتبع ذلك. وبالعمل على ضمان نوعية الحياة وأمن كل الأفراد، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، ربما يكون من الممكن بالنسبة إلى الأطراف الفاعلة في الدولة والأطراف التي لا تتبع لدولة الذين يعملون بالتناسق، أن يجعلوا الأمر صعباً بشكل متزايد بالنسبة إلى المتعصبين والمتحمسين فيما يتعلق بتعبئة وتجنيد الناس لاستخدام الإرهاب والعنف باسم قضية نبيلة زعماً.

خاتمة

استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب

بعد أن قمنا بمسح مختلف أنواع الخيارات المتاحة بالنسبة إلى مكافحة الإرهاب، يبقى الآن أن نجمعها في استراتيجية شاملة تستفيد من مجموعة تامة من الاحتمالات. في عالم أخذت فيه الضبابية تكتنف الحدود بين الأمن الداخلي والخارجي، والسلطان القضائي الدولي والداخلي، والأطراف الفاعلة في الدولة والأطراف التي لا تتبع لدولة. من المهم أن نفتح أعيننا في مقاربة متطورة وفعالة إلى مكافحة الإرهاب، يمكن أن تطبق عبر تشكيلة عريضة من مجالات السياسة، وأن تبقى لما بعد الأفق الانتخابي للحكومات.

الصورة الكاملة

هل تستطيع الدول الديمقراطية الواقعة تحت التهديد من قبل إرهابيين جادين ومثابرين أن تحافظ على حرياتها وقيمها بينما تضمن أمنها؟ أم هل ينبغي التخلي عن المبادئ نفسها التي تحدد هذه الدول كديمقراطيات في المعركة ضد القوى غير الديمقراطية؟ وتكمن الإجابة في الجمع بين مختلف مقاربات مكافحة الإرهاب التي قدمت في الفصول السابقة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية. لا تستطيع مكافحة الإرهاب أن تكون مجرد رد فعل أو قمع. وخلافاً لذلك، فإنها تخاطر بخلق ذهنية الغرفة المحصنة، وتبعث الخنق والارتداد، اللذين يخاطران - من ثم - بترويج استقطاب الإرهابيين، وفقدان التطور الجديد التالي. وبناء عليه، يجب أن تكون تلك المكافحة نشطة ومبادرة، وأن تنظر إلى الأمام في محاولة للتفوق على الإرهابيين فكراً، وتخطيطاً مسبقاً بصورة وقائية. ويجب أن تكون إقناعية أيضاً، لتقنع الإرهابيين بالتخلي عن دروبهم

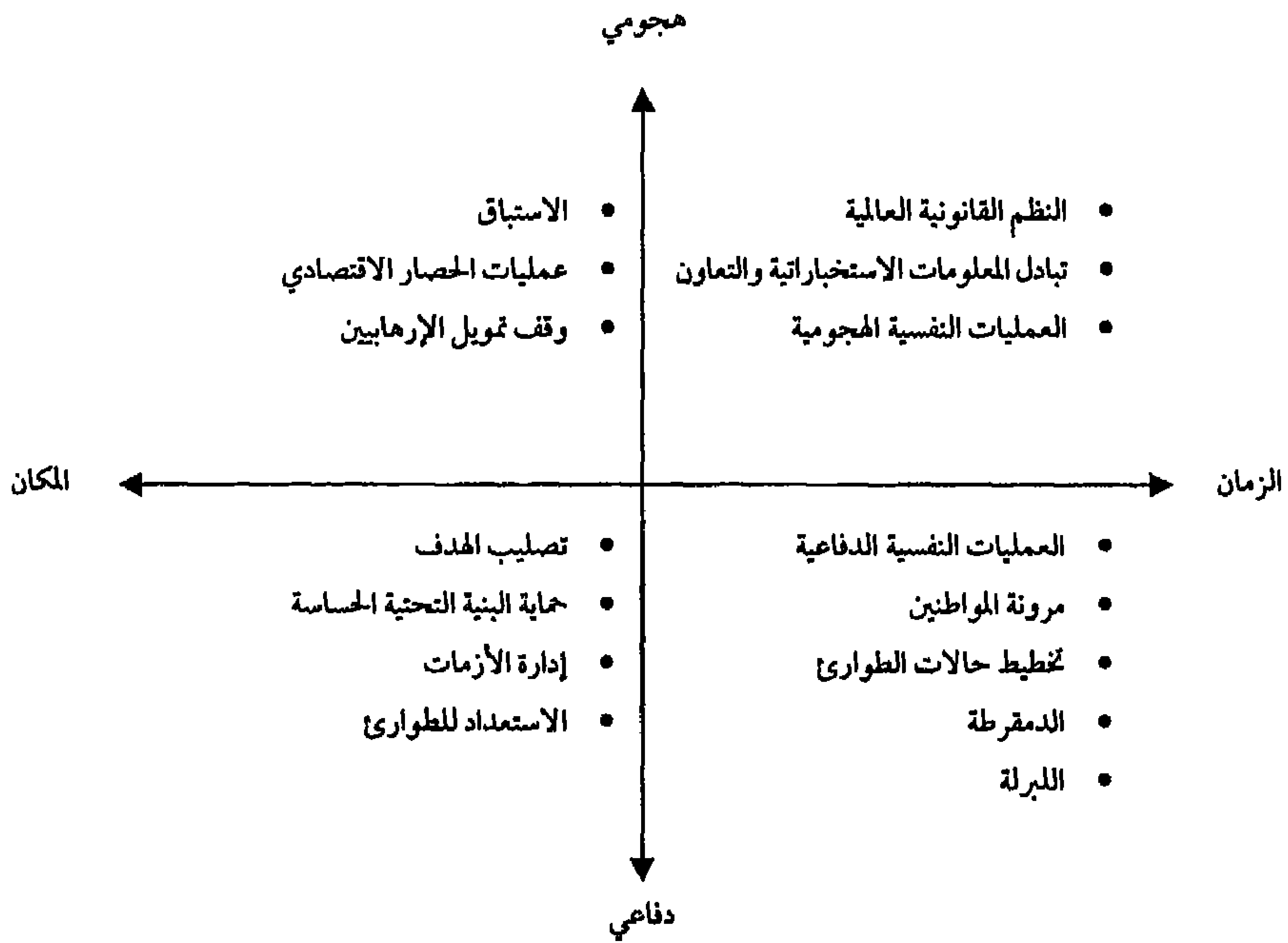
المدمرة، وتقنع أنصارهم والمتعاطفين معهم بالبحث عن طرق أخرى غير عنيفة لتحقيق أهدافهم. يجب أن تفكر مكافحة الإرهاب على المدى القصير في الاستجابة للهجمات، والتفوق بذكاء على تخطيط واستهداف الإرهابيين. ويجب أن تمضي إلى ما وراء المقاربات القانونية والعسكرية، لكي تشمل مبادرات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية تستهدف تقويض الانتشار الفيروسي للأفكار الراديكالية وتمجيد العنف الذي يغذي استخدام الإرهاب في الحياة الاجتماعية والسياسية. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي المضي إلى ما وراء الخطاب الاستقطابي بين "تفكير 10 سبتمبر" و"تفكير 12 سبتمبر"، والبحث عن طرق تمكننا من العمل على عدة مستويات في الوقت نفسه: محلياً وعالمياً، تكتيكياً واستراتيجياً، سياسياً واقتصادياً، عامة وخاصة، مؤسسياً وفردياً، هجومياً ودفاعياً.

يلخص الشكل (7-1) تشكيلة الاستراتيجيات الوقائية المتاحة، ويشمل أمثلة للاستراتيجيات الإكراهية والإقناعية، القصيرة الأجل والطويلة الأجل، والقانونية والعسكرية، والقومية والدولية. وقد تم تمثيلها عبر زوجين مختلفين من المتغيرات: المكان-الزمان، والهجومية-الدفاعية. وتتراوح المقاربات المختلفة أفقياً من مبادرات المدى الأقصر التي تنطبق عبر مجالات السلطان القضائي أو الحدود، بمعنى المكان (الجانب الأيسر) إلى مبادرات المدى الأطول التي تتطور على مدى الزمن (الجانب الأيمن). وتتراوح رأسياً من المبادرات الهجومية (النصف الأعلى) إلى الدفاعية (النصف الأسفل). في الربع الأيسر الأعلى يجد المرء الاستراتيجيات الهجومية التي من المتوقع أن يكون لها بعض النتائج في المدى الفوري أو الوسيط. وتشمل الأمثلة الاستباق وعمليات الحصار الاقتصادي ووقف تمويل الإرهابيين. وفي الربع الأيمن الأعلى نجد الاستراتيجيات الهجومية التي من الممكن أن تستغرق وقتاً طويلاً لكي تتطور، والتي تعطي نتائج بعد فترة ممتدة من الزمن فقط. وتشمل هذه الأنظمة القانونية الدولية وتقاسم المعلومات الاستخباراتية والتعاون والعمليات النفسية الهجومية، مع أن بعض العمليات مثل الدعاية المضادة وإحداث بعض الإصلاحات لتقويض الخطابة الإرهابية أو التوسط يمكن أن يكون لها أثر في المدى الأقصر كذلك. ويبين الربع الأيسر الأسفل استراتيجيات المدى الأقصر الدفاعية التي من

المتوقع أن يكون لها أثر أكثر فورية؛ وتشمل: تصليب الهدف وحماية البنية التحتية الحساسة وإدارة الأزمة وجاهزية الطوارئ. ويصور الربع الأيمن الأسفل الاستراتيجيات الدفاعية التي تنطوي على وعد بفوائد في المدى الأطول فقط؛ وتشمل: العمليات النفسية الدفاعية وبناء مرونة المواطنين وتخطيط الطوارئ والدمقرطة ولبرلة الأسواق. مرة أخرى يمكن أيضاً أن يكون لبعض العمليات النفسية، مثل منح العفو لأولئك الذين يشجبون العنف، أو يعملون مع الإعلام لخفض الإثارة، والشائعات، وإثارة الخوف في أثناء الأزمات الإرهابية، أثرها في المدى الأقصر.

الشكل (7-1)

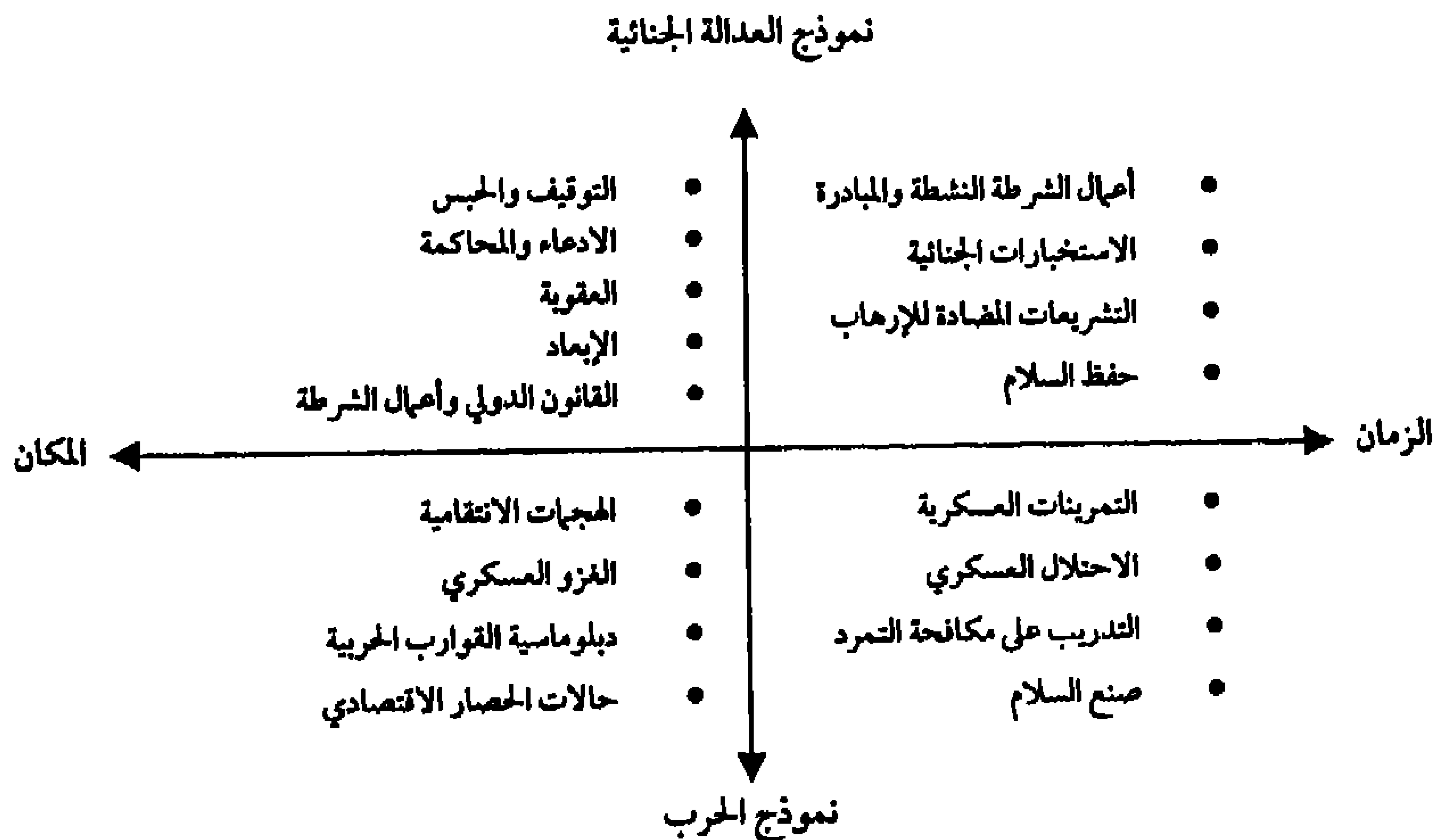
الوقاية ومكافحة الإرهاب



يلخص الشكل (7-2) تشكيلة الخيارات التي تتضمن استخدام القوة الصلبة. وعلى طول المحور الأفقي يتم تصنيفها مرة أخرى وفقاً لخيارات المدى الأقصر (المكان) أو المدى

الأطول (الزمان). وبطول المحور الرأسي يتم تقسيمها بين نموذج العدالة الجنائية (النصف الأعلى) ونموذج الحرب (النصف الأسفل). في الربع الأيسر الأعلى نجد عناصر العدالة الجنائية - من الاعتقال والحبس إلى الاتهام والمحاكمة والعقوبة- مع أثر أكثر فورية. وتم أيضاً تضمين العناصر الدولية مثل الإبعاد والقانون الدولي وأعمال الشرطة. ويشمل الربع الأيمن الأعلى عناصر المدى الأطول لنموذج العدالة الجنائية؛ بما فيها أعمال الشرطة النشطة والمبادرة والاستخبارات الجنائية والتشريعات المضادة للإرهاب. ويشمل أيضاً حفظ السلام، وهو أقرب إلى أعمال الشرطة الدولية، والمحافظة على القانون والنظام برغم أنه عادة يتضمن القوات العسكرية. وفي الربع الأيسر الأدنى نجد أمثلة لاستخدام القوة العسكرية التي من المتوقع أن يكون لها أثر فوري؛ وتشمل: الهجمات الانتقامية، وعمليات الغزو العسكري، ودبلوماسية القوارب الحربية، وعمليات الحصار الاقتصادي. ويشمل الربع الأيمن الأسفل تمارين التدريب العسكري، بما فيها العمليات المشتركة وسط الحلفاء، والاحتلال العسكري، ومكافحة التمرد، وحفظ السلام الذي يقتضي عادة استخداماً للقوة أكثر من حفظ السلام. كل هذه الأمثلة تقتضي المزيد من الوقت ليتم تطويرها والمحافظة عليها، أو لتعطي حوافز بعد فترة ممتدة من استثمار الموارد والقوة البشرية.

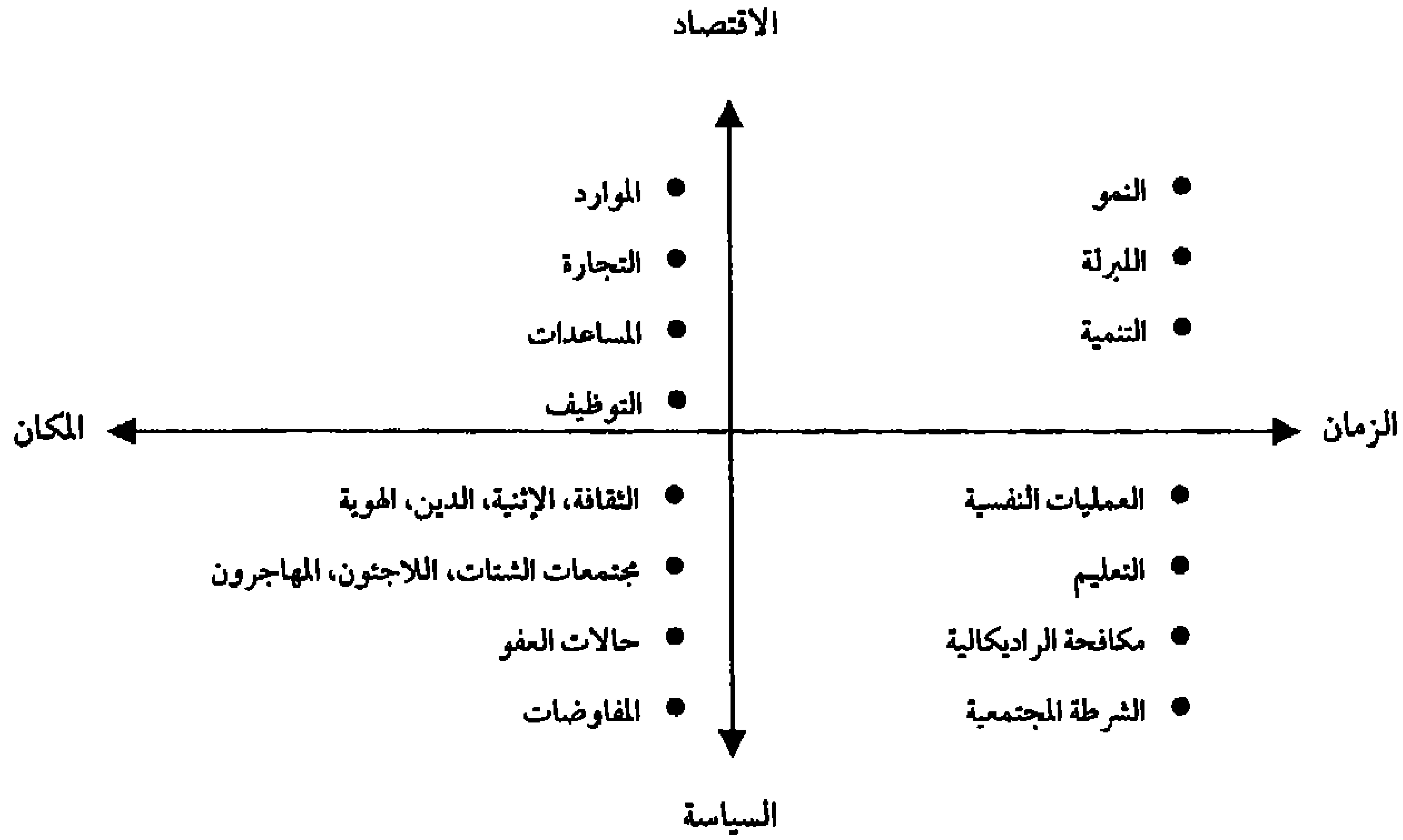
الشكل (7-2)
القوة الصلبة ومكافحة الإرهاب



ويلخص الشكل (7-3) مدى الخيارات التي تتضمن استخدام القوة الناعمة. ويقسم المحور الأفقي الخيارات وفق المكان والزمان؛ ويفصل المحور الرأسي الخيارات وفق ما إذا كانت تركز بشكل رئيسي على المجال الاقتصادي (النصف الأعلى) أو المجال السياسي والاجتماعي والثقافي (النصف الأسفل). ويصور الربع الأيسر الأعلى تلك الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها في المدى القصير عبر مدى من مجالات السلطان القضائي القومية؛ وتشمل تنظيم الانتفاع من الموارد، والتجارة، والمساعدات الخارجية، وسياسات التوظيف. وفي الربع الأيمن الأعلى نجد مبادرات المدى الأطول التي تركز على المجال الاقتصادي؛ مثل ترويج النمو الاقتصادي، ولبرلة الأسواق، وبرامج التنمية. ويضع الربع الأيسر الأسفل قائمة من تلك القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إلى السياسات الاجتماعية التي تستهدف في المدى الأقصر ترويج التسامح والتنوع، وخفض التوترات التي توفر بشكل نموذجي فرصاً للردكلة واستقطاب الإرهابيين؛ وتشمل الثقافة والإثنية والدين والهوية، فضلاً عن دور مجتمعات الشتات واللاجئين ومجتمعات المهاجرين في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية. ثم هناك مبادرات تقوض جاذبية الإرهاب؛ مثل العفو عن أولئك الذين يشجبون العنف، أو المفاوضات والإصلاحات التي تعالج المظالم التي يستغلها الإرهابيون لجذب الناس إلى المسار الإرهابي. في الربع الأيمن الأسفل نجد استراتيجيات المدى الأطول التي تركز على البعد الاجتماعي، والثقافي، والديني، أو السياسي؛ وتشمل هذه العمليات النفسية التي تستهدف تغيير المواقف والمعتقدات، والتعليم، ومكافحة الردكلة، وأعمال الشرطة المجتمعية التي تستهدف تشجيع الثقة والحوار المفتوح بين مجتمعات متنوعة ثقافياً ولغوياً، والشرطة، والدمقرطة.

الشكل (7-3)

القـوة الناعمـة ومكافحـة الإرهاب

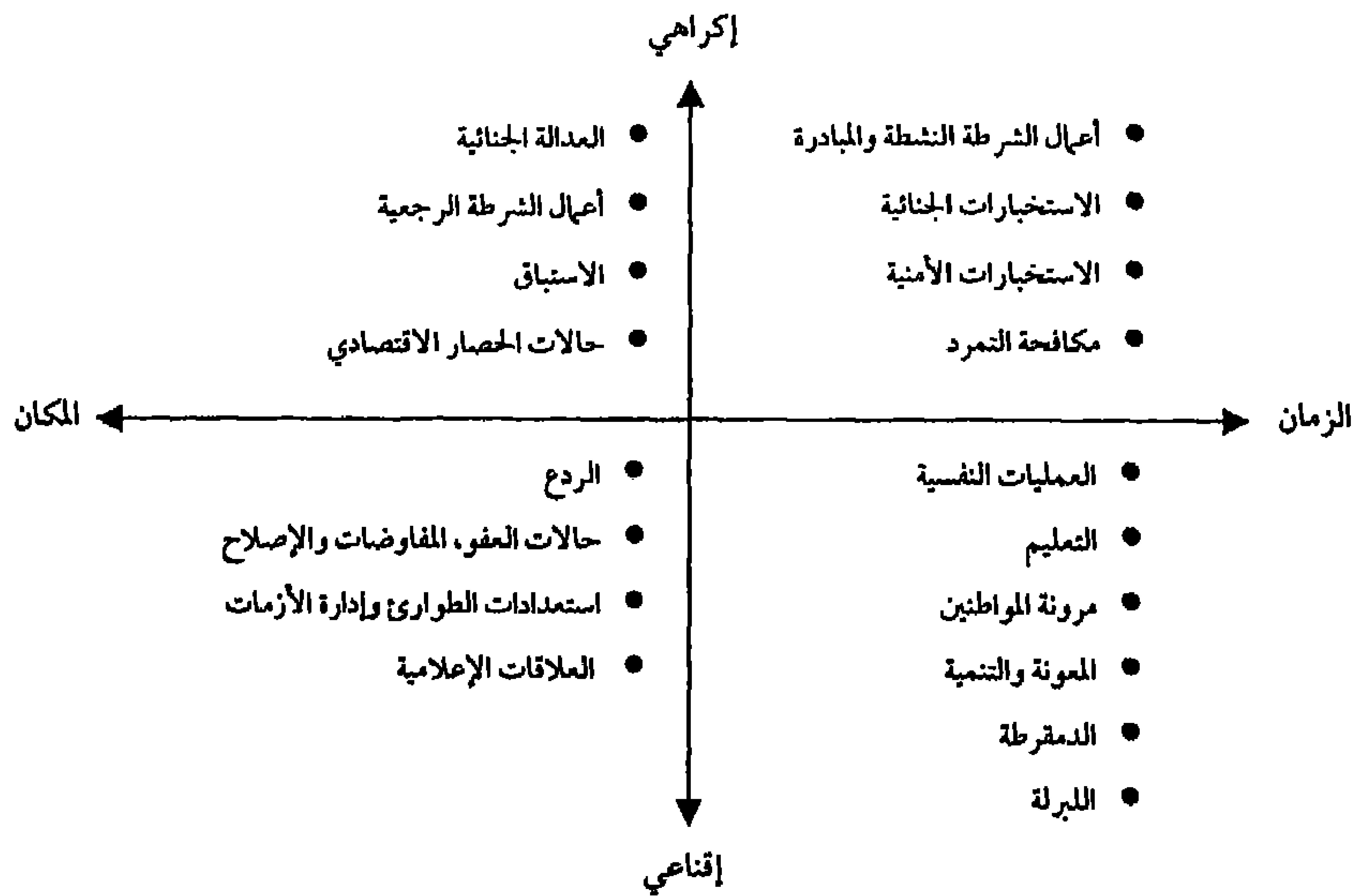


أخيراً، يجمع الشكل (7-4) بين كلٍّ من القوتين الصلبة والناعمـة. ويفاضـل المحـور الأفقي بين مبادرات المدى الأقصر والمـدى الأطـول، بيـنما يفاضـل المحـور الـرأسي بـين المبادرات الإكراهية (النصف الأعلى) والإقناعية (النصف الأسفل). ويصور الربع الأيسر الأعلى مجال استراتيجيات المدى الأقصر الإكراهية؛ وتشمل عمليات العدالة الجنائيـة، بـما فيها أعمال الشرطة التي تأخذ شكل رد الفعل، والهجمات العسكرية الاستباقية، وعمليات الحصار الاقتصادي، والهجـمات الانتقاميـة. ويقـدم الربـع الأيمـن الأعـلى قائمـة بتلـك الاستراتيجيات التي تحتاج إلى المزيد من الوقت لكي تعطي نتائج؛ وتشمل أعمال الـشرطة النشطة والمبادرة، والاستخبارات الجنائية والأمنية، وعمليات مكافحة التمرد. وفي الربـع الأيسر الأسفل نجد تلك الاستراتيجيات الإقناعية التي يمكن أن يكون لهـا أثـر في المـدى القصير على عملية اتخاذ القرار عنـد الإرهـابيين والأحـداث الإرهابيـة؛ وتـشمل الـردع، والعفو، والمفاوضـات والإصـلاحات، وجاهزيـة الطـوارئ، وإدارة الأزمـة، وعلاقـات مطورة جيداً مع الإعلام ومصممة لتقليل المخاطر التي ربما تفاقم آثارها التغطية الإعلامية

للإرهاب. ويعطي الربع الأيمن الأسفل قائمة بتلك الاستراتيجيات التي تتطلب المزيد من الوقت لتعطي نتائج؛ وتشمل الكثير من العمليات النفسية المصممة لتغيير تصورات ومعتقدات دوائر الإرهابيين والمواطنين، والتعليم، وبناء مرونة المواطنين، والمساعدات الخارجية ومشاريع التنمية، والدمقرطة، ولبرلة الأسواق.

الشكل (7-4)

القوة الصلبة والناعمة معاً



وإذا أخذناها معاً، فإن الأشكال الأربعة تصور المدى الكامل للخيارات المتاحة لمكافحة الإرهاب في بيئة أمنية، حيث يتطلب الاعتماد المتبادل والتواصلية والتعقيد بالضرورة حلولاً متعددة ومتداخلة تنظر إلى ما وراء الآفاق الانتخابية، والحدود القومية، والأطر الخاصة بالسلطان القضائي، وعمليات التخويل المؤسسي، وأجندة السياسة الفردية. ويبقى السؤال الذي يتعلق بالكيفية التي تعمل بها كل هذه الأشياء في الواقع.

توازنات دقيقة

تطرح مكافحة الإرهاب تحديات محددة على الدول الديمقراطية الليبرالية. فإذا كانت المعركة ضد الإرهاب تقوض أو تعكس المعتقدات الأساسية للدول الديمقراطية فحينها يفوز الإرهابيون. وهذا يعني أن سياسة مكافحة الإرهاب في الدول الديمقراطية وفي نظام عالمي آخذ في التعولم، حيث الدمقرطة معيار مثمن، يجب أن تحاول تحقيق التوازن بين الفاعلية وتشكيلة من القيم الأخرى التي تمثل أساس العقد الاجتماعي في المجتمعات الديمقراطية. على أن وضع القبول إلى جانب الفاعلية كمعيارين ينبغي أن "يتوازنا" في المعركة ضد الإرهاب «يشجع الرأي القائل إن المشكلة تتضمن على نحو حتمي صفقات بين قيمنا وبين الأمن»،[1] وقد تم تقديم حجة مشابهة قبل نحو عشر سنوات:

> إن أي تفريع ثنائي الشُّعَب [بين القابلية الديمقراطية والفاعلية] يظل موجهاً فقط بقدر ما يساعدنا في فهم الكيفية التي يتفاعل بها وجها العملة. ويتمثل الخطر في أننا نتعامل مع الوجهين ككيانات منفصلة تتصرف باستقلالية بعضها عن بعض. إن فاعلية أي حل ديمقراطي لمشكلة الإرهاب يجب أن تشمل تحديد البعد السياسي وأثر هذا الحل على الحياة السياسية الديمقراطية. وإذا تم القضاء على الإرهاب على حساب الديمقراطية أو حكم القانون عبر الكثير جداً من القمع (الدكتاتورية) أو الاستيعاب المفرط (الفوضى)، فهل يكون ذلك فعالاً حقيقة؟[2]

بعبارة أخرى، "الفاعلية" مصطلح نسبي، ومجرد خفض أو منع الهجمات الإرهابية ليس – وينبغي ألا يكون – الإجراء الوحيد لفاعلية الاستجابة. إن حجة أن حكم القانون يؤدي إلى تناقص فاعلية مكافحة الإرهاب – عن طريق السماح لمن توجه إليهم الجنح الإرهابية بحق الدفاع مثلاً – لا تلم بالسياق الأوسع الذي يجب أن تعمل مكافحة الإرهاب داخله. يمكن أن يكون حكم القانون وسيلة فعالة في المحافظة على القيم الديمقراطية في وجه الأخطار الإرهابية، والهجمات، والحملات النظامية. وبالثبات على الإجراءات والمبادئ الديمقراطية، تنشر الديمقراطيات صورة للمصداقية والتصميم في مواجهة أولئك الذين يرغبون في تقويض النظام نفسه الذي يجعلهم ديمقراطيين في المقام

الأول. وهذا هو السبب أيضاً في أن استطلاع الرأي يحتم أن يكون في أوقات الأزمة مضللاً، وهو فوق ذلك ممارسة خطيرة. فهو يفتح الطريق أمام تبرير الإجراءات المتطرفة وسياسات هزيمة الذات باسم المطالبة العامة بالأمن على حساب الحرية. إن الإرهاب مصمم لجر الناس تجاه دعم الاستجابات العنيفة والقمعية، بحيث يمكن حفز الاستقطاب إلى القضية وتوسيع الدوائر المناصرة. وفي الأنظمة الاستبدادية والشمولية لا يكون للشعب حتى رأي في هذه المسألة. ومن ثم، فإن هذا المتغير السياسي لا يمكن أن يتلاعب به الإرهابيون العازمون على إثارة القمع.

يستخدم أحد المحللين مجاز اللغز، ويؤكد أن معرفة كيفية الموازنة بين قيم مختلفة، وكثيراً ما تكون متضاربة، يمثل مآزق في حاجة إلى الحل.[3] وهذا مجاز ملائم بما أن الألغاز يمكن أن يكون لها أحياناً كثير من الحلول اعتماداً على الكيفية التي يقارب بها المرء المشكلة (انظر المقدمة). وأحياناً يجب أن يتم أولاً عمل شيء واحد قبل أن يتبعه شيء آخر، أو يجب عمل كثير من الأشياء بالتناغم، بما أن عمل كل واحد منها بشكل منفصل لن يوفر حلاً، وهذه "التوازنات الدقيقة" تشمل التوازن بين:

- الأمن الجماعي والحرية الفردية.
- الضرورة والتناسبية: المشكلات المزدوجة التي تتمثل في فرط رد الفعل ونقص رد الفعل، والتقليل من شأن أخطار معينة ووجوه ضعف معينة.
- الحاجة إلى السرية العملياتية والصراحة السياسية والمحاسبية: قضية الإشراف القضائي والسياسي.
- حرية التعبير والحرية من التهديد والتخويف.
- حاجات الأمن والأنشطة المشروعة فيما يتعلق بجمع الأموال والصيرفة.
- الحاجة إلى جمارك صارمة والسيطرة على الحدود، وترويج التجارة الحرة والحركة الحرة للسلع والخدمات عبر الحدود.

- ترويج التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي للدول النامية والسيطرة على الأسلحة التقليدية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار التكنولوجيا الخطرة الأخرى.

- مطالب بناء الدولة والدمقرطة ولبرلة الأسواق في الدول الضعيفة والدول التي تمر بالانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، والمحافظة على الاستقرار واحترام الحساسيات الثقافية والسياسية داخل الدولة المستهدفة.

- ترويج حقوق الإنسان الكونية واحترام الاختلافات الثقافية والدينية.

إن المحافظة على هذه التوازنات الدقيقة ليست مهمة سهلة، ومن الواضح أن هناك الكثير من العوائق أمام حل المآزق التي تمثلها بالنسبة إلى صناع السياسة ومتخذي القرار كما حاولت الفصول السابقة أن توضح. وإذا أخذناها معاً، فمن الواضح أنها تمضي إلى ما وراء انقسام بسيط ثنائي الشُّعب: بين نموذج العدالة الجنائية ونموذج الحرب، أو بين القبول الديمقراطي والفاعلية. إن الكيفية التي تتطور بها هذه التوازنات الدقيقة في الساحة الدولية، والكيفية التي تؤثر بها في سياسة مكافحة الإرهاب القومية أو الداخلية إلى حد كبير تقرر إن كان خطر الإرهاب سينجح في تحديد طبيعة الحوكمة الديمقراطية أم لا. والخيار الأساسي يقع حقيقة بين مقاربة شاملة تقر بالمدى التام للخيارات وتستوعب متى يستخدم أي منها، وكيف، وحتى متى (انظر الإطار اللاحق)، والمقاربة الاختزالية التي تركز بشكل حصري على خيار واحد، وتظل عمياء بالنسبة إلى كل الخيارات الأخرى.

> لا يتلخص الأمر في أيٍّ تستخدم منها،
>
> ولكن متى تستخدم أي منها،
>
> وبأي خليط أو ترتيب،
>
> وحتى متى.

الحوكمة العالمية مقابل الحرب العالمية

تشير "الحوكمة" إلى مجموعات من القواعد، وإجراءات صنع القرار، والنشاط المبرمج الذي يفيد في تعريف الممارسة الاجتماعية وتوجيه تفاعلات المشاركين في هذه الممارسات. وتشير "الحوكمة العالمية" إلى القواعد العالمية والإجراءات والبرامج التي تتم مأسستها على نحو نموذجي كنظم قانونية داخل المنظمات الدولية؛ مثل منظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوربي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربية، والأمم المتحدة ووكالاتها. وتشمل الأمثلة:

- تحديد اللاجئين.
- قوانين الهجرة.
- ضوابط الحدود والجمارك.
- التنمية المستدامة.
- الحماية البيئية.
- السيطرة على التجارة الدولية والاستثمار والمساعدات الخارجية.
- حقوق الإنسان وحقوق الأقليات (الحقوق الفردية والجماعية).
- حكم القانون.
- قواعد الحرب.
- حفظ/ صنع السلام.
- حل النزاعات.

بينما وصف الفصل الثاني مجموعة الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب التي نشأت على مدى العقود العديدة السابقة حتى ترغم كل الدول على تبني تشريع قومي يعكس محتويات هذه الاتفاقيات، توضح الفصول الأخرى أن كل المجالات أعلاه ملائمة بالنسبة إلى مكافحة الإرهاب.[4]

إن تحديات مكافحة الإرهاب في البيئة العالمية الراهنة واضحة؛ فانتشار الأطراف الفاعلة على المستويات المحلية والإقليمية والقومية والدولية، وعجز المجموعات عن التصرف عبر تشكيلة من الحدود في كوكبة معقدة من التغيرات والاحتمالات تجعل البيئة التي ربما يحدث فيها الإرهاب بيئة معقدة. وشن حرب عالمية ضد الإرهاب تقتصر الاستجابة فيها على ذهنية معينة يعتبر "تفكير 12 سبتمبر" مثالاً رئيسياً لها. إذا كنت تستخدم مطرقة فسوف ترى كل شيء مسماراً. وإذا استخدمت القوة العسكرية ومبدأ الحرب الاستباقية فسترى كل تحدٍّ عدواً مترصداً. وعلى النقيض من ذلك، تقتضي الحوكمة العالمية المرونة والتعاون عبر الانقسامات الكثيرة التي تميز عالم اليوم. وهي توفر إطاراً يمكن أن تعمل داخله الأطراف الفاعلة في الدولة والأطراف التي لا تتبع لدولة. وهي تطرح تحديات بالطبع، ولكنها توفر اتجاهاً وحساً بالغرض المشترك. وبالنسبة إلى الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية، فإن مكافحة الإرهاب لا تطرح فعلاً المجموعة نفسها من التحديات. وفي ضوء الطبيعة المغلقة لنظمها السياسية ومجتمعاتها، فإنها تستطيع ابتداع قوانينها الخاصة، كما فعل النازيون، وتجاهُل العالم الخارجي وآليات الحوكمة المدرّجة بعناية التي يستخدمها، كما تفعل ماينمار (بورما) اليوم. ولم يكن في الاتحاد السوفيتي إرهاب كبير لا يتبع لدولة، حتى – بما في ذلك من مفارقة كبيرة – فترة الجلاسنوست glasnost والبروسترويكا perestroika.

إن مكافحة الإرهاب شيء سهل في النظام الشمولي. وكل ما تتطلبه هو إغلاق الحدود (بالنسبة لكل من المواطنين والغرباء)، وقمع كل المعارضة السياسية والاجتماعية، وتقديم الحوافز الاجتماعية والاقتصادية للإخبار عن الجيران والمنشقين، وتأسيس شرطة

سرية للسيطرة على كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية، ومركزة الاقتصاد وابتداع سياسة اكتفاء ذاتي وطنية، والسيطرة على الإعلام وإنكار الرؤى الاجتماعية ووجهات النظر والمشاهد البديلة. بإيجاز، خلق عهد للرعب والتحول إلى دولة إرهابية تقاوم أو تشوش الحوكمة العالمية في كل فرصة ممكنة. والنتيجة هي أمن الوطن عبر الأحادية والعزلة.

بالنسبة للديمقراطيات، سوف تكون مكافحة الإرهاب دائماً أكثر صعوبة؛ والسبب في ذلك أنها تقتضي من الدول احترام حكم القانون، وتوقيع كل الاتفاقيات الدولية ضد الإرهاب والأعمال ذات الصلة، والتصديق عليها والالتزام بها، وإبعاد أو محاكمة الإرهابيين المشتبه فيهم، والمشاركة في النظم القانونية الدولية التي تتحكم في التجارة، والمساعدات، والتمويل، والسيطرة على السلاح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واستكمال السيطرة البوليسية والعسكرية والقانونية على الإرهاب (ممارسة "القوة الصلبة") بإجراءات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية تعالج الأسباب الجذرية للمظالم السياسية والاجتماعية والدينية (ممارسة "القوة الناعمة")، والعمل داخلياً ودولياً لخفض الفجوة بين الأغنياء والفقراء والدول لخلق عالم أفضل لكل البشر. وعلى الجملة، خلق نظام قائم على القواعد التي تشجع وتعزز الأنظمة الديمقراطية وتشجع أو تدعم الحوكمة العالمية في كل فرصة ممكنة. والنتيجة: أمن الوطن عبر تعددية الأطراف والتعاون المتعدد المراكز.

والاختيار واضح. إذا تم اتباع المسار السهل في مكافحة الإرهاب فسوف يتم ببساطة تأكيد معتقدات أولئك المتعصبين والمتحمسين والمناصرين المتشددين الذين يزعمون أن إرهابهم وعنفهم استجابات مشروعة للطغيان. أما إذا تم اتباع المسار الصعب في مكافحة الإرهاب، فإن هذه المعتقدات سوف يتم تقويضها في عاقبة الأمر وسط الأغلبية الكبيرة من الناس مما يعزل المتعصبين والمتحمسين والمناصرين المتشددين، ويسهل تقديمهم إلى العدالة، ويوهن المجتمعات الراديكالية التي تدعمهم. والكلمة الرئيسية هنا هي: "في

النهاية". ربما تنجح حلول المدى القصير و"المعالجات السريعة" لبرهة من الوقت، أي حتى الهجوم الإرهابي التالي أو الحركة الإرهابية التالية. أما إذا استصحبت جهود الأجل الطويل، فإن أثرها سوف يدوم طويلاً بقدر أكبر.

وإذا تم اختيار المسار الصعب، فإن الفرص الرئيسية لاستجابة عالمية فعالة للإرهاب تكمن في العوامل نفسها التي تنتج التحديات. على سبيل المثال، يمكن أن يصبح القطاع الخاص شريكاً في مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمة شريطة أن تنطبق المعايير نفسها التي تنطبق على الحكومات والدول: المحاسبية، واحترام حكم القانون، والصراحة (إن لم يكن في أثناء الأزمة ففيما بعدها إذن). يمكن أن تكون الإنترنت مصدر مؤشرات الإنذار المبكر، وأيضاً أداة لترويج الفهم العام للأخطار التي توجد في عالم اليوم المضطرب. ويمكن أن تفيد مكافحة الدعاية العنصرية أو نظريات المؤامرة الخبيثة بالبحوث المعقولة والبيانات الموثوقة في تعزيز الدعم العام للاستجابات المحسوبة والجاهزية. إن حالات الخوف الأخلاقي التي يخلقها مثيرو الخوف سواء في الحكومة أو الإعلام أو دوائر مناصرة الإرهابيين يمكن منعها أو تخفيفها على الأقل. وأكبر تحدٍّ يواجه مجتمع مكافحة الإرهاب في عالم اليوم المركب، يتمثل في تحاشي التبسيطات التي كانت تشيع بسهولة في عالم ثنائي القطبية وأكثر بساطة- والتي تفضلها النظم الشمولية كثيراً- وفي تعلم التعامل عقلانياً وبكفاءة مع وجوه التعقيد التي نواجهها. ربما لا يكون ذلك سهلاً ولكن من المؤكد أنه ليس مستحيلاً. يمكن لفهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأوسع التي تمثل أساس التوازنات الدقيقة التي رسمنا خطوطها العريضة أعلاه وناقشناها في الفصول السابقة أن يساعد في النهاية في جعل الإجماع العالمي على استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب أمراً مرجحاً بقدر أكبر.

الهوامش

مقدمة

1. انظر:

Alex P. Schmid and Janny de Graaf, *Violence as Communication: Insurgent Terrorism and the Western News Media* (Beverly Hills: Sage, 1982); Ronald D. Crelinsten, "Terrorism as Political Communication: The Relationship between the Controller and the Controlled," in Paul Wilkinson and A. M. Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism* (Aberdeen: University of Aberdeen Press, 1987), pp. 3–23; Ronald D. Crelinsten, "Power and Meaning: Terrorism as a Struggle over Access to the Communication Structure," in Wilkinson and Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism*, pp. 419–50.

1. انظر:

David C. Rapoport, "The Politics of Atrocity," in Yonah Alexander and Seymour Finger (eds.), *Terrorism: Interdisciplinary Perspectives* (New York: John Jay, 1977), pp. 45–61.

2. انظر:

Lorenzo Vidino, *Al-Qaeda in Europe: The New Battleground for International Jihad* (Amherst, NY: Prometheus Books, 2006); Petter Nesser, "How did Europe's Global Jihadists Obtain Training for their Militant Causes?" *Terrorism and Political Violence* 20(2) (2008): 234–56.

3. للاطلاع على نقد للكيفية التي يصور بها النزاع بين الصين والإيغور كمشكلة من مشكلات الإرهاب الإسلاموي، انظر:

Michael Clarke, "China's 'War on Terror' in Xinjiang: Human Security and the Causes of Violent Uighur Separatism," *Terrorism and Political Violence* 20(2) (2008): 271–301.

تم حبس سبعة عشر من الإيغور في خليج جوانتانامو كمحاربين أعداء منذ القبض عليهم في أفغانستان في عام 2001. ويزعم هؤلاء أنهم ليسوا أعداء للولايات المتحدة الأمريكية إطلاقاً، ولكنهم هاربون من القمع في الصين، ويخططون لهجمات فيها. وفي عام 2008 رفضت محكمة فيدرالية أمريكية أدلة الحكومة التي توحي بأن أحد الإيغور المعتقلين كان واحداً من مقاتلي العدو، وأشارت إلى أن

الأدلة لا يمكن التحقق منها. وأمرت المحكمة بإطلاق سراح الرجل، أو أن تعقد له جلسة استماع عسكرية جديدة. انظر:

William Glaberson, "U.S. Court, in a First,Voids Finding by Tribunal on Guantánamo Detainee," *New York Times*, June 24, 2008; William Glaberson, "Evidence Faulted in Detainee Case," *New York Times*, July 1, 2008.

4. انظر:

Mariya Y. Omelicheva, "Combating Terrorism in Central Asia: Explaining Differences in States' Response to Terror," *Terrorism and Political Violence* 19(3) (2007): 369–93, at p. 385.

5. انظر:

Edward S. Herman, *The Real Terror Network: Terrorism in Fact and Propaganda* (Boston: South End Press, 1982). He distinguishes between "wholesale" and "retail" terrorism to refer to state terrorism and insurgent terrorism, respectively.

6. للاطلاع على تحليل مقارن للتعريفات الدولية وبعض التعريفات القومية، انظر:

Beril Dedeoglu, "Bermuda Triangle: Comparing Official Definitions of Terrorist Activity," *Terrorism and Political Violence* 15(3) (2003): 81–110. For a historical review, see Bruce Hoffman, *Inside Terrorism* (New York: Columbia University Press, 1998), ch. 1.

7. انظر:

Kofi Annan, "A Global Strategy for Fighting Terrorism," Keynote Address to the Closing Plenary of the International Summit on Democracy, Terrorism and Security, Madrid, March 10, 2005. Available at http://english.safe-democracy.org/keynotes/a-globalstrategy- for-fighting-terrorism.html (last accessed on August 7, 2008).

8. انظر:

Michael Mousseau, "Terrorism and Export Economies: The Dark Side of Free Trade," in James J. F. Forest ed.), *The Making of a Terrorist: Recruitment, Training, and Root Causes*, Vol. III: *Root Causes* (Westport, CT: Praeger Security International, 2006), at pp. 196–7.

9. انظر:

Crelinsten, "Terrorism as Political Communication," inWilkinson and Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism*, p. 5. For a similar view, see Arie Kruglanski and Shira Fishman, "The Psychology of Terrorism: 'Syndrome' versus 'Tool' Perspectives," *Terrorism and Political Violence* 18(2) (2006): 193–215.

10. للاطلاع على المزيد من التحليلات المفصلة لاستخدام التعذيب، انظر:

Ronald D. Crelinsten, "The World of Torture: A Constructed Reality *Theoretical Criminology* 7(3) (2003): 293–318; Ronald D. Crelinsten and Alex P. Schmid (eds.), *The Politics of Pain: Torturers and Their Masters* (Boulder, CO: Westview Press, 1995). For the definitive study of modern torture, its history, its social, political, and psychological impact, and its reputed effectiveness, see Darius Rejali, *Torture and Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007). For two highly critical accounts of how the Bush Administration came to adopt torture as a central feature of the "war on terror," see Philippe Sands, *Torture Team: Rumsfeld's Memo and the Betrayal of American Values* (New York: Palgrave Macmillan, 2008); Jane Mayer, *The Dark Side: The Inside Story of How The War on Terror Turned into a War on American Ideals* (New York: Doubleday, 2008).

11. انظر:

Ian S. Lustick (2006), *Trapped in the War on Terror* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006).

12. لمناقشة نقدية للتفوق المفترض لمقاربة الحرب في مكافحة الإرهاب، انظر:

Richard H. Shultz and Andreas Vogt, "It's War! Fighting Post-11 September Global Terror is through a Doctrine of Preemption," *Terrorism and Political Violence* 15(1) (2003): 1–30. For a critique and refutation, see Paul R. Pillar, "Metaphors and Mantras: A Comment on Shultz and Vogt's Discussion of Terrorism, Intelligence and War," *Terrorism and Political Violence* 15(2) (2003): 139–51.

13. مشار إليه في:

Adam Litvak, "In War of Vague Borders, Detainee Longs for Court," *New York Times*, January 5, 2007.

14. مشار إليه في:

George F. Will, "The Triumph of Unrealism," *Washington Post*, August 15, 2006, p. A13.

15. للاطلاع على مراجعة جيدة، انظر:

Matthew J. Morgan, "The Origins of then New Terrorism," *Parameters* (Spring 2004): 29–43, available at www.carlisle.army.mil/usawc/parameters/04spring/morgan.htm (last accessed on August 7, 2008).

16. ترجع فكرة أن الإرهاب أخذ يتغير بطريقة جذرية إلى ما قبل هجمات 11 سبتمبر. انظر على سبيل المثال:

Bruce Hoffman, *Inside Terrorism* (New York: Columbia University Press, 1998), and Walter Laqueur, *The New Terrorism: Fanaticism and the Arms of Mass Destruction*

(Oxford: Oxford University Press, 1999) for two early proponents. See also Ian O. Lesser, Bruce Hoffman, John Arquilla, David Ronfeldt, and Michele Zanini, *Countering the New Terrorism* (Santa Monica, CA: Rand, 1999). For a post-9/11 anthology, see Andrew Tan and Kumar Ramakrishna (eds.), *The New Terrorism: Anatomy, Trends and Counter-strategies* (Singapore: Eastern University Press, 2002). For a nuanced critique, see David Tucker, "What is New about the New Terrorism and How Dangerous is It?" *Terrorism and Political Violence* 13(3) (2001): 1–14.For an empirical refutation of the claim that a "new terrorism" is responsible for terrorism's increasing lethality, see Daniel Masters, "The Origin of Terrorist Threats: Religious, Separatist, or Something Else?" *Terrorism and Political Violence* 20(3) (2008): 396–414.

17. على سبيل المثال، انظر:

Paul Wilkinson, *Terrorism and the Liberal State* (London: Macmillan, 1977), which includes discussions of the role of force and the role of the military, and Grant Wardlaw, *Political Terrorism: Theory, Tactics and Counter-Measures. Second Edition* (Cambridge: Cambridge University Press [first published in 1982], 1989), which includes a discussion of the role of the military in counterterrorism.

18. انظر:

Ronald D. Crelinsten and Denis Szabo, *Hostage-Taking* (Lexington, MA: Lexington Books, D. C. Heath, 1979).

19. انظر:

PaulWilkinson, "The Laws ofWar and Terrorism," in DavidC. Rapoport and Yonah Alexander (eds.), *TheMorality of Terrorism: Religious and Secular Justifications* (New York: University ofColumbia Press, 1982), pp. 308–24. See alsoM. Sassoli, "International Humanitarian Law and Terrorism," inWilkinson and Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism*, pp. 466–74.

20. على سبيل المثال، انظر:

Gabor Rona, "Interesting Times for International Humanitarian Law: Challenges from the 'War on Terror,' " *Terrorism and Political Violence* 17(1–2) (2005): 157–73.

21. على سبيل المثال، انظر:

Paul Johnson, "The Seven Deadly Sins of Terrorism," *New Republic*, September 15, 1979; Neil C. Livingstone and Terrell E. Arnold (eds.), *Fighting Back: Winning the War Against Terrorism* (Lexington, MA: Lexington Books, 1986).

22. انظر:

Richard Clutterbuck, "Negotiating With Terrorists," in Alex P. Schmid and Ronald D. Crelinsten (eds.), *Western Responses to Terrorism* (London: Frank Cass, 1993), pp. 263–87.

23. تم اقتراح تحديد هذين النموذجين ومضاهاتهما لأول مرة في:

Ronald D. Crelinsten, "International Political Terrorism: A Challenge for Comparative Research," *International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice* 2(2) (1978): 107– 26. Reprinted as ch. 18 in Rosemary H. T. O'Kane (ed.), *Terrorism*, vol. II (Northampton, MA: Edward Elgar Publishing, 2005).

24. انظر:

The identification and contrast of these two control models was first proposed in Ronald D. Crelinsten, "International Political Terrorism: A Challenge for Comparative Research," *International Journal of Comparative and Applied Criminal Justice* 2 (2) (1978): 107-26. Reprinted as ch. 18 in Rosemary H. T. O'Kane (ed.), *Terrorism*, vol. II (Northampton, MA: Edward Elgar Publishing, 2005).

25. انظر:

Fernand Braudel, *On History* (Chicago: University of Chicago Press, 1980); Fernand Braudel, *Civilization & Capitalism: 15th–18th Century, vol. III: The Perspective of the World* (New York: Harper & Row, 1984), esp. pp. 71–88.

الفصل الأول

1. انظر:

Claire Sterling, *The Terror Network: The Secret War of International Terrorism* (New York: Henry Holt & Co., 1981); Ray S. Cline and Yonah Alexander, *Terrorism: The Soviet Connection* (New York: Crane Russak, 1984).

2. للاطلاع على إرهاب الجناح اليميني في تسعينيات القرن العشرين، انظر:

Tore Bjørgo (ed.), *Terror from the Extreme Right* (London: Frank Cass, 1995). Also a special issue of *Terrorism and Political Violence* 7(1) (Spring 1995).

3. للاطلاع على تحليل ممتاز لنظامَيْ الإرهاب، انظر:

Darius Rejali, *Torture and Modernity: Self, Society, and State in Modern Iran* (Boulder, CO: Westview Press, 1994).

4. انظر:

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Washington Connection and Third World Fascism* (Boston: South End Press, 1979); Edward S. Herman, *The Real Terror Network: Terrorism in Fact and Propaganda* (Boston: South End Press, 1982).

5. انظر:

Benjamin Netanyahu, *Terrorism: How the West Can Win* (NewYork: Avon Books, 1987).

6. للاطلاع على مناقشة لعسكرة مكافحة الإرهاب في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، انظر:

Ronald D. Crelinsten and Alex P. Schmid, "Western Responses to Terrorism: A Twenty-Five Year Balance Sheet," in A. P. Schmid and R. D. Crelinsten (eds.), *Western Responses to Terrorism* (London: Frank Cass, 1993), 307–40, esp., 315–22.

7. للاطلاع على بيليوغرافيا موسعة للأدبيات المبكرة (قبل عام 1988)، انظر:

Alex P. Schmid and Albert J. Jongman, *Political Terrorism: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories, and Literature* (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1988), pp. 237–483. For a more recent review of the psychological literature, see Jeff Victoroff, "The Mind of the Terrorist: A Review and Critique of Psychological Approaches," *Journal of Conflict Resolution* 49(1) (2005): 3–42.

8. للاطلاع على محاولة لتجاوز بعض تشوهات الحرب الباردة هذه والنظر إلى الإرهاب في سياقها التاريخي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، انظر على سبيل المثال:

Martha Crenshaw (ed.), *Terrorism in Context* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1995).

9. لمقارنة الآراء الأمريكية والسوفيتية عن الإرهاب في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، انظر:

Brian Jenkins, "Setting the Scene," in John Marks and Igor Beliaev (eds.), *Common Ground on Terrorism: Soviet–American Cooperation Against the Politics of Terror* (New York: W. W. Norton, 1991), 30–49.

10. على سبيل المثال، انظر:

Andrew T. Price-Smith, "Infectious Disease and State Failure: Developing a New Security Paradigm," unpublished paper prepared for the annual meeting of the International Studies Association, Toronto, March 18–22, 1997.

11. على سبيل المثال، انظر:

Matthew G. Devost, "National Security in the Information Age," MA thesis in Political Science, The University of Vermont, May 1995. See also Matthew G. Devost, Brian K. Houghton, and Neal Allen Pollard, "Information Terrorism: Political Violence in the Information Age," *Terrorism and Political Violence* 9(1) (1997): 72–83.

12. انظر:

Didier Bigo, "The Möbius Ribbon of Internal and External Security(ies)," in Mathias Albert, David Jacobson, and Yosef Lapid (eds.), *Identities, Borders, Orders:*

Rethinking International Relations Theory (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2001), 91–116.

13. انظر:

Richard Clutterbuck, *Terrorism in an Unstable World* (London: Routledge, 1994).

14. لنظرة مفصلة على أثر العولمة في تطور الإرهاب، انظر:

Brynjar Lia, *Globalization and the Future of Terrorism: Patterns and Predictions* (London: Routledge, 2005).

15. انظر:

David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt, and Jonathan Perraton, *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (London: Polity Press, 1999); Jan Aart Scholte, *Globalization: A Critical Introduction* (New York: Palgrave, 2000); Gordon S. Smith and Daniel Wolfish (eds.), *Who Is Afraid of the State? Canada in a World of Multiple Centres of Power* (Toronto: University of Toronto Press, 2001).

16. انظر:

James N. Rosenau, *Along the Domestic–Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

17. انظر:

James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton: Princeton University Press, 1990).

18. انظر:

Yale H. Ferguson and Richard W. Mansbach, *Polities: Authority, Identities and Change* (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1996).

19. انظر:

Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca: Cornell University Press, 1998).

20. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "Policy Making in a Multicentric World: The Impact of Globalization, Privatization and Decentralization on Democratic Governance," in Smith and Wolfish (eds.), *Who Is Afraid of the State?*, pp. 89–130.

21. انظر:

The UN Global Compact's website is www.unglobalcompact.org (last accessed on August 7, 2008).

22. انظر:

Office of the High Commissioner for Human Rights, United Nations Environment Programme, International Labour Organization, United Nations Development Programme, United Nations Industrial Development Organization, United Nations Office on Drugs and Crime.

23. على سبيل المثال، انظر المدونة:

"Global Compact Critics," at www.globalcompactcritics.net (last accessed on August 7, 2008), for links to many critiques.

24. انظر:

Anja Dalgaard-Nielsen and Daniel S. Hamilton (eds.), *Transatlantic Homeland Security: Protecting Society in an Age of Catastrophic Terrorism* (London: Routledge, 2006).

25. انظر:

Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, Second Edition* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1991).

26. يجادل أحد المحللين في هذا الرأي التقليدي عن الحرب بين الدولة قد صار مفارقة تاريخية تحت تـأثير العولمة، انظر:

Mary Kaldor, *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, Second Edition* (Cambridge: Polity, 2006).

27. انظر:

Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998), p. 8.

28. انظر:

William B. Werther, Jr. and David Chandler, *Strategic Corporate Social Responsibility: Stakeholders in a Global Environment* (Thousand Oaks, CA: Sage, 2005); Peter Singer, *One World: The Ethics of Globalization, Second Edition* (New Haven, CT: Yale University Press, 2004).

29. .Buzan, Waever, and de Wilde, *Security*, p. 8

30. انظر:

Rob McRae and Don Hubert (eds.), *Human Security and the New Diplomacy: Protecting People, Promoting Peace* (Montreal: McGill- Queen's University Press, 2001). See also the website of the Canadian Consortium on Human Security (CCHS) at www.humansecurity.info (last accessed on August 7, 2008) for a link to its *Human Security Bulletin*.

31. انظر:

David E. Sanger, "N. Korea Reports 1st Nuclear Test," *New York Times*, October 9, 2006.

32. انظر:

Peter Maass, "Radioactive Nationalism," *New York Times Magazine*, October 22, 2006.

للاطلاع على رأي مماثل عن الكيفية التي يعزز بها الإرهاب، بما في ذلك هجمات 11 سبتمبر، النزعات القائمة في السياسة الدولية، انظر:

Kenneth N. Waltz, "The Continuity of International Politics," in Ken Booth and Tim Dunne (eds.), *Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order* (New York: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 348–53.

33. انظر:

William J. Broad, David E. Sanger, and Raymond Bonner, "A Tale of Nuclear Proliferation: How Pakistani Built His Network," *New York Times*, February 12, 2004; David Rohde and David E. Sanger, "Key Pakistani Is Said to Admit Atom Transfers," *New York Times*, February 2, 2004.

34. انظر:

Joby Warrick and Peter Slevin, "Probe of Libya Finds Nuclear Black Market," *Washington Post*, January 25, 2004; Elise Labott, "U.S. to Restore Relations with Libya," CNN.com, May 15, 2006, available at www.cnn. com/2006/US/05/15/libya (last accessed on August 7, 2008).

35. انظر:

Lawrence Scott Sheets and William J. Broad, "Smuggler's Plot Highlights Fear Over Uranium," *New York Times*, January 25, 2007.

36. انظر:

David S. Cloud, "U.S. Airstrike Aims at Qaeda Cell in Somalia," *New York Times*, January 9, 2007; Michael R. Gordon and Mark Mazzetti, "U.S. Used Base in Ethiopia to Hunt Al Qaeda in Africa," *New York Times*, February 23, 2007. For a broader assessment of Al Qaeda activity in Africa, see Reuven Paz and Moshe Terdman, "Africa: The Gold Mine of Al-Qaeda and Global Jihad," *The Project for the Research of Islamist Movements(PRISM) Occasional Papers*, 4(2) (June, 2006), available at www.eprism.org/images/PRISM_no_2_vol_4_-_AQ_and_Africa.pdf (last accessed on August 7, 2008).

37. انظر:

David Rohde, "Al Qaeda Finds Its Center of Gravity," *New York Times*, September 10, 2006;MarkMazzetti and David Rohde, "Al Qaeda Chiefs Are Seen to Regain Power," *New York Times*, February 19, 2007;MarkMazzetti and David Rohde, "Amid Policy Disputes Qaeda Grows in Pakistan," *New York Times*, June 30, 2008.

38. انظر:

Hassan M. Fattah, "Uneasy Havens Await Those Who Flee Iraq," *New York Times*, February 8, 2006.

39. انظر:

Michael T. Klare, *ResourceWars: The New Landscape of Global Conflict* (New York:Metropolitan Books, Henry Holt, 2001); Phili Le Billon, *The Geopolitics of ResourceWars* (London: Routledge, 2008).

40. على سبيل المثال، انظر:

A. Ghaffar Ahmed and Leif Manger (eds.), *Understanding the Crisis in Darfur: Listening to Sudanese Voices* (Bergen, Norway: Centre for Development Studies, University of Bergen, 2006); Edmund Sanders, "Another Disaster Brews in Darfur," *LA Times*, October 1, 2007.

41. انظر:

New York Times , "Editorial: Ensuring Progress at Ground Zero," May 26, 2007.

42. انظر:

Julia Preston, "Public Misled on Air Quality After 9/11 Attack, Judge Says," *New York Times*, February 3, 2006.

43. انظر:

Jonathan B. Tucker (ed.), *Toxic Terror: Assessing Terrorist Use of Chemical and Biological Weapons* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000).

44. انظر:

Dan Smith and Janani Vivekananda, *A Climate of Conflict: The Links Between Climate Change, Peace and War* (London: International Alert, 2007).

45. انظر:

Andrew C. Revkin , "Poor Nations to Bear Brunt as World Warms," *New York Times*, April 1, 2007.

46. على سبيل المثال، انظر:

John Mueller, *Overblown: How Politicians and the Terrorism Industry Inflate National Security Threats, and Why We Believe Them* (New York: Free Press, 2006).

47. على سبيل المثال، انظر:

Ole Waever, "Securitization and Desecuritization," in Ronnie D. Lipschutz (ed.), *On Security* (New York: Columbia University Press, 1995), pp. 46–86.

48. تعرِّف الحكومة الكندية الثورة في الشؤون العسكرية على النحو التالي: تتميز الثورة في الشؤون العسكرية بتحول جذري في الشؤون العسكرية يكون نتيجة لتغيرات في تكنولوجيا الأسلحة والمعدات، والمفاهيم العملياتية، والطرق التنظيمية العسكرية. وعادة تحدث الثورة في الشؤون العسكرية على مدى بضعة عقود وتؤثر بعمق في ممارسات القتال القائمة وتحل ومحلها.

At: www.vcds.forces.gc.ca/dgsp/pubs/rep-pub/dda/rma/primer_e.asp (Accessed on July 29, 2008).

49. انظر:

Beverly Crawford, "Hawks, Doves, but no Owls: International Economic Interdependence and Construction of the New Security Dilemma," in Lipschutz (ed.), *On Security*, pp. 149–86.

50. انظر:

Barry Buzan and Gerald Segal, "Rethinking East Asian Security," in Michael T. Klare (ed.), *World Security: Challenges for a New Century. Third Edition* (New York: St. Martin's Press, 1998), pp. 96–112.

51. انظر:

C. J. Chivers and Mark Lander, "Putin Suspends Arms Treaty," *New York Times*, April 27, 2007.

52. انظر:

Thomas Harding, "Terrorists 'use Google maps to hit UK troops,' " *Telegraph*, January 13, 2007, available at www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2007/01/13/wgoogle13.xml (last accessed on August 7, 2008).

53. انظر:

Gwynne Dyer, *The Mess They Made: The Middle East After Iraq* (Melbourne: Scribe, 2007), pp. 164–5.

54. انظر:

Robin Bromby, "Desalination now a word on everybody's lips," *Weekend Australian, Water: Special Report*, October 13–14, 2007, p. 3.

55. انظر:

Kenneth D. Bergeron, *Tritium on Ice: The Dangerous New Alliance of Nuclear Weapons and Nuclear Power* (Boston: MIT Press, 2002).

56. انظر:

Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986); Robert O. Keohane and Joseph S. Nye (2001), *Power and Interdependence, Third Edition* (London: Longman, 2001).

57. على سبيل المثال، انظر:

David C. Rapoport and Leonard Weinberg (eds.), *The Democratic Experience and Political Violence* (London: Frank Cass, 2000); Ekaterina Stepanova, *Anti-terrorism and Peacebuilding During and After Conflict* (Stockholm: SIPRI, 2003).

58. انظر:

Luc Huyse, "Justice after Transition: On the Choices Successor Elites Make in Dealing with the Past," *Law & Social Inquiry* 20(1) (1995): 51–78; Stanley Cohen, "State Crimes of Previous Regimes: Knowledge, Accountability, and the Policing of the Past," *Law & Social Inquiry* 20(1) (1995): 7–50; A. James McAdams (ed.), *Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies* (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1997).

59. انظر:

International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), *The Responsibility to Protect: Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty* (Ottawa: International Development Research Centre for ICISS, 2001); Jennifer M. Welsh, "Review Essay: From Right to Responsibility: Humanitarian Intervention and International Society," *Global Governance* 8(4) (2002): 503–21.

60. انظر:

Simon Chesterman, *Just War or Just Peace? Humanitarian Intervention and International Law* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

61. انظر:

Barry Buzan and Ole Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

62. انظر:

Barry Buzan, "The Security Dynamics of a 1 + 4 World," in Ersel Aydinli and James N. Rosenau (eds.), *Globalization, Security, and the Nation-State: Paradigms in Transition* (Albany: State University of New York Press, 2005), pp. 177–98.

63. انظر:

Robert S. Chase, Emily Hill, and Paul M. Kennedy (eds.), *The Pivotal States: A New Framework for U.S. Policy in the Developing World* (New York: W. W. Norton, 1998). The editors also include Algeria, Egypt, Turkey, Pakistan, and Indonesia, for a total of nine pivotal states.

64. انظر:

Buzan, "Security Dynamics," in Aydinli and Rosenau (eds.), *Globalization, Security, and the Nation-State.*

65. انظر:

Mohammed Ayoob, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995); Stephanie G. Neuman (ed.), *International Relations Theory and the Third World* (New York: St. Martin's Press, 1998).

66. انظر:

Thomas M. Kane, *Theoretical Roots of U.S. Foreign Policy: Machiavelli and American Unilateralism* (London: Routledge, 2006), esp. ch. 1.

67. انظر:

Alyson J. K. Bailes and Isabel Frommelt (eds.), *Business and Security: Public–Private Sector Relationships in a New Security Environment* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

68. انظر:

David Barboza, "My Time as a Hostage, and I'm a Business Reporter," *New York Times*, June 24, 2007.

69. انظر:

Robert H. Jackson, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the ThirdWorld* (Cambridge:Cambridge University Press, 1993).

70. انظر:

Christopher Clapham, *Africa and the International System: The Politics of State Survival* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Kevin C. Dunn and Timothy A. Shaw (eds.), *Africa's Challenge to International Relations Theory* (New York: Palgrave Macmillan, 2001).

71. انظر:

John Mueller, "Six Rather Unusual Propositions about Terrorism," *Terrorism and Political Violence* 17(4) (2005): 487–505, for a critical view. In the same volume of this journal, see also the Comments on this article by Richard K. Betts, "Maybe I'll Stop Driving": 507–10; Daniel Byman, "A Corrective That Goes Too Far?": 511–16; and Martha Crenshaw, "A Welcome Antidote": 517– 21, as well as Mueller's Response: 523–8.

72. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "Terrorism as Political Communication: The Relationship between the Controller and the Controlled," in Paul Wilkinson and A. M. Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism* (Aberdeen: University of Aberdeen Press, 1987), pp. 3–23; Ronald D. Crelinsten, "Analysing Terrorism and Counter-terrorism: A Communication Model," *Terrorism and Political Violence* 14(2) (2002): 77–122.

73. حول الفعالية المحدودة للردع انظر على سبيل المثال:

Richard K. Betts, "The Soft Underbelly of American Primacy: Tactical Advantages of Terror," in Demetrios James Caraley (ed.), *September 11, Terrorist Attacks and U.S. Foreign Policy* (New York: The Academy of Political Science, 2002), pp. 33–50, at pp. 45–6. See also Paul K. Davis and Brian Michael Jenkins, *Deterrence & Influence in Counterterrorism: A Component in the War on al Qaeda* (Santa Monica, CA: Rand, 2002).

74. انظر:

Henry Schuster and Mike Boettcher, "The Al Qaida Tapes – What Have we Learned," in Lars Nicander and Magnus Ranstorp (eds.), *Terrorism in the Information Age – New Frontiers?* (Stockholm: Swedish National Defence College, 2004), pp. 73–82.

75. انظر:

Jerrold M. Post, Ehud Sprinzak, and Laurita M. Denny, "The Terrorists in Their Own Words: Interviews with 35 Incarcerated Middle Eastern Terrorists," *Terrorism and Political Violence* 15(1) (2003): 171–84.

76. انظر:

Mark Sedgwick, "Al-Qaeda and the Nature of Religious Terrorism," *Terrorism and Political Violence* 16(4) (2004): 795–814, at p. 808.

77. على سبيل المثال، انظر:

Bruce Hoffman, "Terrorism Trends and Prospects," in Ian O. Lesser, Bruce Hoffman, John Arquilla, David Ronfeldt, and Michele Zanini, *Countering the New Terrorism* (Santa Monica, CA: Rand, 1999), pp. 7–38.

78. انظر:

Sedgwick, "Al-Qaeda and the Nature of Religious Terrorism.".

79. للاطلاع على تحليل لحادثة موسكو قائم على الروايات المباشرة للرهائن الذين بقوا على قيد الحياة، انظر على سبيل المثال:

Anne Speckhard, Nadejda Tarabrina, Valery Krasnov, and Khapta Akhmedova, "Research Note: Observations of Suicidal Terrorists in Action," Terrorism and Political Violence 16(2) (2004): 305–27.

80. على سبيل المثال، انظر:

BarryWellman, "Little Boxes, Glocalization, and Networked Individualism," inMakoto Tanabe, Peter van den Besselaar, and Toru Ishida (eds.), *Digital Cities II: Computational and Sociological Approaches* (Berlin: Springer-Verlag, 2002), 11–25.

الفصل الثاني

1. للاطلاع على نص المادة العامة 3، انظر الموقع الإلكتروني لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في:

www. unhchr.ch/html/menu3/b/92.htm (last accessed on August 7, 2008).

2. انظر:

Adam Roberts, "The Laws of War," in Audrey Kurth Cronin and James M. Ludes (eds.), *Attacking Terrorism: Elements of a Grand Strategy* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2004), pp. 186–216.

3. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "Terrorism as Political Communication: The Relationship between the Controller and the Controlled," in Paul Wilkinson and A. M. Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism* (Aberdeen: University of Aberdeen Press, 1987), pp. 3–23, at pp. 16–17.

4. انظر:

John Collins and Ross Glover (eds.), *Collateral Language: A User's Guide to America's New War* (New York: New York University Press, 2002).

5. انظر:

Ronald D. Crelinsten, Danielle Laberge-Altmejd, and Denis Szabo, *Terrorism and Criminal Justice* (Lexington, MA: Lexington Books, D. C. Heath, 1978).

6. انظر:

Bradley, W. C. Bamford, "The United Kingdom's 'War Against Terrorism,' " *Terrorism and Political Violence* 16(4) (2004): 737–56, at p. 747.

7. للاطلاع على مراجعة لمكافحة الإرهاب الفرنسية، انظر:

Gregory Shaun, "France and the War on Terrorism," *Terrorism and Political Violence* 15(1) (2003): 124–47.

8. انظر:

UK Foreign and Commonwealth Office (FCO), "Counter- Terrorism Legislation and Practice: A Survey of Selected Countries," research paper published on October 13, 2005. See www.fco.gov.uk/en/newsroom/latest-news/?view= PressR&id= 4186457 for details (last accessed on August 7, 2008).

9. Ibid.

10. انظر:

Http://untreaty.un.org/English/Terrorism.asp (last accessed on August 7, 2008).

11. تم استبدال منظمة الوحدة الأفريقية بالاتحاد الأفريقي في عام 2002.

12. انظر:

Donatella della Porta, "Institutional Responses to Terrorism: The Italian Case," in Alex P. Schmid and Ronald D. Crelinsten (eds.), *Western Responses to Terrorism* (London: Frank Cass, 1993), pp. 151–70, esp. pp. 165–7.

13. انظر:

Alan Cowell, "London Finds Linked Bombs, a Qaeda Tactic," *New York Times*, June 29, 2007.

14. انظر:

Tasia Scolinos, Justice Department spokeswoman, cited in Adam Liptak, "In Terror Cases, Administration Sets Own Rules," *New York Times*, Nov 27, 2005.

15. انظر:

Copenhagen Post Online (English), "Judges Overturn Terrorism Trial Verdict," February 15, 2007.

16. انظر:

Sheryl Gay Stolberg, "President Moves 14 Held in Secret to Guantánamo," *New York Times*, September 7, 2006.

17. انظر:

Mathias Gebauer, "Sept 11 Helper Gets 15 Years: Motassadeq to Appeal as Judge Gives Maximum Sentence," *Spiegel Online International*, January 9, 2007, at www.spiegel.de/ international/0,1518,458610,00.html (last accessed on August 7, 2008); BBC News, "Profile: Mounir al-Motassadek," December 4, 2006, at http:// news.bbc.co.uk/2/hi/europe/2223152.stm (last accessed on August 7, 2008); Mary Wiltenburg and Daryl Lindsey, "German Terror Trial: Motassadeq Guilty of 247 Counts of Abetting Murder," *Spiegel Online International*, November 16, 2006, at http://www.spiegel. de/international/0,1518, 448921,00. html (last accessed on August 7, 2008).

18. على سبيل المثال، انظر:

Jerry Markon, "Moussaoui Loses Right to Represent Himself," *Washington Post*, November 14, 2003.

19. انظر:

Stephen Schafer, *The Political Criminal: The Problem of Morality and Crime* (New York: Free Press, 1974).

20. انظر:

Scott Anderson, "The Hunger Warriors," *New York Times Magazine*, 21 October, 2001.

21. على سبيل المثال، انظر:

Thom Shanker, "Abu Ghraib Called Incubator for Terrorists," *New York Times*, February 15, 2006.

22. انظر:

Tim Pat Coogan, *On the Blanket: The Inside Story of the IRA Prisoners' "Dirty" Protest* (New York: Palgrave Macmillan, 2002).

23. انظر:

Tim Golden, "The Battle for Guantánamo," *New York Times Magazine*, September 17, 2006.

24. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "Power and Meaning: Terrorism as a Struggle over Access to the Communication Structure," in Wilkinson and Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism*, pp. 419–50, at p. 434.

25. انظر:

Christine van den Wijngaert, *The Political Offence Exception to Extradition* (London: Kluwer International, 1980); Ethan A. Nadelmann, *Cops Across Borders: The Internationalization of U.S. Criminal Law Enforcement* (University Park, PA: The Pennsylvania State University Press, 1993), pp. 419–26.

26. انظر:

Richard Clutterbuck, "Negotiating With Terrorists," in Schmid and Crelinsten (eds.), *Western Responses to Terrorism*, pp. 261–87, at p. 270.

27. .Ibid., p. 277

28. انظر:

BBC News, "Fugitive on the Run: Ocalan Mystery Tour," February 16, 1999, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/280473.stm (last accessed on August 7, 2008); BBC News, "How Turkey Got its Man," February 19, 1999, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/ europe/ 280817.stm (last accessed on August 7, 2008); Jeremy Bowen, "The Story of Ocalan's Arrest," BBC News, May 28, 1999, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/ programmes/from_our_ own_ correspondent/283189.stm (last accessed on August 7, 2008).

29. انظر:

Colin Freeze, "Torture Fears Stop Deportation of Suspect," *Globe and Mail*, October 16, 2006.

30. انظر:

Clare Dyer, "Court Bans Deportation of Terror Suspect," *Guardian*, February 28, 2008, at www.guardian.co.uk/uk/2008/ feb/28/terrorist.deportation (last accessed on August 7, 2008).

31. انظر:

Kirk Makin and Tenille Bonoguore, "Court Puts Security Certificates in Limbo," *Globe and Mail*, February 23, 2007; Ian Austen, "Canadian Court Limits Detention in Terror Cases," *New York Times*, February 24, 2007.

32. انظر:

BBC News, "Control Orders Explained," March 12, 2005, at http://news.bbc.co. uk/1/hi/uk_politics/4343081.stm (last accessed on August 7, 2008).

33. انظر:

Barnaby Mason, "Terrorist Legislation Shambles," BBC News, March 14, 2005.

34. انظر:

BBC News, "Judge Quashes Anti-terror Orders," June 28, 2006, at http://news.bbc.co.uk/1/hi/uk/5125668.stm (last accessed on August 7, 2008); Jon Silverman, "Government's Control Order 'Problem,'" BBC News, June 28, 2006, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/5127388.stm (last accessed on August 7, 2008); Alan Travis, "Reid's Curfew Orders on Six Terror Suspects are Illegal, say Judges," *Guardian*, August 2, 2006, at www.guardian.co.uk/uk/2006/aug/02/terrorism.humanrights (last accessed on August 7, 2008).

35. انظر:

Matthew Tempest, "MPs Renew Control Order Powers," *Guardian*, February 22, 2007, at www.guardian.co.uk/ politics/ 2007/feb/22/immigrationpolicy.terrorism (last accessed on August 7, 2008); James Sturcke, "The Control Order Detainees," *Guardian*, October 31, 2007, at www.guardian. co.uk/uk/ 2007/oct/terrorism.politics1 (last accessed on August 7, 2008).

36. انظر:

United Nations, "UN Special Rapporteur Calls for Changes to the Philippines' Human Security Act," March 12, 2007, press release.

37. انظر:

Gabor Rona, "Interesting Times for International Humanitarian Law: Challenges from the 'War on Terror,' " *Terrorism and Political Violence* 17(1–2) (2005): 157–73, at p. 164.

38. انظر:

For the texts, see Bruce Lawrence (ed.),*Messages to theWorld: The Statements of Osama bin Laden*, trans. JamesHowarth (London: Verso, 2005): the first at pp. 23–30 (ch. 3); the second at pp. 58–64 (ch. 6). For an interesting review of the evolution of bin Laden's thinking as evidenced in this collection, see Noah Feldman, "Becoming bin Laden," *New York Times*, February 12, 2006.

39. انظر:

Crelinsten, "Power and Meaning," in Wilkinson and Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism*. The War Measures Act was replaced by the Emergencies Act in 1988.

40. انظر:

William Stevenson, *90 Minutes at Entebbe* (New York: Bantam Books, 1976).

41. انظر:

George Jonas, *Vengeance: The True Story of an Israeli Counter- Terrorist Team* (New York: Simon & Schuster, 2005); Aaron J. Klein, *Striking Back: The 1972 Munich Olympics Massacre and Israel's Deadly Response* (New York: Random House, 2005). Steven Spielberg's 2005 film, *Munich*, also tells the story of Israel's counterterrorist operation.

42. للاطلاع على نقد للسياسة الإسرائيلية، انظر:

Michael L. Gross, "Fighting by Other Means in the Mideast: A Critical Analysis of Israel's Assassination Policy," *Political Studies* 51(2) (2003): 350–68.

43. انظر:

Joseph T. Stanik, *El Dorado Canyon: Reagan's UndeclaredWar with Qaddafi* (Annapolis, MD: USNaval Institute Press, 2003); David C. Martin and JohnWalcott, *Best Laid Plans: The Inside Story of America's War Against Terrorism* (New York: Simon & Schuster, 1988).

44. انظر:

CNN.com, "U.S. Missiles Pound Targets in Afghanistan, Sudan," August 21, 1998, at www.cnn.com/US/9808/20/us.strikes.02 (last accessed on August 7, 2008).

45. لتكوين نظرة شاملة لطبيعة ومعنى النصر والهزيمة في الحرب الحديثة، بما في ذلك حالات التمرد المعاصرة في "الحرب على الإرهاب"، انظر:

Jan Angstrom and Isabelle Duyvesteyn (eds.), *Understanding Victory and Defeat in Contemporary War* (New York: Routledge, 2007).

46. على سبيل المثال، انظر:

Norman Podhoretz, *World War IV: The Long Struggle Against Islamofascism* (New York: Doubleday, 2007). For an intelligence perspective, see James W. Harris, "Building Leverage in the Long War: Ensuring Intelligence Community Creativity in the Fight Against Terrorism," *Policy Analysis* 439 (May 16, 2002): 1–14. For a devastating critique of the consequences of this argument, published on the fourth anniversary of the 9/11 attacks, see Mark Danner, "Taking Stock of the Forever War," *New York Times Magazine*, September 11, 2005.

47. للاطلاع على مناقشة متوازنة للتحديات القانونية التي تمثلها "الحرب على الإرهاب" التي لا تشهد نهاية سريعة، انظر:

Benjamin Wittes, *Law and the Long War: The Future of Justice in the Age of Terror* (New York: Penguin Press, 2008).

48. في خطاب عقب أسر الإرهابيين الذي استولوا على سفينة الرحلات البحرية *Achille Lauro* في 1985.

49. انظر:

G. Pascal Zachary, "The Big Thought Is Missing in National Security," *New York Times*, July 1, 2007.

50. انظر:

Mark Mazzetti, "Spy Agencies Say Iraq War Worsens Terrorism Threat," *New York Times*, September 24, 2006; Office of the Director of National Intelligence, "Declassified Key Judgments of the National Intelligence Estimate 'Trends in Global Terrorism: Implications for the United States' dated April 2006," at www.dni.gov/press_releases/Declassified_NIE_Key_Judgments. pdf (last accessed on August 7, 2008).

51. على سبيل المثال، انظر:

Wolfgang S. Heinz and Hugo Frühling, *Determinants of Gross Human Rights Violations by State and State- Sponsored Actors in Brazil, Uruguay, Chile, and Argentina 1960– 1990* (The Hague: Kluwer Law International, 1999).

52. انظر:

Menachem Hofnung, "States of Emergency and Ethnic Conflict in Liberal Democracies: Great Britain and Israel," *Terrorism and Political Violence* 6(3) (1994): 340–65. See also John E. Finn, *Constitutions in Crisis: Political Violence and the Rule of Law* (New York: Oxford University Press, 1991).

53. على سبيل المثال، انظر:

Brian Jenkins, Janera Johnson and David Ronfeldt, *Numbered Lives: Some Statistical Observations from 77 International Hostage Episodes* (Santa Monica, CA: Rand, 1977).

54. انظر:

Jonathan Eyal, "Analysis: Russia's Caucasus Quagmire," BBC News, September 6, 2004, at http://news.bbc.co.uk/2/ hi/ europe/ 3632332.stm (last accessed on August 7, 2008); John B. Dunlop, *The 2002 Dubrovka and 2004 Beslan Hostage Crises: A Critique of Russian Counter-Terrorism*, Soviet and Post-Soviet Politics and Society 26 (Stuttgart: ibidem-Verlag, 2006).

55. انظر:

Peter C. Sederberg, *Terrorist Myths: Illusion, Rhetoric, and Reality* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1989), at pp. 149–50.

56. انظر:

CNN interactive, "26 Sentenced to Death in Rajiv Ghandi Assassination," January 28, 1998, at www.cnn.com/WORLD/ 9801/ 28/india.gandhi (last accessed on August 7, 2008).

57. للاطلاع على تقويم للإجراءات الإكراهية عموماً، انظر:

Tom Parker, "Fighting an Antaean Enemy: How Democratic States Unintentionally Sustain the Terrorist Movements They Oppose," *Terrorism and Political Violence* 19(2) (2007): 155–79. See also Seth G. Jones and Martin C. Libicki, *How Terrorist Groups End: Lessons for Countering al Qa'ida* (Santa Monica, CA: Rand, 2008).

58. انظر:

MichaelWalzer, *Just and UnjustWars: A Moral Argument With Historical Illustrations* (New York: Basic Books, 1977); Paul Robinson (ed.), *JustWar in Comparative Perspective* (Aldershot: Ashgate, 2003); Jean Bethke Elshtain, *JustWar Against Terror: The Burden of American Power in a ViolentWorld* (New York: Basic Books, 2003).

59. انظر:

George W. Bush, "Military Order: Detention, Treatment, and Trial of Certain Non-Citizens in the War Against Terrorism," issued on November 13, 2001. Full text available at www.whitehouse.gov/ news/releases/2001/11/20011113–27.html (last accessed on August 7, 2008).

60. انظر:

George W. Bush, September 11, 2001, Address to the Nation, at www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010911– 16.html# (last accessed on August 7, 2008).

61. انظر:

Grant Wardlaw, *Political Terrorism: Theory, Tactics, and Countermeasures. Second Edition* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), pp. 97–100.

62. انظر:

Rosie Cowan, Duncan Campbell, and Vikram Dodd, "New Claims Emerge over Menezes Death," *Guardian*, August 17, 2005.

63. انظر:

Haim Watzman, "When You Have to Shoot First," *New YorkTimes*, July 28, 2005.

64. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "The Discourse and Practice of Counterterrorism in Liberal Democracies," *Australian Journal of Politics and History* 44(3) (1998): 389–413.

65. انظر:

Vincenzo Ruggiero, "Criminalizing War: Criminology as Ceasefire," *Social & Legal Studies* 14(2) (2005): 239–57.

66. انظر:

Christopher Coker, "The Long War: The Transatlantic Rift," in Dan Hansén and Magnus Ranstorp (eds.), *Cooperating Against Terrorism: EU–US Relations Post September 11* (Stockholm: Swedish National Defence College, 2007), 23–9, at p. 28.

67. انظر:

Commission of Inquiry into the Actions of Canadian Officials in Relation toMaher Arar, *The Report of the Commission of Inquiry into the Actions of Canadian Officials in Relation toMaher Arar,* 3 vols. (Ottawa: Queen's Printer, 2006), accessible from http://epe.lac-bac.gc.ca/100/206/301/pco-bcp/commissions/maher_arar/07-09-13/www.ararcommission.ca/eng/index.htm (last accessed on August 7, 2008).

68. .Hofnung, "States of Emergency."

69. للاطلاع على نص نسخة إلكترونية من التقرير الأصلي الذي كتبه سيمور هيرش لصحيفة سانت لويس بوست ديسباتش *St. Louis Post Dispatch*، انظر:

www.pierretristam.com/Bobst/library/wf-200.htm (last accessed on August 7, 2008). See also Seymour Hersh, *My Lai 4: A Report on the Massacre and Its Aftermath* (New York: Random House, 1970).

الفصل الثالث

1. للاطلاع على مقدمة جيدة لدراسات الاستخبارات، انظر:

Mark Phythian and Peter Gill, *Intelligence in an Insecure World* (Cambridge: Polity, 2006).

2. ارتبطت المقاومة بلا قائد بداية باليمين الراديكالي الأمريكي، انظر:

Jeffrey Kaplan, "Leaderless Resistance," Terrorism and Political Violence 9 (3) (1997): 80–95.

في وقت أكثر قرباً تم تطبيقها على الحركة البيئية الراديكالية وحركة الجهاد الإسلامية، انظر:

"Leaderless Resistance and Ideological Inclusion: The Case of the Earth Liberation Front," *Terrorism and Political Violence* 19(3) (2007): 351–68; Marc Sageman, *Leaderless Jihad: Terror Networks in the Twenty First Century* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2007).

3. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "Terrorism, Counter-Terrorism and Democracy: The Assessment of National Security Threats," *Terrorism and Political Violence* 1(2) (1989): 242–69, at pp. 254–5.

4. انظر:

Peter Whoriskey and Dan Eggen, "7 Held in Miami in Terror Plot Targeting Sears Tower," *Washington Post*, June 23, 2006; John O'Neil, "New York Tunnel Plot Is Uncovered in Early Stage," *New York Times*, July 7, 2006. Later reports on the New York plot revealed that the target was actually JFK Airport. See Cara Buckley and William K. Rashbaum, "4 Accused of Plot to Blow Up Facilities at Kennedy Airport," *New York Times*, June 3, 2007.

5. انظر:

Eric Lipton, "Recent Arrests in Terror Plots Yield Debate on Preemptive Action by Government," *New York Times*, July 9, 2006.

6. انظر:

Philip Shenon and Neil A. Lewis, "Tracing Plots, British Watch, Then Pounce," *New York Times*, August 13, 2006.

7. انظر:

Alan Travis, "Watchdog's Threat to 42-day Terror Law," *Guardian*, March 31, 2008.

8. انظر:

Jeff Sallot, "Terror Vote Fails as Dion Reins in Liberals: Conservative Bid to Renew Measures Voted down 159–124," *Globe and Mail*, February 28, 2007.

9. للاطلاع على مناقشة كلاسيكية، انظر:

Otto Kirchheimer, *Political Justice: The Use of Legal Procedure for Political Ends* (Westport, CT: Greenwood Press, 1980).

10. انظر:

Dina Temple-Raston, *The Jihad Next Door: The Lackawanna Six and Rough Justice in an Age of Terror* (New York: PublicAffairs Books, 2007).

11. انظر:

Alan Cowell and Dexter Filkins, "British Authorities Say Plot to Blow Up Airliners Was Foiled," *New York Times*, August 10, 2006.

12. في هذه القضية لم يحقق الاتهام نجاحاً كبيراً، انظر:

John F. Burns and Elaine Sciolino, "No One Convicted of Terror Plot to Bomb Planes," *New York Times*, September 8, 2008.

13. للاطلاع على دراسات حالة لتسييس الاستخبارات، انظر:

Loch K. Johnson and James J. Wirtz (eds.), *Strategic Intelligence: Windows Into a Secret World* (Los Angeles: Roxbury, 2004), Part IV: "The Danger of Intelligence Politicization," pp. 167–217.

14. انظر:

Juan Cole, "The Outing of Muhammed Naeem Noor Khan," Antiwar.com, August 19, 2004, at www.antiwar.com/cole/?articleid=3382 (last accessed August 2, 2008); Jim Lobe, "From One Blunder to the Next," *Asia Times Online*, August 11, 2004; Charlie Savage and Brian Bender, "Leak of Qaeda Suspect Name Criticized," *Boston Globe*, August 10, 2004; Tom Regan, "Did US Blow Cover on Al Qaeda Mole?" *Christian Science Monitor*, August 9, 2004; CNN.com, "U.S. Leak 'Harms Al Qaeda Sting,' " August 9, 2004, at www.cnn.com/2004/WORLD/ asiapcf/08/09/terror. wrap (last accessed August 2, 2008).

15. انظر:

Laurence Lustgarten and Ian Leigh, *In From the Cold: National Security and Parliamentary Democracy* (Oxford: Clarendon Press, 1994), p. 292.

16. انظر:

Dave Lindorff, "Chertoff and Torture," *Nation*, February 14, 2005, at www.thenation.com/doc/20050214/lindorff (last accessed on August 21, 2008).

17. انظر:

Rosie Cowan, Duncan Campbell and Vikram Dodd, "New Claims Emerge over Menezes Death," *Guardian*, August 17, 2005; Al- Jazeera.net, "Doubts Cast on London Police Killing," August 17, 2005.

18. انظر:

Ronald V. Clarke and Graeme R. Newman, *Outsmarting the Terrorists* (Westport, CT: Praeger Security International, 2006), at p. 266, n. 7.

19. انظر:

A. B. Hoogenboom, "Grey Policing: A Theoretical Framework," *Policing and Society* 2(1) (1991): 17–30. See also Trevor Jones and Tim Newburn, *Private Security and Public Policing* (Oxford: Oxford University Press, 1998).

20. انظر:

The word "sunlighting" was first used in John Darnton, "Madrid's New Working Class: The Bureaucrats," *New York Times*, February 7, 1983. See the entry for "sunlighting" at wordspy.com, at www.wordspy.com/words/sunlighting.asp (last accessed on August 7, 2008).

21. انظر:

Sabrina Tavernise, "U.S. Contractor Banned by Iraq Over Shootings," *New York Times*, September 18, 2007; Sabrina Tavernise and James Glanz, "Iraqi Report Says Blackwater Guards Fired First," *New York Times*, September 19, 2007.

22. انظر:

Associated Press, "U.S. Renews Blackwater Contract in Iraq," *International Herald Tribune*, April 5, 2008.

23. انظر:

CNN Interactive, "CIA Tries New Strategy to Deter Terrorism," March 1, 1999; Vernon Loeb, "U.S. Tip to Turkey Led To Capture of Ocalan," *Washington Post*, February 21, 1999, p. A27; Tim Weiner, "U.S. Helped Turkey Find and Capture Kurd Rebel," *New York Times*, February 20, 1999, p. 1.

24. انظر:

Scott Shane and David Johnston, "Mining of Data Prompted Fight Over U.S. Spying," *New York Times*, July 29, 2007; Scott Shane and Eric Lichtblau, "Cheney Pushed U.S. to Widen Eavesdropping," *New York Times*, May 14, 2006.

25. انظر:

Philip Bobbitt, "Op-Ed Contributor: Why We Listen," *New York Times*, January 30, 2006.

26. انظر:

Carl Hulse and Edmund L. Andrews, "House Approves Changes in Eavesdropping," *New York Times*, August 5, 2007.

27. انظر:

For a recent survey of the extent of surveillance in various European countries, see BBC News, "The Most Spied Upon People in Europe," February 28, 2008, at http://news.bbc.co. uk/2/hi/europe/7265212.stm# (last accessed on August 7, 2008).

28. انظر:

Cara Buckley, "New York Plans Surveillance Veil for Downtown," *New York Times*, July 9, 2007.

29. انظر:

Keith Bradsher, "China Enacting a High-Tech Plan to Track People," *New York Times*, August 12, 2007.

30. انظر:

National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States* (New York: W. W. Norton, 2004), pp. 385–90. For a critique of such "identity policies" and related "risk profiles," see Kim Rygiel, "Protecting and Proving Identity: The Biopolitics of Waging War through Citizenship in the Post-9/11 Era," in Krista Hunt and Kim Rygiel (eds.), *(En)Gendering the War on Terror: War Stories and Camouflaged Politics* (Aldershot: Ashgate, 2006), pp. 145–67, esp. pp. 154–8.

31. على سبيل المثال، انظر:

Jeffrey Rosen, *The Naked Crowd: Reclaiming Security and Freedom in an Anxious Age* (New York: Random House, 2004); Christian Parenti, *The Soft Cage: Surveillance in America from Slavery to the War on Terror* (New York: Basic Books, 2003).

32. انظر:

Robert Baer, *See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism* (New York: Crown, 2002). See also Mark Phythian and Peter Gill, *Intelligence in an Insecure World* (Cambridge: Polity, 2006), pp. 77–8.

33. للاطلاع على دراسة حالة عن استخدام المخبرين في النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، انظر:

Hillel Cohen and Ron Dudai, "Human Right Dilemmas in Using Informers to Combat Terrorism: The Israeli– Palestinian Case," *Terrorism and Political Violence* 17(1–2) (2005): 229–43. See also Gary T. Marx, "Thoughts on a Neglected Category of Social Movement Participant: The Agent Provocateur and the Informant," *American Journal of Sociology* 80(2) (1974): 402–42.

34. انظر:

Kirk Semple, "Closing Arguments Begin in Trial ofMen Charged in Plot to Destroy the Sears Tower,"*New York Times*,November 30 2007. For another case where paid informers were used to monitor mosques inNew York City, seeWilliam K. Rashbaum, "Trial Opens Window on Shadowing ofMuslims,"*New York Times*,May 28, 2006.

35. انظر:

Gary T. Marx, *Undercover: Police Surveillance in America* (Berkeley: University of California Press, 1988).

36. انظر:

Stephen Jay Gould, *The Mismeasure of Man* (New York: W. W. Norton & Co, 1981). A revised edition of this classic exploration of racism within the positivist tradition was published in 1996.

37. انظر:

George Orwell, *Nineteen Eighty-Four* (Toronto: S. J. Reginald Saunders & Co. Ltd., 1949).

38. انظر:

Alan Cowell, "Blair Wins Parliament Vote Criminalizing 'Glorification' of Terror," *New York Times*, February 16, 2006. But see also Souad Mekhennet and Dexter Filkins, "British Law Against Glorifying Terrorism Has Not Silenced Calls to Kill for Islam," *New York Times*, August 21, 2006.

39. انظر:

Peter Taylor, "Real Spooks," *Panorama*, BBC 1, broadcast on April 30, 2007, transcript made from broadcast available at http://news.bbc.co.uk/1/hi/programmes/panorama/6692741.sm (last accessed on August 2, 2008).

40. انظر:

Colin Freeze and Jeff Sallot, "Fast-food Encounter Drew Attention to Arar," *Globe and Mail*, November 11, 2003; Colin Freeze, "Arar Case Began Amid Fear of Attack on Ottawa," *Globe and Mail*, January 16, 2004.

41. انظر:

Ian Austen, "Canada Reaches Settlement With Torture Victim," *New York Times*, January 26, 2007.

42. انظر:

Victor E. Kappeler and Aaron E. Kappeler, "Speaking of Evil and Terrorism: The Political and Ideological Construction of aMoral Panic," inMathieu Deflem (ed.), *Terrorism and Counterterrorism: Criminological Perspectives* (Amsterdam: Elsevier, 2004), pp. 175–97.

43. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "Terrorism and Counter-Terrorism in a Multi-Centric World: Challenges and Opportunities," in Max Taylor and John Horgan (eds.), *The Future of Terrorism* (London: Frank Cass, 2000), pp. 170–96.

44. انظر:

Helene Cooper, "U.S. Weighing Terrorist Label for Iran Guards," *New York Times*, August 15, 2007.

45. انظر:

James Risen, "Bush Signs Law to Widen Legal Reach for Wiretapping," *New York Times*, August 6, 2007; Eric Lichtblau and Mark Mazzetti, "Broader Spying Authority Advances in Congress," *New York Times*, August 4, 2007.

46. انظر:

James Adams, *The Financing of Terror* (Sevenoaks, Kent: New English Library, 1986).

47. النص الكامل متاح في:

www.un.org/law/cod/finterr.htm (last accessed on August 2, 2008).

48. انظر:

Nimrod Raphaeli, "Financing of Terrorism: Sources, Methods, and Channels," *Terrorism and Political Violence* 15(4) (2003): 59–82; Trifin Roule, "Follow the Money: Unraveling Al Qaeda's Financial Network," in David A. Charters and Graham F. Walker (eds.), *After 9/11: Terrorism and Crime in a Globalised World* (Fredericton, NB and Halifax, NS: Centre for Conflict Studies, University of New Brunswick, and Centre for Foreign Policy Studies, Dalhousie University, 2004), pp. 357–73; Thomas J. Biersteker and Sue E. Eckert (eds.), *Countering the Financing of Terrorism* (London: Routledge, 2007); Harold Trinkunas and Jeanne Giraldo (eds.), *Terrorism Financing and State Responses: A Comparative Perspective* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

49. انظر:

Joseph M. Myers, "Disrupting Terrorist Networks: The New U.S. and International Regime for Halting Terrorist Funding," *Law and Policy in International Business* 34(1) (2002): 17–24; Bruce Zagaris, "The Merging of the Counter-Terrorism and Anti-Money Laundering Regimes," *Law and Policy in International Business* 34(1) (2002): 45–108.

50. على سبيل المثال، انظر:

Eric Lichtblau and James Risen, "Bank Data Is Sifted by U.S. in Secret to Block Terror," *New York Times*, June 23, 2006.

51. انظر:

Eric Lichtblau, "Europe Panel Faults Sifting of Bank Data," *New York Times*, September 26, 2006.

52. انظر:

Lichtblau and Risen, "Bank Data Is Sifted by U.S. in Secret to Block Terror."

53. انظر:

David Firestone, "F.B.I. Traces Hamas's Plan to Finance Attacks to '93: Eight years ago, electronic eavesdropping provided the firs clear indication that the group planned to raise money in the United States for terrorism in Israel," *New York Times*, December 6, 2001.

54. انظر:

Leslie Eaton, "U.S. Prosecution of Muslim Group Ends in Mistrial," *New York Times*, October 23, 2007.

55. انظر:

Kurt Eichenwald, "Terror Money Hard to Block, Officials Find: Officials say Al Qaeda's money apparatus is so far-flung and diversified that it could survive even if Osama bin Laden is captured or killed," *New York Times*, December 10, 2001.

56. انظر:

Ekaterina Stepanova, *Anti-terrorism and Peace-building During and After Conflict* (Stockholm: SIPRI, 2003), at p. 32.

57. انظر:

Josh Meyer and Eric Lichtblau, "Crackdown on Terror Funding Is Questioned – Finance: U.S. officials say a lack of evidence and fighting among agencies have hampered the drive," *Los Angeles Times*, April 7, 2002.

58. انظر:

Madeleine Baran, "The Terrorism Case that Wasn't: One Year On, 'Help the Needy' Case Still Shrouded in Mystery, Innuendo," *New Standard*, February 29, 2004. Available at http:// newstandardnews.net/content/index.cfm/items/165 (last accessed on August 2, 2008).

59. انظر:

Michael Chandler and Rohan Gunaratna, *Countering Terrorism: Can We Meet the Threat of Global Violence?* (London: Reaktion Books, 2007), pp. 138–9.

60. Ibid., pp. 146–7.

61. انظر:

Josh Meyer, "Cutting Money Flow to Terrorists Proves Difficult: Nations at the heart of Al Qaeda's network lack financial safeguards, and the global alliance is weaker. Cells are now deeper underground," *Los Angeles Times*, September 28, 2003.

62. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "The EU–US Partnership in the Area of Counterterrorism: A Multicentric View," in Dan Hansén and Magnus Ranstorp (eds.), *Cooperating Against Terrorism: EU–US Relations Post September 11* (Stockholm: Swedish National Defence College, 2007), pp. 53–98.

63. انظر:

Rogelio Pardo-Mauer, *The Contras, 1980–1989: A Special Kind of Politics* (New York: Greenwood Publishing, 1990); Christopher Dickey, *With the Contras: A Reporter in the Wilds of Nicaragua* (New York: Simon & Schuster, 1987).

64. انظر:

Erich Lichtblau and James C. McKinley, Jr., "2 Albany Men are Arrested in Plot to Import a Missile and Kill a Diplomat," *New York Times*, August 6, 2004; Lobe, "From One Blunder to the Next" (n. 14); Mark Santora, "Key Evidence Cast in Doubt On a Claim of Terrorism," *New York Times*, August 18, 2004; Michael Wilson, "Jury Convicts 2 Albany Men in Missile Plot," *New York Times*, October 11, 2006; "2 Men Sentenced in Fictitious Terror Plot," *New York Times*, March 9, 2006.

65. للاطلاع على إضفاء إدارة بوش الامتياز على السلطة الرئاسية في "الحرب على الإرهاب"، انظر:

Scott Shane, "Behind Power, One Principle," *New York Times*, December 17, 2005. See also Adam Cohen, "Just What the Founders Feared: An Imperial President Goes to War," *New York Times*, July 23, 2007.

66. انظر:

Michael Kenney, *From Pablo to Osama: Trafficking and Terrorist Networks, Government Bureaucracies, and Competitive Adaptation* (University Park, PA: The Pennsylvania State University Press, 2007), pp. 191–202. For a comprehensive analysis of the intelligence failures leading up to 9/11, see Amy B. Zegart, *Spying Blind: The CIA, the FBI, and the Origins of 9/11* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).

الفصل الرابع

1. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "Analysing Terrorism and Counterterrorism: A Communication Model," *Terrorism and Political Violence*, 14(2) (2002): 77–122, at pp. 83–4.

2. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "Terrorism as Political Communication: The Relationship between the Controller and the Controlled," in Paul Wilkinson and A. M. Stewart (eds.),

Contemporary Research on Terrorism (Aberdeen: University of Aberdeen Press, 1987), pp. 3–23; Alex P. Schmid and Janny de Graaf, *Violence as Communication: Insurgent Terrorism and the Western News Media* (London: Sage, 1982).

3. انظر على سبيل المثال:

Paul R. Pillar, *Terrorism and U.S. Foreign Policy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2001), pp. 104–5.

4. انظر:

Frank E. Zimring and Gordon. J. Hawkins, *Deterrence: The Legal Threat in Crime Control* (Chicago: University of Chicago Press, 1973), p. 7.

5. Ibid., pp. 74–89.

6. انظر على سبيل المثال:

Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment Revisited," in Gus Martin (ed.), *The New Era of Terrorism: Selected Readings* (London: Sage, 2004), pp. 13–23, at p. 16.

7. أدبيات الإرهاب الانتحاري كبيرة وآخذة في التوسع بشكل دائم، انظر على سبيل المثال:

Ami Pedhazur, *Suicide Terrorism* (London: Polity, 2004); Anne Marie Oliver and Paul Steinberg, *The Road to Martyr's Square: A Journey into the World of the Suicide Bomber* (Oxford: Oxford University Press, 2005); Mia Bloom, *Dying to Kill: The Allure of Suicide Terrorism* (New York: Columbia University Press, 2005); Robert Pape, *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism* (New York: Random House, 2005); Ami Pedhazur, *The Root Causes of Suicide Terrorism: The Globalization of Martyrdom* (London: Routledge, 2005); Diego Gambetta (ed.), *Making Sense of Suicide Missions* (Oxford: Oxford University Press, 2005); Mohammed M. Hafez, *Manufacturing Human Bombs: The Making of Palestinian Suicide Bombers* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2006); Andrew Silke, "The Role of Suicide in Politics, Conflict, and Terrorism," *Terrorism and Political Violence* 18(1) (2006): 35–46; Berko Anat, *The Path to Paradise: The Inner World of Suicide Bombers and Their Dispatchers* (Westport, CT: Praeger, 2007). Some researchers argue that the term "suicide terrorism" is a misnomer, since the central feature of such terrorism is, in fact, martyrdom, not suicide. See, for example, David Cook and Olivia Allison, *Understanding and Addressing Suicide Attacks: The Faith and Politics of Martyrdom Operations* (Westport, CT: Praeger Security International, 2007); Mohammed M. Hafez, *Suicide Bombers in Iraq: The Strategy and Ideology of Martyrdom* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2007); Mohammed M. Hafez, "Martyrdom Mythology in Iraq: How Jihadists Frame Suicide Terrorism in Videos and Biographies," *Terrorism and Political Violence* 19(1) (2007): 95–115; Ivan Strenski, "Sacrifice, Gift and the Social Logic of Muslim 'Human Bombers,' " *Terrorism and Political Violence* 15(3) (2003):

1–34 (see also the responses by Richard D. Hecht and Richard C. Martin, as well as Strenski's reply to Hecht and Martin, all in the same issue).

8. للاطلاع على تحليلات علمية لإرهاب الدولة، انظر:

Michael Stohl and George A. Lopez (eds.), *The State as Terrorist: The Dynamics of Government Violence and Repression* (Westport, CT: Greenwood Press, 1984); Peter Alan Sproat, "Can the State Be Terrorist?" *Studies in Conflict and Terrorism* 14(1) (1991): 19–29.

9. انظر:

Marc Sageman, *Understanding Terror Networks* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004), esp. ch. 5 : "Social Networks and the Jihad." See also Jessica Stern, *Terror in the Nameof God: Why ReligiousMilitants Kill* (New York:HarperCollins, 2003).

10. انظر:

Roderick A. Macdonald, "Metaphors of Multiplicity: Civil Society, Regimes, and Legal Pluralism," *Arizona Journal of International and Comparative Law* 15(1) (1998): 69–91.

11. انظر:

Michael Slackman, "Voices Rise in Egypt to Shield Girls from an Old Tradition," *New York Times*, September 21, 2007.

12. انظر:

For a history and analysis of the headscarf debate in France, see Jane Freedman, "The Headscarf Debate: Muslim Women in Europe and the 'War on Terror,' " in Krista Hunt and Kim Rygiel (eds.), *(En)Gendering the War on Terror: War Stories and Camouflaged Politics* (Aldershot: Ashgate, 2006), pp. 169–89. For Turkey, see Jenny B. White, *Islamist Mobilization in Turkey: A Study in Vernacular Politics* (Seattle: University of Washington Press, 2002), esp. ch. 7: "Islamist Elitism and Women's Choices," pp. 212–41.

13. انظر:

For some classic discussions, see Herman Kahn, *Thinking About the Unthinkable* (New York: Horizon, 1962); Patrick M. Morgan, *Deterrence: A Conceptual Analysis* (Beverly Hills, CA: Sage, 1977); John J. Mearsheimer, *Conventional Deterrence* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983); Robert Jervis, Richard Ned Lebow, and Janice Gross Stein, *Psychology and Deterrence* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1985).

14. انظر:

Former US Vice-President Dick Cheney, speaking at the Heritage Foundation on October 10, 2003. Cited in Eric Schmitt, "Cheney Lashes Out at Critics of Policy on Iraq," *The New York Times*, October 11, 2003.

15. Ibid.

16. انظر:

Robert F. Trager and Dessislava P. Zagorcheva, "Deterring Terrorism: It Can Be Done," *International Security* 30(3) (Winter 2005/6): 87–123, at p. 89.

17. انظر:

George W. Bush, *National Strategy for Combating Terrorism*, ch. V: "Strategy for Winning the War on Terror,"Available at www.whitehouse.gov/nsc/nsct/2006 (last accessed on August 4, 2008). See also Eric Schmitt and Tom Shanker, "U.S. Adapts Cold-War Idea to Fight Terrorists," September 2006. *New York Times*, March 18, 2008. For a similar argument, see Paul K. Davis and Brian Michael Jenkins, *Deterrence & Influence in Counterterrorism: A Component in the War on al Qaeda* (Santa Monica, CA: Rand, 2002), esp. ch. 6, at pp. 59–60.

18. انظر:

For an overview of Israel's multifaceted approach to CT, see Leonard A. Cole, *Terror: How Israel Has Coped and What America Can Learn* (Bloomington: Indiana University Press, 2007).

19. انظر:

Martin van Creveld, "Israel's Counterterrorism," in Doron Zimmermann and Andreas Wenger (eds.), *How States Fight Terrorism: Policy Dynamics in the West* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2007), pp. 157–73, at p. 163.

20. انظر:

Bruno S. Frey and Dominic Rohner, "Protecting Cultural Monuments against Terrorism," Institute for Empirical Research in Economics Working Paper No. 257, November 22, 2005, available at Social Science Research Network: http://ssrn.com/abstract=868971 (last accessed on August 7, 2008).

21. انظر:

For Israel and its emergency response capabilities, see Matthew Kalman, "Israel Offers U.S. Doctors Training in Emergency Response," *San Francisco Chronicle*, November 18, 2007, at www.sfgate.com/cgi-bin/article.cgi?f=/c/a/2007/ 11/18/ MN66T9B6P.DTL (last accessed on August 7, 2008).

22. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "Power and Meaning: Terrorism as a Struggle over Access to the Communication Structure," in Wilkinson and Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism*, pp. 419–50; Ronald D. Crelinsten, "Television and Terrorism: Implications for Crisis Management and Policy-Making," *Terrorism and Political Violence* 9(4) (1997): 8–32.

23. انظر:

BBC World, *World News Today with Mike Embley*, February 8, 2008 broadcast. See also Kirsten E. Schultze, "Indonesia's Approach to Jihadist Deradicalization," *CTC Sentinel*, 7, (8) (July 2008): 8–10; Michael Jacobson, "Why Terrorists Quit: Gaining From Al-Qa'ida's Losses," *CTC Sentinel*, 1(8) (July 2008): 1–4, esp. p. 2 (both available at www.ctc.usma.edu/sentinel/; last accessed on September 13, 2008).

24. انظر:

Donatella della Porta, "Institutional Responses to Terrorism: The Italian Case," in Alex P. Schmid and Ronald D. Crelinsten (eds.), *Western Responses to Terrorism* (London: Frank Cass), pp. 151–70.

25. انظر:

Martha Crenshaw, "How Terrorism Declines," *Terrorism and Political Violence* 3(1) (1991): 69–87, at p. 83.

26. انظر:

BBC News, "Al-Qaeda disowns 'fake letter,' " October 13, 2005, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4339912.stm (last accessed on August 7, 2008). See also Combating Terrorism Center, *Harmony and Disharmony: Exploiting al-Qa'ida's Organizational Vulnerabilities* (West Point, NY: Department of Social Sciences, US Military Academy, 2006), available at http://ctc.usma.edu/harmony/harmony_menu.asp (last accessed on August 7, 2008); Combating Terrorism Center, *Cracks in the Foundation: Leadership Schisms in Al-Qa'ida From 1989–2006* (West Point, NY: Department of Social Sciences, US Military Academy, 2007), available at http://ctc.usma.edu/harmony/harmony_menu.asp (last accessed on August 7, 2008).

27. انظر:

David S. Cloud and Jeff Gerth, "Muslim Scholars Were Paid to Aid U.S. Propaganda," *New York Times*, January 2, 2006. For a broader discussion of the US military's propaganda programs, see Jeff Gerth, "Military's Information War is Vast and Often Secretive," *New York Times*, December 11, 2005.

28. انظر:

Jeff Victoroff et al., "Working Group 2: Preventing Substate Terrorist Groups from Recruiting and Retaining Young Members," in Jeff Victoroff (ed.), *Tangled Roots: Social and Psychological Factors in the Genesis of Terrorism* (Amsterdam: IOS Press, 2006), p. 441.

29. انظر:

"*Black* propaganda is wh en the source is concealed or credited to a false authority and spreads lies, fabrications, and deceptions." Gerth S. Jowett and Victoria O'Donnell, *Propaganda and Persuasion, Fourth Edition.* (Thousand Oaks, CA: Sage, 2006), 17

30. انظر:

Associated Press, "Carter Defends his Talks with Hamas after 2 Days of Meetings with Militant Palestinian Group," *International Herald Tribune*, April 17, 2008.

31. انظر:

Colum Lynch, "The U.N. Insignia Emerges as a Global Target for Al-Qaeda Attacks," *Washington Post*, December 25, 2007.

32. انظر:

Integrated Regional Information Networks, "N.G.O.'s in Afghanistan Vulnerable to Criminal Violence and Insurgency," November 11, 2007, available at www.worldpress.org/Asia/2986.cfm (last accessed on August 7, 2008).

33. انظر:

Albert Bandura, "Mechanisms of Moral Disengagement," in Walter Reich (ed.), *Origins of Terrorism: Psychologies, Ideologies, Theologies, States of Mind* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 1990), pp. 161–91; Mohammed M. Hafez, "Moral Agents, Immoral Violence: Mechanisms of Moral Disengagement in Palestinian Suicide Terrorism," in Victoroff (ed.), *Tangled Roots*, pp. 292–307.

34. انظر:

Schmitt and Shanker, "U.S. Adapts Cold-War Idea to Fight Terrorists."

35. انظر:

David Cook, *Understanding Jihad* (Berkeley: University of California Press, 2005). See also John C. Zimmerman, "Jihad, Theory and Practice: A Review Essay," *Terrorism and Political Violence* 19(2) (2007): 279–87; Mary Habeck, *Knowing the Enemy: Jihadist Ideology and the War on Terror* (New Haven, CT: Yale University Press, 2006); John Kelsay, *Arguing the Just War in Islam* (Cambridge, MA: Harvard

University Press, 2007); David Bukay, *From Muhammad to Bin Laden: Religious and Ideological Sources of the Homicide Bombers Phenomenon* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2008).

36. انظر:

Raphael Israeli, "Education, Identity, State Building and the Peace Process: Educating Palestinian Children in the Post-Oslo Era," *Terrorism and Political Violence* 12(1) (2000): 79–94.

37. انظر على سبيل المثال:

Wayne Nelles (ed.), *Comparative Education, Terrorism and Human Security: From Critical Pedagogy* toPeacebuilding*?* (New York: Palgrave Macmillan, 2003).

38. انظر:

Peter Bergen and Swati Pandey, "The Madrassa Myth," *New York Times*, June 14, 2005.

39. انظر:

Donatella della Porta, "Recruitment Processes in Clandestine Political Organizations: Italian Left-Wing Terrorism," *International Social Movement Research* 1 (1988): 155–69; Rogelio Alonso, "Individual Motivations For Joining Terrorist Organizations: A Comparative Qualitative Study On Members ofETA and IRA," in Victoroff (ed.), *Tangled Roots*, pp. 187–202, esp pp. 193–8.

40. انظر:

Anne Speckhard, "Defusing Human Bombs: Understanding Suicide Terrorism," in Victoroff (ed.), *Tangled Roots*, pp. 277–91, at pp. 282–3.

41. انظر:

Ibid., esp. pp. 283–5; Shaul Kimhi and Shemuel Even, "The Palestinian Human Bombers," in Victoroff (ed.), *Tangled Roots*, pp. 308–23, esp. pp. 314–15; Khapta Akhmedova and Anne Speckhard, "A Multi-Causal Analysis of the Genesis of Suicide Terrorism: The Chechen Case," in Victoroff (ed.), *Tangled Roots*, pp. 324–54, esp. pp. 339–40.

42. انظر:

Linda O. Valenty et al., "Working Group I: Reducing the Threat of Substate Terrorism: Interventions to Reduce the Efficacy of Committed Terrorists," in Victoroff (ed.), *Tangled Roots*, pp. 431–7, at p. 433.

43. انظر:

Neil MacFarquhar, "At State Dept., Blog Team Joins Muslim Debate," *New York Times*, September 22, 2007.

44. انظر:

For a history of the meteoric rise of this all-news channel, see Mohammed el-Nawawy and Adel Iskandar, *Al-Jazeera: How the Free Arab News Network Scooped the World and Changed the Middle East* (Cambridge, MA: Westview Press, 2002).

45. انظر:

For an insider's critique of the US military's, and, to a lesser extent, the British Army's, media policy in Iraq, see Steve Tatham, *Losing Arab Hearts and Minds: The Coalition, Al Jazeera and Muslim Public Opinion* (London: Hurst and Company, 2006).

46. انظر:

Hassan M. Fattah, "A New Al Jazeera With a Global Focus," New York *Times*, November 13, 2006; Alessandra Stanley, "The TV Watch; Not Coming Soon to a Channel Near You," *New York Times*, November 16, 2006.

47. انظر:

Peter Waldmann, "The Radical Community: A Comparative Analysis of the Social Background of ETA, IRA, and Hezbollah," in Victoroff (ed.), *Tangled Roots*, pp. 133–46.

48. انظر:

Tom Pyszczynski, Abdollhossein Abdollahi, Jeff Greenberg, and Sheldon Solomon, "Crusades and Jihads: An Existential Psychological Perspective on the Psychology of Terrorism and Political Extremism," in Victoroff (ed.), *Tangled Roots*, pp. 85–97,at pp. 89–90.

49. Ibid., pp. 90–1.

50. انظر:

Howard Davis and Phil Scraton, "Institutionalised Conflict and the Subordination of 'Loss' in the Immediate Aftermath of UK Mass Fatality Disasters," *Journal of Contingencies and Crisis Management* 7(2) (1999): 86–97.

51. انظر:

David L. Paletz and Alex P. Schmid (eds.), *Perspectives on Terrorism and the Media* (Newbury Park, CA: Sage, 1992); Ronald D. Crelinsten (1994), "The Impact of Television on Terrorism and Crisis Situations: Implications for Public Policy," *Journal of Contingencies and Crisis Management* 2(2): 61–72; Crelinsten, "Television and Terrorism."

52. انظر:

Brigitte L. Nacos, Robert Y. Shapiro, and Pierangelo Isernia (eds.), *Decisionmaking in a Glass House: Mass Media, Public Opinion, and American and European Foreign Policy in the 21st Century* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2000), p. 2. See also Philip M. Taylor, "The Military and the Media," in Stephen Badsey (ed.), *The Media and International Security* (London: Frank Cass, 2000), pp. 177–202, esp. pp. 197–200. For a critique of the power of the media to set the policy agenda, especially in the area of conflict prevention and humanitarian intervention, see Nik Gowing, "Media Coverage: Help or Hindrance in Conflict Prevention?" in Badsey (ed.), *The Media and International Security*, pp. 203–26.

53. انظر:

Gabriel Weimann, *Terror on the Internet: The New Arena, the New Challenges* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2006).

54. انظر:

Rose McDermott and Philip G. Zimbardo, "The Psychological Consequences of Terrorist Alerts," in Bruce Bongar, Lisa M. Brown, Larry E. Beutler, James N. Breckenridge, and Philip G. Zimbardo (eds.), *Psychology of Terrorism* (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp. 357–70.

55. انظر:

Jeanne Meserve, "Duct Tape Sales Rise amid Terror Fears," CNN, February 11, 2003, available at www.cnn.com/2003/US/02 /11/emergency.supplies (last accessed on August 7, 2008).

56. انظر:

The Associated Press, "States Moderating Response to Upgraded Alerts," *New York Times*, May 24, 2003; Jack Weiss, "Orange Crunch," *New York Times*, January 14, 2004; Stephen E. Flynn, "Color Me Scared," *New York Times*, May 25, 2005.

57. انظر:

Paul Krugman, "Hired Gun Fetish," *New York Times*, September 28, 2007.

58. انظر:

For two scathing critiques of the Bush Administration's use ofdeceptive public relations tactics during the run-up to the Iraq War, see Frank Rich, *The Greatest Story Ever Sold: The Decline and Fall of Truth in Bush's America* (New York: Penguin, 2007); Michael Isikoff and David Corn, *Hubris: The Inside Story of Spin, Scandal, and* theSelling *of the Iraq War* (New York: Three Rivers Press, 2007).

59. انظر:

Editorial, "From the Editors: The Times and Iraq," *New York Times*, May 26, 2004.

60. انظر:

Lorne Manly, "Big News Media Join in Push to Limit Use of Unidentified Sources," *New York Times*, May 23, 2005.

61. انظر:

World Public Opinion.org, "Misperceptions, the Media and the Iraq War," October 2, 2003, at www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/international_security_bt/102.php?nid=&pnt= 102 (last accessed on August 5, 2008). The study was done by theProgram on International Policy Attitudes (PIPA), a joint program of the Center on Policy Attitudes and the Center for International and Security Studies at the University of Maryland. The full report is available from a link at this site or directly fromhttp://65.109.167.118/pipa/pdf/oct03/ IraqMedia_Oct03_rpt.pdf (last accessed on August 5, 2008). For a discussion of Fox News coverage after the 9/11 attacks, see Jim Rutenberg, "Fox Portrays a War of Good and Evil, and Many Applaud," *New York Times*, December 3, 2001.

62. انظر:

"Al-Jazeera 'hit by missile,' " BBC News, April 8, 2003. Available at http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/2927527.stm (last accessed on August 5, 2008).

63. انظر:

For an interesting case study, see Anneli Botha, "Terrorism in Algeria: The Role of the Community in Combating Terrorism," in Peter Katona, Michael D. Intriligator, and John P. Sullivan (eds.), *Countering Terrorism and WMD: Creating a Global Counter-Terrorism Network* (London: Routledge, 2006), pp. 144–57.

64. انظر:

Sharon Pickering, David Wright-Neville, Jude McCulloch, and Pete Lentini, *Counter-Terrorism Policing and Culturally Diverse Communities* (Melbourne: Monash University, 2007).

الفصل الخامس

1. انظر على سبيل المثال:

Lawrence Freedman (ed.), *Superterrorism: Policy Responses* (Oxford: Blackwell, 2002).

2. انظر:

Before the 9/11 attacks, the effectiveness of this measure was disputed by some pilots, who argued that they would open the door if their air crew were threatened with violence. Presumably, this would no longer be the case, though what people do under extreme stress is always unpredictable. See National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States* (New York: W. W. Norton, 2004), at p. 85.

3. انظر:

Alan Cowell and Raymond Bonner, "4 Held in Scottish Attack as British See Broader Plot," *New York Times*, July 1, 2007.

4. انظر:

R. Jeffrey Smith, "New Devices May Foil Airline Security," *Washington Post*, July 21, 19.

5. انظر:

Simon Reeve, *The New Jackals: Ramzi Yousef, Osama bin Laden and the Future of Terrorism* (Boston: Northeastern University Press, 1999), ch. 4: "The Bojinka Plot," pp. 71–93, at pp. 75, 79; Richard Miniter, *Losing Bin Laden: How Bill Clinton's Failures Unleashed Global Terror* (Washington, DC: Regnery Publishing, 2003), p. 81.

6. انظر:

Simon Reeve, "Shoe-Bomb Flight – A Trial Run? U.S., British Officials Fear Similar Attacks in the Works," *San Francisco Chronicle*, January 6, 2002.

7. انظر:

Joe Sharkey, "ON THE ROAD; Turns Out There's a Reason For Those 3-Ounce Bottles," *New York Times*, September 11, 2007.

8. انظر:

Eric Lipton, "Airport Security Alert for Toys With Remotes," *New York Times*, October 2, 2007.

9. انظر:

Janet Hessert, "The Gore Commission Demanded Tougher Airline Security, But Airlines and Conservatives Said No," Democrats.com website, at http://archive.democrats.com/ view.cfm?id=4532 (last accessed on August 7, 2008).

10. انظر على سبيل المثال:

Robert W. Hahn, "The Cost of Antiterrorist Rhetoric," *Regulation: The Cato Review of Business and Government* 19(4) (1996), at www.cato.org/pubs/regulation/reg19n4e.html (last accessed on August 7, 2008).

11. انظر:

For an assessment of airline safety and security written just after the 9/11 attacks, see Daniel Eisenberg, "How Safe Can We Get?" *Time* (2001), at www.time.com/time/covers/1101010924/\ bsecurity.html (last accessed on August 7, 2008). For a pre-9/11 scholarly look at the issue, see Paul Wilkinson and Brian M. Jenkins (eds.), *Aviation Terrorism and Security* (London: Frank Cass, 1999).

12. انظر:

Walter Enders and Todd Sandler, *The Political Economy of Terrorism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

13. انظر:

Tim Newburn, *Criminology* (Portland, OR: Willan Publishing, 2007), p. 582.

14. .Ibid., p. 583

15. انظر:

National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, *The 9/11 Commission Report: Final Report*, p. 391.

16. انظر:

Editorial, "A Huge Hole in Airport Security," *New York Times*, March 16, 2007.

17. انظر:

Stephen E. Flynn and Lawrence M. Wein, "Think Inside the Box," *New York Times*, November 29, 2005; Eric Lipton, "Security Effort by Coast Guard is Falling Short," *New York Times*, December 30, 2006.

18. انظر:

White House Commission on Aviation Safety and Security, *Final Report of White House Commission on Aviation Safety and Security*, ch. 3: "Improving Security for Travelers."

19. انظر:

M. Victoria Cummock, "Appendix I: Dissent with the Final Report of the White House Commission on Aviation Safety and Security," *Final Report of White House Commission on Aviation Safety and Security*.

20. .Ibid

21. انظر:

Mike Fish, "Many Warnings over Airport Security Preceded Terrorist Attacks," *Flight Risk. Part Two: Previous Warnings*, CNN.com In-Depth Specials, 2001, downloaded at www. cnn.com/SPECIALS/2001/trade.center/flight.risk/stories/part2. mainbar.html (last accessed on August 7, 2008).

22. انظر:

For a comparative analysis of airport security in the USA and in Europe, see Jens Hainmüller and Jan Martin Lemnitzer, "Why Do Europeans Fly Safer? The Politics of Airport Security in Europe and the US," *Terrorism and Political Violence* 15(4) (2003): 1–36.

23. انظر:

Blake Morrison, "Feds Take Over Airport Screening," *USA Today*, November 19, 2002, available at www.usatoday.com/ travel/news/ 2002/2002-11-18-screeners.htm (last accessed on August 7, 2008).

24. انظر:

John Tierney, "Fighting the Last Hijackers," *New York Times*, August 16, 2005.

25. انظر على سبيل المثال:

Bernard E. Harcourt, "Search and Defend," *New York Times*, August 25, 2006.

26. انظر:

27. انظر:

Gavin Cameron and Jason Pate, "Covert Biological Weapon Attacks Against Agricultural Targets: Assessing the Impact Against US Agriculture," *Terrorism and Political Violence* 13(3) (2001): 61–82.

28. انظر:

There is an ongoing debate over whether radical environmentalist movements should be classified as terrorists, since their activities have not resulted in any deaths, or whether they have the potential for engaging in mass-casualty terrorism. See Bron Taylor, "Religion, Violence and Radical Environmentalism: From Earth First! to the Unabomber to the Earth Liberation Front," *Terrorism and Political Violence* 10(4) (1998): 1–42; Stephan H. Leader and Peter Probst, "The Earth Liberation Front and Environmental Terrorism," *Terrorism and Political Violence* 15(4) (2003): 37–58; Gary Ackerman, "Beyond Arson? A Threat Assessment of the Earth Liberation Front," *Terrorism and Political Violence* 15(4) (2003): 143–70. See also the

comments on Ackerman, "Beyond Arson?" by Gary Perlstein (pp. 171–2) and Bron Taylor (pp. 173–82), as well as Ackerman's reply (pp. 183–9) in the same issue (15[4]).

29. انظر:

George W. Bush, "December 17, 2003 Homeland Security Presidential Direction / Hspd-7," available at www.whitehouse.gov/news/releases/2003/12/20031217-5.html (last accessed on August 7, 2008).

30. انظر على سبيل المثال:

"Chemical Plants, Still Unprotected," *New York Times*, Editorial, September 25, 2006; David Kocieniewski, "Despite 9/11 Effect, Railyards Are Still Vulnerable," *New York Times*, March 27, 2006; Gregory S. McNeal, "The Terrorist and the Grid," *New York Times*, August 13, 2005.

31. انظر:

Anthony H. Cordesman and Justin G. Cordesman, *Cyber-Threats, Information Warfare, and Critical Infrastructure Protection: Defending the U.S. Homeland* (Westport, CT: Praeger, 2002).

32. انظر:

Wikipedia.org, Northeast Blackout of 2003, at http://en.wikipedia.org/wiki/2003_North_America_blackout#Sequence_of_events (last accessed on August 7, 2008). See also US–Canada Power System Outage Task Force, *Final Report on the August 14th Blackout in the United States and Canada: Causes and Recommendations*, April, 2004.

33. انظر:

"Major Power Outage hits New York, other Large Cities," CNN.com, August 14, 2003, available at www.cnn.com/2003/US/ 08/ 14/ power.outage (last accessed on September 14, 2008).

34. انظر:

Ian Traynor, "Russia Accused of Unleashing Cyberwar to Disable Estonia," *Guardian*, May 17, 2007, available at www.guardian.co. uk/world/2007/may/17/topstories3.russia (last accessed on August 7, 2008).

35. انظر:

Jeremy Kirk, "Student Convicted in Attack Against Estonian Web Site," *PC World*, January 24, 2008, at www.pcworld.com/article/id,141730-page,1/article.html# (last accessed on August 7, 2008); BBC News, "Estonia Fines Man for 'Cyber War,' " January 25, 2008, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/technology/7208511.stm (last accessed on August 7, 2008).

36. انظر:

David Kocieniewski, "Facing the City, Potential Targets Rely on a Patchwork of Security," *New York Times*, May 9, 2005.

37. انظر:

Eric Lipton, "Administration to Seek Antiterror Rules for Chemical Plants," *New York Times*, June 15, 2005.

38. انظر:

Associated Press, "U.S. Won't Override State Rules on Plants," *New York Times*, April 2, 2007.

39. انظر:

Public Safety Canada website at www.publicsafety.gc.ca/abt/index-eng.aspx (last accessed on August 7, 2008).

40. انظر:

Eric Lipton, "U.S. Terror Targets: Petting Zoo and Flea Market?" *New York Times*, July 12, 2006.

41. انظر:

Eric Lipton, "Security Cuts for New York and Washington," *New York Times*, June 1, 2006.

42. انظر:

David Johnston, "A City's Police Force Now Doubts Terror Focus," *New York Times*, July 24, 2008; Eric Schmitt and David Johnston, "States Chafing at U.S. Focus on Terrorism," *New York Times*, May 26, 2008. According to state officials, one quarter of Federal grants in 2008 have to be spent on defending against improvised explosive devices (IEDs) despite the absence of any intelligence suggesting that such a threat exists domestically (as opposed to in Iraq).

43. انظر:

Ronald V. Clarke and Graeme R. Newman, *Outsmarting the Terrorists* (Westport, CT: Praeger Security International, 2006).

44. انظر:

Ibid., ch. 5: "Suicide Bombings, Step by Step," pp. 53–69.

45. انظر:

C. Christine Fair and Bryan Shepherd, "Research Note: Who Supports Terrorism? Evidence from Fourteen Muslim Countries," in Jeff Victoroff (ed.), *Tangled Roots:*

Social and Psychological Factors in the Genesis of Terrorism (Amsterdam: IOS Press, 2006), pp. 162–86; C. Christine Fair, "Who Are Pakistan's Militants and Their Families?" *Terrorism and Political Violence* 20(1) (2008):49–65.

46. انظر:

Daniel Benjamin, Aidan Kirby, and Julianne Smith, *Currents and Crosscurrents of Radical Islamism: A Report of the Transatlantic Dialogue on Terrorism* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), April 2006), p. 7. See also Neil MacFarquhar, "Pakistanis Find U.S. an Easier Fit Than Britain," *New York Times*, August 21, 2006.

47. Benjamin et al., *Currents and Crosscurrents*, pp. 6–7.

48. انظر:

David Johnston and Don Van Natta, Jr., "Traces of Terror: The F.B.I. Memo; Ashcroft Learned of Agent's Alert Just After 9/11," *New York Times*, May 21, 2002.

49. انظر:

Associated Press, "Student Visa Fraud Ring Broken by 58 Arrests, Government Says," *New York Times*, May 8, 2002.

50. انظر:

For a comment from the left, see Jörg Victor, "The Netherlands: Xenophobic Campaign Follows Theo Van Gogh Murder," *World Socialist Website*, November 23, 2004, at www.wsws.org/ articles/ 2004/nov2004/gogh-n23.shtml (last accessed on August 7, 2008). For a comment from the right, see Michael Ledeen, "The Killers: The Dutch Hit Crisis Point," *National Review Online*, November 10, 2004, at www.nationalreview.com/ledeen/ ledeen200411101620. asp (last accessed on August 7, 2008).

51. انظر:

Matthew Tempest, "Clarke Reveals Terror Deportation Rules," *Guardian*, August 24, 2005.

52. انظر:

John F. Burns, "British Muslim Leaders Propose 'Code of Conduct,' " *New York Times*, November 30, 2007.

53. انظر:

David A. Charters, " 'Defence Against Help': Canadian–American Cooperation in the War on Terrorism," in David A. Charters and Graham F. Walker (eds.), *After 9/11: Terrorism and Crime in a Globalised World* (Fredericton, NB and Halifax, NS: Centre

for Conflict Studies, University of New Brunswick, and Centre for Foreign Policy Studies, Dalhousie University), pp. 288–305, at p. 290.

54. انظر:

Eric Schmitt and David E. Sanger, "Pakistan Rebuffs Secret U.S. Plea for C.I.A. Buildup," *New York Times*, January 27, 2008; David E. Sanger and David Rohde, "In Pakistan Quandary, U.S. Reviews Stance," *New York Times*, October 21, 2007.

55. انظر:

BBC News, "UN Rules against Israeli Barrier," July 9, 2004, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3879057.stm (last accessed on August 7, 2008); Scott Wilson, "Israeli Court Orders Rerouting of Barrier," *Washington Post*, September 5, 2007, p. A16.

56. انظر:

Arie Farnam, "Czechs Try to Cap Plastic Explosives Sales," *Christian Science Monitor*, February 26, 2002, at www.csmonitor.com/2002/0226/p07s02-woeu.html (last accessed on August 7, 2008).

57. انظر:

Wikipedia.org, "DMDNB," at http://en.wikipedia.org/wiki/DMDNB (last accessed on August 7, 2008).

58. انظر:

Tim Weiner, "U.S. Increases Fund to Outbid Terrorists for Afghan Missiles," *New York Times*, July 24, 1993.

59. انظر:

Mats Berdal and Mónica Serrano, "Transnational Organized Crime and International Security: The New Topography," in Mats Berdal and Mónica Serrano (eds.), *Transnational Organized Crime and International Security: Business As Usual?* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2002), pp. 197–207, esp. pp. 201–2.

60. انظر:

Cited by Sandia National Laboratories' Principal Scientist, Gerry Yonas, in Sandia News Release, May 17, 2005.

61. انظر:

John Mueller, *Overblown: How Politicians and the Terrorism Industry Inflate National Security Threats, and Why We Believe Them* (New York: Free Press, 2006).

62. انظر:

Cited in J. Bowyer Bell, *A Time of Terror: How Democratic Societies Respond to Revolutionary Violence* (New York: Basic Books, 1978), p. 124.

63. انظر:

Andrew Buncombe and Omar Waraich, "British Police to Help Investigate Bhutto Murder," *Independent*, January 3, 2008.

64. انظر على سبيل المثال:

H. V. Savitch, *Cities in a Time of Terror: Space, Territory, and Local Resilience* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2008).

65. انظر:

Marc Coester, Klaus Bott, and Hans-Jürgen Kerner, *Prevention of Terrorism: Core Challenges for Cities in Germany and Europe* (Tübingen: Institut für Kriminologie der Universität Tübingen, 2007).

66. .Ibid., p. 29

67. انظر:

Leonard A. Cole, *The Anthrax Letters: A Medical Detective Story* (Washington, DC: National Academy of Science, 2003). See also Scott Shane and Eric Lichtblau, "F.B.I. Presents Anthrax Case, Saying Scientist Acted Alone," *New York Times*, August 6, 2008.

68. انظر:

David Shukman, "Problems Mount from 9/11 Fallout," BBC News, April 12, 2006, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/science/ nature/4904188.stm (last accessed on August 5, 2008).

69. انظر:

Barry S. Levy and Victor W. Sidel (eds.), *Terrorism and Public Health: A Balanced Approach to Strengthening Systems and Protecting People* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

70. انظر:

Andreas Wenger and Reto Wollenmann (eds.), *Bioterrorism: Confronting a Complex Threat* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2007); Ceci Connolly, "Readiness for Chemical AttackCriticized: Most States' Public Health Labs Lack Equipment and Expertise, Group Reports," *Washington Post*, June 4, 2003, p. A11.

71. انظر:

Susan Kim, "Sociologists Study Disasters," *Disaster News Network*, October 28, 2003, at www.disasternews.net/news/article.php? articleid=1609 (last accessed on August 5, 2008).

72. انظر:

Gina Kolata and Lawrence K. Altman, "A National Challenged [*sic*]: The Bioterror Threat; Smallpox Vaccine Stockpile Is Larger Than Was Thought," *New York Times*, March 29, 2002; Tom Jefferson, "Bioterrorism and Compulsory Vaccination,"*BMJ* 329 (September 4, 2004): 524–5, at www.bmj.com/cgi/content/ full/ 329/7465/524 (last accessed on August 5, 2008).

73. انظر:

Associated Press, "WHO: Pandemic Vaccine Stockpile Would Help Poor Nations," *USA Today*, March 2, 2007, at www.usatoday.com/news/health/2007-03-02-bird-flu_N.htm (last accessed on August 5, 2008).

74. انظر:

CNN.com, "Bush Orders Smallpox Vaccine for Military, Himself,"CNN.com, January 30, 2004, at http://archives.cnn. com/ 2002/ HEALTH/12/13/bush.smallpox/index.html (last accessed on August 5, 2008).

75. انظر:

Associated Press, "Pentagon Suspends Mandatory Anthrax Vaccine," MSNBC.com, October 27, 2004, at www.msnbc.msn. com/ id/6348898 (last accessed on August 5, 2008).

76. انظر:

Anita Manning, "Smallpox Vaccination Plan 'Ceased,' " *USA Today*, October 15, 2003, at www.usatoday.com/news/ health/2003-10-15-smallpox_x.htm (last accessed an August 5, 2008); Ray Moynihan, "Health Professionals Challenge US Smallpox Vaccination Plan," *BMJ* 326 (January 25, 2003): 179, at www.bmj.com/cgi/content/ full/326/7382/179?etoc (last accessed on August 5, 2008).

77. انظر:

The CRTI website is at www.css.drdc-rddc.gc.ca/crti/indexeng. asp (last accessed on August 5, 2008).

78. انظر:

E. Alison Holman, Roxane Cohen Silver, Michael Poulin, Judith Andersen, Virginia Gil-Rivas, Daniel N. McIntosh, "Terrorism, Acute Stress, and Cardiovascular Health," *Archives General of Psychiatry* 65(1) (2008): 73–80.

79. انظر:

Ronald Crelinsten, *The Dimensions of Victimization in the Context of Terroristic Acts*, Final Report of an international seminar(Montreal: Centre international de criminologie comparée, Université de Montréal, 1977).

80. انظر:

For a recent review, see Lisa D. Butler, Leslie A. Morland, and Gregory A. Leskin, "Psychological Resilience in the Face of Terrorism," in Bruce Bongar, Lisa M. Brown, Larry E. Beutler, James N. Breckenridge, and Philip G. Zimbardo (eds.), *Psychology of Terrorism* (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp. 400–17.

81. انظر:

The English-language version of Impact's website is at www.impact-kenniscentrum.nl/? Userlang=en (last accessed on August 7, 2008).

82. انظر:

Ernest B. Abbot and Otto J. Hetzel (eds.), *A Legal Guide to Homeland Security and Emergency Management for State and Local Governments* (Chicago: ABA Publishing, 2005), pp. 121–2.

83. انظر:

James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton: Princeton University Press, 1990), pp. 298–305.

84. انظر:

Anthony Shadid and Kevin Sullivan, "Anatomy of the Cartoon Protest Movement," *Washington Post*, February 16, 2006, p. A01; Rosalind Ryan, "How the Muhammad Cartoons Row Escalated," *Guardian*, February 12, 2008, at www.guardian.co.uk/world/ 2008/feb/12/muhammadcartoons.islam (last accessed on August 7, 2008).

85. انظر:

Rosalind Ryan, "Danish Newspapers Reprint Muhammad Cartoon," *Guardian*, February 13, 2008, at www.guardian.co.uk/world/2008/feb/13/muhammadcartoons (last accessed on August 7, 2008).

86. انظر:

Ewen MacAskill and Fred Atewill, "New Bin Laden Message Attacks EU over Cartoons," *Guardian*, March 20, 2008, at www.guardian.co.uk/world/2008/mar/20/alqaida.eu (last accessed on August 7, 2008).

87. انظر:

Roxanne Escobales, "Denmark Evacuates Embassies after 'Concrete' Terror Threat," Guardian, April 23, 2008, at www.guardian.co.uk/world/2008/apr/23/muhammad cartoons.af ghanistan (last accessed on August 7, 2008).

الفصل السادس

1. انظر:

Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: The Free Press, 2004); Steve Coll, *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and bin Laden, From the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York: The Penguin Press, 2004); National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States* (New York: W. W. Norton, 2004), pp. 198–214.

2. انظر:

David C. Rapoport, "The Four Waves of Rebel Terror and September 11," in Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *The New Global Terrorism: Characteristics, Causes, Controls* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003), pp. 36–52.

3. انظر:

Jacques Batigne, *Nous sommes tous des otages* [We are all hostages] (Paris: Plon, 1973).

4. انظر:

David C. Rapoport, "Fear and Trembling: Terrorism in Three Religious Traditions," *American Political Science Review* 78(3) (1984): 658–77.

5. انظر:

The findings were subsequently published in Tore Bjørgo (ed.), *Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and Ways Forward* (London: Routledge, 2005).

6. انظر:

Tore Bjørgo, *Root Causes of Terrorism: Findings from an International Expert Meeting in Oslo, 9–11 June 2003* (Oslo: The Norwegian Institute of International Affairs, 2003).

7. .Ibid

8. انظر:

James J. F. Forest (ed.), *The Making of a Terrorist: Recruitment, Training, and Root Causes*, vol. III: *Root Causes* (Westport, CT: Praeger Security International, 2006).

9. انظر:

Rune Henriksen and Anthony Vinci, "Combat Motivation in Non-State Armed Groups," *Terrorism and Political Violence* 20(1) (2008): 87–109.

10. انظر على سبيل المثال:

John C. Zimmerman, "Sayyid Qutb's Influence on the 11 September Attacks," *Terrorism and Political Violence* 16(2) (2004): 222–52; John C. Zimmerman, "Roots of Conflict: The Islamist Critique of Western Values," *Journal of Social, Political and Economic Studies* 30(4) (2005): 425–58.

11. انظر:

Neil Harvey, *The Chiapas Rebellion: The Struggle for Land and Democracy* (Durham, NC: Duke University Press, 1998).

12. انظر:

Reuters, "Brazil Plans Vast Amazon Reserve to Stem Logging," ABC News Online, February 18, 2005, at www.abc.net.au/news/ news items/200502/s1306089.htm (last accessed on August 7, 2008).

13. انظر:

BBC News, "Shell Admits Fuelling Corruption," June 11, 2004, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/3796375.stm (last accessed on August 7, 2008).

14. انظر:

Michael Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Petroleum Dependency* (New York: Metropolitan Books, 2004).

15. انظر:

Peter Goodspeed, "Food Crisis Being Felt Around the World," *National Post*, April 2, 2008, at www.financialpost.com/story. html?id=412984 (last accessed on August 7, 2008); Margaret Munro, "As Food Shortages Swell, Doubts Surface on Biofuel Policies," *Vancouver Sun*, May 2, 2008, at www.canada.com/vancouversun/news/story. html?id= 598b159d-e9ff-4013-9cfa- 131bd2d68d55 (last accessed on August 7, 2008).

16. انظر:

The most well-known case is that of French farmer and antiglobalization activist José Bové. See Suzanne Daly, "Montredon Journal; French See a Hero in War on

'McDomination,'" *New York Times*, October 12, 1999; Suzanne Daly, "French Farmer Is Sentenced to Jail for Attack on McDonald's," *New York Times*, September 14, 2000.

17. انظر:

Thomas L. Friedman, "Better Late Than...: President Bush's speech on Thursday announcing a big increase in foreign aid for poor countries is a breakthrough for this administration," *New York Times*, March 17, 2002.

18. Ibid.

19. انظر:

Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986); Bruce Russett and John R. Oneal, *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations* (New York: W. W. Norton, 2001). See also Dale C. Copeland, "Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations," *International Security* 20(4) (1996): 5–41; Michael Mousseau, Håvard Hegre, and John R. Oneal, "How the Wealth of Nations Conditions the Liberal Peace," *European Journal of Internationa Relations* 9(2) (2003): 277–314.

20. انظر:

Bob Deacon, with Michelle Hulse and Paul Stubbs, *Global Social Policy: International Organizations and the Future of Welfare* (London: Sage, 1997), p. 1.

21. Ibid.

22. انظر:

SIPRI, *SIPRI Yearbook 2005: Armaments, Disarmament and International Security* (London/Stockholm: Oxford University Press / SIPRI, 2005), p. 280, n. 128.

23. انظر:

Michael Mousseau, "Terrorism and Export Economies: The Dark Side of Free Trade," in Forest (ed.), *The Making of a Terrorist*, vol. III: *Root Causes*, p. 194.

24. Ibid., p. 201.

25. انظر:

Ann Hironaka, *Neverending Wars: The International Community, Weak States and the Perpetuation of Civil War* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005).

26. انظر:

Mark Duffield, *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security* (London: Zed Books, 2001).

27. انظر:

Ahmed Rashid, *Descent Into Chaos: The United States and the Failure of Nation Building in Pakistan, Afghanistan, and Central Asia* (New York: Penguin, 2008).

28. انظر:

Joanne Wright, "The Importance of Europe in the Global Campaign Against Terrorism," *Terrorism and Political Violence* 18(2) (2006): 281–99, at p. 295.

29. Ibid.

30. انظر:

OSCE – Organization for Security and Cooperation in Europe; ASEM – Asia–Europe Meeting.

31. Wright, "The Importance of Europe," p. 296.

32. انظر:

Edward Newman, "Weak States, State Failure, and Terrorism," *Terrorism and Political Violence* 19(4) (2007): 463–88, at p. 484.

33. انظر:

Nicholas Thompson, "A War Best Served Cold," *New York Times*, July 31, 2007.

34. انظر:

Fahed Fanek, "No More Reports on Human Development in the Arab World," *Jordan Times*, May 5, 2003, accessed at www.aljazeerah.info/Opinion%20editiorials/2003 %20Opinion%20Editorials/May/5%20o/No%20more%20reports%20on%20h uman%20 development%20in%20the%20Arab%20world,%20Fahed%20Fanek.htm (last accessed on August 7, 2008).

35. انظر:

35. UN News Service, "Top UN Envoy Sergio Vieira de Mello Killed in Terrorist Blast in Baghdad," UN News Centre, August 19, 2003, at www.un.org/apps/news/ story.asp?NewsID=8023&Cr=iraq&Cr1 (last accessed on August 7, 2008).

36. انظر:

For a discussion of the role of the military in complex emergencies, see Robert Kaplan, "Next: A War Against Nature," *New York Times*, October 12, 2005.

37. انظر:

Sharon Lafraniere, "Europe Takes Africa's Fish, and Boatloads of Migrants Follow," *New York Times*, January 14, 2008.

38. انظر:

Paul Collier, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It* (Oxford: Oxford University Press, 2007).

39. انظر:

Robin Kirk, "Colombia and the 'War' on Terror: Rhetoric and Reality,"*World Today* 60(3) (2004), ChathamHouse's monthly magazine, available atHuman RightsWatch website, at www.hrw.org/english/docs/2004/03/04/colomb7932.htm (last accessed on August 7, 2008). For a broader look, see Mario A. Murillo and Jesus Rey Avirama, *Colombia and the United States:War, Unrest, and Destabilization* (New York: Seven Stories Press, 2003).

40. انظر:

Juan Forero, "Bush's Aid Cuts on Court Issue Roil Neighbors," *New York Times*, August 19, 2005. The Bush Administration began to reconsider this policy as the Defense Department realized that it was having a negative impact on military cooperation with key allies. See Steven R. Weisman, "U.S. Rethinks Its Cutoff of Military Aid to Latin American Nations," *New York Times*, March 12, 2006.

41. انظر:

Howard W. French, "China Confirms Protests by Uighur Muslims," *New York Times*, April 3, 2008.

42. انظر على سبيل المثال:

Nancy Chang, *Silencing Political Dissent: How Post-September 11 Anti-Terrorism Measures Threaten Our Civil Liberties* (New York: Open Media, 2002); Benjamin R. Barber, *Fear's Empire: War, Terrorism, and Democracy* (New York: W. W. Norton, 2003); Cynthia Brown (ed.), *Lost Liberties: Ashcroft and the Assault on Personal Freedom* (New York: The New Press, 2003); David Cole, *Enemy Aliens: Double Standards and Constitutional Freedoms in the War on Terrorism* (New York: The New Press, 2003); Nat Hentoff, *The War on the Bill of Rights and the Gathering Resistance* (New York: Seven Stories Press, 2003); Richard C. Leone and Greg Anrig, Jr. (eds.), *The War on Our Freedoms: Civil Liberties in an Age of Terrorism* (New York: A Century Foundation Book / PublicAffairs, 2003). See also Philip B. Heymann, *Terrorism, Freedom, and Security: Winning Without War* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2003); Michael Ignatieff, *The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of Terror* (Toronto: Penguin Canada, 2004); Philip B. Heymann and Juliette N. Kayyem, *Protecting Liberty in an Age of Terror* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2005); Magnus Ranstorp and Paul Wilkinson (eds.), *Terrorism and Human Rights* (London: Taylor & Francis, 2006); Eric Lichtblau, *Bush's Law: The Remaking of American Justice* (New York: Pantheon, 2008); Philippe Sands, *Torture Team:*

Rumsfeld's Memo and the Betrayal of American Values (New York: Palgrave Macmillan, 2008); Jane Mayer, *The Dark Side: The Inside Story ofHow The War on Terror Turned into a War on American Ideals* (New York: Doubleday, 2008).

43. انظر:

For an analysis of the issue of the outright banning of antidemocratic political parties, see John Finn, "Electoral Regimes and the Proscription of Anti-democratic Parties," *Terrorism and Political Violence* 12(3 & 4) (2000): 51–77.

44. انظر:

Michael Taarnby, "Understanding Recruitment of Islamist Terrorists in Europe," in Magnus Ranstorp (ed.), *Mapping Terrorism Research: State of the Art, Gaps and Future Direction* (London: Routledge, 2007), pp. 164–86, at p. 172.

45. انظر:

Sharon Pickering, David Wright-Neville, Jude McCulloch, and Pete Lentini, *Counter-Terrorism Policing and Culturally Diverse Communities* (Melbourne: Monash University, 2007), p. 17.

46. انظر:

Sushi Das, "State and Federal Police Rift on Terror: Report Warns Against the Hard Line," *Age* (Melbourne), October 15, 2007, p. 3; Sushi Das, "Good Cop, Bad Cop?" *Age* (Melbourne), October 15, 2007, p. 11.

47. انظر:

Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).

48. انظر:

Alliance of Civilizations website, at www.unaoc.org (last accessed on August 7, 2008).

49. انظر:

Amartya Sen, *Identity and Violence: The Illusion of Destiny* (New York: W. W. Norton, 2006), p. 83.

50. انظر:

International Conference on Counter Terrorism, Melbourne, October 2007, organized by the Victoria Police, Monash University, and the Australian Multicultural Foundation.

51. انظر:

Theo Van Boven, "The European Context for Intercultural Education," paper presented at the conference "Social Diversity and Discrimination in the Common Curriculum," Bergen, The Netherlands, January 27–30, 1993.

52. انظر:

Otto Nathan, Heinz Norden, and Albert Einstein, *Einstein on Peace* (New York: Simon & Schuster, 1960), p. 253.

53. انظر:

Tom Pyszczynski, Abdollhossein Abdollahi, Jeff Greenberg, and Sheldon Solomon, "Crusades and Jihads: An Existential Psychological Perspective on the Psychology of Terrorism and Political Extremism," in Jeff Victoroff (ed.), *Tangled Roots: Social and Psychological Factors in the Genesis of Terrorism* (Amsterdam: IOS Press, 2006), pp. 85–97, at p. 93.

54. انظر:

Pickering, et al., *Counter-Terrorism Policing and Culturally Diverse Communities*, pp. 19–21.

55. انظر:

Valerie M. Hudson and Andrea M. den Boer, *Bare Branches: The Security Implications of Asia's Surplus Male Population* (Boston: MIT Press, 2004).

56. انظر:

BBC World (2008), *Looking for China Girl*, television documentary produced by Sophie Todd and Frank Smith, broadcast on March 1 and 2 as part of "Inside China" series. First broadcast on BBC2 in 2005.

57. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "In Their Own Words: The World of the Torturer," in Ronald D. Crelinsten and Alex P. Schmid (eds.), *The Politics of Pain: Torturers and Their Masters* (Boulder, CO: Westview Press, 1995), pp. 35–64.

58. انظر على سبيل المثال:

Martha Ainsworth, Kathleen Beegle, and Andrew Nyamete, "The Impact of Women's Schooling on Fertility and Contraceptive Use: A Study of Fourteen Sub-Saharan African Countries," *World Bank Economic Review* 10(1) (1996): 85–122.

59. انظر:

Choe Sang-Hun, "South Korea, Where Boys Were Kings, A Shift Toward Baby Girls," *New York Times*, December 23, 2007.

60. .CNN World Report, January 2, 2008

61. انظر:

UNDP, Regional Bureau for Arab States (RBAS), *The Arab Human Development Report 2005: Towards the Role of Women in the Arab World* (New York: UNDP/RBAS, 2006), at p. 6.

62. .Ibid., p. 8

63. انظر:

Nicholas D. Kristof, "It Takes a School, Not Missiles," *New York Times*, July 13, 2008. For a personal account of this schoolbuilding program, see Greg Mortenson and David Oliver Relin, *Three Cups of Tea: One Man's Mission to Fight Terrorism and Build Nations . . . One School at a Time* (New York: Viking, 2006).

64. انظر:

Neil MacFarquhar, "Heavy Hand of the Secret Police Impeding Reform in Arab World," *New York Times*, November 14, 2005.

65. انظر:

David C. Rapoport and Leonard Weinberg, "Elections and Violence," *Terrorism and Political Violence* 12(3 & 4) (2000): 15–50.

66. انظر:

Jeffrey Gettleman, "Kenya Topples Into Post-Election Chaos," *New York Times*, January 3, 2008.

67. انظر:

Victor T. Le Vine, "Violence and the Paradox of Democratic Renewal: A Preliminary Assessment," *Terrorism and Political Violence* 12(3 & 4) (2000): 261–92. For a case study of the structural conditions that produce a culture of violence, see Peter Waldmann, "Is There a Culture of Violence in Colombia?" *Terrorism and Political Violence* 19(4) (2007): 593–609.

68. انظر:

Andrew Gumble, *Steal This Vote: Dirty Elections and the Rotten History of Democracy in America* (New York: Nation Books, 2005), ch. 10. For the 2004 election, see ch.13.

69. انظر:

For a trenchant critique of the American approach to democratization, both generally and in the "war on terror" and Iraq in particular, see Benjamin R. Barber, *Fear's*

Empire: War, Terrorism, and Democracy (New York:W. W. Norton, 2003), Par Two, especially chs. 7 and 8. For an alternative approach, see his ch. 9 (pp. 218–32).

70. انظر:

William Crotty, "International Terrorism: Causes and Consequences for a Democratic Society," in William Crotty (ed.), *Democratic Development and Political Terrorism: The Global Perspective* (Boston: Northeastern University Press, 2005), pp. 523–32, at p. 524.

71. انظر:

The Report is available at www.ipcc.ch/ (last accessed on August 6, 2008).

72. انظر:

The Report is available at http://hdr.undp.org/en/reports/global/ hdr2007-2008 (last accessed on August 6, 2008).

73. انظر:

BBC News, " 'Over 11,000' Dead in French Heat," August 29, 2003, at http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/3190585.stm (last accessed on August 7, 2008); Australian Broadcasting Corporation, "Heatwaves, Floods Torment Europe," ABC News, June 28, 2007, at www.abc.net.au/news/stories/2007/06/28/ 1964084.htm (last accessed on August 7, 2008).

74. انظر:

Elisabeth Rosenthal, "As Earth Warms Up, Tropical Virus Moves to Italy," *New York Times*, December 23, 2007.

75. انظر:

IPCC, "Summary for Policymakers," in M. L. Parry, O. F. Canziani, J. P. Palutikof, P. J. van der Linden, and C. E. Hanson (eds.), *Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), pp. 7–22, at p. 12. For a crisis management perspective, see Patrick Lagadec, "Understanding the French 2003 Heat Wave Experience: Beyond the Heat, a Multi-Layered Challenge," *Journal of Contingencies and Crisis Management* 12(4) (2004): 160–9.

76. انظر على سبيل المثال:

Thomas F.Homer-Dixon, *Environment, Scarcity and Violence* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001); HansGünter Brauch, P. H. Liotta, AntonioMarquina, Paul F. Rogers, andMohammed El-Sayed Selim (eds.) *Security and*

Environment in theMediterranean: Conceptualising Security and Environmental Conflicts (New York: Springer-Verlag, 2003); Editorial, "Warming and Global Security,"*New York Times*,April 20, 2007.

77. انظر:

Michael Thompson, "Security and Solidarity: An Anti- Reductionist Analysis of Environmental Policy," in Frank Fischer and Maarten A. Hajer (eds.), *Living with Nature: Environmental Politics as Cultural Discourse* (Oxford: Oxford University Press, 1999), pp. 135–50, at p. 135.

78. انظر:

Al Gore, *An Inconvenient Truth: The Planetary Emergency of Global Warming and What We Can Do About It* (New York: Rodale, 2006).

79. انظر:

Alex P. Schmid, "Terrorism and Human Rights: A Perspective from the United Nations," *Terrorism and Political Violence* 17(1–2) (2005): 25–35, at p. 32.

80. انظر:

For more on the role of the United Nations in counterterrorism, see Jane Boulden and Thomas G. Weiss (eds.), *Terrorism and the UN: Before and After September 11* (Bloomington: Indiana University Press, 2004).

81. انظر:

Ronald D. Crelinsten, "The EU–US Partnership in the Area of Counterterrorism: A Multicentric View," in Dan Hansén and Magnus Ranstorp (eds.), *Cooperating Against Terrorism: EU–US Relations Post September 11* (Stockholm: Swedish National Defence College, 2007), pp. 53–98.

82. انظر:

Marianne van Leeuwen (ed.), *Confronting Terrorism: European Experiences, Threat Perceptions and Policies* (The Hague: Kluwer Law International, 2003).

83. انظر:

Judy Dempsey, "Poland Signals Doubt About Planned U.S. Missile-Defense Bases on Its Territory," *New York Times*, January 7, 2008; "Poland Firm on U.S. Missile Defense Opposition," cnn.com, July 7, 2008, at http://edition.cnn.com/2008/WORLD/europe/07/07/missile.defense/index.html?iref=newssearch (last accessed on August 7, 2008). In August 2008, Poland finally agreed to the deal, triggered in large part by Polish fears of Russia's intentions in the region in the wake of the Russian military incursion into Georgia that same month. As a result of Russia's actions in Georgia,

Poland was even able to extract further security guarantees from the USA. See Thom Shankar and Nicholas Kulish, "U.S. and Poland Set Missile Deal," *New York Times*, August 14, 2008.

84. انظر:

David Rohde, "Al Qaeda Finds Its Center of Gravity,"*New York Times*, September 10, 2006; Eric Schmitt, "MilitantGains in Pakistan Said toDrawMore Fighters,"*New York Times*, July 10, 2008.

85. انظر:

Steven Lee Myers, David E. Sanger, and Eric Schmitt, "U.S. Considers New Covert Push Within Pakistan," *New York Times*, January 6, 2008. In July 2008, President Bush secretly approved orders allowing US Special Operations forces to carry out ground assaults inside Pakistan without the prior approval of the Pakistani government. In September, Pakistani troops fired at US helicopters that had entered Pakistani airspace from Afghanistan, forcing them to turn back and presumably aborting an attempted airstrike in South Waziristan. See Eric Schmitt and Mark Mazzetti, "Bush Said to Give Orders Allowing Raids in Pakistan," *New York Times*, September 10, 2008; Saeed Shah, "War on Terror: Pakistani Troops Fire on US Helicopters Trying to Enter Lawless Tribal Region," *Guardian*, September 16, 2008, available at www.guardian.co.uk/world/2008/sep/16/pakistan.usa (last accessed on September 17, 2008).

86. انظر:

Robert Wolfe, "Rendering unto Caesar: How Legal Pluralism and Regime Theory Help in Understanding Multiple Centres of Power," in Gordon Smith and Daniel Wolfish (eds.), *Who Is Afraid of the State? Canada in a World of Multiple Centres of Power* (Toronto: University of Toronto Press, 2001), pp. 259–309, at p. 262.

87. انظر على سبيل المثال:

Anne-Marie Slaughter, *A New World Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004); David Coleman, "The United Nations and Transnational Corporations: From an Inter-nation to a 'Beyond-state' Model of Engagement," *Global Society* 17(4) (2003): 339–57.

خاتمة

1. انظر:

Peter C. Sederberg. "Global Terrorism: Problems of Challenge and Response," in Charles W. Kegley, Jr. (ed)., *The New Global Terrorism: Characteristics, Causes, Controls* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003), pp. 267–84, at p. 273.

2. انظر:

Ronald D. Crelinsten and Alex P. Schmid, "Western Responses to Terrorism: A Twenty-Five Year Balance Sheet," in Alex P. Schmid and Ronald D. Crelinsten (eds.), *Western Responses to Terrorism* (London: Frank Cass, 1993), pp. 307–40, at p. 332.

3. انظر:

Boaz Ganor, *The Counter-Terrorism Puzzle: A Guide for Decision Makers* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2005).

4. انظر:

Margaret P. Karns and Karen A. Mingst, *International Organizations: The Politics and Processes of Global Governance* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004), esp. Part 3: "The Need for Global Governance."

مراجع مختارة

Abbot, Ernest B., and Otto J. Hetzel (eds.), *A Legal Guide to Homeland Security and Emergency Management for State and Local Governments* (Chicago: ABA Publishing, 2005).

Alexander, Yonah, and Seymour Finger (eds.), *Terrorism: Interdisciplinary Perspectives* (New York: John Jay, 1977).

Anat, Berko, *The Path to Paradise: The Inner World of Suicide Bombers and Their Dispatchers* (Westport, CT: Praeger, 2007).

Angstrom, Jan, and Isabelle Duyvesteyn (eds.), *Understanding Victory and Defeat in Contemporary War* (New York: Routledge, 2007).

Aydinli, Ersel, and James N. Rosenau (eds.), *Globalization, Security, and the Nation-State: Paradigms in Transition* (Albany: State University of New York Press, 2005).

Ayoob, Mohammed, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995).

Baer, Robert, *See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism* (New York: Crown, 2002).

Bailes, Alyson J. K., and Isabel Frommelt (eds.), *Business and Security: Public–Private Sector Relationships in a New Security Environment* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

Barber, Benjamin R., *Fear's Empire: War, Terrorism, and Democracy* (New York: W. W. Norton, 2003).

Bell, J. Bowyer, *A Time of Terror: How Democratic Societies Respond to Revolutionary Violence* (New York: Basic Books, 1978).

Berdal, Mats, and Mónica Serrano (eds.), *Transnational Organized Crime and International Security: Business As Usual?* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2002).

Biersteker, Thomas J. and Sue E. Eckert (eds.), *Countering the Financing of Terrorism* (London: Routledge, 2007).

Bjørgo, Tore (ed.), *Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and Ways Forward* (London: Routledge, 2005).

(ed.), *Terror from the Extreme Right* (London: Frank Cass, 1995).
Bloom, Mia, *Dying to Kill: The Allure of Suicide Terrorism* (New York: Columbia University Press, 2005).
Bongar, Bruce, Lisa M. Brown, Larry E. Beutler, James N. Breckenridge, and Philip G. Zimbardo (eds.), *Psychology of Terrorism* (Oxford: Oxford University Press, 2007).
Booth, Ken, and Tim Dunne (eds.), *Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order* (New York: Palgrave Macmillan, 2002).
Boulden, Jane, and Thomas G. Weiss (eds.), *Terrorism and the UN: Before and After September 11* (Bloomington: Indiana University Press, 2004).
Brown, Cynthia (ed.), *Lost Liberties: Ashcroft and the Assault on Personal Freedom* (New York: The New Press, 2003).
Bukay, David, *From Muhammad to Bin Laden: Religious and Ideological Sources of the Homicide Bombers Phenomenon* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2008).
Buzan, Barry, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, Second Edition* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1991).
Buzan, Barry, and Ole Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
Buzan, Barry, Ole Waever, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).
Caraley, Demetrios James (ed.), *September 11, Terrorist Attacks and U.S. Foreign Policy* (New York: The Academy of Political Science, 2002).
Chandler, Michael, and Rohan Gunaratna, *Countering Terrorism: Can We Meet the Threat of Global Violence?* (London: Reaktion Books, 2007).
Chang, Nancy, *Silencing Political Dissent: How Post-September 11 Anti-Terrorism Measures Threaten Our Civil Liberties* (New York: Open Media, 2002).
Charters, David A., and Graham F. Walker (eds.), *After 9/11: Terrorism and Crime in a Globalised World* (Fredericton, NB and Halifax, NS: Centre for Conflict Studies, University of New Brunswick, and Centre for Foreign Policy Studies, Dalhousie University, 2004).
Chesterman, Simon, *Just War or Just Peace? Humanitarian Intervention and International Law* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

Chomsky, Noam, and Edward S. Herman, *The Washington Connection and Third World Fascism* (Boston: South End Press, 1979).
Clapham, Christopher, *Africa and the International System: The Politics of State Survival* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).
Clarke, Richard A., *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: The Free Press, 2004).
Clarke, Ronald V., and Graeme R. Newman, *Outsmarting the Terrorists* (Westport, CT.: Praeger Security International, 2006).
Cline, Ray S. and Yonah Alexander, *Terrorism: The Soviet Connection* (New York: Crane Russak, 1984).
Clutterbuck, Richard, *Terrorism in an Unstable World* (London: Routledge, 1994).
Cole, David, *Enemy Aliens: Double Standards and Constitutional Freedoms in the War on Terrorism* (New York: The New Press, 2003).
Cole, Leonard A., *Terror: How Israel Has Coped and What America Can Learn* (Bloomington: Indiana University Press, 2007).
The Anthrax Letters: A Medical Detective Story (Washington, DC: National Academy of Science, 2003).
Coll, Steve, *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and bin Laden, From the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York: The Penguin Press, 2004).
Collier, Paul, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It* (Oxford: Oxford University Press, 2007).
Collins, John, and Ross Glover (eds.), *Collateral Language: A User's Guide to America's New War* (New York: New York University Press, 2002).
Commonwealth Human Rights Initiative, *Stamping Out Rights: The Impact of Anti-Terrorism Laws on Policing* (New Delhi: Commonwealth Human Rights Initiative, 2007).
Cook, David, and Olivia Allison, *Understanding and Addressing Suicide Attacks: The Faith and Politics of Martyrdom Operations* (Westport, CT: Praeger Security International, 2007).
Cordesman, Anthony H., and Justin G. Cordesman, *Cyber-Threats, Information Warfare, and Critical Infrastructure Protection: Defending the U.S. Homeland* (Westport, CT: Praeger, 2002).
Crelinsten, Ronald D., Danielle Laberge-Altmejd, and Denis Szabo, *Terrorism and Criminal Justice* (Lexington, MA: Lexington Books, D. C. Heath, 1978).
Crelinsten, Ronald D., and Alex P. Schmid (eds.), *The Politics of Pain: Torturers and Their Masters* (Boulder, CO: Westview Press, 1995).

Crelinsten, Ronald D., and Denis Szabo, *Hostage-Taking* (Lexington, MA: Lexington Books, D. C. Heath, 1979).
Crenshaw, Martha (ed.), *Terrorism in Context* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1995).
Crotty, William (ed.), *Democratic Development and Political Terrorism: The Global Perspective* (Boston: Northeastern University Press, 2005).
Dalgaard-Nielsen, Anja, and Daniel S. Hamilton (eds.), *Transatlantic Homeland Security: Protecting Society in an Age of Catastrophic Terrorism* (London: Routledge, 2006).
Davis, Paul K., and Brian Michael Jenkins, *Deterrence & Influence in Counterterrorism: A Component in the War on al Qaeda* (Santa Monica, CA: Rand, 2002).
Deflem, Mathieu (ed.), *Terrorism and Counterterrorism: Criminological Perspectives* (Amsterdam: Elsevier, 2004).
Duffield, Mark, *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security* (London: Zed Books, 2001).
Dunlop, John B., *The 2002 Dubrovka and 2004 Beslan Hostage Crises: A Critique of Russian Counter-Terrorism*, Soviet and Post-Soviet Politics and Society 26 (Stuttgart: ibidem-Verlag, 2006).
Dyer, Gwynne, *The Mess They Made: The Middle East After Iraq* (Melbourne: Scribe, 2007).
Elshtain, Jean Bethke, *Just War Against Terror: The Burden of American Power in a Violent World* (New York: Basic Books, 2003).
Enders, Walter, and Todd Sandler, *The Political Economy of Terrorism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).
Finn, John E., *Constitutions in Crisis: Political Violence and the Rule of Law* (New York: Oxford University Press, 1991).
Forest, James J. F. (ed.), *The Making of a Terrorist: Recruitment, Training, and Root Causes*, vol. III: *Root Causes* (Westport, CT: Praeger Security International, 2006).
Freedman, Lawrence (ed.), *Superterrorism: Policy Responses* (Oxford: Blackwell, 2002).
Gambetta, Diego (ed.), *Making Sense of Suicide Missions* (Oxford: Oxford University Press, 2005).
Ganor, Boaz, *The Counter-Terrorism Puzzle: A Guide for Decision Makers* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2005).
Habeck, Mary, *Knowing the Enemy: Jihadist Ideology and the War on Terror* (New Haven, CT: Yale University Press, 2006).
Hafez, Mohammed M., *Suicide Bombers in Iraq: The Strategy and*

Ideology of Martyrdom (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2007).
Manufacturing Human Bombs: The Making of Palestinian Suicide Bombers (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2006).
Hansén, Dan, and Magnus Ranstorp (eds.), *Cooperating Against Terrorism: EU–US Relations Post September 11* (Stockholm: Swedish National Defence College, 2007).
Heinz, Wolfgang S., and Hugo Frühling, *Determinants of Gross Human Rights Violations by State and State-Sponsored Actors in Brazil, Uruguay, Chile, and Argentina 1960–1990* (The Hague: Kluwer Law International, 1999).
Hentoff, Nat, *The War on the Bill of Rights and the Gathering Resistance* (New York: Seven Stories Press, 2003).
Herman, Edward S., *The Real Terror Network: Terrorism in Fact and Propaganda* (Boston: South End Press, 1982).
Hewitt, Christopher, *The Effectiveness of Anti-Terrorist Policies* (New York: University Press of America, 1984).
Heymann, Philip B., *Terrorism, Freedom, and Security: Winning Without War* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2003).
Heymann, Philip B., and Juliette N. Kayyem, *Protecting Liberty in an Age of Terror* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2005).
Hironaka, Ann, *Neverending Wars: The International Community, Weak States and the Perpetuation of Civil War* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005).
Hoffman, Bruce, *Inside Terrorism* (New York: Columbia University Press, 1998).
Homer-Dixon, Thomas F., *Environment, Scarcity and Violence* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001).
Hudson, Valerie M., and Andrea M. den Boer, *Bare Branches: The Security Implications of Asia's Surplus Male Population* (Boston: MIT Press, 2004).
Hunt, Krista and Kim Rygiel (eds.) *(En)Gendering the War on Terror: War Stories and Camouflaged Politics* (Aldershot: Ashgate, 2006).
Ibrahim, Raymond (ed.), *The Al Qaeda Reader* (New York: Broadway Books, 2007).
Ignatieff, Michael, *The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of Terror* (Toronto: Penguin Canada, 2004).
International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), *The Responsibility to Protect: Report of the International*

Commission on Intervention and State Sovereignty (Ottawa: International Development Research Centre for ICISS, 2001).

Isikoff, Michael, and David Corn, *Hubris: The Inside Story of Spin, Scandal, and the Selling of the Iraq War* (New York: Three Rivers Press, 2007).

Jackson, Robert H., *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

Jenkins, Brian, Janera Johnson, and David Ronfeldt, *Numbered Lives: Some Statistical Observations from 77 International Hostage Episodes* (Santa Monica, CA: Rand, 1977).

Jones, Seth G., and Martin C. Libicki, *How Terrorist Groups End: Lessons for Countering al Qa'ida* (Santa Monica, CA: Rand, 2008).

Kaldor, Mary, *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era, Second Edition* (Cambridge: Polity, 2006).

Katona, Peter, Michael D. Intriligator and John P. Sullivan (eds.), *Countering Terrorism and WMD: Creating a Global Counter-Terrorism Network* (London: Routledge, 2006).

Kegley, Jr., Charles W. (ed.), *The New Global Terrorism: Characteristics, Causes, Controls* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003).

Kelsay, John, *Arguing the Just War in Islam* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007).

Kenney, Michael, *From Pablo to Osama: Trafficking and Terrorist Networks, Government Bureaucracies, and Competitive Adaptation* (University Park, PA: The Pennsylvania State University Press, 2007).

Khanna, Parag, *The Second World: Empires and Influence in the New Global Order* (New York: Random House, 2008).

Kirchheimer, Otto, *Political Justice: The Use of Legal Procedure for Political Ends* (Westport, CT: Greenwood Press, 1980).

Klare, Michael T., *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York: Metropolitan Books, Henry Holt, 2001).

(ed.), *World Security: Challenges for a New Century. Third Edition* (New York: St. Martin's Press, 1998).

Kurth Cronin, Audrey, and James M. Ludes (eds.), *Attacking Terrorism: Elements of a Grand Strategy* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2004).

Laqueur, Walter, *The New Terrorism: Fanaticism and the Arms of Mass Destruction* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

Lawrence, Bruce (ed.), *Messages to the World: The Statements of Osama bin Laden*, trans. James Howarth (London: Verso, 2005).

Le Billon, Phili, *The Geopolitics of Resource Wars* (London: Routledge, 2008).
Leone, Richard C., and Greg Anrig, Jr. (eds.), *The War on Our Freedoms: Civil Liberties in an Age of Terrorism* (New York: A Century Foundation Book / PublicAffairs, 2003).
Lesser, Ian O., Bruce Hoffman, John Arquilla, David Ronfeldt, and Michele Zanini, *Countering the New Terrorism* (Santa Monica, CA: Rand, 1999).
Levy, Barry S., and Victor W. Sidel (eds.), *Terrorism and Public Health: A Balanced Approach to Strengthening Systems and Protecting People* (Oxford: Oxford University Press, 2002).
Lia, Brynjar, *Globalization and the Future of Terrorism: Patterns and Predictions* (London: Routledge, 2005).
Litchblau, Eric, *Bush's Law: The Remaking of American Justice* (New York: Pantheon, 2008).
Livingstone, Neil C., and Terrell E. Arnold (eds.), *Fighting Back: Winning The War Against Terrorism* (Lexington, MA: Lexington Books, 1986).
Lustgarten, Laurence, and Ian Leigh, *In From the Cold: National Security and Parliamentary Democracy* (Oxford: Clarendon Press, 1994).
Lustick, Ian S., *Trapped in the War on Terror* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006).
Marks, John, and Igor Beliaev (eds.), *Common Ground on Terrorism: Soviet–American Cooperation Against the Politics of Terror* (New York: W. W. Norton, 1991).
Martin, David C., and John Walcott, *Best Laid Plans: The Inside Story of America's War Against Terrorism* (New York: Simon & Schuster, 1988).
Martin, Gus (ed.), *The New Era of Terrorism: Selected Readings* (London: Sage, 2004).
Marx, Gary T., *Undercover: Police Surveillance in America* (Berkeley: University of California Press, 1988).
Mayer Jane, *The Dark Side: The Inside Story of How The War on Terror Turned into a War on American Ideals* (New York: Doubleday, 2008).
McAdams, A. James (ed.), *Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies* (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1997).
McRae, Rob, and Don Hubert (eds.), *Human Security and the New Diplomacy: Protecting People, Promoting Peace* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2001).
Miniter, Richard, *Losing Bin Laden: How Bill Clinton's Failures Unleashed Global Terror* (Washington, DC: Regnery Publishing, 2003).

Mortenson, Greg, and David Oliver Relin, *Three Cups of Tea: One Man's Mission to Fight Terrorism and Build Nations . . . One School at a Time* (New York: Viking, 2006).
Mueller, John, *Overblown: How Politicians and the Terrorism Industry Inflate National Security Threats, and Why We Believe Them* (New York: Free Press, 2006).
Murillo, Mario A. and Jesus Rey Avirama, *Colombia and the United States: War, Unrest, and Destabilization* (New York: Seven Stories Press, 2003).
Nadelmann, Ethan A., *Cops Across Borders: The Internationalization of U.S. Criminal Law Enforcement* (University Park, PA: The Pennsylvania State University Press, 1993).
National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States* (New York: W. W. Norton, 2004).
Nicander, Lars, and Magnus Ranstorp (eds.), *Terrorism in the Information Age – New Frontiers?* (Stockholm: Swedish National Defence College, 2004).
O'Kane, Rosemary H. T. (ed.), *Terrorism*, 2 vols. (Northampton, MA: Edward Elgar Publishing, 2005).
Oliver, Anne Marie, and Paul Steinberg, *The Road to Martyr's Square: A Journey into the World of the Suicide Bomber* (Oxford: Oxford University Press, 2005).
Paletz, David L. and Alex P. Schmid (eds.), *Perspectives on Terrorism and the Media* (Newbury Park, CA: Sage, 1992).
Pape, Robert, *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism* (New York: Random House, 2005).
Parenti, Christian, *The Soft Cage: Surveillance in America from Slavery to the War on Terror* (New York: Basic Books, 2003).
Parry, M. L., O. F. Canziani, J. P. Palutikof, P. J. van der Linden, and C. E. Hanson (eds.), *Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).
Pedhazur, Ami, *The Root Causes of Suicide Terrorism: The Globalization of Martyrdom* (London: Routledge, 2005).
Suicide Terrorism (London: Polity, 2004).
Phythian, Mark, and Peter Gill, *Intelligence in an Insecure World* (Cambridge: Polity, 2006).

Pickering, Sharon, David Wright-Neville, Jude McCulloch, and Pete Lentini, *Counter-Terrorism Policing and Culturally Diverse Communities* (Melbourne: Monash University, 2007).
Pillar, Paul R., *Terrorism and U.S. Foreign Policy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2001).
Podhoretz, Norman, *World War IV: The Long Struggle Against Islamofascism* (New York: Doubleday, 2007).
Ranstorp, Magnus (ed.), *Mapping Terrorism Research: State of the Art, Gaps and Future Direction* (London: Routledge, 2007).
Ranstorp, Magnus, and Paul Wilkinson (eds.), *Terrorism and Human Rights* (London: Taylor & Francis, 2006).
Rapoport, David C., and Yonah Alexander (eds.), *The Morality of Terrorism: Religious and Secular Justifications* (New York: University of Columbia Press, 1982).
Rapoport, David C., and Leonard Weinberg (eds.), *The Democratic Experience and Political Violence* (London: Frank Cass, 2000).
Rashid, Ahmed, *Descent Into Chaos: The United States and the Failure of Nation Building in Pakistan, Afghanistan, and Central Asia* (New York: Penguin, 2008).
Reeve, Simon, *The New Jackals: Ramzi Yousef, Osama bin Laden and the Future of Terrorism* (Boston: Northeastern University Press, 1999).
Reich, Walter (ed.), *Origins of Terrorism: Psychologies, Ideologies, Theologies, States of Mind* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 1990).
Reinares, Fernando (ed.), *European Democracies Against Terrorism: Governmental Policies and Intergovernmental Cooperation* (Aldershot: Ashgate, 2000).
Rejali, Darius, *Torture and Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).
Rich, Frank, *The Greatest Story Ever Sold: The Decline and Fall of Truth in Bush's America* (New York: Penguin, 2007).
Robinson, Paul (ed.), *Just War in Comparative Perspective* (Aldershot: Ashgate, 2003).
Rosen, Jeffrey, *The Naked Crowd: Reclaiming Security and Freedom in an Anxious Age* (New York: Random House, 2004).
Rosenau, James N., *Along the Domestic–Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).
Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity (Princeton: Princeton University Press, 1990).

Russett, Bruce, and John R. Oneal, *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations* (New York: W. W. Norton, 2001).
Sageman, Marc, *Leaderless Jihad: Terror Networks in the Twenty First Century* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2007).
Understanding Terror Networks (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004).
Sands, Philippe, *Torture Team: Rumsfeld's Memo and the Betrayal of American Values* (New York: Palgrave Macmillan, 2008).
Satloff, Robert, *The Battle of Ideas in the War on Terror: Essays on US Public Diplomacy in the Middle East* (Washington, DC: The Washington Institute, 2004).
Savitch, H. V., *Cities in a Time of Terror: Space, Territory, and Local Resilience* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2008).
Schafer, Stephen, *The Political Criminal: The Problem of Morality and Crime* (New York: Free Press, 1974).
Schmid, Alex P., and Ronald D. Crelinsten (eds.), *Western Responses to Terrorism* (London: Frank Cass, 1993).
Schmid, Alex P., and Janny de Graaf, *Violence as Communication: Insurgent Terrorism and the Western News Media* (Beverly Hills, CA: Sage, 1982).
Sederberg, Peter C., *Terrorist Myths: Illusion, Rhetoric, and Reality* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1989).
Sen, Amartya, *Identity and Violence: The Illusion of Destiny* (New York: W. W. Norton, 2006).
Slaughter, Anne-Marie, *A New World Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).
Smith, Dan, and Janani Vivekananda, *A Climate of Conflict: The Links Between Climate Change, Peace and War* (London: International Alert, 2007).
Stepanova, Ekaterina, *Anti-terrorism and Peace-building During and After Conflict* (Stockholm: SIPRI, 2003).
Sterling, Claire, *The Terror Network: The Secret War of International Terrorism* (New York: Henry Holt & Co., 1981).
Stern, Jessica, *Terror in the Name of God: Why Religious Militants Kill* (New York: HarperCollins, 2003).
Tan, Andrew, and Kumar Ramakrishna (eds.), *The New Terrorism: Anatomy, Trends and Counter-strategies* (Singapore: Eastern University Press, 2002).
Tatham, Steve, *Losing Arab Hearts and Minds: The Coalition, Al*

Jazeera and Muslim Public Opinion (London: Hurst and Company, 2006).

Taylor, Max, and John Horgan (eds.), *The Future of Terrorism* (London: Frank Cass, 2000).

Temple-Raston, Dina, *The Jihad Next Door: The Lackawanna Six and Rough Justice in an Age of Terror* (New York: PublicAffairs Books, 2007).

Trinkunas, Harold, and Jeanne Giraldo (eds.), *Terrorism Financing and State Responses: A Comparative Perspective* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

Tucker, Jonathan B. (ed.), *Toxic Terror: Assessing Terrorist Use of Chemical and Biological Weapons* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000).

van Leeuwen, Marianne (ed.), *Confronting Terrorism: European Experiences, Threat Perceptions and Policies* (The Hague: Kluwer Law International, 2003).

Victoroff, Jeff (ed.), *Tangled Roots: Social and Psychological Factors in the Genesis of Terrorism* (Amsterdam: IOS Press, 2006).

Vidino, Lorenzo, *Al-Qaeda in Europe: The New Battleground for International Jihad* (Amherst, NY: Prometheus Books, 2006).

Walzer, Michael, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument With Historical Illustrations* (New York: Basic Books, 1977).

Wardlaw, Grant, *Political Terrorism: Theory, Tactics, and Counter-measures. Second edition* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

Weimann, Gabriel, *Terror on the Internet: The New Arena, the New Challenges* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2006).

Wenger, Andreas, and Reto Wollenmann (eds.), *Bioterrorism: Confronting a Complex Threat* (Boulder, CO and London: Lynne Rienner Publishers, 2007).

Wilkinson, Paul, *Terrorism and the Liberal State* (London: Macmillan, 1977).

Wilkinson, Paul, and Brian M. Jenkins (eds.), *Aviation Terrorism and Security* (London: Frank Cass, 1999).

Wilkinson, Paul, and A. M. Stewart (eds.), *Contemporary Research on Terrorism* (Aberdeen: University of Aberdeen Press, 1987).

Wilson, Richard Ashley (ed.), *Human Rights in the "War on Terror"* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

Wittes, Benjamin, *Law and the Long War: The Future of Justice in the Age of Terror* (New York:Penguin Press, 2008).

Zegart, Amy B., *Spying Blind: The CIA, the FBI, and the Origins of 9/11* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).
Zimmermann, Doron, and Andreas Wenger (eds.), *How States Fight Terrorism: Policy Dynamics in the West* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2007).

مكافحة الإرهاب

برز الإرهاب بوصفه من أكثر القضايا التي تواجه الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي إشكالية في القرن الحادي والعشرين. ولكن كيف يمكن مكافحة الإرهاب في عالم مازالت تهيمن فيه الدولة الوطنية على الحوكمة؟ وهل أصبحنا نشهد أنواعاً جديدة من النشاط الإرهابي في أعقاب 11 سبتمبر؟ وهل مازالت مقاربات ما قبل 11 سبتمبر صحيحة؟ وكيف نستطيع محاربة التهديدات المتنوعة ذات الأصول المتعددة ونسيطر عليها؟ ومن الذي ينبغي أن يكون مسؤولاً عن مكافحة الإرهاب، وفي أي ظروف؟

يقدم المؤلف في هذا الكتاب مقدمة حديثة وشاملة للصعوبات التي تكتنف مكافحة الإرهاب في المجتمعات الديمقراطية، ويحفز القراء إلى التفكير فيما وراء الحدود المعرفية وحدود السلطان القضائي. ويعكس الإطار العملي لمكافحة الإرهاب الذي يطوره في هذا الكتاب العالم المركب الذي نعيش فيه.

وتوفر المقاربات المختلفة لمكافحة الإرهاب مادة موضوعية لمنهج هذا الكتاب. بالإضافة إلى أنها تساعد القارئ على فهم وتقدير أقصى مدى للخيارات المتاحة؛ فالكتاب يشمل كوكبة من الأمثلة المعاصرة والقراءات الإضافية، ويقارن مقاربات ما قبل 11 سبتمبر بما بعده، ويوازن ما بيـ ويقوِّم بطريقة ناقدة "الحرب على الإرهاب" ما بعد 11 سبتمبر، ويمضي التركيز على الأطراف والمؤسسات والجماعات التي لا تتبع لدولة، ويمزج ما بين مقاربات القوة الناعمة والقوة الصلبة.

ISBN 978-9948-14-399-4

9 789948 143994